

# النظرية الاجتماعية وقضايا المجتمع

صراع الحضارات على ساحة المرأة والشباب

الكتاب الثاني

دكتور على ليلة



مكتبة الأنجلو المصرية

النظرية الاجتماعية وقضايا المجتمع  
”صراع الحضارات على ساحة المرأة والشباب“

دكتور علي ليلة

أستاذ النظرية الاجتماعية

جامعة عين شمس

الكتاب الثاني

٢٠١٥



مكتبة الأنجلو المصرية

## بطاقة فهرسة

---

ليلة ,علي .

النظرية الاجتماعية وقضايا المجتمع : صراع الحضارات على ساحة المرأة والسياسة

تأليف الدكتور علي ليلة

24 × 17 سم

© مكتبة الأنجلو المصرية 2015

1- الاجتماع ، علم

2 - المرأة

3- الشباب

أ - العنوان

رقم الإيداع: 2014/25689 تصنيف ديوي: 301

ISBN: 978-977-05-2951-5

طبع في جمهورية مصر العربية بمطبعة محمد عبد الكريم حسان

مكتبة الانجلو المصرية 165 شارع محمد فريد القاهرة - مصر

تليفون : 23914337 (202) ؛ فاكس : 23957643 (202)

E-mail : [angloebs@anglo-egyptian.com](mailto:angloebs@anglo-egyptian.com)

Website : [www.anglo-egyptian.com](http://www.anglo-egyptian.com)

٥	مقدمة
	الفهرس
	الفصل الأول
٦٦-١٣	أوضاع الأسرة والمرأة
	على ساحة الحضارة الغربية
١٥	تمهيد
١٧	أولاً: تشكل قوة الحضارة الغربية.
٢٣	ثانياً: متغيرات تشكل القوة الشريرة للحضارة الغربية.
٤٦	ثالثاً: تفكيك الحضارة الغربية لمكانة وأدوار المرأة.
٦٢	المراجع
	الفصل الثاني
١٥٢-٦٧	تأثير الاختراق الحضارى
	على أوضاع الأسرة والمرأة في مجتمعاتنا
٦٩	تمهيد
٧١	أولاً: تآكل ادوار المرأة وإنهيار بناء الأسرة.
٧٩	ثانياً: قوة الحضارة الشريرة تسعى لتفكيك المجتمع.
٩٦	ثالثاً: قوة الحضارة الشريرة تتحرك شرقاً.
١١٦	رابعاً: العنف مع المرأة ، مضامين غربية علي ساحة واقع شرقي
١٣٣	حامساً: دنس التحرش الجنسي علي ساحة طهاره وواقع ثوري
١٤٦	المراجع
	الفصل الثالث
٢٣٠-١٥٣	الإطار الحضارى والاجتماعى
	للتنشئة السياسية للشباب
١٥٥	تمهيد
	أولاً: متغيرات الاطار الاجتماعى لتحليل التنشئة الاجتماعية
١٥٨	والسياسية للشباب.
١٦٩	ثانياً: السياق العالمى والتنشئة السياسية على الصعيد القومى.



ثالثاً: تأثير التحولات الحضارية على التنشئة

- ١٨٧ الاجتماعية والسياسية للشباب.
- ٢٠٦ رابعاً: تأثير التحولات على التنشئة الاجتماعية السياسية للشباب.
- ٢٢٦ المراجع

#### الفصل الرابع

٣٠٦-٢٣١

#### سياقات ومضامين

#### التنشئة الاجتماعية والسياسية للشباب

- ٢٣٣ تمهيد
- أولاً: التنشئة الاجتماعية والسياسية على
- ٢٣٩ خلفية السياق الريفي - الحضري.
- ٢٥٣ ثانياً: الإطار الطبقي للتنشئة الاجتماعية والسياسية للشباب.
- ٢٦٨ ثالثاً: مؤسسات وأطر التنشئة الاجتماعية والسياسية للشباب.
- ٢٩٣ رابعاً: منظومات قيم التنشئة الاجتماعية والسياسية للشباب.
- ٣٠٢ المراجع

#### الفصل الخامس

٣٧٠-٣٠٧

#### حراك الشباب وتفاعلاته

#### بين المجتمع الواقعي والمجتمع الافتراضي

- ٣٠٩ تمهيد
- ٣١١ أولاً: حقائق أساسية حول مواقع المجتمع الافتراضي.
- ٣١٨ ثانياً: إعتبارات أساسية حول تفاعل الشباب في المجتمع الافتراضي.
- ٣٣٤ ثالثاً: حراك الشباب من السياق الواقعي إلى السياق الافتراضي.
- ٣٤١ رابعاً: تحولات المجال العام في المجتمع الافتراضي.
- ٣٤٦ خامساً: القيم السياسية للشباب في المجتمع الافتراضي.
- ٣٥٣ سادساً: الجماعات والقيم الاجتماعية لشباب المجتمع الافتراضي
- ٣٦٦ المراجع

## بسم الله الرحمن الرحيم

### مقدمة

يدرك المتأمل لتفاعلات نظامنا العالمى المعاصر أنه عالم منقسم على ذاته، ليس بين القوى الكبرى وحدها، كما كان الأمر فى زمان الحرب الباردة. كذلك ليس بين القوى التى بدأت شموسها تسطح على نظامنا العالمى الجديد كالصين والنمور الآسيوية، وبين القوى العالمية التقليدية التى تتشبث بتلابيب نظم عالمية تنسحب من على المسرح، الواحد تلو الأخرى. بل ظهر تقسيم عالمى جديد، يقسم نظامنا العالمى المعاصر إلى الشمال والجنوب، الشمال الذى يضم القوى الاستعمارية القديمة والجديدة، والتى تعيش حالة من الرفاهية التى إعتمدت قديماً على سلب خيرات مجتمعات الجنوب، وهى الخبرات التى ضمت ما هو موجود فى باطن الأرض وعلى سطحها. والتى بلغت فى مداها حد إختطاف البشر لى يستفاد من طاقة عملهم لدفع عجلة النمو الاقتصادى. وأضيف إليها حديثاً محاولة ترسيخ تخلف هذه المجتمعات، من خلال إستبعادها نسبياً من تقسيم العمل الدولى كقوى منتجة، اللهم للخامات التى تحتاجها الدول المتقدمة. وتحويل مجتمعاتها إلى أسواق، يدعم ذلك الدور الذى يلعبه الاعلام وتكنولوجيا المعلومات. الذى عمل على تعميق ثقافة ومنظومات قيم الاستهلاك، حتى يتكيف إستهلاك الجنوب، مع إنتاج الشمال بحيث أصبح ذلك يعنى ظهور شكل جديد من أشكال الاستعمار كمدخل لإستمرار الاستغلال.

فى المقابل توجد مجتمعات الجنوب التى خضعت للإستعمار، دون إدراك فى البداية لطبيعته، كما خضعت للإستغلال وسلب الموارد والخيرات. قانعة بالفتات الذى تحصل عليه من بقايا مائدة القوى المستعمرة. يجسد ذلك ما قاله أحد حكامها التقليديين، « كنا لا نعرف أن لدينا فى باطن الأرض بترولاً، فأخبرونا بذلك ولما عجزنا عن إستخراجه، أخرجوه لنا من باطن الأرض، ثم باعوه لنا فى أسواق العالم، ثم أعطونا نصيباً وأخذوا نصيبهم الذى هو من حقهم». ونظراً لتردى الأوضاع المعيشية فى الجنوب، برغم أن غالبية مجتمعاته غنية بمواردها. فقد بدأت هذه المجتمعات تدرك أن مواردها تسلب، وإنها قادت

تطوراً خاطئاً، حيث دخلت مرحلة الاستهلاك قبل أن تدخل مرحلة الانتاج، ومن ثم فقد زاد اعتمادها على الغير. ومع إزدياد الفقر وتردى الأوضاع، تطور الوعي، الذي تنامي وتحول من وعى رخو، إلى وعى صلب يدرك الحق، ويعمل بإتجاه إمتلاك وتعبئة القوة التي تفرض هذا الحق. وبدأت خطواتها على طريق المقاومة، إبتداءً بالمقاومة التي حصلت بموجبها على الاستقلال، وحتى المقاومة الناعمة لبناء التجمعات والاتحادات. لكي تشكل قيمها المضافة قوة يمكن أن يكون لها دورها الفاعل على الصعيد العالمي، وفي هذا الإطار قام الاتحاد الأفريقي ومجلس التعاون الخليجي، والاتحاد المغاربي، والأسيان، ومجموعة شنغهاي، إضافة إلى التكوينات التي ظهرت في أمريكا اللاتينية وأماكن أخرى من العالم.

وأمام صحوة الجنوب أدركت القوى العالمية ذات الوعي الاستعماري أنها تقف على سطح من الرمال التي بدأت تتحرك. فالموارد الخام تكاد تفلت من يدها وتسيطر عليها القوى الوطنية، كما تكاد الأسواق أن تتبدد من خلالها أغراقها بإنتاج وطني، أو على الأقل بإنتاج دول الاتحادات والتكوينات التي تشكلت. ومن الطبيعي يقوى ذلك صوت مجتمعات الجنوب لتطالب بإستحقاقات تاريخية، نظير سلب خيراتها ومواردها. لذلك تحركت مجتمعات الشمال من أجل مزيد من أحكام السيطرة على مجتمعات الجنوب، ولجأت لتحقيق ذلك إلى آليات عديدة، منها أنها عرضت على هذه المجتمعات المساعدات تعبيراً عن نزعة خيرية وإيثارية زائفة. من ناحية لربط أوضاع هذه المجتمعات بالمساعدات لتصبح آلية للسيطرة عليها، وإخضاعها في المستقبل. إضافة إلى أن هذه المساعدات تستخدم عادة لتنشيط بيع سلع مكدسة لديها في مخازنها، أو لتسريع دوران عجلة الانتاج في الدول المانحة. ولأن القوى العالمية الليبرالية قد تأكد إنتصارها في الثلث الأخير من القرن العشرين، حيث أصبح القطاع الخاص هو الذي تولى قيادة التنمية والتحديث في مجتمعات الجنوب. فقد وجدنا أن القوى الاستعمارية نشطت للسيطرة على إقتصاديات مجتمعات الجنوب، تارة من خلال تأسيس شراكة عضوية بين القطاع الخاص الأجنبي والقطاع الخاص

الوطني، حتى تستطيع السيطرة الاقتصادية، ومن ثم السياسية على الأوضاع في مجتمعات الجنوب. وهى الشراكة التى تكون دائماً لصالح القطاع الخاص الأجنبى، بينما يقنع الشريك الوطنى ببعض الفتات. وبذلك لعبت هذه الشراكة دورها فى تأسيس حالة من الاستقطاب الاجتماعى والطبقى فى مجتمعات الجنوب، وإرتباطا بذلك زادت احتمالات تفجر الصراعات الداخلية، كما زادت مساحات التهميش الاجتماعى.

وحتى تحكم القوة الاستعمارية الطوق على رقبة مجتمعات الجنوب، فإنها أبدعت الشركات المتعددة الجنسية، والتى وإن شكلت تطوراً رأساليا وتنظيميا فى مجتمعات الشمال، إلا أنها إستخدمت كألية لضبط أداء إقتصاديات الجنوب، حيث تصل ميزانيات بعض هذه الشركات إلى ما يوازى ميزانية دولة أو عدة دول. إذ تستفيد هذه الشركات من ظروف الإنتاج، المواثية لزيادة الأرباح فى مجتمعات الجنوب من ناحية، إضافة إلى أنها تستخدم فى الضغط على الاقتصاديات والحكومات الوطنية إذا تطلب الأمر ذلك من ناحية ثانية. بالإضافة إلى ذلك فقد عملت القوى العالمية بإتجاه تفكيك هذه المجتمعات إلى قطع صغيرة، بحيث يحقق هذا التفكيك أهدافا كثيرة. فتفكيك هذه المجتمعات إلى وحدات صغيرة يعنى من ناحية أنها سوف تتحول إلى مجتمعات ودول منفصلة غير قادرة على المشاركة - بسبب صغرها - فى تقسيم العمل والانتاج الدولى. ومن ثم تظل وحدات سياسية صغيرة، معتمدة وغير قادرة على تحقيق أى مستوى من مستويات الاكتفاء أو الاستقلال الذاتى. وقد تضافر مع التفكيك إشعال جذوة الحروب الأهلية بين الوحدات المفككة، أو التى لديها قابلية التفكيك والانفصال، بحيث تؤدى هذه الحروب والصراعات، إلى مزيد من تهيئة الظروف لإخضاع مجتمعات الجنوب للقوة الاستعمارية والمهيمنة فى الشمال. ومن ثم تظل تلجأ إليها طلبا للمساعدات أو السلاح، تخرب بواسطته مجتمعاتها بأيديها، حتى إذا فرغت من الحروب، فإنه يكون عليها أن توجه كل جهودها بإتجاه إعادة البناء. الذى سوف يستغرق زمنا طويلاً يبقى مجتمعاتها مفتوحة كأسواق، تحصل من خلالها على سلع الاستهلاك الجاهزة، مقايضة بما تبقى لديها من

مواردها الخام. إضافة إلى إستهلاك عائد بيع الموارد الخام في شراء السلاح، أو في إعادة بناء ما دمرته الصراعات والحروب. وعلمنا أن ننظر أمامنا إلى حالات واضحة للعيان في عالمنا العربي، العراق الذي كان دولة متماسكة، تفكك بفعل التدخل الأجنبي، والآن تدخل وحداته أو طوائفه في حروب وصراعات مع بعضها البعض. والسودان الذي تفكك بعضه عن بعضه الآخر وإختار طريق الاستقلال، ويبقى البعض الثالث الذي تقوى لديه الآن قابلية التفكيك. وسوريا التي تحتاج - بسبب الصراعات الداخلية والأهلية - إلى قرون كي تستعيد واقعها الماضي، المتماسك والمتطور، بحيث أصبح الحديث عن بناء المستقبل فيها ترفاً.

وإلى جانب الآليات الاقتصادية والسياسية لإبقاء مجتمعات الجنوب تحت السيطرة، تستخدم القوى العالمية في الشمال آليات أكثر نعومة وإن كانت أكثر حسماً، وأبرز هذه الآليات تكنولوجيا الاعلام والمعلومات. التي تبث كثيراً من القيم والمعاني والمضامين السلبية، التي تزدهر في أرض مجتمعات الجنوب، ومن ثم تأتى على البقية الباقية، مما لديها من رصيد محدود، من المحتمل ان يستخدم في أى تنمية أو تحديث مأمول. حيث تخترق هذه المضامين المجال الأسرى، فتضعف قيمة الأسرة في نظر الشباب، إضافة إلى أن آليات الاستهلاك وأسواقه قد يسرت الوسائل، التي من الممكن أن يشبع من خلالها إحتياجاته اليومية دون الحاجة إلى الأسرة. فأطعمة الكنتاكي ومكدونالدز متوفرة في الأسواق، ويمكن الاعتماد عليه كبديل لطعام الأسرة، والأفلام الاباحية والدردشة من خلال الانترنت كافية لتحقيق الإشباع الجنسي والعاطفى. إضافة إلى أن الاعلام في بعض مجتمعات الجنوب يميل إلى أن يجعل الأسرة عبئاً في نظر شرائح عديدة من الشباب. لذلك قل الاقبال على الزواج، وإرتفعت نسبة العنوسة، الأمر الذي يسر الإطار لكي تصبح العلاقات بين الجنسين اكثر مرونة وإنحلالاً.

وبعد أن أضعفت العولمة التي تعبر عن التوجهات الحضارية والمصلحية للقوى العالمية من قيمة الأسرة ككل، فإنها إتجهت إلى تكسير عظامها، وتفكيك بنياتها من خلال تقويضها من الداخل، وإشاعة الفوضى على ساحتها. تأكيداً

لذلك أنه إذا كانت الحضارة الغربية تعاني من فوضى الحياة الأسرة، بسبب غياب النموذج الأخلاقي الموجه للحضارة. فإنها أرادت نقل هذا المرض إلى مجتمعات الجنوب - الحضارية منها وغير الحضارية - حتى يصبح "الكل في الهم سواء". وحتى تمتلك شرعية هذا الاختراق لأوضاع الأسرة، فإننا نجد أنها قد رفعت شعارات حقوق المرأة، مؤكدة عليها دون التأكيد على حقوق الآخرين داخل الأسرة. ومن ثم فقد أسست التباين بين المكانات الأسرية، بعد أن كان الاتساق والتجانس بينها هو الذى يشكل القاعدة. بالإضافة إلى ذلك فهي قد شقت عصا الوحدة الأسرية بين الزوج والزوجة، حيث أستوعبت المرأة الثقافة الحديثة المؤكدة على حقوق الإنسان، بينما الرجل ما زال مبقيا على ثقافته التقليدية. الأمر الذى أدى إلى صراع منظومات القيم داخل الأسرة، وترتبا على ذلك صراع السلوكيات، ونتيجة لذلك إنتشرت الفوضى على ساحة الحياة الأسرية. بالإضافة إلى ذلك فقد نشرت هذه التكنولوجيا كثير من السلوكيات المنحرفة على ساحة الحياة الأسرية، كالخianات الزوجية، وغشيان المحارم، وحالة من التحرر الأخلاقي، الذى مزق الأسرة من الداخل، وأطاح بالعلاقات الاجتماعية السوية فى غالب مجتمعات الجنوب.

بالإضافة إلى ذلك فقد لعبت تكنولوجيا الاعلام والمعلومات دوراً فاعلاً فى تشوية كثير من سلوكيات الشريحة الشبابية فى مجتمعات الجنوب، فقد عملت هذه التكنولوجيا بإتجاه توسيع مساحة الغريزة على ساحة الشخصية الشابة. وبسبب المعانى والمضامين الغربية التى أخترت فضاءنا الثقافى، أصبحت هذه المعانى والقيم هى التى تشكل مرجعية لسلوكيات هذه الشخصية. وهى المرجعية التى دفعت إلى أنفصال الشباب عن سياقاته الاجتماعية والأخلاقية، حيث أصبح الاعلام وتكنولوجيا المعلومات هى مصدر قيمة الأساسية. وهى فى الغالب قيم منحرفة، قادت إلى عديد من الظواهر، كالتحرش وتدفع الجنس غير المنضبط فى الشارع إلى حد الإغتصاب. وقد ساعد على ذلك أن الأخلاق العامة للمجتمع وهنت، وأن القانون أصبح رخواً، بحيث لم يعد يوجد فى مواجهة السلوكيات المنحرفة أو اللاأخلاقية رادع. وقد قاد الشباب حالة من الانفصال عن سياقاتهم

العائلية والاجتماعية، لأن هذه السياقات لم تعد تشبع إحتياجاتهم على المستوى المعنوي أو المادي. ونتيجة لذلك طفحت على ساحة الكتلة الشباب أمراضا عديدة، من هذه الأمراض التطرف الدينى الذى تنامى حتى بلغ حد إرتكاب العنف، ذلك لأن الشباب وجد نفسه فجأة بين حضارتين متباينتين. حضارة القوى العالمية والغربية التى تبث معانى ومضامين لا أخلاقية فى الغالب، تزيد من مساحة الغريزة فى شخصيته، ومن ثم فى إمكانها أن تدفعه إلى ممارسات وسلوكيات غريزية منحرفة. وبين حضارة إسلامية أصبحت بعض مضامينها جامدة، لم يبذل الفقهاء جهودا لتجديدها، بحيث تكون قادرة على التفاعل مع تفاعلات العصر، ومن ثم فهى غير قادرة على توجيه سلوكيات البشر، التى يأتونها فى حياتهم اليومية. وفى قلب هذا الفراغ الأخلاقى والدينى، كان من الطبيعى أن يبحث الشباب عن يقين. فإتجهوا إلى بعض فترات الماضى حيث سقطوا أسرى إعتناق أفكار فقهاء متشددين، بدأوا بالسعى للحفاظ على النص الدينى، وإنتهوا إلى حالة من الحرفية المتصلبة. والتى لا تتيح أى مرونة أو تأويل، أو تسلم بمتطلبات وإحتياجات العصر، وعلى أساسها أنفصلوا عن مجتمعهم وناصره العداء وكفروا كل من حولهم.

فريق آخر من الشباب، لم يبحثوا عن يقين دينى ولكنهم تركوا العنان لغرائزهم التى توجه سلوكياتهم، خاصة أن هناك فراغ أخلاقى يساعد على ذلك، وان القانون رخو وغير صارم عاجز عن ردع الغرائز. لذلك تزايدت وقائع التحرش فى الشارع المصرى، بلا حياء من القائم به أو من يشاهده، الأمر الذى تطور فى أحيان كثيرة إلى حد الاغتصاب، عنوة وفى الشارع أحيانا. وبلغ التطرف اللاأخلاقى حد إغتصاب الطفولة، وقتلها بعد إغتصابها، تعبيرا عن طاقة غريزية مركبة ومضاعفة، الأمر الذى إستنفّر المجتمع، لأنه رأى أن فى مثل هذه الأفعال إطاحة بإستقراره. وقد توازى مع ذلك بداية إنتشار موجات الإلحاد الدينى بين الشباب، بتأثير الاختراق الثقافى من ناحية، ومن ناحية ثانية بتأثير تفكيك الدين الذى قام به مدعوا الفقه والفتوى، والعلم بالدين، من ناحية

ثانية. لقد سعى الشباب إلى التخلي عن المرجعية الدينية، حتى يبعدوا عن ذواتهم مشاعر الاحساس بالذنب، ومن ثم يصبح الحاد بالنسبة له، هروبا من المعايير الدينية والأخلاقية، التي تنظم سلوكياتهم بما يتوافق مع المعاني الدينية والأخلاقية للمجتمع.

ذلك يعنى أننا إذا رغبتنا في الحفاظ على مجتمعاتنا وتأكيد إستقرارها وتماسكها، فإن علينا أن تعمل بإتجاه تأكيد الاحياء الحضارى والدينى والأخلاقى حفاظ على هويتنا. حيث يعنى التأكيد على الهوية بناء درع أخلاقى وثقافى يحمى المجتمع من الأختراق، ويتضافر مع ذلك ضرورة تبنى السياسات الاجتماعية، التى نستطيع بواسطتها الحفاظ على الأسرة بإعتبارها الوحدة المحورية فى بناء المجتمع. حيث يتطلب الحفاظ على الأسرة أن تكون فيها ثقافتها الواحدة المتجانسة، ومنظوماتها القيمية المتفق عليها، تلك التى قد تستوعب بعض قيم الحداثة، غير أنها تستند بالأساس إلى مرجعيتها الحضارية والدينية والأخلاقية لتنظيم العلاقات داخل البناء الأسرى، وبين أعضائها. أو لتعيين المكانات والأدوار داخل الحياة الأسرية، بما يساعد فى تأكيد تضامنها وتماسكها، فتماسكها يعد المدخل لتماسك وإستقرار المجتمع.

والله الموفق اولاً وأخيراً

على ليلة

الرحاب ٢٠١٥





## الفصل الأول

### أوضاع الأسرة والمرأة

#### على ساحة الحضارة الغربية



## الفصل الأول

### أوضاع الأسرة والمرأة

#### على ساحة الحضارة الغربية

##### تمهيد

الحضارة كائن عضوى متطور، تنطبق عليه قوانين الكائن العضوى، من حيث النشأة والنمو والنضج والاكتمال، إستنادا إلى ذلك فقد تواجه الحضارة الموت، إلا إذا إستطاعت أن تطور من داخلها طورا حضاريا جديداً. وليداً أو نتاجاً حضارياً، يعيد إنتاج دورة الحضارة. وإذا كان بناء الحضارة يتمحور حول طاقتها أو نواتها الصلبة، فإن إستمرار تماسك هذه النواة، أو لنقل الجوهر الحضارى فى جوانبه المعنوية والمادية يؤكد قوة الحضارة كما يؤكد تماسكها. فإذا لم يتحقق التماسك والاستقرار، والحفاظ على جوهر الحضارة، فإن الحضارة تنهار وتتشردم أو تتشظى طاقتها، وتخلى الساحة لقيام حضارة جديدة. وإرتباطا بذلك فقد تنسحب الحضارة دون أن تترك أية تكوينات حضارية تعقبها. بيد أن الأمر المهم الذى نريد التأكيد عليه، يتمثل فى ان أى حضارة يكون لها عادة نموذجها الموجه، الذى يتشكل من مجموعة المبادئ والقيم والمعانى، التى تشتق منها القواعد، والمعايير التى تنظم التفاعل الواقعى، وفى الغالب يكون لهذا النموذج الموجه طابعة المثالى، والدينى فى أزمنة كبيرة.

ونحن إذا تأملنا الحضارة الغربية، فإننا سوف نجد أنه برغم أن بعض عناصرها ترجع إلى الفكر اليونانى والرومانى القديم، إلا أنها حصلت على طاقة قوية ودافعة من الديانة المسيحية، التى شكلت جوهر معانى وروح هذه الحضارة. بحيث شكلت التعاليم والمبادئ المسيحية النموذج المعنوى الموجه لهذه الحضارة لقرون عديدة، بدأت مع ميلاد السيد المسيح، وحتى القرن الرابع عشر. حيث دفعت مجموعة من الانحرافات الدينية التى حرفت مسيحية السيد المسيح عليه السلام، والتى كان من نتائجها قيام حركة الإصلاح الدينى، والتى شكلت الطلقة الأولى فى فصل بنية الحضارة الغربية عن نموذجها الروحى الموجه.

وإستمرت التداعيات عبر الثورة العلمية وعصر التنوير، وحتى الثورات الصناعية والسياسية، حيث حل العقل الإنساني المبدع للعلم والمحدد لإتجاه التقدم محل التوجيهات الدينية. وحيث حلت المعاني العلمانية محل المعاني المسيحية، على الأقل في ضبط تفاعلات المجال العام، وتراجع الدين بمعانية ليلعب دوره في تنظيم تفاعلات المجال الخاص. وبديلاً لغياب النموذج الموجه، والمحدد لإتجاه الحضارة الغربية، فقد إزدهر الفكر التجريبي، حيث حاول العقل الأوربي إبتكار أخلاق تستند إلى الحقائق العلمية. بيد أن الحقائق العلمية متغيرة، وإدراك العقل المنتج لها نسبي بطبيعته، ومن ثم تأكلت الثوابت، وأصبح التجريب والتغير النسبي هو الذى يحكم منطق الحياة، والتفاعل الحادث على ساحتها في مختلف المجالات.

وبسبب تراجع معاني النموذج الموجه، برز المنطق النفعي الموقفي والفردى، حيث يأتى الانسان السلوك الذى يحقق نفعه ومصلحته، بغض النظر عن المجموع والجماعة والمجتمع. ومن هذا المنطق بدأت تتشكل الطاقة الشريرة للحضارة الغربية، التى أعتمدت بالأساس على الإشباع الغريزى العارى من المثاليات، ونتيجة لذلك بدأت تقع ممارسات تفرض نظاماً إجتماعية تبلورت نتيجة لخبرات إنسانية وقعت على ساحة تاريخ الإنسان. من هذه الممارسات تدفق الغريزة الجنسية بإتجاه الإشباع الذى يتحقق بعيداً عن ضبط أية معايير إجتماعية أو إنسانية. ومن ثم تناثرت الممارسات الجنسية فى كل إتجاه، بعيداً عن الضبط المسيحى الطاهر الذى ربط الجنس بالإنجاب. ونتيجة لذلك وقعت الممارسات الجنسية على ساحة هذه الحضارة قبل الزواج بين غرباء لا رابطة بينهم، وإنفضت الأسرة وفقدت قيمتها، حينما وجد كل طرف إشباعه الجنىسى إضافة إلى أحتياجاته الأخرى خارجها. وساعد على ذلك بطبيعة الحال تكنولوجيا منع الحمل وتنظيم الانجاب، حيث إبتكرت الحضارة وسائل منع الحمل، وتحقيق الاجهاض بدون أذى أو ضرر، لتقضى على كل القيود التى قد تقف فى مواجهة الجنس الصريح والمتدفق.

ولم يتوقف شر الحضارة عند هذا المستوى، بل تطور فى إتجاه خاطئ آخر، حيث أطاح الجنس بثوابت أقرتها الأديان، وعبرت عن جوهر الفطرة

الإنسانية. وإذا كان الله قد خلق البشر ذكوراً وإناثاً، إتساقاً مع الطبيعة البيولوجية للإنسان. فقد تجاوزت الحضارة الغربية الشريرة هذا التصنيف الدينى والطبيعى، فهى لم تقنع بزواج رجل وامرأة فقط، يكون السلوك الجنسى بينهما مدخلا للمتعة المؤقتة، وطريقا للإنجاب ودوام النوع الإنسانى. بل قصرت الجنس على المتعة فقط دون أية اعتبارات مثالية أو إنسانية، وفى نطاق ذلك أباحت هذه الحضارة زواج رجل برجل، أو امرأة بامرأة. كما رأت أن هناك سبعة أجناس من حيث التركيبة البيولوجية للبشر وليست جنسين فقط، وإعتبرت هذه الزيجات جميعاً أمهاتاً من الأسر. وفى نطاق ذلك تساقطت أو تأكلت الأسرة بمعناها الطبيعى، وتأكلت معها قيماً ومعاني كثيرة، وقد قامت الحركة النسوية بتنظيرها وفلسفاتها المتنوعة لتشكل تبريراً فكرياً منحرفاً لمثل هذه الأوضاع.

وإرتباطاً بذلك وقعت ظواهر إنحرافية عديدة، أبرزها ظهور الأسرة التوليفية، التى تفتقد العلاقات العاطفية بين أعضائها، كما برز التخلّى السهل للأُم عن الطفولة التى أنجبته، خاصة إذا كانت أنثى، حتى لا تشكل عبئاً على حياتها. وفى مواجهة ذلك أسست الدولة التنظيمات التى تستوعب هذا النمط من الطفولة، وعرفت المجتمعات الغربية الطفولة خارج الزواج "غير الشرعي" وإعترفت بكامل حقوقها. ونتيجة لكل هذه الممارسات والأوضاع السابقة، إنتشرت حالة الأنومى حيث غابت القيم والمعايير التى تستند إلى نموذج أخلاقى، وتنظم تفاعلات الحياة الأسرية. وهى الحالة التى أثرت سلبياً وبصورة حتمية على الحياة العامة للمجتمع، وهى السلبيات التى تهدد فى النهاية بزوال الحضارة وإنهيار المجتمع. ثم هى الحالة التى شخصها فرنسوا فوكوياما بعنوان كتابة "نهاية نظام" أى نهاية حضارة ونهاية مجتمع، وهو ما نعرض له فى الصفحات التالية.

أولاً: تشكل قوة الحضارة الغربية

تدرك الحضارة باعتبارها قوة تتحرك عبر التاريخ وتسعى إلى تشكيل ثقافتها ومجتمعاتها، كما تسعى أيضاً لامتلاك الآليات التى تلعب دورها فى

تنامي هذه القوة والحفاظ عليها . ونستند في فهمنا للحضارة كقوة إلي مفهوم القوة كما طرحه عالم الاجتماع هربيرت سبنسر، وهو المفهوم الذي نقله عن علم الطبيعة ، والذي يدخل في نطاق ما يسمى بقانون استمرار القوة Persistence Of force . حيث يدرك سبنسر القوة بإعتبارها تتشكل من خلال بعدين، الأول أن القوة تعرف من خلال تجسدها في المادة ، وعلي هذه النحو فهي تدرك بإعتبارها موجودة ، أو تدرك من خلال وجودها . ومن خلال البعد الثاني تدرك القوة من خلال كونها مادة فاعله ، وهو ما يعني أن القوة تتشكل من المادة والطاقة . إستناداً إلي ذلك فإن مكونات القوة "المادة" و"الطاقة" لا تتغير في كميتها ولكنها قابلة للتحويل فقط من شكل إلي آخر . ويتبع ذلك ان القوة وهي الجوهر النهائي لكل الوجود هي بالمثل لا تتغير في كمها ، بل تبقى مستمرة . وطالما أن القوة موجودة ، فإن العلاقات التي بين القوي تستمر كما هي ، وهي قد تخضع لبعض التحولات ، إلا أن هذه التحولات لا يجب أن تنتقص من كمها شيئاً (١).

ويعطينا هربيرت سبنسر مثال يوضح فاعلية قانون استمرار القوة في الحياة الاجتماعية، بقوله لنسلم بأن كمية الجهود والأنشطة التي يؤديها أي مجتمع تتناسب وكميات القوي الطبيعية التي أمده بها بيئته . ونوضح ذلك بحقيقة أن المحصول الطيب يؤدي إلي نشاط كبير في كل نطاقات العمل ، وأن القوي الاجتماعية الموجودة في الحركة والتي نتجت أو تحققت من خلال إنتاج القمح هي أساساً من خلق طاقة الإشعاع الشمسي . علي هذا النحو يبدو العالم أو أيا من قطاعاته كالحضارة بإعتباره يتشكل من المادة والطاقة أو القوة . والقوة لا توجد في الطبيعة ساكنة ، بل توجد علي هيئة تكوينات تخضع باستمرار للتغير المستمر (٢). وإذا كنا نتحدث عن الحضارة بإعتبارها قوة فإن ذلك يعني أن القانون الذي تخضع له الحضارة ، وهو قانون استمرار القوة ، من الطبيعي أن نجد فاعلية موازية له في التكوينات أو العناصر التي تضمها الحضارة . وإرتباطاً بذلك من الضروري توفر أربعة شروط أساسية نراها هامة لكونها تضمن إحتفاظ الحضارة بطاقتها ، وإعمالها في الإتجاه الملائم .

ويتعلق الشرط الأول بضرورة إمتلاك الحضارة للنموذج الموجه ، وهو النموذج الذي يتضمن تصور للحضارة والمجتمع كما ينبغي أن تكون ، ومن شأن هذا النموذج أنه يحدد للحضارة الاتجاه الذي ينبغي أن تسير فيه، والطريق الذي عليها أن تسلكه . بحيث يصبح هذا النموذج هو الهادي الموجهة للمنتمين لهذه الحضارة علي كافة المستويات ، سواء علي مستوي السلوك الحضاري للحضارة ذاتها ، أو آداء مجتمعاتها ، او علي مستوي آداء البشر في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية . وترجع قيمة هذا النموذج الموجه في انه يشكل المرجعية الحية التي يقاس على أساسه صواب الآداء الحضاري للحضارة أو المجتمع أو البشر . وهو أشبه بالنموذج المثالي Ideal Type الذي تحدث عنه عالم الاجتماع ماكس فيبر ، ويلعب النموذج المثالي دوره ليس في توجيه الحضارة فقط ، ولكن في تحديد مدي التزام الحضارة بمعانية ، أو مدي إنحرافها عن مقتضياته . إضافة إلي أنه يحدد عادة سبل إستعادة الحضارة لطبيعتها عن طريق العودة بإتجاه الالتزام بمعاني النموذج الموجه للحضارة . ويتمثل الشرط الثاني في أنه نظرا لأن القوة لا تتغير في كميتها سواء في هيئة وجودها كمادة أو طاقة ، إلا أنها قد تتحول من حيث فاعليتها في إتجاهات أو قنوات غير مواتية لتطور المجتمع . مثال علي ذلك أنه بعد أن تجلت فاعلية الحضارة الإسلامية، في القرون التي شهدت التأكيد علي مثل الحضارة الاسلامية التي قادت التوسع الاسلامي علي خريطة العالم. إذا بقوة هذه الحضارة تتجه إلي الإكتفاء بالترف، حيث تجلت علي هذه الساحة فاعلية الحضارة، وهي حالة أشار إليها العالم العربي عبد الرحمن بن خلدون في تحليله لأطوار الدولة حيث نجد أن فاعلية الحضارة تنفق في الساحات التي لا تدفع إلي تطور الحضارة بقدر ما تدفع إلي تبديد الطاقة في حاضر الحضارة دون مستقبلها. إذ يوجد فارق بين أن تتجه فاعلية الحضارة إلي تطوير العلم والتكنولوجيا ومختلف جوانب الحياة، وبين إنفاق ذات الطاقة في مجالات لا تدفع إلي تطور المجتمع .

ويتصل الشرط الثالث بإمكانية ان تؤدي الطاقة فاعليتها في الإتجاه الايجابي ، ويتحدد الاتجاه الايجابي لفاعلية الطاقة الحضارية بعدة إعتبارات،



منها أن تعمل الحضارة في إتجاه الاتساق مع قوانين الكون. وهي القوانين التي تعكس الفطرة الانسانية في طبيعتها النقية والطاهرة كما تعني إيجابية الحضارة أن تكون متوازنة. حيث تعمل طاقة قوتها في اتجاه تطوير المادة المتصلة بوجود الحضارة ، وهو ما يعرف بتأكيد التراكم المادي للحضارة ، كما تعمل هذه الطاقة في ذات الوقت علي تطوير الجوانب الروحية. وفي ظل هذا التوازن تمتلك الحضارة القدرة المتصاعدة علي التطور المادي والروحي ، ويختل توازن الحضارة إذا هي قد ركزت علي جانب دون آخر. بحيث تصبح الفجوة بين الجوانب المادية والروحية ساحة لنمو عديد من الظواهر التي قد توقف أي إنحراف لتطور الحضارة . ويعد إمتلاك الحضارة لإيمان بعد محوري يفرض عليها التمسك بمثل وقيم محددة ، تجعل الحضارة تعمل للصالح الانساني العام، سواء علي الصعيد الداخلي أو الخارجي ، بحيث تبرز قيم العدل والحق والقوة، باعتبارها موجهاً عامة للحضارة .

ورتابطاً بذلك يؤكد الشرط الرابع علي الطابع السلبي لآداء الحضارة وهو الآداء الذي تحدده جملة المؤشرات الإيجابية لقياس آداء الحضارة ، كأن تعمل الحضارة بغير قيم الحق والعدل. فتسلب الآخرين ممتلكاتهم المادية وتراثهم الروحي ، فتصبح حضارة باطشه دون قيم أو مثل ، أو أن تدفع طاقتها في تطوير الجوانب المادية علي حساب الجوانب الروحية. ومن ثم فهي قد تتطور إقتصاديا وربما فكريا غير أنها لا تتطور روحيا بنفس القدر ، فتصبح حضارة باطشة لا تراعي مطلقا المثل ولا القيم أو المبادئ. وفي هذه الحالة فهي حضارة تتخلق في نطاقها بذور فنائها الذاتي ، في هذه الحالة فهي قد تكون حضارة يقودها عقلها المنحرف إلي تحقيق التراكم المادي، غير أنها تكون عادة حضارة بلا قلب ولا روح ، تعمل بإتجاه القضاء علي جوانب أساسية في الفطرة الانسانية ، وتهبط بمستوي الآداء المثالي للحضارة إلي مستوى مادي بحت وربما إلي مستوى غريزي تفقد في إطاره الحضارة معانيها .

إستناداً إلي ذلك ، فإننا إذا تأملنا واقع الحضارة الغربية اليوم فسوف ندرك مشهدا يتضمن عناصر متناقضة . حيث يبرز أماننا من ناحية التطور

العلمي والتقدم التكنولوجي الذي تحقق، إضافة إلى حالة الرفاهية التي بلغتها نوعية الحياة الغربية عموماً. بحيث إمتلك هذه الحضارة مصادر قوة متنوعة علي الأربعة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وقبل كل شئ العسكرية. فمن الناحية الاقتصادية حققت هذه الحضارة تطور إقتصادي تجسد في مستويات عالية من الانتاجية، التي إتجهت علي أثرها نحو فتح أسواق العالم لتصريف السلع المنتجة، إضافة إلى تأمين السيطرة علي مناطق المادة الخام لتضمن إستمرار دوران عجلة الإنتاج. وبسبب التطورات السياسية التي وقعت علي صعيد النظام العالمي في أعقاب سقوط الاتحاد السوفيتي، أصبحت القوة الغربية الرأسمالية هي القوة المسيطرة علي النظام العالمي، بحيث بدأت تلعب دوراً أساسياً في إعادة ترتيب الأوضاع السياسية، علي الصعيد العالمي بما يشكل مصدراً لدعم السلوك السياسي لهذه الحضارة.

بالإضافة إلى ذلك فقد سعت الحضارة الغربية للترويج لنوعية حياتها علي الصعيد العالمي، ليس رغبة في الارتقاء بنوعية الحياة في مجتمعات الحضارات الأخرى في مجتمعات الجنوب المتخلفة، بل لتؤسس بيئة محيطة ومواتية لنظامها الاجتماعي تشكل الإطار الدافئ لاستمرار بقائها وإطراد تقدمها. ثم هي إتجهت من الناحية الثقافية لنشر ثقافتها عبر العالم، تخترق عناصرها الثقافات القومية لكي تعيد تشكيلها بما يتلائم وتحقيق الأمان الثقافي للحضارة الغربية. حتي لو تطلب الأمر إكتساح هذه الثقافات، بل وتشويه مقدساتها الدينية حتي تفصل كل ما هو غير غربي عن جذوره. ذلك يتحقق بإستخدام تكنولوجيا الإعلام والإعلان والمعلومات المتطورة، والتي لا تمتلك مجتمعات الجنوب القدرة علي مواجهتها. حتي تستأنس الوضع الحضاري العالمي لصالحها، بحيث تعمل بإتجاه القضاء علي أية معارضة ثقافية او حضارية محتملة، ثم هي حضارة قد إمتلك مصادر القوة العسكرية التي تجعلها تتحرك بخيلاء وثقة علي الصعيد العالمي. فميزانية الدفاع الأمريكي تعادل الآن ميزانية دفاع عشرين أكبر دولة في العالم بعدها، وفي عام ٢٠٢٠ سوف تعادل ميزانية الدفاع الأمريكية جملة ميزانيات الدفاع في العالم بأكمله (٣). هذه القوة تتحرك علي الصعيد العالمي

دون تحدي حقيقي لها، تفرض إستغلال الآخرين لسلب خيراتهم دون رادع، كما تفرض عليهم فتح أسواقهم لاستقبال منتجاتها، بل وإستهلاكها أيضا. ذلك بالإضافة إلي فرض نوعية حياتها، بل وإعادة تشكيل مجتمعات كاملة وفق مصالحها ولو حتى باللجوء إلى فرض ذلك بالقوة الأمثلة الحية علي ذلك في العراق وأفغانستان والسودان والبقية تأتي .

ويكشف تأمل السلوك العالمي لقوة هذه الحضارة أنها قوة شريرة يتضح ذلك من تحركها علي الصعيد العالمي، فهي أما مدمرة لاستقرار الشعوب، في ظل دعاوي شعارات كاذبة كما حدث في العراق. أو مفككة لأوصالها كما حدث في السودان، أو تسعى إلي تبديد تراثها كما حدث في أفغانستان، أو تسعى لاحداثه علي الصعيد العالمي بخاصة الصعيد الاسلامي . ثم هي إلي جانب ذلك ترتكب خطيئتين، الأولى أنها تسلب خيرات الآخرين عنوة وبالقوة، إن لم يكن مباشرة، فمن خلال أساليب مخادعة حتي تؤمن الحصول عليها. والثانية أنها تلعب دوراً محوريا لتبديد القيم النظيفة أو الطاهرة في حياة الشعوب، فهي الحضارة التي أبدعت أفلام الجنس، وصنعت له تكنولوجيا متقدمة. وهي الحضارة التي إبتكرت - قبل ذلك - ثقافة الجنس بأفكارها وقيمها وسلوكياتها، وتسعي علي الصعيد العالمي لاعادة تنشئة عالم بأسره وفق هذه الثقافة لتخلعها من تراثها وجذورها.

ولا يتوقف الطابع الشرير لهذه القوة علي صعيد آدائها الخارجي فقط، ولكنه يشكل طبيعة التفاعل داخل هذه الحضارة ذاتها، وعلي سبيل المثال نجد أنه برغم التقدم المادي الذي حققته هذه الحضارة فإن هناك إخلال بمبادئ العدل الاجتماعي. حيث نجد أنه برغم الغني والتراكم الاقتصادي الذي تحقق في الدول الصناعية الغربية وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الاسكندنافية، إلا أننا نجد أن مساحة الفقر تتسع في ذات الوقت، وأحيان توجد شريحة واسعة تعاني من الفقر المدقع . بالإضافة إلي ذلك فإننا نجد أن هذه الحضارة قد اكدت علي الجوانب المادية والغريزية، فإتسعت مساحتها في حياة البشر والمجتمع، وقلصت في نفس الوقت مساحة الطاقة الروحية، التي بإمكانها

أن تلهم البشر بكل القيم والمعاني النبيلة. الأمر الذي أكد علي تخليها عن القيم والمثل كموجهات للتفاعل علي الصعيد الداخلي ، بحيث أدى هذا التخلي إلي تخلي عن ذات القيم والمثل علي صعيد التفاعل العالمي . ذلك يدفعنا إلي التأكيد علي أن قوة الحضارة بدأت تكتسي بالطابع الشرير ، حيث هذه القوة الشريرة تعمل علي الصعيد العالمي لتعيد تشكيل عالم بكاملة وإخضاعه لخدمة مصالحها. وهي في الداخل تنطلق بتسارع علي صعيد التطور والتقدم العلمي والتكنولوجي ، ومستوي الاشباعات المادية والغريزية، في مقابل تآكل يقع علي مستوي المثل والقيم والمعاني الروحية . ومن ثم فهي حضارة تتحكم فيها الجوانب المادية والغريزية كطاقة تحرك قطارها ، ومن ثم فهي إذا إستمرت علي هذا النحو فإنها ستواجه نقطة نهاية تدمر فيها ذاتها .

#### ثانيا : متغيرات تشكل القوة الشريرة للحضارة الغربية

أشرنا في الفقرة السابقة لقانون إستمرار القوة، والطبيعة العامة للقوة الدافعة للحضارة الغربية، سواء من حيث طبيعتها حركتها علي الساحة العالمية ، أو من حيث التفاعل الحادث بداخل أبنية هذه الحضارة ، بما يحدد مسارها علي الصعيد العالمي . وهو ما يعني أن القوة الدافعة للحضارة الغربية ذات طبيعة سلبية وشريرة بالأساس . الأمر الذي يفرض علينا في هذه الفقرة محاولة التعرف علي طبيعة المتغيرات التي شكلت الطبيعة الشريرة للحضارة الغربية علي هذا النحو . وذلك لأن هذه القوة الشريرة تكتسب طبيعتها هذه، ثم تسعى إلي التغلغل في مختلف تكوينات المجتمع فتعيد تشكيلها بما يفرض عليها طبيعتها كذلك ، وهو الأمر الذي فعلته سواء فيما يتعلق بالمرأة أو الأسرة أو المجتمع، ونعرض فيما يلي لمتغيرات تشكل هذه القوة .

١- غياب المرجعية وسقوط النموذج الحضاري الموجه : أشرت في الفقرة الأولى إلي أن للحضارة قوة تدفعها في اتجاهات محددة ، بيد أن قوة الحضارة تحتاج إلي النموذج الحضاري الموجه أو المرجعية التي تضبط آداؤها وتوجهاتها ، بحيث ينظم النموذج حركة الحضارة ، ويؤمن إحفاظها بطابعها

الانساني ويحفظ عليها قيمها . وترجع أهمية النموذج الموجه للحضارة من خلال كونه المسئول عن توجيه التفاعل الحادث داخل الثقافة والمجتمع، وبذلك تصبح كل العناصر القائمة في الواقع الاجتماعي موجهة بتوجهات النموذج الحضاري. الأمر الذي يتطلب أن يكون النموذج الحضاري محدداً، وأن تكون توجيهاته واضحة ، وأن يكون قويا في معانية ومضامينة ، وأن يكون مستوعبا في بناء شخصية البشر أبناء هذه الحضارة بحيث يكون قادراً علي توجيه سلوكيات البشر في مختلف المجالات الاجتماعية . وإذا كان من الطبيعي أن يشكل النموذج المرجعية التي تستلهمها سلوكيات البشر في حياتهم اليومية، فإن ضعف المرجعية من شأنه أن ينشر الفوضى في مجالات الثقافة والمجتمع . ومن المعتقد أن النموذج الموجه للحضارة الغربية قد سقط أو حدثت قطيعة معه بفعل عوامل ومتغيرات عديدة .

ويتمثل العامل الأول في الصراع الديني والثقافي والسياسي الذي وقع في أوروبا في القرنين الخامس عشر والسادس عشر ، والذي تضمن صراعاً دينياً - دينياً حيث شارك المجددون من داخل المسيحية في نقد ممارسات الكنيسة الكاثوليكية حينئذ . بحيث إنتهي هذا الصراع إلي تراجع الدين عن أن يشكل ضابط إيقاع التفاعل الاجتماعي ، غير أن ذلك أدي إلي تفجر صراع آخر علي جبهتين، الأول الصراع بين التفكير العلمي والفكر الديني . بحيث أدي هذا الصراع إلي إفلات العلم والتفكير العلمي من سيطرة الكنيسة الكاثوليكية، وبذلك تحررت العلوم الطبيعية أولاً ثم العلوم الإنسانية بعد ذلك. وفي الجهة الثانية تحررت السياسة والمجتمع السياسي من الشرعية الدينية . وقد كان من نتيجة هذه التحولات أن رفعت شعارات العلمانية ، حيث التأكيد علي العقل الانساني القادر بالإستناد إلي العلم علي تأسيس التقدم ، إضافة إلي التأكيد علي ضرورة إنسحاب الدين من ضبط التفاعل الحادث في الحياة الدنيا . وقد كان ذلك يعني القطيعة مع المرجعية الدينية من ناحية ، والتأكيد علي قدرة العقل البشري علي تنظيم واقعة الدنيوي من ناحية ثانية ، إضافة إلي الاعتماد علي نتائج العلم بإعتباره الموجه للتطور الاجتماعي من ناحية ثالثة. وإذا كان العلم والعقل يشكلان قاعدة العلمانية الأوروبية ، فإننا نجد أن نتائج العلم والعقل لم تكن ثابتة

ولا يقينيه ، فالعلم تجريبي بطبيعته ومن ثم فالحقائق التي قد تصبح موضع تأكيد اليوم قد لا تصبح علي هذا النحو غدا (٤). الشاهد علي ذلك التغير الذي يصيب كثيراً من الحقائق العلمية ، الأمر الذي يعني أن يقين العلم في المستقبل سوف نحاول أن نصل إليه من خلال التجريب ومنطق المحاولة والخطأ .

ورتابا بذلك فقد حدثت ثورات فكرية علي العقل ذاته توضيحاً لذلك فإنه إذا كان العقل الآدائي Instrumentel Reeson هو العقل الذي أكد عليه فكر النهضة والتنوير . وهو العقل الذي يسعى إلي إبتكار المعرفة العلمية، ثم تحويل هذه المعرفة العلمية إلي تكنولوجيا، تستهدف الارتقاء بالأوضاع الانسانية للبشر في المجتمع . غير أننا نجد أن المجتمع الصناعي والمجتمع التكنولوجي أفلت من السيطرة الانسانية عليه، بل إننا نجد أن أماط هذه المجتمعات التي نتجت عن إعمال العلم والتكنولوجيا، قد إتجهت إلي السيطرة علي الإنسان وخنق حريته، سواء داخل هذه المجتمعات أو علي الصعيد العالمي. بحيث تحول الإنسان إلي جزء من الألة التي يعمل عليها ، الأمر الذي دفع عالم الاجتماع ماكس فيبر، إلي التأكيد علي أننا قد تحولنا في ظل التكنولوجيا الحديثة إلي أمة من عبيد . هذا بالإضافة إلي أن التكنولوجيا قد إختزلت القدرات الانسانية، ونقلتها إلي الآلة التكنولوجية، وعلي هذا النحو فكلما تقدمت الحضارة التكنولوجية كلما ضعفت سيطرة الإنسان والنزعة الإنسانية عليها . ذلك دفع إلي قيام ثورة فكرية تنادي بضرورة التأكيد علي العقل المتأمل Contompeulative Reason ، القادر علي تأمل ما حوله. وإدراك معانية بهدف إعادة توجيه التطور الاجتماعي في الاتجاه، الذي يستطيع من خلاله الإنسان توسيع مساحة حريته وإختياراته ، بل واستعادة سيطرته علي التفاعل الحادث في المجتمع (٥). بالإضافة إلي ذلك فإننا إذا تأملنا هذه التحولات التجريبية التي تحدث فيما يتعلق بالعلم والعقل، فسوف نجد أنها أضعفت النموذج الديني الموجه للحضارة، غير إن العقل والعلم اللذان حلا محل الدين لم يستطيعا تطوير نموذج موجه له أركاناً الثابتة في قيادة التطور الاجتماعي. الأمر الذي يعني أن القوة الحضارية التي تقود بالحضارة تستند إلي حقائق علمية هي متغيرة بطبيعتها ، غير ثابتة تعتمد

دائماً منطق المحاولة والخطأ .

ويشكل إنسحاب المجتمع التقليدي العامل الثاني في القطيعة مع النموذج الديني الموجه للحضارة، وإذا كان الدين يشكل قاعدة الثقافة والتنظيمات الاجتماعية في المجتمع. فإن إنسحاب الدين دفع إلي إضعاف المجتمع التقليدي الذي كان هدفاً واضحاً لهجوم كافة مفكري التنوير، فهو المجتمع الذي تزدهر فيه الشقاكات الاجتماعية والثقافية والدينية والعرقية. هذا المجتمع هو الذي يدع من خلال التطور ثقافته ومعاييرته التي ينشأ أعضاء المجتمع وفقاً لها، ومن ثم فهي التي تضبط إيقاع التفاعل الاجتماعي الحادث في المجتمع. في هذا الإطار فإننا نجد أن علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا حتي فترة طويلة من القرن العشرين يعتقدون أن المعايير الاجتماعية من تأسيس المجتمع. وعلي النحو فإن القواعد الثقافية حسبما يذهب كليفورد جريتس Clifford Greetz تنسب جوهرياً إلي المجتمع لأنه الذي أنتجها (٦) من خلال التفاعل الاجتماعي عبر المراحل التاريخية المتعاقبة التي مر بها، وهو الأمر الذي يتعد بالأخلاق الثقافية والقواعد الاجتماعية عن أن تكون إبداعاً فردياً. إرتباطاً بذلك فإننا نجد أن بعض مفكري عصر التنوير كانوا علي حق، حينما أكدوا أنه من الصعب أن يعمل المجتمع بفاعلية بدون التحريمات السماوية التي يفرضها الدين، والروابط غير العقلانية بين البشر، إضافة إلي الولاءات والواجبات، التي تفرضها الثقافة والتراث المتدفق عبر التاريخ. تأكيداً لذلك يذهب ألكس توكفيل إلي ضرورة التسليم بأهمية المعايير الأخلاقية في تفعيل أداء الديمقراطية الليبرالية الحديثة. وإرتباطاً بذلك كتب توكفيل بتوسع حول أنواع العادات والمعتقدات الأخلاقية الضرورية لدعم نظام الحكومة (٧). وبديل لهذا المجتمع التقليدي طرحت شريحه من مفكري التنوير صيغة المجتمع الحديث، الذي تنسحب منه التكوينات والروابط التقليدية ذات الطبيعة الجماعية. هذا المجتمع يستند إلي صيغة العقد الاجتماعي بين البشر العقلاء، الذين يتعاقدون مع بعضهم للحفاظ علي حقوقهم الطبيعية كبشر، ويبدأون السعي لتحديد الأخلاقيات التي ينبغي أن يتبناها البشر في المجتمع. وفي هذا الإطار نجدهم قد سعوا إلي تأسيس نظم

كالحكومات الدستورية، والتبادل المستند إلى قوانين السوق، بإعتبارها الأطر المنظمة للسلوك الانساني، لتحل محل المجتمع المحلي المستند إلى التقاليد والدين والموروثات الثقافية. بالإضافة إلى إنتاج القيم والمعايير الاجتماعية التي لا تكون من إنتاج المجتمع، قدر ما تكون من إنتاج الأفراد، فهم الذين يؤسسون قواعد ومعايير التفاعل (٨). وهو ما يعني رفض أن تكون الثقافة والمعايير من صناعة المجتمع بل يؤسسها الأفراد، ويغيرونها حسب إحتياجات تفاعلهم في مختلف مجالات المجتمع.

ويتمثل العامل الثالث في نمو الفلسفات التي تعصف بكل ما هو مستقر في الحياة الاجتماعية، ويبدأ هذا العامل بظهور الماركسية التي حاولت تحليل المجتمع بإعتبار أن واقعة المادي، هو الذي يشكل أساس الطاقة المحركة للمجتمع، مع دفع الثقافة والأخلاق إلى خانة المتغيرات التابعة، والتي تتغير بتغير التكوينات الاقتصادية. وبذلك شكلت الماركسية الطلقة الأولى في هز مكانة الأخلاق العامة وتقليص قوتها كطاقة دافعة لتحريك المجتمع. ثم ظهرت الفلسفة الوجودية التي أكدت على أن منظومات الأخلاق ذات طبيعة فردية بحتة، وأن الإنسان هو الذي يؤسس أخلاقه الفردية ويلتزم بها دون أن تتطرق لوجود أخلاق عامة ينبغي أن تلتزم بها. ومن الطبيعي أن تكون الأخلاق الفردية ذات طبيعة متغيرة وفردية ونفعية ولا قداسة لها. وهو ما يعني أن الفلسفة الوجودية قلصت من قيمة الأخلاق العامة، ثم جاءت فلسفة العبث واللامعقول، لتؤكد عبثية الحياة وما يحدث في المجتمع، وهو ما يعني أن فلسفة العبث واللامعقول خلعت المعقولية عن الأخلاق والمجتمع، وفضلت أن تترك التفاعل الاجتماعي يتدفق بصورة عشوائية.

فإذا تأملنا التفاعلات التاريخية السابقة فسوف نجد أنها أسست قطيعة مع الدين، فلم تعد القيم الدينية تشكل مرجعية للسلوك البشري، ومن ثم فقد سقطت المرجعية الدينية وإلى الأبد. بالإضافة إلى ذلك أنسحب المجتمع التقليدي بكل التكوينات الاجتماعية التي تشكل بنيته والتراث الثقافي الذي كان يتشكل من القيم والعادات والتقاليد والأعراف، التي كانت تلعب دورها إلى جانب



الدين ، الذي يشكل قاعدتها ، في تنظيم التفاعل الاجتماعي وتوجيه سلوكيات البشر . وحل محل ذلك المجتمع العلماني بطبيعته ، والذي يعتمد علي العلم في تنظيم أوضاع المجتمع ، ولما كانت حقائق العلم متغيرة وتجريبية بطبيعتها. غير مرتبط بالماضي وإنما هي مشدود إلي المستقبل ، ومن ثم فلم يكن هناك يقين يحدد مسارها. ذلك بالإضافة إلي إنسحاب المجتمع التقليدي بمرجعياته الجماعية والتراثية ، ليحل محله المجتمع الحديث الذي يؤكد علي الفردية والقيم المرتبطة بها، والمؤكد علي المصالح الفردية دون مصالح الجماعة ، وهي التوجهات التي أكدتها الفلسفات الفردية كالوجودية والفوضوية كالعبث أو اللامقعود . ونتيجة لذلك وجدنا المجتمع العلماني الغربي يستمر في الوجود، وتتأسس تفاعلاته دونما نموذج موجه يحتكم إليه ، لقد سقطت القيم والمعايير الأخلاقية التي كانت تحدد الصواب والخطأ، ولم تحل محلها قيم أو معايير جديدة .

## ٢- القطيعة بين ما هو اجتماعي وثقافي وما هو بيولوجي : شكلت العلاقة بين ما هو

اجتماعي ثقافي وما هو بيولوجي محور من المحاور التي دار حولها بحث وحوار، وفي هذا الإطار لا تغيب عنا المدرسة البيولوجية التي رأت أن السلوك الاجتماعي يرتبط بالتكوين البيولوجي للبشر. ثم ظهر عالم الاحرام الشهير سيزاري لومبروزو، ليؤكد أن التكوين البيولوجي والتشريحي للإنسان يشكل قاعدة سلوكه الاجتماعي ومن ثم الأجرامي . غير أن العلاقة بين الاجتماعي والبيولوجي اكتسبت قوتها من الأسهامات التي قدمها كل من عالم الاجتماع هربرت سبنسر وعالم البيولوجيا إيراسموس دارون. حيث دار حوار غير محسوم حول نسبة قانون التطور لأي منهما ، هل وصل هربرت سبنسر إلي قانون التطور في المجال الاجتماعي ثم نقله دارون إلي المجال البيولوجي. أم أن دارون وصل إلي القانون في نطاق البيولوجيا ثم نقله هربرت سبنسر إلي النطاق الاجتماعي. غير انه بغض النظر عن حسم الخلاف في أي اتجاه ولصالح أي منهما فالمؤكد وجود علاقة بين ما هو بيولوجي وما هو اجتماعي . وذلك بإعتبار أنها عناصر مكونة لكون واحد يخضع لقانون واحد كذلك، وإن تعدلت مضامين هذا القانون بحسب السياق الكوني أو الوجودي الذي يطبق فيه . وترتيباً علي

ذلك فليس من المنطقي وجود تناقض بين القوانين المنظمة للتكوينات البيولوجية وتلك المنظمة لحالة الاجتماع. الأمر الذي يلغي إدعاء إمكانية انفصال ما هو بيولوجي عن ما هو اجتماعي، فمكونات الكون ومجالاته مترابطة، والطاقة تنتقل من مجال إلى آخر. تأكيداً لذلك يري هربرت سبنسر أن هناك تحولات للطاقة داخل مجالات الكون، حيث يري أن الكون يتشكل من عدة مستويات، أولها المستوي الطبيعي الخارجي الذي يشمل المناخ والسطح وتضاريسه والحياة النباتية والحيوانية التي تنمو في إطاره. بينما يضم المستوي الثاني البشر بخصائصهم الفيزيائية، ودرجة القوة والنشاط والتحمل المرتبطة بطبيعتهم، ثم المستوي الاجتماعي والثقافي الناتج عن تفاعلهم. وهو ما يعني أن الخصائص البيولوجية والنفسية هي التي تشكل أوضاع المجتمع (٩).

إستناداً إلى ذلك دار حوار حول علاقة البيولوجي بالاجتماعي، بحيث أكد البعض علي وجود علاقة حتمية بين ما هو بيولوجي وما هو اجتماعي، أي بين التكوين البيولوجي للذكر أو الأنثي وبين المعايير والأدوار الإجتماعية التي تعين للرجل أو المرأة في المجتمع. بل أن البعض قد رأي أن القاعدة البيولوجية للبشر هي أساس سلوكياتهم الاجتماعية.

فيما يتعلق بهذه القضية نستطيع أن نرصد وجهات نظر عديدة. أول وجهات النظر هذه ذات طبيعة كلاسيكية ترجع إلى القرن الثامن عشر، حيث تؤكد علي أنه ليس هناك إختلاف تشريحي بين الرجل والمرأة، بل يكمن الاختلاف في الترتيب المختلف لأجزاء الجسم. فقد أكد فالوبس منذ القرن السادس عشر علي أن كل الأجزاء الموجودة في جسم الرجل حاضرة عند المرأة وإن بشكل مختلف. وفي هذا التصور لا تشكل الحقائق اليلوجية والتشريحية أساساً أو قاعدة للإختلافات الثقافية والاجتماعية بين الجنسين. وتذهب وجهة النظر هذه إلى أنه إذا كان النظام الاجتماعي يعد تجلياً لتصوير الخالق للنوع الإنساني، فإن ذلك ينفي الحاجة إلى الاستعانة بالحقائق البيولوجية كي يوضح لنا لماذا لم تصبح المرأة داعية أو وارثة للثروة (١٠). في أعتاب هذا النموذج المؤكد علي نموذج الجنس الواحد One Sex model ظهرت نماذج عديدة تتابعت حتي بداية

القرن العشرين، أكدت في غالبها علي الجنس الثنائي . أول من عبر عن وجهة نظر هذه النماذج هو الطبيب البريطاني والتر هيب Walter Heape بتأكيده أن "النظام التناسلي مختلف بنائيا ووظيفيا بين الذكر والأنثي . ونظراً لأن الأعضاء الأخرى في الجسم تتأثر بهذا النظام ، فإنه من المؤكد ان يستتبع ذلك وجود إختلاف جذري بين الذكر والأنثي ، ومن ثم بين الأدوار المنوطه بكل منهما ، برغم تكاملهما مع بعضهما البعض (١١). وإستطراداً لذلك أكدت دراسات الجيل السابق من العلماء في مجالات علم النفس التطوري وعلم البيولوجيا الاجتماعية Socio-biology ، وعلم الجينات التطوري علي الطبيعة الإنسانية بإعتبارها تشكل نقطة البداية لأي علم اجتماعي (١٢). إرتباطا بذلك فإننا نجد أن القدرات الجينية التي يتزود بها الكائن العضوي لها أهميتها في تحقيق قدرته علي التكيف في مرحلة مبكرة من تطوره . ويؤكد هؤلاء الباحثون أيضاً أن التأثير الجيني لا يطول الخصائص الفيزيكية فقط ، ولكنه يطول الخصائص العقلية بنفس القدر . حيث تؤدي هذه التأثيرات الجينية إلي إنتاج إطرادات سلوكية ليس عبر الثقافات الإنسانية فقط ولكن عبر الكائنات العضوية كذلك . في هذا النطاق طور علم النفس التطوري سلسلة من الفروض القابلة للإختبار فيما يتعلق بالتأثير الجيني علي السلوك الأنساني ، وهي الفروض التي لقيت تأكيداً تجريبياً واضحاً . وبرغم أن كثيراً من هذه الدراسات لم يستطيع الربط بين هذه الاطرادات السلوكية وأجزاء معينة من التكوين الجيني البشري Genome ، فإنه من المتوقع أن يتحقق ذلك خلال عدة عقود قادمة (١٣).

وإرتباطا بذلك فقد كشف علماء النفس التطوريين أن الاطرادات السلوكية لها علاقة بالتكوين الجيني للبشر . مثال علي ذلك أننا إذا تناولنا السلوك الإثاري، فسوف نجد أن ريتشارد واوكنز قد جعلنا علي وعي بعكس ما يذهب إليه كارل ماركس Karl Marx الذي أكد أن الإنسان ليس لديه إستعداد جيني للتضحية بمصالحه الفردية من أجل بقاء التجمعات التي تتشكل من الآخرين كالأمة والقبيلة (١٤). بالإضافة إلي ذلك يوجد دليل جوهري علي أن الإثارية تسود بين الكائنات الفردية التي تشترك في نفس الجينات بصورة واضحة، من

خلال التشابك أو التشارك الجيني . وإستناداً إلي هذه الحقائق فإننا نتوقع أن يتصرف الآباء بإيثارية تجاه الأبناء والأحفاد دون انتظار لمقابل، بينما نجدهم يمارسون درجة أقل من الإيثارية مع أبناء العمومة والخنولة، الذين يشاركونهم قدراً أقل من التكوين الجيني ، وهؤلاء بدورهم يتصرفون نحوهم بإيثارية أكثر من الأقارب في الدائرة القرابية الأوسع أو من الغرباء .

وقد أكد عالمي الأنثروبولوجيا مارتن دالي Martin Daly ومارجوت ولسون على هذا المدخل بقوة في تحليلهما للقتل Homocide . حيث برهننا من خلال ما يمكن أن يسمى بوجهة نظر دارونية محدثة علي أن وقوع القتل يتناسب عكسياً مع درجة الإقتراب الجيني بين القاتل والضحية . حيث أكدنا بناء علي دراسة واسعة للسجلات الشرطية، نتيجة تتناقض مع ما يشاع أن معظم القتل يقع داخل السياق العائلي . إذا تضح لهما إنخفاض معدلات القتل بين الأقارب البيولوجيين ، في مقابل ذلك، فإننا إذا سلمنا بتساوي مختلف الظروف، فإننا نجد ان القتل ينتشر بين البشر الذين ليست بينهم قرابة جينية، مقارنة بالبشر ذوي القرابة الجينية كالقتل بين الآباء والأبناء والأخوة . بل إننا نجد ان المشاركة في الشفرة الجينية تؤثر علي طبيعة التفاعل الاجتماعي بين المشاركين فيها . وعلي هذا النحو لايتفاعل البشر نتيجة للتعلم الفردي في كل فترة من الزمن ، ولا نتيجة لقواعد الوراثة المستندة إلي آليات ثقافية خالصة ، ولكن من خلال تأثير التقارب أو المشاركة الجينية (١٥) .

وإتساقاً مع ذلك فقد لاحظ علماء النفس التطوريون أن الذكور والأناث يتبعون إستراتيجيات تناسلية مختلفة تقودهم إلي تأسيس اختلاف بين الذكور والأناث . إذ تميل الأناث إلي التأكيد علي إرتقاء نوعية رفاقهم في الزواج مقارنة بالآخرين ، بينما يميل الذكور إلي نقل الحد الأدنى من جيناتهم إلي الجيل التالي، بحد أدني من الاستثمار الأبوي من خلال الميل لمعاشرة أكبر قدر من الأناث . بحيث نجد أن هذه الإستراتيجية مسئولة عن ظواهر عديدة، منها ان الذكور لا يميلون إلي الاقتصار علي امرأة واحدة مقارنة بالأناث ، كما تختلف غيره الذكور علي الأناث . إذ يخشي الذكور وجود علاقة لاناثهم بشخص آخر ، لأن

هذه العلاقة قد تتضمن الأبوة، في مقابل أن الإناث يكن أكثر إهتماماً بالتضمن العاطفي أو المشاعري مع رفاقهم في الزواج (١٦). ومن المظاهر التي تؤكد علي القاعدة الجينية للسلوك الاجتماعي، تلك الظاهرة المتعلقة بسوء معاملة الأطفال. وفي هذا الصدد تنبه كل من "مارتن ديلي" و "مارجو ولسون" إلي التقارير التي تؤكد المعدلات المتصاعدة لسوء معاملة الأطفال، وإشتبهوا في أن يكون للآباء البديلين دور في هذا الصدد. حيث وجدوا نتيجة للدراسة المتعمقة لهذه التقارير أن الآباء البديلين يميلون عادة لأن يكونون أقل إهتماماً بالأطفال مقارنة بالآباء الطبيعيين (١٧). إذ تؤكد البيانات التي حصلوا عليها عن هذه المجتمعات، وفي كل المناطق أن الأطفال يعانون من سوء المعاملة من قبل أزواج الأم أو الآباء البديلين، بقدر يصل إلى عشرة مرات وحتى إلي ما يزيد علي مئة مرة مقارنة بالآباء الطبيعيين، وأرجعوا ذلك إلي التباعد الجيني (١٨) إضافة إلي ظروف إجتماعية أخرى.

وإستطرد لهذا الطرح المؤكد علي تأثير المتغيرات البيولوجية علي السلوك الاجتماعي، وجدنا أن العلوم البيولوجية في القرن التاسع عشر تتطرق بهذه العلاقة بين البيولوجي والاجتماعي إلي موقف مضاد للمرأة. حيث وجدنا أن العلوم البيولوجية والانسانية حتي نهاية القرن التاسع عشر تؤكد علي تفوق الذكور علي الأنثى، سواء من حيث الخصائص البيولوجية أو النفسية الاجتماعية. وهو التفوق الذي كان مبرراً لتمييز الذكور علي الإناث، سواء في نمط العمل أو في مستوي الأجر الذي يحصل عليه كل منهما، ويتطرق بروكس W.K. Brooks بهذا الموقف ليؤكد علي الدونية الفعلية للمرأة. ويؤسس إستناداً إلي ذلك بعض التأملات التي تشير إلي أنه ليس هناك شيكسبير Shakekespeare امرأة، ولا رافائيل Raphael ولا هاندل Handel امرأة. إضافة إلي تأكيد علي تنوع الذكر وميله إلي التغيير في مقابل ميل الأنثي إلي الثبات (١٩). وتأكيداً لذلك يذهب كل من باتريك جيدر Patrick Gedds وأرثر تومسون Arthur Thomoson إلي التأكيد علي وجود إختلاف بين الذكور والانات. فالذكور يميلون إلي إنفاق الطاقة بينما يميل الاناث إلي الاحتفاظ بها، الذكور يعيشون

علي الخسارة أو الفقد علي حين تعيش المرأة علي الكسب . وإرتباطا بذلك يري كل من باتريك جدر وأرثر تومسون أنه من الحقيقي بالنسبة للإنسان كما بالنسبة للحيوانات العليا أن الذكور أكثر نشاطا *active* وفاعلية *energetic* وتحمسا *eager* وعاطفية *Oaxionate* وتقلبا *Variable* علي خلاف الاناث الأكثر سلبية *Passive* ومحافظه *Conuervative* وبطأ *Sluggish* وإستقراراً (٢٠). وقد أستمرت وجهة النظر هذه مسيطرة في العقود السبعة الأولى من القرن العشرين ، وأن كانت مخففه من حيث التأكيد علي دونية المرأة . حيث حاولت وجهة النظر هذه التأكيد علي أن ثمة تباين بيلوجي بين الرجل والمرأة . وأن ثمة حتمية بيلوجية تتميز بخاصيتين، الأولى التأكيد علي الأيديولوجيا الجنسية *Sexual* والتي تعني التأكيد علي الصورة المنتشرة للجنس *Sex* . والثانية أن بإمكان العلم بصورة عامة، وعلم البيلوجيا بصفة خاصة، أن ينظم المسائل المتعلقة بدور المرأة في المجتمع . حيث يؤدي الربط بين الخاصيتين إلي تشكل موقف تاريخي وتصوري، يجعل من الضروري التمييز بين الطبيعة والمعايير الاجتماعية، وأن الأولى، أي الطبيعي والبيلوجي هو الذي تحدد هوية الأخيرة (٢١). حيث تؤكد مختلف مواقف وجهة النظر السابقة علي أن البنية البيلوجية للإنسان هي التي تشكل قاعدة لأدواره الاجتماعية .

وأستمرار لما سبق تظهر وجهة نظر ثالثة تتضمن قدر من المعقولية والاعتدال ، وهي وجهة النظر التي تناولت قضية العلاقة بين الجنس *Sex* بالمعني البيلوجي والنوع *Gender* بالمعني الاجتماعي . تؤكد وجهة النظر هذه علي ان الحقيقة الاجتماعية، كأدوار المرأة أو الرجل، ليست أسيرة متغير واحد بعينه ، ولكنها نتيجة لمتغيرات عديدة، بيلوجية وبيئية واجتماعية وثقافية علي السواء . الحقيقة الاجتماعية ذات طابع كلي بالأساس ومن الخطأ أن نحاول أدراك طبيعتها والتأكيد علي تشكلها بمتغيرات جزئية ، بيلوجية كانت أم ثقافية، أو الإشارة إلى حقيقة أن المتغيرات البيلوجية هي المتغيرات القاعدية ، بإعتبار أن الانسان يولد بها. غير أن الكائن البشري بعد ولادته يصبح صفحة بيضاء يرسم المجتمع عليها خريطة . ولذلك فإننا نذهب مع عالم الاجتماع إميل

دوركيم الذي اكد علي أنه وأن كان للمتغيرات البيولوجية تأثير، غير أنها لا تلعب الدور الحاسم في تحديد جملة الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها الشخص في الحياة الاجتماعية، بصورة صارمة ومحددة . قصاري ما تفعله أنها تؤسس لدي البشر ما يمكن أن يسمى الاستعداد العام للقيام بأدوار اجتماعية معينة دون أخرى (٢٢)، غير ان هذا الاستعداد يمكن أن تعيد المتغيرات الاجتماعية تشكيله ليلعب الشخص أدوار اجتماعية يفرضها عليه المجتمع . وهو ما يعني أننا فيما يتعلق بالعلاقة بين المتغيرات البيولوجية والاجتماعية نكون امام حالتين، الأولى ان تتطابق المتغيرات أو الاستعدادات البيولوجية مع الأدوار الاجتماعية، فيقوم الشخص في هذه الحالة بأدواره الاجتماعية بمستوي مثالي . والثانية أن لا تتطابق الاستعدادات البيولوجية مع الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها الشخص ، وفي هذه الحالة فإن الشخص يقوم بهذه الأدوار وأن كان ذلك بمستوي متوسط وليس أمثل . ويؤكد عالم الاجتماع فلريدو باريتو علي وجهة النظر هذه من خلال نظريته عن الرواسب “Residuals” . في هذا الإطار يؤكد باريتو علي أن في أعماق الشخصية الانسانية تكوينات ذات طبيعة بيولوجية وسيكلوجية سماها “بالرواسب” وأن المشتقات Derviations هي تجليات اجتماعية لهذه الرواسب يدخل في نطاقها الأدوار والسلوكيات. وفي هذا الإطار فإن الرواسب وإن كانت ثابتة وواحدة، إلا أن المشتقات “السلوكيات والأدوار الاجتماعية” متغيرة ومتنوعة كذلك . ويذهب باريتو إلي أن الراسب الواحد يمكن أن يشكل قاعدة لجملة من الأدوار الاجتماعية فراسب “الجنس” يمكن أن يدفع رجل الدين والمتصوف إلي إدانة والتعالى عليه ، وفي نفس الوقت هو ذات الراسب الذي يدفع البعض إلي إحتراف البغاء (٢٣). ومن ثم نجد أن فلريدو باريتو يري أن العلاقة بين الرواسب أي المتغيرات البيولوجية والمتغيرات الاجتماعية المحددة للأدوار الاجتماعية قوية وإن كانت ليست حتمية صارمة. بل تمتلك درجة من المرونة التي من خلالها تقدم الطاقة والدعم البيولوجي لعدد من المتغيرات الاجتماعية المتنوعة ، بل والمتناقضة فيها بتنوع العمل بين الجنسين بصورة واضحة ، بحيث تؤدي الأنث أدواراً “تعبيرية” يوفرن من خلالها العناية والأمن

للأطفال ، ويقدم الدعم العاطفي . بينما يكون علي الرجال من ناحية أخرى أن يؤدوا أدواراً مساعدة ، أي يزودا العائلة بمصادر الرزق والمعيشة . ونظراً للضغوط المفروضة علي دور الرجل العامل، فإن النزعة التعبيرية والعاطفية لدي المرأة ستكون بمثابة عنصراً إستقرار وراحة وإطمئنان للرجل . وسيكون من شأن هذا التقسيم التكاملي للعمل القائم علي أسس التمايز البيولوجي ، غير الصارم ، بين الجنسين أن يؤمن التضامن داخل للعائلة (٢٤).

وقد إتجه التنظير النسوي الذي بدأ يسيطر منذ بداية العقود الثلاثة الأخيرة للقرن العشرين وحتى الآن، ليقدم وجهة نظر رابعة، تتجه إلي رفض هذا التمييز بإعتباره يشكل مقدمة للتأكيد علي الحتمية البيولوجية. التي يري البعض وفقاً لها أن ثمة إختلافات بيولوجية تتصل بالتكوين الجسمي للإنسان - كالهormونات والكروموزومات . وحجم الدماغ والمؤثرات الجينية - بإعتبارها المسئولة عن فروق فطرية في سلوك الرجال والنساء وهي الفروق التي نلاحظها في مختلف الثقافات (٢٥). وتتطرق وجهة النظر هذه بموقفها إلي نهاية الطرف المقابل للموقف الأول . حيث تميز بين الجنس Sex للدلالة علي الفروق التشريحية والفسولوجية ، وبين النوع الاجتماعي الذي يعني المعايير والتصورات والتوقعات الاجتماعية . ومن ثم المكانات والأدوار الاجتماعية التي تتصل بكل جنس من الجنسين، لذلك نجد أنه إذا إعتبرنا الجنس Sex نتاج بيولوجي، فإن النوع الاجتماعي Gender يعد نتاج ثقافي بالأساس (٢٦). وهو ما يعني رفض أن تكون الحتمية البيولوجية أساساً للتمييز بين الجنسين في المعايير والأدوار الاجتماعية. حيث ينفصل ما هو بيولوجي عن المعايير والأدوار الاجتماعية التي يتم شغلها بغض النظر عن الطبيعة البيولوجية لشاغل هذه الأدوار .

وتستمر وجهة النظر هذه لتؤكد أن العلاقة بين ما هو بيولوجي واجتماعي يسير في حركة عكسية ، مع تحرك ما هو اجتماعي بإتجاه ما هو بيولوجي . حيث يري البعض أن النزعة البطريكية عند الرجل هي التي فرضت بالقوة تصنيف الأدوار الاجتماعية ، التي فرض البعض منها علي المرأة . وقد أدى دوام قيامها بهذه الأدوار لفترات تاريخية طويلة إلي تحولها من أدوار أو صفات



مكتسبة- وفق التصور الماركسي - إلي خصائص وأدوار ذات طبيعة فطرية. وإرتباطا بنظرة القوة الذكورية التي تفرض علي المرأة أدواراً معينة تحاول كاترين ماكينون Catherine Mackinnon تعريف المرأة بأسلوب بنائي من خلال تأسيس علاقة بين مفهوم المرأة والمفهوم الماركسي عن الطبقة . غير أن إدراكنا وأن وافق علي مفهوم الصراع الطبقي بالمعني الماركسي من قبل أي منهما تجاه الآخر. واستمرار لهذا النهج قارنت سيمون دي بوفوار قهر المرأة بقهر اليهود والسود في الولايات المتحدة، أو قهر البروليتاريا في المنظور الماركسي . وعلي خلاف ماكينون وصلت بوفوار إلي نتيجة أنه في حين أننا نجد أن خصائص كل أشكال القهر مشتركة بما في ذلك، القهر المفروض علي المرأة، إلا أن التنظير بشأن قهر المرأة لا ينبغي أن يتحقق بنفس المنطق . فبرغم أنه يمكن إفتراض أن تسعي البروليتاريا إلي ذبح الطبقة البرجوازية، غير أن المرأة لا تحلم ولا تفكر في القضاء علي الذكور، فالرابطة التي تربط المرأة بمن يفرض عليها القهر ليس لها نظير . ذلك يعني أن تقسيم الجنسين يعتبر حقيقة بيولوجية وليست واقعة عارضة في التاريخ الانساني ، وصراع الجنسين ينبثق من داخل العلاقة بين المرأة والرجل، والمرأة لا تستطيع أن تكسرة (٢٧). وتتطور وجهة النظر هذه لتتقلنا إلي تطرف جديد ، حيث تري بعض الإتجاهات النسوية في العقد الأول من الألفية الثالثة أن هناك وجود للحتمية البيولوجية ، غير ان هذه الحتمية تؤكد تفوق الأنث علي الذكور بصورة جذرية من الناحية الروحية والعقلية ، وأيضاً من الناحية الأخلاقية (٢٨).

ذلك يعني أننا إذا تأملنا الفكر الغربي فيما يتعلق بالعلاقة بين المتغيرات البيولوجية وتقسيم العمل الاجتماعي بين الأنث والذكور، فسوف نجد مواقف وتوجهات متناقضة . تتراوح بين التأكيد علي تطابق تقسيم العمل بين الرجل والمرأة مع التباينات البيولوجية بينهما، حيث يتميز الرجل علي المرأة، وهو ما يمنح المتغيرات البيولوجية كل الفاعلية. وبين المواقف والتوجهات المضادة، التي وإن أكدت علي الحتمية البيولوجية بإعتبارها المتغيرات الفاعلة ، التي ميزت المرأة علي الرجل . وبين الموقفين المستقطبين موقف يؤكد أن المتغيرات البيولوجية

تمنح الإنسان الاستعداد العام للقيام بأدوار معينة في المجتمع ، وهو ما تدعمه المتغيرات الاجتماعية أو ترفضه، في مقابل موقف متطرف آخر يؤكد علي انفصال المتغيرات البيولوجية تماما عن تقسيم العمل وتوزيع الأدوار الاجتماعية، الأمر الذي يجعل توزيع الأدوار بين الأنثى والذكور مسألة إجتماعية بحتة . ويشير ذلك في جملة إلي غياب النموذج الحضاري الموجه فيما يتعلق بالعلاقة بين المتغيرات البيولوجية والاجتماعية ، أو فيما يتعلق بتوزيع الأدوار الاجتماعية ، الأمر الذي يؤدي إلي تضمن الواقع لكل وجهات النظر والمواقف هذه، حيث تعتبر جميعها تجليا لغياب النموذج الحضاري الموجه .

**٣- التناقض مع متضات قانون التحول :** أشرنا إلي القانون الذي أكد عليه هربرت سبنسر والذي ذهب إلي تحول الطاقة عبر مستويات الكون بخاصة الأرض من كونها حالة سديمية إلي تكوين صلب تتشكل الحياة علي سطحها . غير أنه بالإضافة إلي قانون إنتقال الطاقة ، طرح هربرت سبنسر قانون آخر يتعلق بتطور الحياة علي سطح الأرض، سماه قانون التحول من المتجانس إلي المتباين . حيث يؤكد هربرت سبنسر أن هذا القانون ذو طبيعة كونية شاملة يستند إلي أن المادة في حركة دائمة ، وهي في حركتها تخضع لخاصيتين، الأولى خاصية التباين التي يتحقق بواسطتها الانتقال من حالة تجانس المادة إلي حالة لا تجانسها . والثانية خاصية التكامل التي تسير جنبا إلي جنب مع خاصية التباين (٢٩)، غير أن التكامل تعد الخاصية الأكثر اهمية ، إذ علي أساسها تميل المادة لأن تصبح متكاملة بصورة دائمة بعد أن تباينت . بمعنى أن تكون مضغوطة مع بعضها بصورة أكثر تماسكا ، ومن الطبيعي أن تتضمن هذه العملية نوع من التباين . إذ تتجمع الأجزاء المتجانسة مع بعضها لتشكل مكونا أو عنصر يتباين مع العناصر أو الأعضاء الأخرى للكون أو الكائن العضوي ، فالقانون يصدق علي كليهما . ويوضح سبنسر فاعلية هذا القانون في النطاقات الطبيعية والجيولوجية والحيوانية والانسانية والاجتماعية والثقافية علي السواء (٣٠). وتجسيدا لذلك فإننا إذا تأملنا التطور الكوني والإنساني فسوف ندرك فاعلية واضحة لهذا القانون، وذلك يعني أن حالة تجانس المادة

إذا وجدت في أي مرحلة تاريخية، تعد مؤشراً علي التخلف ما دام التباين، هو مؤشر التطور والتقدم الذي لم يتحقق بعد .

ويصدق هذا القانون علي الأوضاع الاجتماعية كما يصور السياقات الثقافية والفكرية . وإذا كان التباين قد بدأ بعملية الخلق ذاتها، حينما خلق الله حواء من ضلع لأدم التي اختلفت معه بعد ذلك من حيث بنيتها التشريحية والنفسية ، فإن هذه الواقعة الغيبية تحتوي علي دلالة رمزية لصدق هذا القانون. وفي محاولة توضيح فاعلية هذا القانون علي الصعيد الاجتماعي فسوف نجد ان حالة المشاعية الأولى المتجانسة فقدت تجانسها لكي تحل محلها حالة متباينة يخضع لها العالم الاجتماعي. فقد تمايزت القرية عن المدينة ، ثم تمايزت المدينة إلي مدن تجارية وصناعية وسياحة ، إلي آخر فاعلية عملية التباين علي هذا المستوي . وإذا تناولنا الأدوار التي يقوم بها البشر داخل المجتمعات ، فسوف نجدها هي الآخري قد تحركت من حالة الأدوار المتجانسة، كما في الحالة المشاعية الأولى حيث كانت أدوار الأنث كالكور ، وأحيانا معكوسة. ثم بدأ تباين الأدوار علي أساس الجنس Sex البيولوجي ، ثم تحركت عملية التباين لتؤسس تباينا جديداً علي أساس السن ، فالكبار لهم أدوارهم كما للشباب والصبية الصغار. ثم تحركت ذات العملية لتؤسس تباينا في حزمة الأدوار الاجتماعية إستناداً إلي متغيرات اجتماعية أخرى كالتخصص تارة، والمستوي الاجتماعي الاقتصادي تارة أخرى، والمرجعية الأثنية تارة ثالثة .

فإذا تأملنا الأوضاع التي بلغتها الحضارة الغربية المعاصرة فإننا سوف نجدها فيما يتعلق بالمرأة تسير في الاتجاه المعاكس لهذا القانون . وإذا كانت الثقافات عبر العالم وثقافة المجتمع التقليدي تضمنت تباينا لأدوار الرجل والمرأة ، وكذلك للثقافة المرتبطة بأدوار كل منهما ، بحيث برزت مؤشرات عديدة علي ذلك . حيث قد بدأت حركة التناقض مع هذا القانون مع سقوط المرجعية الدينية وإعلان الأيديولوجيا كنسق فكري وأيديولوجي موجه للتفاعل علي صعيد الحضارة الغربية. في هذا السياق طرحت إعلانات المساواة بين الرجل والمرأة، وهي وإن كانت ملائمة للواقع الأوربي الذي كانت المرأة تعاني في إطاره من

الغبين ، إلا أن طرح المساواة بصورة مطلقة شكل مرضا ينخر في بنية هذه الحضارة . فإلى جانب تأكيد هذه الحضارة علي المساواة في الأدوار المهنية بين الرجل والمرأة، الأمر الذي دفع المرأة إلى المشاركة بقوة في قوة العمل وسوق العمل. الأمر الذي ادي إلى إنعكاس ذلك علي هيئة إنهيار وتفكك إنتشر على ساحة الحياة الأسرية ، وهو الإنتشار كان له آثاره السلبية العديدة علي إستقرار المجتمع. وقد بدأ التجانس ينتقل من التجانس في الأدوار المهنية، إلى التجانس في المظهر والملبس، فقد أخذ الرجال يتحركون نحو إرتداء الملابس والزي الخاص بالنساء كلبس ألوان خاصة بالنساء وأحيانا التحلي بأقراط الأذن وإطالة شعورهم وتضفيرها كالنساء. في مقابل أن النساء بدأن يتحركن بإتجاه إرتداء أزياء الرجال وربما قص شعورهم كالرجال ، حيث يتحرك كل جنس بإتجاه التجانس مع الجنس الآخر. بالإضافة إلى ذلك فقد اصابت مقولة التجانس الجسد ذاته ، ولناخذ جسد المرأة علي سبيل المثال ، حيث تقلص التباين بين العام والخاص فيما يتعلق بالجسد . في إطار ذلك عبر الجسد حدود الخصوصية إلى ساحة العمومية فما يراه الزوج من جسد المرأة قد يري بعضه الغرباء الآخرون وقد تترين المرأة لزوجها ، غير انها تترين بدرجة أكثر بالنسبة للآخرين . في الحضارة الغربية تتسع مساحة عري الجسد، حتي يراه الكافة الخاص والعام علي السواء ، بل نجد أن الثقافة الغربية خلعت القداسة والاحترام عن الجسد ، تلك التي كانت تتخذ من المحافظة علي خصوصيته وقاية له ، هذه الحضارة تتفنن الآن في عرضه ، حيث تعرضه النساء لقاء أجر في الشوارع، كما تعرضه علي الأشرطة الممغنطة . ويصل الأمر إلى أقصى حالاته سوءاً حينما يطول التجانس أكثر السلوكيات او الأدوار خصوصية حيث ظهور الزواج بالشبيه . أي زواج رجل برجل والمعاشرة من خلال ما يعرف بالجنسية "المثلية"، أو زواج امرأة بامرأة من خلال ما يعرف بالممارسة "السحاقية" حيث نجد ان نسبة زواج الشبيه بالشبيه بلغت ما يتجاوز ثلث زيجات الحضارة الغربية، وهو زواج لا يتناقض مع قانون التحول من التجانس إلى التباين فقط ، ولكنه يتناقض مع قوانين الوجود الانساني ومن بينها قانون الفطرة الإنسانية ذاته.

٤- مسؤولية المتغيرات الاقتصادية عن إنهيار الأسرة : المتأمل لتطور

علاقة الإقتصاد بالأسرة يكتشف إتساع مساحة الإقتصاد في الحياة الاجتماعية علي حساب البنيات العائلية، حيث تحقق هذا الاتساع في فترات تاريخية متتابة، بداية كان العمل العائلي والإقتصاد العائلي هو المعتمد في الإقتصاد التقليدي القديم. وقد تأكل هذا الشكل الإقتصادي لصالح ما يمكن أن يسمى بالإقتصاد العام، أي الخارج عن البنيات العائلية، سواء كان رسمياً أو غير رسمي. وقد انتقل الإقتصاد العائلي إلي ما يمكن أن يسمى بالإقتصاد الحر، حيث يوجد تداخل بين الإقتصاد والعائلة، من ناحية أن غالبية أفراد الأسرة هم الذين يعملون في الورشة الحرفية. إضافة إلي التجاور أو التطابق المكاني بين مكان سكني العائلة ومكان ورشة إنتاج السلع، ذلك إلي جانب ان الحرفة كانت في الغالب تنتقل بالوراثة داخل أجيال العائلة. ثم ظهر الإقتصاد الصناعي، الذي أكد علي ضرورة الانفصال عن العائلة، سواء من ناحية القيم التي يعمل وفقاً لها، فقيم ومعايير وقواعد المؤسسات الإنتاجية تختلف حتماً عن نظائرها في التكوينات العائلية، يضاف إلي ذلك التباعد المكاني بين سكني الأسرة وموقع المؤسسة الإنتاجية. بحيث يعني إنتقال العامل من نطاق الحياة الأسرية إلي نطاق العمل في المؤسسة، حيث العمل وفق منطق ومعايير حياة جديدة ومختلفة. إلي جانب ذلك فإننا نجد أن الحياة الاقتصادية عملت علي تجزئ الحياة العائلية، فأفراد الأسرة قد يعملون في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية المختلفة ومن ثم لا تجمعهم ثقافة مهنية واحدة، سوي الثقافة الأسرية التي أصبحت الآن في ظل نوعية الحياة هذه ضعيفة وغير مؤثرة. وهو ما يدفع إلي مزيد من إضعاف الحياة الأسرية.

بالإضافة إلي ذلك تذهب دراسات عديدة إلي أن المتغيرات الاقتصادية، قد لعبت دوراً بارزاً في توسيع مساحة الدور الاقتصادي للمرأة، وهو التطور الذي أدي في النهاية إلي تفكك وإنهيار الأسرة. ويمكن رصد تأثير المتغيرات الاقتصادية علي المرأة والأسرة من خلال عدة أبعاد هامة، حيث يتمثل البعد الأول في إنتقال بعض أفراد الأسرة بخاصة الرجل للعمل في المصنع أو المؤسسات الاقتصادية، وهم الرجال الذين كانوا يعملون وفق متطلبات الحياة

الأسرية . وعلي هذا النحو فإذا كان الاقتصاد العائلي أو الحرفي قد دعم الحياة الأسرية ، فإن الاقتصادي الصناعي والانتاج الاقتصادي قد أدى إلي إنبهار التكوينات العائلية والقراية كالعائلة الممتدة ، والإبقاء علي العائلة النووية، التي قيل أنها تلائم النظام الصناعي الحديث (٣١)، وبدورها بدأت تتعرض هي الأخرى لمصادر تفرض عليها التفكك والانهيار .

بالإضافة إلي ذلك وقعت تغيرات كبيرة فيما يتعلق بالمعايير الإجتماعية المتعلقة بالأسرة ، وهو التغير الذي وقع ضمن تغير معياري شامل سببته التكنولوجيا الحديثة والحوافز الاقتصادية لجذب المرأة إلي سوق العمل (٣٢). ومن أهم مؤشرات ذلك التغير الذي حدث في أجر المرأة نسبة إلي أجر الرجل في معظم المجتمعات بعد الصناعية . وقد قابل ذلك تحرك المرأة ذاتها للإلتحاق بقوة العمل المدفوعة الأجر ، إضافة إلي أن ذلك قد شهد إرتفاعاً في دخول النساء (٣٣). ونتيجة لذلك تؤكد عديد من الدراسات التي رصدت مشاركة المرأة في قوة العمل ، أن مشاركة المرأة في ١٩٦٠ لم تقفز فقط من ٣٥٪ إلي ٥٥٪ في الفترة من ١٩٦٥ إلي ١٩٩٥ ، ولكن تراجعت مشاركة الرجل في المقابل من ٧٩٪ إلي ٧١٪ عن نفس الفترة.

وإرتباطاً بذلك فقد حدث تغير في مستويات أجر الرجل والمرأة ، حيث توضح بعض الدراسات التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية أن ثمة تغيرات قد حدثت في الأجور في الفترة من ١٩٤٧ ، أي بعد الحرب العالمية الثانية وحتى ١٩٩٥ . حيث من المثير ان نلاحظ أن متوسط أجور الذكور بعد أن إنخفضت نسبياً في فترة ما بعد الحرب، قد إتجهت إلي الارتفاع مرة ثانية في الستينيات من الألفية الثانية . واستمراراً لذلك فقد ارتفع متوسط أجور الرجال في السبعينيات عن ما هو عليه الآن . وفيما يتعلق بدخول النساء فإننا نجد أنها إنخفضت خلال فترة الأربعينيات من الألفية الثانية، بسبب ترك الأناث العمل في الأعمال الحربية ، بينما إتجهت الأجور إلي الارتفاع بعد ذلك ، وإستمرت هذه الزيادة حتي اليوم (٣٤). وبرغم أنه كان من المتوقع أن يكون لمشاركة المرأة في قوة العمل الإقتصادية وحصولها علي الدخل المنتظم تأثير علي إستمرار

وتماسك بناء الأسرة . إلا أن الدراسات أكدت أنه في الفترة التي انخفضت فيها أجور المرأة وارتفعت أجور الرجال انخفضت فيها معدلات الطلاق وانهيار الأسرة ، بينما شهدت الفترة التي ارتفعت فيها أجور المرأة معدلات عالية من الانفصال والطلاق . وتفكك الأسرة (٣٥).

إلي جانب ذلك فقد بدأ إقتصاد العولمة ينزع المرأة من سياقها الأسري إلي سوق العمل ، حيث تدفع القوي العالمية المسيطرة التفاعل في هذا الاتجاه، مزودة بفاعلية الإعلام والشركات المتعددة الجنسيات . في هذا للاطر تتحدد علاقة المرأة بالعولمة من خلال بعدين ، الأول يتمثل في تعاون الدولة القومية والشركات متعددة الجنسية في دفع المرأة - من خلال إغراءات عديدة - للمشاركة في القوة العاملة . والثاني أن النساء أصبحن يشكلن أحد عوامل الجذب في تشكيل الاستراتيجيات الإقتصادية للشركات متعددة الجنسية . وذلك بسبب توفرهن كقوة عمل وإنخفاض أجورهن مما يساعد في تحديد إختيارات هذه الشركات، فيما يتعلق بالموقع والأجور. ولذلك نجد أن الشركات متعددة الجنسية قد إتجهت للأستعانة بالنساء ، بخاصة في صناعات التصدير كصناعة الألكترونيات والملابس والنسيج والأحذية والألعاب البلاستيكية والمنتجات الاستهلاكية (٣٦). بإعتبار أن أجور النساء منخفضة مما يساعد علي دعم القوة التنافسية لهذه السلع التصديرية في السوق العالمي .

وقد شكل هذا المسلك الاستراتيجية الاقتصادية للنمو الآسيوية، حيث أكدت غالبية الدراسات علي أهمية وجود النساء كقوة عمل في دول هذه المنطقة (٣٧). حيث وفرت قوة العمل النسائية في كل من كوريا الجنوبية وتايوان ، وهونج كونج ، وسيغافورة إشباع الحاجة إلي الطلب علي العمالة الرخيصة الأجر، من أجل النمو الاقتصادي السريع والملاحظ الذي مارسته هذه الدول (٣٨). كما إعتمدت كل من الفلبين وماليزيا على طرح الاعلانات التي تجذب بها المستثمرين الأجانب لتأسيس المشروعات بالإعتماد علي العمالة النسائية وحتى علي الأطفال (٣٩). إضافة إلي أن الشركات متعددة الجنسية تخطط لإنشاء مناطق لصناعات التصدير في كل من إيران وفيتنام ومنغوليا .

وتركز الدراسات الحديثة المتعلقة بالشركات المتعددة الجنسية في أمريكا الجنوبية علي أهمية توظيف النساء في مستحضرات التجميل، علي طول الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك. حيث تنتشر المناطق الحرة التي تركز علي توظيف النساء بنسبة كبيرة، كما إنتشرت الورش الصغيرة والمحلات في الشوارع الخلفية، وجميعها يعتمد علي العمالة النسائية بدرجة واضحة (٤٠). وفي أفريقيا حدثت نفس الظاهرة تقريبا، حيث بدأت جنوب أفريقيا في التوسع في إستخدام النساء كعاملات في المصانع، بعد أن كان عملهم مقصور علي العمل في المنزل . وفي موريشيوس أنشئت اول منطقة حرة مخصصة للتصدير في القارة الأفريقية . وقد ركزت هذه المنطقة علي صناعة الأقمشة والملابس، كما أنها قامت بتوظيف النساء كعاملات فيها (٤١). بالإضافة إلي ذلك فإن قرب شمال أفريقيا من أوروبا جعل بلدانها مواقع جذابه لإنتاج الشركات المتعددة الجنسية ، وكانت العمالة النسائية هي العمالة المفضلة للعمل في مصانع الألبسة المقامة في مراكش بالمغرب ، بإعتبارها عمالة حسنة السلوك (٤٢). ويرجع ميل الشركات المتعددة الجنسية إلي توظيف النساء إلي انخفاض أجورهن ، حيث يتم توظيف النساء في أحيان كثيرة بأجور دون حد الكفات. إضافة إلي عدم إدراجهن في تنظيمات نقابية ، وإعتبار اشتراكهن في قوة العمل مسألة عارضة للتهرب من الالتزامات القانونية ، في ظل قناعة ثقافية تؤكد أن الأدوار الأصلية للمرأة هي الأدوار المنزلية كما تؤكد علي ذلك غالبية الثقافات .

إلي جانب ذلك لم تكتف الظروف العالمية المعاصرة المخططة بواسطة القوي المسيطرة علي العالم بقصر عمل المرأة داخل نطاق المجتمع القومي ، بل إنطلقت موجات الهجرة النسائية إلي كثير من المجتمعات، باحثة عن فرص العمل والدخل أو الأجر في إطارها . وخلافا للخبرة التاريخية للمجتمعات الصناعية توجد كثير من الدول النامية مثل بنجلاديش والفلبين وسريلانكا التي تعتمد علي الأجور، التي تحولها عاملات المنازل المهاجرات من بلادهن (٤٣). وإرتباطا بذلك فقد إزدهرت تجارة الجنس العالمية التي تعتمد بالأساس علي بغاء النساء والأطفال في آسيا وأفريقيا (٤٤)، حيث يأتي هؤلاء النساء والأطفال عادة من



عائلات فقيرة في المناطق الريفية . وتلاحظ إحدى الدراسات أن عدد من يمتهن الجنس في بانكوك يساوي ١٠% من عدد العاملات في الشركات المتعددة الجنسية . وفي هذا الإطار ترتبط تجارة الجنس باستثمارات الأعمال الدولية والشركات المتعددة الجنسية والقواعد العسكرية الأمريكية . وتري بعض المؤسسات المالية العالمية وبعض الدول تطوير هذه الصناعة كحل لأزمات الديون (٤٥). ومما يثير السخرية أن حكومات هذه الدول تلعب دوراً رئيسياً في تطوير هذا الشكل من عمالة النساء غير الرسمية ، بينما تقوم في الوقت نفسه بتمجيد فضيلة النساء العاملات في المصانع (٤٦).

إرتباطاً بما سبق، فقد أشرنا في بداية هذه الفقرة إلى حاجة كل حضارة إلى قوة دافعة تدفعها عبر مراحل التطور المتتالية زمانياً وأيضاً في إتساعها أفقياً . وفي العادة تنطلق الحضارة في نطاق جغرافي معين يحتوي أحياناً علي مجتمع واحد هو الحامل لرسالة الحضارة أو عدة مجتمعات تعبر ثقافات ونوعيات حياتها الاجتماعية عن مضامين هذه الحضارة . والحضارة التي يكتب لها البقاء والسؤدد عادة هي الحضارة التي تسعى لاقتراب الانسان من كماله ، وهو الكمال الذي يكمن في التوازن بين الجوانب المادية الغريزية والجوانب الروحية في بنيته. ثم هي الحضارة التي تحترم الاحتياجات الانسانية جميعاً ، تحترم العقل مثلما تحترم الروح كما تحترم إشباع الغرائز ويشكل إنساني . وهي الحضارة التي تؤكد علي معاني الخير والعدل والحق والمساواة لكل البشر سواء الذين ينتمون إليها أو الخارجين عن حدودها . ونحن إذا تأملنا الحضارة الغربية المعاصرة فسوف نجد أنها قد خانت جملة التصورات الايجابية التي أشرنا إليها والتي ينبغي أن تتحلي بها الحضارة ، بل إننا إذا تعمقنا الأمر فسوف نجد ان قوة شريرة تدفع بهذه الحضارة باتجاه فئائها .

فقد سقطت عن هذه الحضارة مرجعيتها أو نموذجها الموجه ، وهي المرجعية التي تشكلت من المعاني التي قدمتها الديانة المسيحية متداخلة مع ثقافة وقيم ومعايير المجتمع التقليدي . فقد ذهب كل ذلك أدراج الرياح وأعلنت العلمانية المتطرفة التي تعتمد في تنظيم حياة الانسان بعيداً عن أية قوي غير إنسانية ،

ولما كان العلم والعقل تجريبي بطبيعته بحكم تتابع تغير متغيرات الواقع، الذي يشكل إطار عملهما معاً. فقد أدى سقوط النموذج الموجه إلي أن الحضارة الغربية مدفوعة بقوتها بدأت تبحث، عشوائياً عن نموذجها الذي تحتكم في تفاعلاتها إلي معايير، وفي هذا الإطار طرحت نماذج موجهة عديدة وفي غالب الأحيان متناقضة. وفي كل الأحيان كان الزمن يتجاوزها دائماً، وتضافراً مع ذلك بدأت مساحة عدم اليقين تتسع ومعها تتسع مساحة العشوائية، التي تحكم وجود وتفاعل الحضارة.

وإذا كان سقوط المرجعية الدينية المسيحية التي تضمنت معاني الخير والحب لكل البشر، أحد ملامح الشر المميز للقوة الدافعة للحضارة، فإن الطابع الشرير أو السلبي الثاني للقوة الدافعة لهذه الحضارة يتجسد في محاولة تفكيكها لعناصر الكون، من خلال تأكيدها في النهاية علي انفصال الاجتماعي عن البيولوجي الذي يشكل قاعدة له. بحيث ينطلق الاجتماعي سوا كان معايير أو أدوار، غير متضافر مع إرتباطاته البيولوجية لكي يضرب عشوائياً في كل إتجاه. بحيث لا تمتلك الحضارة مثلاً رؤية جامعة، حول طبيعة العلاقة بين البيولوجي والاجتماعي، أو حول طبيعة الأسرة، هل هي الأسرة المشروعة "زوج وزوجة"، أم أن الأسرة المستندة إلي زواج المتشابه هي النمط المفضل للأسرة "المثلية" أو "السحاقية". ما هو النمط المشروع اجتماعياً ما دام الدين قد أنسحب عن ضبط الحياة الاجتماعية. وقد اسلم ذلك إلى ملمح شرير آخر لهذه الحضارة وهو التناقض مع القانون الكوني الشامل الذي يؤكد علي التحول من المتجانس إلي المتباين. حيث تدفع القوة الشريرة الحضارة الغربية إلي آفاق تتناقض فيها مع قانون التحول الشام ليحل التجانس الذي يؤذن بفناء العمران، التجانس في الثقافة التجانس في الملبس بين الذكور والإناث، التجانس في السلوكيات والأدوار الجنسية، حتي سقوط الانسان إلي ما دون مرتبة الحيوان. بل والسعي لنشر هذا التجانس السلبي علي عالم بأسرة بكل وسائل التهيب والترغيب، إبتداء من المساعدات لشراء المواقع، ومروراً بالحصار لفرض الركوع، وأخيراً بالسلاح وشن الحرب لفرض الخضوع. ثم تأتي الخاصة السلبية

والأخيرة والتي تتمثل في دفع المرأة إلي سوق العمل وانتزاعها من أدوارها الأسرية، فإنهارت الأسر وانتشر التفكك والانحراف في المجتمع . لقد كانت المرأة هي أكثر نطاقات هذه الحضارة تأثرا بهذه القوة الشريرة ، فقد فككت أدوارها ، وأدي ذلك إلي تفكيك الأسرة وانهيار المجتمع .

### ثالثا: تفكيك الحضارة الغربية لمكانة وأدوار المرأة

أشرنا فيما سبق إلي أن ثمة ظروف تضمنها التحول الأوربي في العصر الحديث، لعبت دورها في نشر حالة من الأنومي أو الأزمة المعيارية بمكانة المرأة في المجتمع. ولما كانت هذه الظروف في غالبيتها ذات طبيعة سلبية، فقد كان من المنطقي أن يشكل إسهامها وتفاعلها مع بعضها البعض، في إنتقال القوة أو الطاقة السلبية من السياق الاجتماعي ، لتؤثر في بناء أدوار المرأة، فتتشر فيه حالة من الفوضى . فبعد ان كانت أدوار المرأة مقننة في المجتمع التقليدي، وبصورة تلقائية تطورت عبر العصور ، فإذا برواد الحركة النسوية وبعض مفكري الحضارة الغربية، يسعون إلي رفض التقنين التقليدي لأدوار المرأة، ليحلوا محلة تقنين إداري عقلائي جديد، يلغي كل التراث السابق دون أن يحل محله بنية معيارية تنظم سلوكيات البشر . ومن فقد تخلق فراغ أخلاقي، شكل فضاءً تضمن عديد من السلوكيات السلبية، وهو الأمر الذي أدى في بعض منه إلي تفكيك أدوار المرأة بمنطق عشوائي بحث، هدد بتفكيك بنية الحضارة ذاتها . وحتى يتحقق ذلك فقد كان الطبيعي أن تنتقل فاعلية هذه القوة أو الطاقة السلبية التي انتقلت من السياق ، عبر المرأة إلي الأسرة والمجتمع، لتنتج آثار سلبية علي كل مستوي جديد تطرقه، وكلما انتقلت هذه القوة من مستوي إلي آخر ، فإنها تزداد قوة وعمقا في فاعليتها . غير أننا قبل أن نعرض لهذه الآثار، فإننا نشير إلي أننا ندرك بناء أدوار المرأة بإعتباره بناء يتشكل حول المرأة، التي تشغل مركز هذا البناء ومحوره . ومن هذا المركز تنطلق أدوار الجنس والإنجاب والتنشئة الاجتماعية، والآداء الاقتصادي، والحفاظ علي الثقافة والأخلاق العامة. حيث ندرك هذه الجوانب بإعتبارها أدوار تؤديها المرأة في ظل تقنين الحقوق

والواجبات وصيغة التوقعات المتبادلة، التي يفرضها ويتضمنها بناء المجتمع ، بإعتبار ان هذه الأدوار تؤدي في إطار التفاعل مع الآخرين. علي هذا النحو فإن هذه الأدوار تشكل بناء تشغل المرأة مركزه، له أنساقه وتمامسكة سواء علي قطب السلب او الإيجاب. وقد كان طبيعيا أن تعمل الطاقة السلبية التي تدفقت من سياق الحضارة الغربية بإتجاه تفكيك هذا البناء لتنتشر العشوائية والفوضى، التي تنتج بدورها آثار سلبية علي ساحتها ، وسوف نتعرض فيما يلي لبعض جوانب هذا التفكيك الذي أصاب بنية أدوار المرأة .

**١- فوضى الدور الجنسي وعشوائيته:** بسبب غياب النموذج الموجه والطابع التجريبي لمنطق وفكر هذه الحضارة ، فقد كان منطقيا أن تقفز هذه الروح الشيطانية أو تنتقل إلي ساحة الجنس لتصيبه بالتشوه . بداية نؤكد أن كل الحضارات قننت السلوك الجنسي وأحاطته بالضوابط الكاملة ، وإذا كانت المسيحية التي شكلت في مرحلة تاريخية سابقة المرجعية التي قاطعتها الحضارة الغربية . فإننا نجد أن المسيحية قننت السلوك الجنسي الذي ربطته بالإنجاب بالأساس ، فالغريزة لديها إرتبطت بالضرورة . حقيقة أن هناك خروجات علي هذا السلوك والأدوار الجنسية كما قننتها الحضارة في صورتها المثالية ، إلا أن هذا الخروج يظل دائما في نطاق الأستثناء الحرام الذي تجرمه الحضارة .

علي خلاف الضبط الكامل الذي مارسته المسيحية للسلوك الجنسي، فإننا نجد أن الحضارة الغربية قد فضت قيود هذا الضبط وتركت السلوك الجنسي للمرأة يتدفق في فضاءات عديدة بلا قواعد ضابطة . وهو ما يعني تفكيك بنية الدور الجنسي للمرأة . بداية يعد مفهوم الجنس بمعني Sex وهو الذي يميز الجنسين ويفصل بينهما ، وإلي حد ما يشكل أساس لعديد من المعايير الاجتماعية التي تحدد الأدوار الاجتماعية لكل جنس حسب مستوي جديد نسبية بالجنوسية أو النوع الاجتماعي Gender . إرتباطا بذلك فإننا نجد أن تصور الجنس عند المرأة والرجل في إطار المجتمع التقليدي، يستند إلي إستراتيجية الفصل بين الجنسين، وهو الفصل الذي يؤكد علي إمتلاك كل من الذكر والأنثي لبنية بيولوجية متباينة نسبيا، وهو التباين الذي يشكل قاعدة لتباين معياري

وإجتماعي آخر وموازي . علي هذا النحو يؤكد بروكس W.K.Brooks وباتريك جيدر Patrick Geddes أن الحقائق البيولوجية تبرر أن المعايير الاجتماعية لها أساسها في الطبيعة . ومن ثم فأبي محاولة لتغيير المعايير الاجتماعية القائمة المنظمة للجنس سوف تكون له آثاره المدمرة بالنسبة للحضارة وحالة إجتماع البشر ، لأن ذلك من شأنه أن يكون مضاد للقوانين الطبيعية . وهو ما يعني في النهاية أن الحتمية البيولوجية يفترض أن تشكل قاعدة تبرر المعايير الإجتماعية. في هذه الحالة فإن بإمكان العلم أن يحدد لنا ما يجب أن تكون عليه معاييرنا الإجتماعية، طالما أن العلم قد تمكن من تشخيص القاعدة البيولوجية للبشر (٤٧). وبغض النظر عن تأويل البعض لهذا الموقف باعتباره موقفا تقليديا ومحافظا ، إلا أننا يمكن أن نؤوله بكونه موضوعيا ، باعتبار أن التكوين البيولوجي لكل من الرجل والمرأة يفرض أن يشتركا في بعض الأدوار، بينما أدوار أخرى تظل أكثر ارتباطا بالطبيعة البيولوجية لكل منهما، دون أن نسقط أسري الموقف المتطرف في محافظته.

وإذا كان ذلك يشير إلي أن ثمة تقييد جنسي للمرأة ، فقد ظهرت بعض الدعوات التي تدعو إلي كسر هذه القيود أو الحواجز لتتدفق الطاقة الجنسية في كل إتجاه ، حرة غير مقيدة بأي حاجز . حتي تنخلع من خصوصيتها لتكتسب طبيعة عامة من حيث الزمان الشخصي أو المكان . وقد تمثلت الخطوة الأولى في إتجاه إسقاط الحواجز بين الذكر والأنثي في التساؤل حول السبب في أننا نتحدث عن جنسين فقط ”ذكر وأنثي“، بينما أن هناك أجناس عديدة تحتاج لأن تكون لها شرعيتها كذلك . وأنه إذا كانت القاعدة البيولوجية هي التي شكلت أساسا لجنسين فإنه علي ما تؤكد جابل روبين وسيمون دي بوفوار أن ذات البيولوجيا يمكن أن تشكل أساساً لفئات جنسية عديدة قد يكونوا ثلاثة أو خمسة أو حتي عشرة أجناس بدلاً من جنسين فقط (٤٨). وحسبما تذهب ساندرام Sandrabem فإنه بالإمكان تصنيف البشر علي درجات مقياس الذكورية الأنثوية Masculinity-Femininity إلي أربعة فئات ١-الأنثويون Fiminine وهم البشر الذين حصلوا علي درجات عالية علي مقياس الأنثا ، ودرجات

منخفضة علي مقياس الذكور . ٢- الذكوريون Masculine وهم الأشخاص الذين حصلوا علي درجات عالية علي مقياس الذكورة ودرجات منخفضة علي مقياس الأنوثة . ٣- الخنثويون Androgynous ، وهم الأشخاص الذين حصلوا علي درجات عالية علي كل من مقياس الذكورة والأنوثة . ٤- ثم الأشخاص غير المتباينون Undifferentiated وهم الأشخاص الذين حصلوا علي درجات متدنية علي مقياس الأنوثة والذكورة علي السواء (٤٩). ويمكن أن نضيف إلي هذه الفئات ثلاثة فئات أخرى منها . ٥- المتحولون Transsexuals الذين يشعرون بأنهم محشورون في الجسم الخطأ ، كما يشعرون بأن جنس Sex جسمهم لا يتلاءم و جنس Sex عقولهم . ٦- اللوطيون Homo Sexual وهم الذكور الذين يجدون متعتهم الجنسية وهو يتصلون بذات الجنس ، وفي الغالب يأنفون من التعاشر جنسيا مع الجنس الآخر . ٧- السحاقيون Lesbians وهم الإناث الشواذ جنسيا الذين يجدون متعتهم الجنسية في التعاشر مع ذات الجنس من الأنث (٥٠). وهو ما يعني أن الممارسة الجنسية التي يشرعها المجتمع الغربي إنتقلت من نطاق ما هو خاص إلي نطاق ما هو عام، حيث أصبحت الفوضى والتعدد هي تميز السلوك الجنسي. فلم يعد الدور الجنسي محدداً بالتزامات معينة، بل أصبح يعبر عن دعوة إلي مشاعية أكثر تراجعاً من المشاعية البدائية، قد تتبادل فيه المرأة الجنس مع رجل من خارج الكيان الأسري ، وقد يكون الجنس موضع مبادلة مع امرأة أخرى .

ويستمر النسويون في تفكيك دور الجنس حينما تؤكد جابل روبين قائلة ”أنني أشعر أن الحركة النسوية ينبغي أن تحلم بأكثر من إلغاء القهر المفروض علي المرأة ، إذ علي الحركة أن تناضل من أجل إلغاء أدوار الجنس والسلوكيات الجنسية الملزمة . إن الحلم الذي أعتقد أن له تأثير علي بدرجة أكثر يتحدد بضرورة ان نحلم بمجتمع جنثوي لا وجود فيه لتباين النوع الجنسي فيه . مجتمع لا قيمة فيه للتشريح الجنسي في تحديد ما هية الشخص ، ولا ماذا يفعل، ولا مع من يقيم الشخص علاقة حب“ (٥١). وفي موضع آخر يذهب فيتجنجشتين مؤكدا علي أن وجود الخنثويين Hermaohrodites والمتحولون جنسيا

Transsexuals' يبرهن علي صعوبة تصنيف البشر بإعتبارهم إناث أو ذكور، حيث ستظل هناك بعض الحالات علي الحدود الفاصلة غير محددة وغامضة. فإذا كان الخليع Grays والسحاقي Lesbian والمثلي Transvestite والمتحول جنسيا Transsexuals والبين جنسي Intersexed يعانون من التمييز ضدهم في المجتمع المعاصر. فإن ذلك يرجع إلي خطأ في أيديولوجياتنا ومعاييرها الاجتماعية، فيما يتعلق بالجنس والسلوكيات الجنسية للبشر، وهو ما يعني وجود أنواع جنسية عديدة وليس مجرد جنسين فقط إذا تناولنا الأمر بمنطق بيلوجي (٥٢).

٢- الجنس المباح فيما قبل الزواج : إذا كان إلغاء القيود المفروضة علي الجنس، في علاقة الإنسان بالمحيطين به يبيح تدفقه في كل إتجاه وجانب، من غير أية معايير إجتماعية يفترض أن تنظم حركته وتعين حدوده . فإن ذلك قد تضافر مع سقوط قيود اخري كانت مفروضة، وهي القيود التي تفرض علي ممارسة الجنس في الفترة السابقة علي الزواج ، بحيث يختزل الدور الجنسي هنا إلي سلوك يستهدف إمتاع الذات، دون أن يلعب دوراً اجتماعياً له إلتزاماته بما فيها أنه تفاعل مع الآخر، وفق معايير اجتماعية سوية . حيث أصبحت الممارسات الجنسية السابقة علي الزواج هي الشائعة الآن علي ساحة الحضارة الغربية، تأكيداً لذلك ما ذهبت إليه دراسة أجريت في بريطانيا حول مفهوم العلاقات الجنسية السابقة علي الزواج، أو التي يمكن أن تقع خارجة، حيث أبرزت الدراسة ما يوضحه الجدول التالي:

## جدول رقم (١)

## مفهوم العلاقات الجنسية في بريطانيا

## قبل الزواج وخارجه

نوع العلاقة	خطأ تماماً	خطأ غالباً	خطأ أحياناً	نادراً ما يكون خطأ	ليست خطأ على الإطلاق	أوصاف أخرى	المجموع
ممارسة الرجل والمرأة للعلاقة الجنسية قبل الزواج	٨%	٨%	١٢%	١٠%	٥٨%	٥%	١٠٠%
ممارسة شخص متزوج لعلاقة جنسية مع شخص آخر غير زوجها / زوجته	٥٢%	٢٩%	١٣%	١%	٢%	٤%	١٠٠%
ممارسة ولد و بنت لعلاقة جنسية قبل بلوغهما سن ١٦	٥٦%	٢٤%	١١%	٣%	٣%	٣%	١٠٠%
العلاقة الجنسية المثلية بين شخصين بالغين من نفس الجنس	٣٩%	١٢%	١١%	٨%	٢٣%	٨%	١٠٠%

بالإضافة إلى ذلك تتوفر الأدلة التي تؤكد أنه مع نهاية الخمسينيات من القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية، وجد ان حوالي ٦٠% من "العرائس" كن علي حالة حمل أثناء عقد القران. وأن "العرسان" الذكور



أجبروا علي الزواج بهن ، من خلال ضغط الأقارب عادة ، وهو ما يعني أن ممارسة الجنس فيما قبل الزواج سلوك شائع وغير مرفوض، كما هو واضح بين الشباب في هذه الفترة. غير أنه قد تم تخفيف نتائجها أو آثارها إستناداً إلي معيار مسئولية الرجل، الذي عليه في الغالب ان يتزوج ممن كان سببا في حملها. ويؤكد ذلك إرتفاع معدلات الزواج القهري في الولايات المتحدة، بسبب حمل الأنثي خارج نطاق الزواج. ويشير تأمل هذه الظاهرة إلي إمكانية إرجاعها إلي عدة عوامل ، من هذه العوامل التقدم الذي تحقق في التكنولوجيا الطبية ، وبخاصة إختراع حبوب منع الحمل وتطور مستوي سلامة عمليات الاجهاض ، الأمر الذي أتاح للمرأة التحكم في سلوكها الإنجابي. وقد تمثل التأثير الأساسي لحبوب منع الحمل والثورة الجنسية التي ترتبت علي ذلك في قلب حسابات المخاطر الجنسية رأساً علي عقب . ومن ثم فقد لعبت دوراً في تغيير سلوك الذكور الجنسي أكثر من تغيير سلوك الأنث . طالما أن حبوب منع الحمل قد أتاححت للمرأة ممارسة الجنس، دون أن تقلق حول النتائج الاجتماعية أو الاقتصادية المترتبة علي الحمل. إضافة إلي أنها حررت الرجال من المعايير التي تفرض عليهم مسئولية عن النساء الذين تسببوا في حملهن . تأكيداً لذلك نتائج دراسة أجريت حول استخدام موانع الحمل في الممارسات الجنسية خارج الزواج ، حيث أظهرت الدراسة أن ٨٠,٦٪ من الأنث والمراهقين البيض إستخدموها فيما قبل الزواج في مقابل ٤٨,٥٪ من المراهقين المكسيكيين الأمريكيين . ومن بين هؤلاء الذين مارسوا الجنس خارج نطاق الزواج حملت واحدة من كل إثنين من المكسيكيات الأمريكيات، في مقابل واحدة من كل أربعة من الأمريكيات البيضات (٥٣). ويرتبط بذلك تطور تكنولوجيا الاجهاض الآمن ، حيث لعبت هاتين الوسيلتين دوراً هاماً في إشاعة حالة شاملة من التحرر الجنسي ، كأنما الحضارة هي التي تخلق الحاجة ، وهي التي تؤمن الوسائل لإشباع هذه الحاجة.

ويمكن القول بأن التساهل بشأن التحرر الجنسي ، أو ما يمكن أن يسمى بالليبرالية الجنسية قد بدأ كأيدولوجيا غربية منذ الستينيات من القرن

الماضي حيث أخذ التحرر الجنسي في التزايد في الثقافات الغربية بشكل خاص خلال العقود الثلاثة أو الأربعة الماضية في أكثر المجتمعات الغربية حداثة . ويمكن القول بأن أتساع مساحة التحرر الجنسي كانت وظيفة أو نتيجة لشيوع وسائل الترفيه والإمتاع في الحياة الحديثة، وما تعرضه وسائل الإعلام المختلفة كالسينما والتلفاز والانترنت. حيث نجد ان كثيراً من المراقبين يعتقدون أن ثورة الاتصالات الحديثة، هي من مسببات التحرر لا من نتائجه، وذلك بإعتبارها قد لعبت دوراً أساسياً في توسيع مساحة الجنس في بناء الشخصية الغربية، وكذلك في بناء نوعية الحياة في المجتمعات الغربية .

ويعد إنهيار الثقافة ومعايير المجتمع التقليدي من العوامل المسؤولة عن حالة الانهيار الأخلاقي الحادثة في المجتمعات الغربية ، وهو الانهيار الذي يرمز له عنوان كتاب ”فرنسا فوكوياما“ ”نهاية نظام The end of order“ ، ويقصد به إنهيار المجتمع والحضارة الغربية، ورغم تعصبه لهما. ويمكن القول بأن الانهيار الأخلاقي الذي تعاني منه المجتمعات الغربية يرجع بالأساس للقطيعة التي حدثت مع المرجعية الدينية، في مقابل إعلان العلمانية الغربية المتطرفة ، وهو الأمر الذي أسقط مقاييس الحلال والحرام عن هذه الحضارة . بالإضافة إلى ذلك فقد إنهار المجتمع التقليدي والروابط التقليدية التي تشكل أساساً لرأس المال الاجتماعي ، ولم تحل محلها روابط تشكل سياقات دافئة وضابطة للبشر . في هذا الإطار من الخطأ القول بأن المجتمع التقليدي متناقض مع التقدم أو التطور التكنولوجي . فقد نجحت التجربة اليابانية ، وتجربة بعض مجتمعات النمرور الآسيوية في تأكيد تحديث يستند إلى تضافر بين قيم وثقافة المجتمع التقليدي ومستويات رفيعة من التكنولوجيا المتطورة (٥٤). بالإضافة إلى ذلك فإن الحضارة الغربية ورغم تآكل المرجعيات الثقافية بسبب القطيعة مع الدين وثقافة المجتمع التقليدي، مازالت عاجزة عن تطوير معايير تتولي ضبط التفاعل الاجتماعي بين البشر . معايير تقدم لهم المثل والطهارة والنقاء والتعالى الروحي، المعادل لاتساع مساحة الحياة المادية وتضخم الغرائز ، وقادرة علي كبح جماحها . ونتيجة لذلك إنتشرت حالة من الأنومي التي تشكل في حد ذاتها

مرجعية لاضفاء الشرعية علي أي سلوك وكل سلوك بغض النظر عن متضمناته الأخلاقية، وإتساقه مع قوانين الطبيعة وشرعة الكون ، تأكيداً لذلك تساهل المجتمعات الغربية ودعمها لقيم التحرر الجنسي.

ذلك يعني أن تفكيك الدور الجنسي، غير الملتزم بمؤسسة الزواج في الحضارة الغربية، كان من ناحية نتيجة لمجموعة من العوامل والظروف التي فرضت علي الحضارة الغربية، التي إحتوت علي متضمنات مدمرة لهذه الحضارة. كما أنه سوف ينتج آثاراً من ناحية أخرى أو نتائج من شأنها أن تفكك بنية الأسرة كمقدمة لتفكيك بنية المجتمع .

٣- فوضي إنجاب المرأة الغربية : تتفق الحضارات جميعها، علي أن الإنجاب يشكل دوراً مشروعاً للأم، غير أن ذلك ينبغي أن يتحقق من خلال الشرعية الأسرية . بيد أننا إذا تأملنا أوضاع المرأة الغربية، فسوف نجد أن مفاهيم الحرية الجنسية لديها، كان من الطبيعي أن يحدث نتيجة لها، أن تنتشر ظاهرة الحمل. الذي قد يجهضه البعض وقد ينجبه البعض الآخر خارج الشرعية ، وهو ما يعني إضرار المرأة بالدور الإنجابي والخروج به من دائرة السواء إلي ساحة الإنحراف . تأكيداً لذلك تذهب عديد من الدراسات إلي أن زيادة خصوبة المرأة غير المتزوجة ليست محدودة، فهي إلي جانب أنها عالية نسبيا في المجتمعات الغربية بخاص الولايات المتحدة ، إلا أنها آخذة في التصاعد ، فقد بدأت تتحرك من عشر ولادات حية لكل ألف امرأة إلي ٥٠ ولادة حبة بين عامي ١٩٥٠-١٩٩٠.

بالإضافة إلي ذلك، فإننا نجد أن هذه النسبة ليست متساوية في مختلف المجتمعات المحلية في الولايات المتحدة الأمريكية، فهي تميل لأن تتركز في بعض المناطق، التي لا تشكل فيها الأبوية قيمة أو معياراً حقيقياً . أما بالنسبة للفئات العرقية ، فإننا نجد أن السود الأمريكيين لديهم أعداداً أكبر بصورة مطلقة من الأبناء غير الشرعيين مقارنة بالببيض . وإرتباطا بذلك يصبح من الضروري أن نلاحظ نسبة الأطفال غير الشرعيين في الولايات المتحدة الآن، أكثر من نسبتهم في مجتمعات السود التي درسها "موينهان Moynihan" وكتب عنها تقريره

الشهير في منتصف الستينيات من القرن العشرين (٥٦). وفي دراسة أكثر حداثة أجريت علي الأنث اللائي أنجبين ولم يكن متزوجات ، إتضح أن غالبية هؤلاء الأمهات قد أصبحن حوامل في العشرينيات من عمرهن ولم يكن متزوجات حينئذ ، وأنهن إما أن يكن قد تزوجن الآباء المسئولين عن حملهن أو تخلين عن البناء من أجل التبني (٥٧). وإتساقا مع ذلك فإنه مع بداية الثمانينيات من القرن العشرين فإننا نجد أن ما يقترب من ثلثي الأمهات البيض تخلصوا من حملهن وهن في العشرينيات ولم يكن متزوجات حينما حملن (٥٨). ذلك بالإضافة إلي أن غالبية الأنث السود بنسبة بلغت ٩٧٪ أنجبين وهن في عمر العشرينيات، ورغم أنهن مازلن لم يتزوجن حتى الآن. وبرغم أن تخلي بعض الأمهات اللائي أنجبين بصورة غير شرعية عن أطفالهن ليس شائعا بين السود الأمريكيين، فقد كشفت دراسة علي البيض عن نتائج سلبية للغاية بالنسبة لهؤلاء اللاتي إحتفظوا بأبنائهن، مقارنة بهؤلاء الذين تخلوا عنهم من اجل التبني (٥٩). فإذا أنتقلنا من الولايات المتحدة الأمريكية إلي القارة الأوروبية فسوف نجد أن الدول الصناعية بإستثناء اليابان قد خبرت معدلات عالية من الأطفال غير الشرعيين ، وهي معدلات تتصاعد في نفس الوقت بسرعة عالية . وبينما شهدت بعض المجتمعات الأوروبية كفرنسا وبريطانيا زيادة في معدلات الأطفال غير الشرعيين مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية ، فإن الزيادة لديها تصاعدت مع ذلك بمعدلات درامية . وتعد نسبة الولادات غير الشرعية في الدول الاسكندنافية هي الأعلى في العالم ، وأنها في زيادتها لا تقارن بما هو حادث في الولايات المتحدة الأمريكية . برغم أن معني اللاشرعي Illegitimacy في الدول الاسكندنافية وبعض الدول الغربية الأخرى، مختلف عن ما هو في الولايات المتحدة وبقية دول العالم. لأنه من الشائع والمعترف به أن يعيش الذكور والأنث مع بعضهم - Cohabitation ، وحيث يكبر الأطفال في نفس المعيشة مع آبائهم البيولوجيين . علي خلاف ذلك نجد أن ألمانيا لديها نسبة منخفضة من الأطفال غير الشرعيين ، ونسبة الأطفال غير الشرعيين في إيطاليا أكثر إنخفاضا ، وهي حالة تعكس التأخير في تضمين الأيديولوجيا الليبرالية في قوانين الطلاق (٦٠).

ذلك يعنى أن دور الأم في الأنجاب غير الشرعي للأبناء ، ثم الابقاء عليهم يعيشون مع أمهاتهم في نفس المعيشة ، أو إستخدام حملهن لغرض الزواج القهري بالأباء المتسببين في ذلك مازال قائماً. وأن مسألة التخلي عنهم للتبني سواء من قبل مؤسسات تتولي رعايتهم أو تبنيهم في نطاق أسر بديلة، إجراء من شأنه أن يضر بتنشئة هؤلاء الأبناء . فهم برغم الدفئ الاجتماعي الرسمي الذي قد يتلقونه من المجتمع ، فإنهم إلي جانب هؤلاء الذين لم يجدوا التنشئة الاجتماعية المواتية من قبل الأسر البديلة المفككة او المجتمع، يصبحون ضحية ونتيجة ظرف إستثنائي طارئ. يحاول المتصلين بهم ”الأم ، والمجتمع ” أن يجعلونه عاديا، ثم أنهم علي ما سوف نوضح يشكلون أغلبية إجتماعية، كما يشكلون شوكة تؤلم خاصة المجتمع .

**٤- تقليص دور الأم في عملية التنشئة الاجتماعية :** من الطبيعي أن تلعب الأم الدور الرئيسي في عملية التنشئة الاجتماعية بحيث يتضافر دورها مع دور الأب ، حتي تتمكن الأسرة من تنشئة سوية للأبناء . غير أن أننا إذا تأملنا دور المرأة الغربية في هذا الصدد فسوف نجد أن عملية التنشئة الاجتماعية للأبناء لا تتم بالمستوي الملائم، بسبب ظروف ترجع إلي الأم بالأساس بغض النظر عن الطرف الذي يتعامل مع الأبناء . بداية نجد أنه إستناداً إلي البيانات التي عرضنا لها، أننا نجد أن هناك ميلاً من قبل الأمهات في العشرينات، إلي التخلي عن أبنائهن اللائي حملن بهن من خارج الزواج للتبني . وفيما يتعلق بالعوامل المسئولة عن تخلي المرأة عن أبنائها للتبني ، فإننا نجد أن هناك عوامل عديدة، منها الرغبة في التعليم العالي ، أو أستكمال الدراسة في المرحلة الثانوية وقت الحمل من بين العوامل . بالإضافة إلي أن جنس الطفل بلعب دوراً في هذا الصدد، حيث تميل الأمهات إلي التخلي عن الأنثا بدرجة اعلي من التخلي عن الذكور، وذلك بنسبة ١:٢ ، أو بسبب الكبر في السن وقت الإنجاب، إضافة إلي عدم وجود عمالة منزلية للمساعدة. حيث أكدت هذه العوامل دراسة اجريت في المجتمع الأمريكي، علي عينة قومية من النساء اللاتي يتراوح عمرهن بين ١٥-٤٤ سنة . ونحن إذا تأملنا هذه العوامل مجتمعه فسوف نجد أن جميعها ليست

عوامل قوية تستوجب - علي الأقل من وجهة نظر الثقافات الأخرى - التخلي عن الأطفال من أجل التبني ، اللهم إلا إذا كان تبرير ذلك يكمن في ضعف عواطف الأمومة ذاتها، خاصة أن الحمل من المحتمل أنه قد حدث في غالب الأحيان في ظل ظروف سلبية إلى حد كبير .

فإذا حاولنا التعرف علي الظروف التي تتم فيها التنشئة الاجتماعية للأطفال فسوف ندرك الطبيعة السلبية التي تتم في إطارها . من بين هذه الظروف أنه وفقا للدراسة الشهيرة التي أجراها موينهان Moynihan فإننا نجد أن غالبية الأطفال تربوا في ظل زوج الأم (٦١). وأن هذا الأب البديل غالبا ما يكون أقل إهتماما برعاية الأبناء مقارنة بالأباء الطبيعيين ، وأن الأبناء يخضعون عادة لصنوف من المعاناة علي يد هؤلاء الإباء (٦٢). في هذه الحالة تصبح الأم هي المسؤولة مسئولية مضاعفة ، فهي التي قد حملت في الطفل خارج نطاق الزواج . ثم هي من ناحية أخرى التي تزوجت شخصا غريبا علي الطفل لن يساهم في غالب الأحيان في نشر الدفئ المحيط بالطفل في نطاق الحياة الأسرية . وهو ما يعني مسئولية الأم عن اختزال وتشوية عملية التنشئة الاجتماعية السوية والمتوازنة .

وبعد الطلاق من العوامل التي تترك أثرها علي إستكمال التنشئة السوية للطفل، في هذا الإطار يمكن أن نلاحظ من وجهة النظر المؤكدة على إستقرار الطفل ، أن كونه يولد لأم خارج نطاق الزواج الشرعي يعد في حد ذاته جانبا من مشكلة اجتماعية أوسع . غير أنه بالنسبة للأطفال الذين يولدون لأباء من زواج شرعي ، نجد أن نسبة ٤٥% منهم طلق آبائهم وهم في سن الثامنة عشر . وفي بعض المجتمعات المحلية كتلك التي يسكنها الأمريكيون السود ، فإن نسبة الأباء المطلقين تكون أعلي . الأمر الذي يدفع إلي الزواج بعد الطلاق، بحيث نجد أن فترة الطفولة تفرض عادة في كل خبرة طلاق قدر من المسئولية عنها علي عائق المرأة، وهو ما يعنى أنه في ظل هذه الأوضاع الأسرية المفككة، فإنه من الصعب أن تتحقق تنشئة اجتماعية سوية .

وبعد الدور الذي تلعبه دولة الرفاهية في حياة الأسرة الغربية غير كافي

للأرتقاء بعملية التنشئة الاجتماعية ، وذلك يرجع إلي أن دولة الرفاهية لم تحل المشكلة الحقيقية المتعلقة بها والمتمثلة في حالة الانهيار الأسري . حقيقة أن الدولة تقوم بدور الأب بالنسبة للأسرة، حيث توفر للأم والأطفال الموارد التي تيسر تأمينهم وموهم ، غير أنه من المشكوك فيه أن تكون دولة الرفاهية صالحة لكي تكون بديلاً لدور الأب في عملية التنشئة الاجتماعية . ذلك يعني أن دولة الرفاهية لم تستطع إلغاء التكلفة الاجتماعية عن إنهيار الأسرة، وذلك علي عكس اليابان التي لم تعاني من مسألة التفكك الأسري (٦٣). وإذا كانت دولة الرفاهية لا تساعد علي هذا النحو، برغم مساعداتها للأسر في تأسيس تنشئة اجتماعية سوية ومتكاملة ، فإن الأسر المفككة نفسها قد تعجز مواردها أحيانا عن أنجاز هذه التنشئة بالمستوي الملائم. وفي هذا الإطار أكدت دراسات عديدة علي ان الأسر المنهارة تعتبر متغيراً مستقلاً هاماً لتفسير إنتشار الفقر . وذلك يرجع إلي أن الأسرة ذات العائل الواحد ”الأم في غالب الأحيان“ سوف تفقد نصف دخلها الاقتصادي تقريباً، مقارنة بالأسر التي يحصل فيها الأبوين علي دخل . ومن ثم فسوف ترصد هذه الأسر المنهارة مالاً ووقتاً وطاقه أقل لتعليم الأطفال وتنشئتهم . وذلك ينتج بطبيعة الحال من المعطيات التي تؤكد ، أنه في أعقاب حدوث الطلاق وبقاء الأم وحدها ، أو أن تعيش الأم منذ البداية مع طفلها ، فإن دخل الأسرة سوف يشهد تقلصاً مباشراً بغض النظر عن المستوي الاقتصادي الاجتماعي للأبوين قبل الزواج (٦٤). ونحن إذا تأملنا المعطيات السابقة فسوف نجد أن الظروف الاجتماعية الاقتصادية التي تحققت فيها التنشئة الاجتماعية لم تكن في الغالب مواتية ، وأن المرأة لعبت دوراً أساسياً في تأسيس هذه الظروف. إما من خلال الانجاب خارج الشرعية الزوجية ، وأما بسبب الطلاق وحجز الشرعية الأسرية ، وأما بسبب دولة الرفاهية التي حاولت حل المشكلة إقتصادياً إلا أنها عجزت عن مواجهة جوانبها الاجتماعية والثقافية. بحيث أعاقت هذه الظروف جميعها الأم عن أن تنجز تنشئة اجتماعية بمستوي انساني سواء بالنسبة للطفل أو المجتمع .

٥- تآكل دور المرأة في الحفاظ علي الأخلاق العامة : الإفتراض الأساسي الذي ننطلق منه يتمثل في أن المرأة تلعب دوراً أساسياً في عملية التنشئة الاجتماعية، التي تتضمن نقل تراث المجتمع من جيل إلي الجيل الذي يليه. وذلك بإعتبار أن الأم هي الأكثر إقتراباً من الطفل ، ومن ثم فيإمكانها مساعدته علي إستيعاب هذا التراث بما يتضمنه من قيم ومعايير . غير أننا إذا تأملنا هذا الأمر، فسوف نجد أن المرأة قد نشأت وتفاعلت في نطاق نوعية حياة منهارة المعايير كما أشرت . العوامل المسؤولة عن ذلك تمثلت من ناحية في التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية التي فرضت تغيير نوعية الحياة في مجتمعات الغرب . بالإضافة إلي أن دولة الرفاهية ذاتها لعبت دوراً في أنهيار المعايير بعد أن كان المأمول ان تلعب دوراً في دعمها والارتقاء بها بشكل إنساني. يضاف إلي ذلك أن هذه المعايير أصابها الضعف بسبب التحول في المعايير، والذي نتج بالأساس عن التغيرات الثقافية والأيدولوجية ، وهي التغيرات التي تضمنت تقليص تأثير الدين علي الحياة في المجتمع ، وانتشار الدعوات الأنثوية، التي طالبت بإطلاق حريات المرأة في كل مجال واتجاه . إضافة إلي تنامي شرعية المذاهب الفردية، التي تؤكد دائماً علي الإمتاع الذاتي للفرد Self-Gratification ، وتحقيق الذات Self-realization بإعتبارها معايير تسبق أية إلتزامات اجتماعية خاصة بالأسرة أو المجتمع (٦٥).

ذلك يعني أننا أمام حالة أنهيار معياري وأخلاقي ، أشبه ما يكون بحالة الأنومي الدوركيميا، حيث أصبحت السلوكيات تتدفق في أطاره بلا ضوابط وبلا توجيه معياري. في نطاق هذا الوضع أطلقت الغريزة الجنسية بلا حدود، إرتباطاً بذلك ببارك المجتمع المعاشرات الجنسية أفقياً خارج الأسرة، ورأسياً إبتداء من فترة المراهقة فصاعداً . ونتيجة لذلك إرتفعت علي نحو ما أشرت نسبة الحمل خارج نطاق الزواج ، بحيث وصلت نسب الحمل خارج الزواج إلي معدلات كبيرة. وإذا كان ذلك يعد طاعة لمعايير فردية تؤكد علي الإشباع الذاتي والفوري إستناداً إلي إعتبار الألتزامات الاجتماعية، فإنه يعد تجاوزاً وتخلياً عن المعايير الدينية والثقافية والأخلاقية للمجتمع التقليدي . وإذا كان ثمة رد



علي ذلك، بأن لكل سياق إجتماعي معاييره ، فإنه من غير المنطقي أن نحكم علي المجتمع العلماني في الألفية الثالثة، بمعايير المجتمع التقليدي أو بالمرجعية الدينية . فإن الإجابة علي ذلك تشير إلي حالة المجتمع الياباني، وهو من أقوى الدول الصناعية وكذلك حالة النورم الأسويية ، التي حققت إنجازات تحديثية وصناعية عالية ، ومع ذلك مازالت القيم الأخلاقية والثقافية والدينية قوية ، وكذلك ما زالت العائلة التقليدية علي تماسكها (٦٦). غير ان التعثر الأخلاقي الحقيقي يتمثل في تخلي الأمهات عن أبنائهن الذين ولدوا خارج الزواج المشروع ، ونظراً لأن معايير المجتمع لا تدين ذلك ، فإننا نري أن الأمهات اللاتي يتخلين طوعاً عن أبنائهن من أجل التبرني أمر أو سلوك يشير إلي تآكل عواطف الأمومة ذاتها ، ويزداد الأمر سوءاً حينما يتم التخلي عن الأبناء الأناث والبقاء علي الذكور ، الأمر الذي يشير إلي إختيار ”اللعبة“ أو ”الدمية“ المفضلة بغض النظر عن عواطف أمومية أو أنسانية .

علي هذا النحو تتأرجح مضامين التنشئة الاجتماعية والأخلاقية بين الأم ”المرأة“ التي تعيد إنتاج المعايير المتضمنة في حالة الفوضي أو الأنومي الأخلاقية. المعايير التي تمجد الجنس في أي اتجاه ، والتخلي عن الأبناء بسبب تآكل العواطف الأمومية ، يدعم ذلك تكنولوجيا حبوب منع الحمل وتكنولوجيا الاجهاض المتطورة ، حتي إن بعض التيارات بشرت بشورة جنسية. وبين المعايير والقيم الذي يدرك مفكرو الغرب لزوميتها حتي لا ندفع بهذه الحضارة الغربية إلي نهايتها. وهو التأكيد الذي ذهب إليه فرنسوا فوكوياما الذي طالب بضرورة العودة إلي المعايير الأخلاقية والدينية حتي لا تتآكل الحضارة التي بدأت تدرك لا أخلاقية مفاهيمها وقيمها ومن ثم تحاول خداع نفسها . حيث يشير إلي ذلك دانييل باتريك موينهان Daniel Patrick Moynihan بإطلاقه تعبير ”تضييق تعريف الانحراف“ بسبب زيادة عدد العائلات ذات العائل الواحد ، وإرتفاع معدلات الطلاق ، وإرتفاع معدلات الولادات غير الشرعية . حيث ذهب موينهان إلي أن مفهوم الأسر قد إتسع ليشمل أي شكل من أشكال السكني المعيشية، بغض النظر عن تضمناها للأب أو الأم أو أبنائهما البيولوجيين . وفي نفس الفترة

قام مكتب الإحصاء في الولايات المتحدة الأمريكية ، بمواصلة الخداع ، وإستبدال مصطلح "الولادات غير الشرعية" Illegitimate births بمصطلح "المواليد لنساء غير متزوجات Births to Unmarried Women". ذلك يعني أن كل جيل يميل إلى رؤية معايير الجيل السابق بنوع من الحنين والشوق إلى عودتها غير أنه يفشل عادة في إدراك المشكلة التي سببت تغيير هذه المعايير (٦٧).

لقد أدى هذا التآكل أو الانهيار الأخلاقي إلى تأثير حالة الثقة الاجتماعية Social Trust في هذا الإطار يعد رأس المال الاجتماعي داخل وخارج العائلات ظواهر منفصلة ، يمكن أن تكون بينهما علاقة عكسية في نطاق المجتمعات العائلية ، غير أننا نجد أنهما يرتبطان إيجابيا في المجتمعات المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية . حيث توجد روابط إمبريقية واضحة بين الاستقرار ونوعية حياة العائلة، وقابلية الطفل لأن يؤسس إرتباطات تعاونية مع البشر والجماعات خارج نطاق العائلة . وفي نطاق هذا الحد الأدنى فإن الطلاق والأبوية المفردة من شأنهما أن يحرموا الأطفال من الاستفادة من نموذج الأب، وشبكة علاقات وإرتباطات الأب في المجتمع المحلي . بالإضافة إلى تقليص الثقة في رمز السلطة وهو الأمر الذي يلعب دوراً أساسيا واضحا في تشكيل علاقات الطفل بالآخرين الكبار (٦٨).

### المراجع

١. علي ليلة، هيرت سبنسر والتصور العضوي للمجتمع، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، سلسلة النظريات الاجتماعية، الكتاب الرابع، ٢٠٠٦، ص ٧١.
٢. نفس المرجع، ص ٧٧.
٣. علي ليلة، الأمن القومي العربي في عصر العولمة، تفكيك المجتمع وإضعاف الدولة، الكتاب الثاني، مكتبة الانجلو المصرية، ٢٠١١، ص ٣١٢.
٤. بول هيرست وجراهام تومبسون، مساءلة العولمة، الاقتصاد الدولي وإمكانات التحكم، المشروع القومي للترجمة، ترجمة إبراهيم فتحى الكتاب رقم (١٠٠)، المجلس الأعلى للثقافة ١٩٩٩، ص ٧٨.
٥. زولتان تار، النظرية الاجتماعية ونقد المجتمع، الآراء الفلسفية والاجتماعية للمدرسة النقدية، ترجمة علي ليلة، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٤، ص ٦٤.
٦. بول هيرست وجراهام تومبسون، مرجع سابق، ص ٩٣.
7. Aron, Raymond, Main Currents of Social Thought, Marion Bogars, New York, 1264, p, 114.
8. Ibid, P, 132.
9. Moi, Toril, Sex, Gender and the Body, Oxford University Press, 2002, P. 10.
10. Ibid, P, 17.
11. Ibid, p, 25
12. Ibid, p, 27.
13. Ibid, p. 32.
١٤. علي ليلة، النظرية الاجتماعية الحديثة، الإنساق الكلاسيكية مكتبة الانجلو المصرية، ٢٠١٤، ص ٢١٣.
15. Daly, Martin & M. Wilsan, Children as Homocide

Victims "in" Gelles and J.U, Loncoster "eds" Child Abuse and Neglect, Biosocial Dimensions, Aldine de Grugter, New York, 1987, p. 112.

16. Ibid, p. 116.

17. Ibid, p. 119.

18. Ibid, 123.

19. Fukuyama, Francis, the End of Order, the Social Marked Foundation, 1997, Pp. 7-8.

20. Ibid, p. 13.

21. Ibid, p. 17.

22. Ibid, p. 32.

23. Durkheim, Emile, Division of Labar in Society Trans By George Simpson, New York, the Free press, 1966, p. 48.

٢٤. على ليلة، النظرية الاجتماعية الحديثة، الأنساق الكلاسيكية، مرجع سابق، ص ٣٧٦.

٢٥. نفس المرجع، ص ٣٨١.

٢٦. على ليلة، هربرت سبنسر والتصور العضوى للمجتمع، مرجع سابق ص ٨٣.

٢٧. نفس المرجع، ص ١١١.

28. Lionel, Tiger, Manufacture of the Evil, Ethics Evolution and Industrial System, Marion Bogars, New York, 1987, Pp, 19-21.

29. Ibid, p, 27.

30. Ibid, p. 43.

31. Ibid, p, 44.

32. Ibid, p. 47.
33. Francis Fukuyama, Op, cit, p 47.
34. Ibid, p, 51.
35. Ibid, p, 52.
36. Ibid, p. 63.
37. Ibid, p, 64.
38. Ibid, p, 83.
39. Ibid, p, 91.
40. Lionel Tiger, Op, Cit, P,56.
41. Ibid, p, 43.
42. Ibid, p, 44.
43. Toril Moi, op, cit, p, 112.
44. Francis Fukuyama, Op, cit,p132.
45. Ibid, p, 133.
46. Ibid, p, 132.
47. Ibid, p, 137.
48. Ibid, p, 142.
49. Ibid, Pp, 157-159.
50. بول هيرست، جراهام تومبسون، مرجع سابق، ص ١٧٨.
51. Francis Fukuyama, Op, cit, p, 147.
52. Ibid, p, 163.
53. Ibid, p, 164.
54. Ibid, p, 167.
55. Martin Daly & M, Wilson, Op, cit, p, 101
56. Ibid, p, 113.
57. Toril Moi, Op, cit, p, 143.

58. Francis Fukuyama, Op, cit, p, 73.

59. Ibid, 131.

60. Ibid, 133.

61. Lione Tiger, Op, cit, p, 71.

62. Francis Fukuyama, Op, cit, p, 82.

63. Ibid, Pp, 117-119.

64. Ibid, p, 121.

65. Ibid, p,152.

66. Ibid, p, 154.

67. Ibid, p, 127.

68. Ibid, p, 159.



## الفصل الثاني

### تأثير الاختراق الحضاري

على أوضاع المرأة في مجتمعاتنا





## الفصل الثاني

### تأثير الاختراق الحضاري

#### على أوضاع المرأة في مجتمعاتنا

##### تمهيد

تحركت الحضارة الغربية في مسيرتها التاريخية، بعيداً عن مرجعيتها الدينية والأخلاقية من خلال واقعيتين، الواقعة الأولى تمثلت في انفصال الحضارة الغربية، عن مرجعيتها الدينية. وهو الانفصال الذي بدأ بحركة الإصلاح الديني وإشتعال الحروب الدينية المدنية، ووقوع الثورات العلمية، وهى التفاعلات التى تعرض لها عصر التنوير بالبحث والدراسة. حيث إنتهى الأمر إلى التأكيد على العقل الإنسانى، المبدع للفكر والعلم، والذي بإمكانه تنظيم الحياة الدنيا التى يعيش في نطاقها الإنسان. وبذلك برز التأكيد على العقل والعلم والحياة الدنيا، بعيداً عن الإيمان بالغيبىيات، وهى العناصر التى شكلت بناء العلمانية. بينما تشكلت الواقعة الثانية، التى أثرت على المجتمع والحضارة الغربية في الثورة الصناعية، التى أكملت تراجع الدين من المجال العام إلى الخاص، ثم شرعت في إعادة تشكيل المجتمع ونوعية حياة البشر في إطاره. ولما كانت الأسرة هى الوحدة المحورية في بناء المجتمع، والمرأة هى المكون المحورى في بناء الأسرة، فإننا وجدنا أن هذه التغيرات التى أستغرقت أربعة قرون تقريباً تؤثر على بناء الأسرة والمجتمع. حيث بدأت هذه التفاعلات السلبية بخروج المرأة إلى العمل، وإمتلاكها لدخل إقتصادى منفصل، ومن ثم عدم تفرغها للحياة الأسرية، بل وإهمالها في أحيان كثيرة. الأمر الذى نشر الفردية في الحياة الأسرية، ونتيجة لذلك إرتفعت معدلات الطلاق وإنهيار الأسر، كما برزت ظاهرة إنحراف الأحداث. وإرتباطاً بذلك ظهرت أمراض إجتماعية عديدة أبرزها إنتشار تعاطى وإدمان المخدرات، إلى جانب إنتشار الإستغلال للصغار. وكذلك إنتشار الاغتصاب والبغاء، والجنس المتحرر من أية قيود حضارية أو ثقافية، الأمر الذى حط في النهاية من شأن المرأة، حتى تحولت من إنسانه خلقها الله بطبيعة مكتملة، إلى مجرد أنثى تعد مصدراً للمتعة، أو آلية لتتجير سلعة

من خلال آليات الاعلان والاعلام، وبذلك إنهارت مكانة المرأة في المجال الخاص والعام على السواء.

وقد كان من الطبيعي أن تقود هذه المظاهر السلبية المتعلقة بالمرأة إلى عديد من التأثيرات السلبية التي طرأت على الحياة الأسرية، ولعبت دوراً محورياً في إنهيار الأسرة، الذي تجلى من خلال مظاهر عديدة. أول هذه المظاهر يتمثل في تآكل البنية القيمية والأخلاقية للأسرة، حيث إنتشرت القيم الفردية والأنانية. التي دفعت إلى الانفصال عن الجماعة الأسرية ووحدتها العضوية، والشروع بدلا من ذلك بالإتجاه إلى إشباع الرغبات الفردية، حتى الخيانة الجنسية التي أضفيت عليها الشرعية، وأصبحت مكونا بارزا في بنية هذه الحضارة. يضاف إلى ذلك ظهور أشكال أسرية أطاحت بالمعنى الأصيل للأسرة، حيث ظهرت الأسرة المثلية، التي تستند إلى زواج رجل برجل، والأسرة السحاقية حيث زواج امرأة بامرأة. إذ بدأت تنتشر هذه الأنماط الأسرية الشاذة، حتى أنها تمتعت بالحماية والمنعة القانونية في بعض المجتمعات الغربية. إضافة إلى ظهور الأسرة التوليفية التي تتشكل من زوج وزوجة، لكل منهما زواجه أو زواجه السابغة التي نتج عنها أطفال، بحيث نجد أن تكوين هذا النمط من الأسر له طبيعة الشاذة. حيث أخوة في أسرة غرباء عن بعضهم البعض، ومع ذلك يعيشون تحت سقف واحد، وفي هذا السياق قد ترتكب إنحرافات عديدة حتى إختراق نطاق المحارم، وفي هذا الإطار لعبت تكنولوجيا الجنس في إتجاه التعجيل بإنهيار الأبنية الأسرية.

ونظراً لأن الحضارة الغربية تعمل بإتجاه تأكيد قوتها، والحفاظ على سيطرتها على العالم، فإنها حاولت السيطرة على الحضارات الأخرى، بخاصة الحضارات الشرقية، والحضارة الاسلامية بالأخص. وقد إنطلقت محاولة سيطرة الحضارة الغربية على الحضارات الأخرى من خلال أساليب عديدة أبرزها تكنولوجيا المعلومات والاعلام. التي إستهدفت فرض تآكل قيم الحضارة الاسلامية وثقافتها، المستندة إلى قيم ومبادئ دينها، وإلى نشر ثقافة الاستهلاك، وكذلك نشر ثقافة تعاطي وإدمان المخدرات أو إرتكاب الجرائم والقتل. بحيث

بدأت الأسرة في مجتمعاتنا تعيش في ظل أوضاع خطيرة، تجلت من خلال يعث أشكال أسرية وقعت في الماضي السحيق، ليعاد إنتاج فعاليتها في مجتمعنا المصري المعاصر. مثال على ذلك إستدعت آلية الخلع، التي تعنى تطليق المرأة للرجل إستناداً إلى واقعة تاريخية محدودة، ثم إعاقه تفعيل آليات الحفاظ على الحياة الأسرية، الأمر الذي أدى إلى إرتفاع الطلاق لأسباب واهية، وهو ما يعنى إنتشار حالة من الاستهانة بالحياة الأسرية. يضاف ذلك ظهور الزواج العرفي بأشكاله وانماطه المتعددة، التي تخرج جميعها على الشرعية، ومن ثم الابتعاد عن الحياة الاجتماعية والأسرية السوية. بحيث ادى إختراق الحضارة الغربية لفضائنا الدينى والأخلاقى والقيمي، إلى إنهيار الأسرة، والإنطلاق من ذلك بإتجاه تفكيك المجتمع وفرض إنهياره، بسبب الأزمة الاخلاقية التي يعيش في إطارها المجتمع. وهو الأمر الذي يعنى أن إنهيار المجتمع كان بسبب المصادر المرضية التي بدأت تنتشر على ساحته، كما تنتشر على ساحتنا الحضارية، كل ما يؤدي إلى إنهيارها، وهو ما نعرض له في الصفحات التالية.

#### أولاً: تآكل أدوار المرأة وإنهيار بناء الأسرة

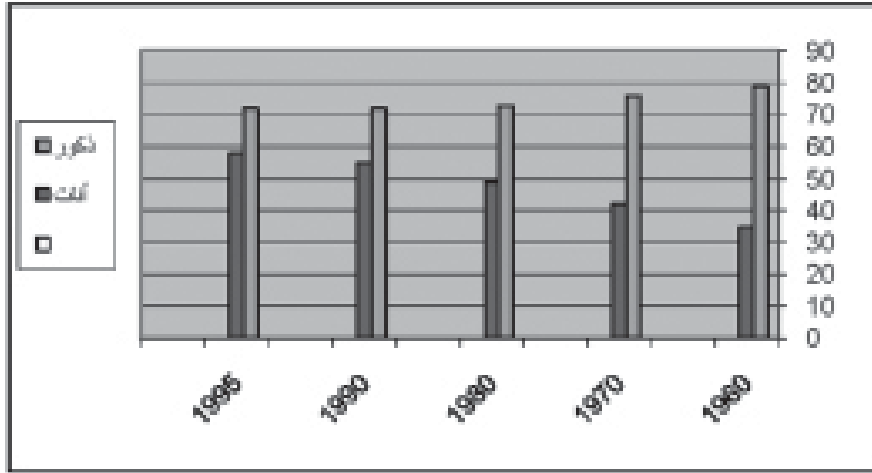
إنتقلت الطاقة الشريرة من السياق الاجتماعي للحضارة الغربية إلي ساحة المرأة، فنشرت الفوضى المعيارية في فضائها، فعملت تارة بإتجاه تقليص بعض أدوارها فأنتج ذلك آثاراً سلبية في بناء الأسرة. وفرضت عليها في تارة أخرى أدواراً جديدة، شكلت بذاتها معاول ساعدت في تحطيم بعض جوانب البناء. وفي تارة ثالثة تخلت المرأة عن بعض أدوارها فأنت علي بقية بناء العائلة، بحيث نستطيع القول بأن هذه الطاقة الشريرة أزدادت قوة بالانهيارات التي حدثت في فضاء الأسرة. ونجحت في نقلها إلي بناء الأسرة في المجتمعات الغربية، فبدأت بدورها تعاني الأنهيار والتمزق، الذي إذا إستمر علي هذا النحو بتوجهاته ومعدلاته فسوف تؤدي إلي إنهيار بناء المجتمع وتمزيق نسيجه.

أستناداً إلي عديد من الدراسات نستطيع التأكيد علي أن الأسرة الغربية عانت من مظاهر إنهيار عديدة، أعجزتها من ناحية عن ان تقوم بوظائفها

الأساسية بالنسبة للمجتمع ، كما أعاققتها في ذات الوقت عن أن تكون وحدة من وحدات إنتاج رأس مال اجتماعي . ونحن إذا تأملنا أوضاع الأسرة النووية الغربية، فسوف نجد أن هذا الانهيار سببته متغيرات عديدة، وتعد المتغيرات الاقتصادية هي المتغيرات الأولى في هذا الصدد، حيث يؤكد بعض الباحثين على أنه يمكن نسبة إنبهار الأبنية الأسرية إلي جملة العوامل الاقتصادية، التي تضم إفتقاد الوظائف إضافة إلي إنبهار الأجور ، وهى الانهيارات التي عملت دولة الرفاهية بإتجاه التخفيف من آثارها لتقليص مستوي الفقر في المجتمع (١).

ويدخل ضمن العوامل الاقتصادية دخول المرأة بكثافة إلي سوق العمل، في هذا الاطار يؤكد جاري بيكر Gary Becker أن دخل المرأة من العمل له علاقة بإنهيار الأسرة ، وذلك يرجع إلي أن زيادة دخل المرأة جعل من الممكن بالنسبة للمرأة أن تعول نفسها وأطفالها دون الاعتماد علي الزوج . وقد نتج عن ذلك إضعاف مسئولية الأب عن الأسرة، ومن ثم فقد أدي ذلك بدورة إلي تقوية حاجة المرأة، لأن تسلح نفسها بالمهارات المهنية والوظيفية. حتي يؤمنهن ذلك من الاعتماد علي أزواجهن الذين تتناقص الثقة بهم (٢). وإرتباطا بذلك فقد قفزت نسبة مشاركة الاناث في قوة العمل من ٣٥٪ في بداية هذه الفترة التي أستغرقت خمسة وثلاثون عاما إلي ٥٥٪ ، بينما تراجعت مشاركة الذكور من ٧٩٪ في بداية الفترة إلي ٧١٪ في نهايتها، وذلك علي النحو الذي يوضحة الشكل البياني التالي :

شكل رقم (١)  
المشاركة في قوة العمل علي أساس النوع



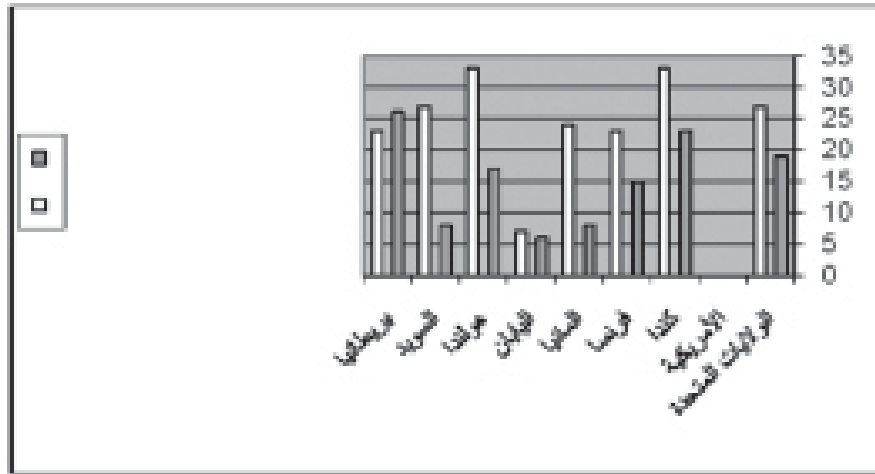
ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد ، حيث نجد أنه قد وقعت تغيرات موازية في متوسط الأجر . تأكيداً لذلك أن تأمل أجور الذكور يشير إلي أنها الآن أكثر إنخفاضاً مما كانت عليها في السبعينيات من القرن العشرين . في مقابل ذلك فإننا نجد أن أجور الاناث قد بدأت ترتفع بعد أنخفضت أثناء الحرب العالمية الثانية وما زالت تواصل ارتفاعها حتي الآن . ويذهب جاري بيكر إلى القول بأن الفترة التالية للحرب العالمية الثانية هي الفترة التي شهدت انخفاض معدلات الطلاق، إضافة وقوع تحسن في معدلات الخصوبة، وكذلك مستويات الاستقرار العائلي . ولا يمكن إعتبار الأمر مصادفة إذا أدركنا أن متوسط الأجر قد إرتفع خلال هذه الفترة لصالح الذكور . غير أننا نلاحظ من ناحية أخرى أن معدل الأجر تحول بصورة حادة لصالح النساء، بداية من عام ١٩٦٧ تقريباً، إرتباطاً بذلك كما لاحظنا فإن عام ١٩٦٧ شكل نقطة الداية للأنهيار الكبير، الذي أصاب الأسرة والمجتمع الأمريكي (٣).

وفي محاولة التعرف علي طبيعة العلاقة بين مشاركة المرأة في قوة العمل ومعاناة بناء اسرة من بعض الظواهر السلبية ، إتضح لنا أن ثمة علاقة بين مشاركة المرأة في قوة العمل وإرتفاع معدلات الطلاق في الفترة من ١٩٧٠-

١٩٩٠ في تسع دول غربية من أوروبا إضافة إلي الولايات المتحدة الأمريكية . وقد أوضحت البيانات ان هناك إرتباطاً قوياً بين إلحاق المرأة بقوة العمل، والتغيرات في نسب ومعدلات الطلاق، وذلك علي النحو الذي يوضحه الشكل التالي :

شكل رقم (٢)

التغيرات في معدلات الطلاق متضافرة  
مع مشاركة المرأة في قوة العمل



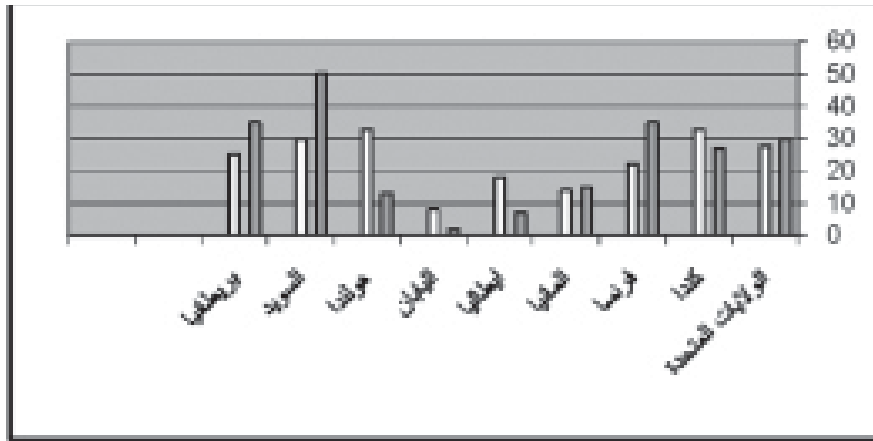
وذلك يرجع بطبيعة الحال إلي أن إلحاق المرأة بسوق العمل أسس لها أولويات جديدة ، وفي مجتمع تؤكد قيمة علي تحقيق الذات وإشباع الذات ، فإن الاهتمام بالجماعة يتأكل إلي حد كبير. ذلك بالإضافة إلي انخفاض قيمة الأبناء كما أشرت ، مؤشر ذلك النسبة العالية من النساء اللاتي يتخلين عن أبنائهن لتبنيهم من قبل مؤسسات أو أسر أخرى . في هذا الإطار نستطيع التأكيد علي ان الحضارة الغربية قد رفعت من شان الاقتصاد وحققت نجاحاً أعلي في هذا الصدد، ولكن ذلك كان علي حساب تراجع قيمة الأبنية العائلية وإنهيارها . ويتزامن مع ذلك أن ذات الحضارة أعلت من شأن القيم المؤكدة علي الفردية في مقابل تقليص القيم المعيارية التي تؤكد علي المرجعيات الجماعية. بالإضافة إلي ذلك فقد أدت مشاركة المرأة في قوة العمل بكثافة إلي ارتفاع معدلات الأطفال غير الشرعيين ، يؤكد ذلك دراسة أجريت علي تسع دول أوروبية ، أوضحت فيها

أن ثمة ارتباط قوي بين هذين المتغيرين ، وذلك علي النحو الذي يوضحه الشكل التالي :

### شكل رقم (٣)

#### مشاركة المرأة في قوة العمل

#### وإرتفاع معدلات الأطفال غير الشرعيين



ويرجع وجود هذه العلاقة بين المتغيرين، إلي أن المرأة المشاركة في قوة العمل تكون قد تخلت عن مرجعيتها العائلية، المتمثلة في الأسرة النووية الهشة في هذه المجتمعات. في مقابل إهتمامها بالصعود المهني الذي يدعم باستمرار ثورة الطموحات لديها ، وهو الأمر الذي يؤكد لديها فرديتها ، والقيم المرتبطة بالفردية، وكذلك الحصول علي المتع والاشباعات الفردية . ومن بين هذه المتع الحصول علي الاشباع الجنسي من خارج الإطار الأسري إذا كانت متزوجة . ومن الطبيعي أن يحدث حمل من بعض هذه المعاشرات ، خاصة إذا كانت الأنث غير متزوجة. الأمر الذي يؤهلهم للحمل غير الشرعي ، والانجاب غير الشرعي كذلك ، وهي الأوضاع التي تؤكد علي قوة العلاقة بين المتغيرين ، بحيث أننا نجد أن ارتفاع فاعلية أحدهما، سوف يساعد في تفعيل أداء المتغير الآخر.

وإذا كان الفقر في بعض المجتمعات يلعب دوراً له فاعليته في هز البناء الأسري حتي إنهياره ، وهو ما يعني أن المتغيرات الاقتصادية في آدائها السلبي



يمكن أن تلعب هذا الدور . غير ان المتغيرات الاقتصادية في آدائها الإيجابي يمكن أن تؤدي إلي إنهيار بناء الأسرة كذلك، تأكيد لذلك أننا نجد عديد من الدراسات التي تؤكد علي مسئولية دولة الرفاهية عن إنهيار الأسرة في المجتمعات الغربية . إرتباطا بذلك يري البعض أن دولة الرفاهية هي سبب الإنهيار الأسري، وليست علاجاً له وذلك بسبب الظروف الاقتصادية التي تمنحها الأسرة (٤). وسواء كانت دولة الرفاهية توفر الرعاية الاقتصادية للأسرة ككل ، أو توفر الرعاية الاقتصادية لأعضائها فرادى ، ما دامت الحاجات الأساسية لأعضاء الأسرة يمكن إشباعها من غير وجودها، الأمر الذي يؤسس قابلية الاستغناء عنها ، ومن م الدفع بالأسرة إلي الإنهيار . ويلعب المتغير المعياري دوراً بارزاً في هذا الصدد، تأكيداً لذلك أننا قد أشرنا إلي القطيعة التي أسسها التطور الأوربي مع التراث التقليدي، وهو التراث الذي يتضمن قيم الدين، إضافة إلي الثقافة الأخلاقية للمجتمع . وإذا كانت ثقافة المجتمع التقليدي تعتمد علي الأسرة بالأساس بإعتبارها الحاملة للتراث ، حتي تنقله عبر الأجيال المتتالية . وإذا كانت البنية المعيارية التقليدية للمجتمع قد تاكلت فإن ذلك يدفع إلي تخلق طرفين، يدعمان إنهيار الأسرة ويدفعها بإتجاه الزوال . ويتمثل الطرف الأول في بروز الفردية داخل الحياة الأسرية ، فالقيم المؤكدة علي الجماعة قد إنسحبت بإنسحاب المجتمع التقليدي، وثقافة المجتمع المحيط تؤكد علي الفرد دائماً . ومن ثم يتخلى الأفراد عن إنتمائهم إلي الأسرة، مستبدلين إياه بالانتماء إلي الذات، فالأسرة من وجهة نظر الانسان الغربي لم تعد مجالاً لاشباع الحاجات الأساسية . ويتمثل الطرف الثاني في التطور التكنولوجي والاقتصادي الذي فاق الحدود ، وهو التطور الذي خلق سوقاً للعمل أكثر ملاءمة للعمالة النسائية وليست الذكورية . الأمر الذي دفع كثير من النساء إلي الالتحاق بالاقتصاد، ولوكان ذلك علي حساب القرابة والأسرة . ويشق من التطور التكنولوجي العام تطورا تكنولوجي فرعي، يسر الجنس الحر بدون نتائج سلبية أو مشكلات ، الأمر الذي دفع إلي تحقيق أفراد الأسرة لاشباعاتهم خارجها ، مما قلل من أهميتها . علي حين يتمثل الطرف الثالث في توسيع معني

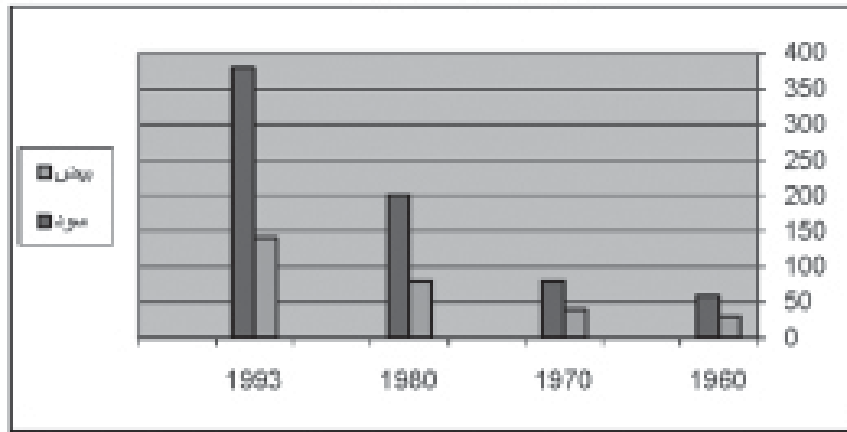
الأسرة، فالأسرة في الثقافة الغربية المعاصرة ، خاصة الدول الاسكندنافية قد تكون بين رجل ورجل آخر كما هي الحال في بعض المجتمعات الأوربية ، أو بين امرأة وأخري بذات المنطق . وفي نطاق هذا التعدد لأشكال الأسرة يتآكل الشكل الشرعي والمشروع للأسرة النووية، التي تشكل إحدى بقايا المجتمع التقليدي.

ذلك يدفعنا إلى التساؤل حول حالة الإنهيار التي تعاني منها الأسرة في الحضارة الغربية الآن، حيث نجد لذلك مظاهر كثيرة وعديدة . ويتمثل أول مظاهر الإنهيار في انخفاض معدلات الزواج في المجتمعات الغربية، وذلك للأسباب التي اشرنا إليها، والتي تشير إلى أن الأسرة النووية التقليدية، لم تعد الإطار الذي يشبع في نطاقه غالبية البشر إحتياجاتهم (٥). ويتكامل مع ذلك سلبيا إرتفاع معدلات الطلاق إلى أربعة أضعاف ، الأمر الذي يشير إلى إنهيار واضح في الأبنية الأسرية، ويوضح الشكل التالي إرتفاع معدلات الطلاق في الولايات المتحدة الأمريكية .

#### شكل رقم (٤)

معدل الطلاق لكل ١٠٠٠ من الاشخاص

المتزوجين في الولايات المتحدة



وإتساقا مع ذلك فقد عانت المجتمعات الأوربية من هذه الزيادة الكاسحة في مستويات الطلاق، وفي كثير من المجتمعات كانت المعدلات مرتفعة كما هي الحال في الولايات المتحدة الأمريكية. فبعد أن إنخفضت معدلات

الطلاق نسبيا في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أنها تصاعدت بعد ذلك في بعض المجتمعات الغربية مثل الولايات المتحدة الأمريكية. بطبيعة الحال كانت هناك خصوصيات فردية، إذ بينما شهدت ألمانيا الغربية وفرنسا معدلات طلاق متدنية نسبيا، نجد أن المجتمعات الإسكندنافية وبريطانيا، قد شهدتا معدلات طلاق عالية. علي حين نجد أن مجتمعات أوربية كاثوليكية مثل إيطاليا وأسبانيا والبرتغال لم تشرع الطلاق حتي فترة متأخرة، شغلت الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٨١. وبمجرد تشريع الطلاق وجدنا أن معدلات الطلاق بدأت تتصاعد بسرعة في هذه المجتمعات (٦) مثال علي ذلك إحصائيات الطلاق والانفصال في كل من إيطاليا وأسبانيا برغم أنهما من المجتمعات التي تنخفض فيها معدلات الطلاق.

#### جدل رقم (٢)

##### معدلات الانهيار الزوجي

في إيطاليا لكل ١٠٠,٠٠٠ من السكان

١٩٨٨	١٩٨٦	١٩٨٠	١٩٧٥	١٩٧١	
٠,٤٤	٠,٢٩	٠,٢١	٠,١٩	٠,٣٢	الانفصال الشرعي
٠,٤٤	---	٠,٢١	٠,٦	٠,٣٢	الطلاق

##### الطلاق والانفصال في أسبانيا

١٩٨٨	١٩٨٥	١٩٨١	
٢٢,٤٤٩	١٨,٢٩١	٩,٤٨٣	الطلاق
٣٣,٢٤٠	٢٥,٠٤٦	٦,٨٨٠	الانفصال

وتشير قراءة المعطيات المتعلقة بإحصاءات الطلاق إلي ثلاثة حقائق أساسية، حيث تشير الحقيقة الأولى إلي إرتفاع معدلات الطلاق بصورة واضحة في الولايات المتحدة الأمريكية وفي الدول الاسكندنافية. وهي الدول التي تأكلت فيها أدوار المرأة تماما، علي النحو الذي أشرت إليه، حيث الحرية الجنسية الكاملة، وحيث التخلي السهل عن الأبناء بدون أي وصمة اجتماعية، إضافة إلي إنخفاض قيمة الأبناء في هذه الدول. وتتمثل الحقيقة الثانية في

إنخفاض معدلات الطلاق في الدول الكاثوليكية، بإعتبارها الدول التي لم تكن تبيح الطلاق، وهو ما يعني وجود صراع كامن بين التطورات الواقعية، وضغط المرجعية المعيارية التي ترفض الطلاق. وتتمثل الظاهرة الثالثة في تقليص المرجعية الدينية التي كانت قوية، لمعدلات الطلاق، قد يذهب البعض إلى أن في ذلك كبت لرغبات البشر، الاجابة علي ذلك تستدعي عبارة فرويد حول لزومية الكبت لبناء الحضارة.

ذلك يعني أن طاقة الشر حصلت علي قوة دفعها وزخمها من تآكل أدوار المرأة والانهييار الذي أصاب بناء هذه الأدوار، حيث تحررت غالبية الأدوار الأسرية من إلتزاماتها، التي تساعد علي تأسيس حالة الاجتماع السوي. الأمر الذي إشاع حالة من الفوضى تعاضمت حتي إنتقلت إلي ساحة بناء الأسرة، التي ظهرت في إطارها مجموعة من المتغيرات الجديدة التي إضيفت إلي طاقة التقويض. فدفعت إلي الانهييار الشامل، الذي لا تقف في مواجهته حواجز تعوقه، في بناء الأسرة الغربية، حيث تقلصت معدلات الزواج وإرتفعت معدلات الطلاق والانفصال. وظهرت أشكال جديدة من الأسرة التي تشكك في محورية الأسرة النووية، بحيث ساعدت هذه الظروف في دفع طاقة الشر لكي تلعب دورها علي ساحة المجتمع فتعمل علي تمزيق نسيجه وتفكيك أواصره.

#### ثانياً: قوة الحضارة الشريرة تسعى لتفكيك المجتمع

تحركت القوة الشريرة الموجهة للحضارة الغربية، والتي تشكلت من متغيرات عديدة أشرنا إليها إلي مجال المرأة، فقامت بتفكيك أدوارها، وتفكيك الأسرة ترتيباً علي ذلك، بإعتبار ان المرأة تشكل قاعدة الأسرة ومحورها. ثم تدفقت هذه القوة بعد ذلك إلي المجتمع كي تنشر ظاهرة الانحراف والانهييار علي كل ساحاته حتي وقع ما يمكن ان يسمى بفترة الانهييار الكبير. وهي الفترة التي إمتدت من ١٩٦٥-١٩٩٥ والتي شهدت زلزالاً إجتماعياً هائلاً، لم تواجه الحضارة الغربية منذ الثورة الصناعية. حيث إنهار سبب أو مبرر وجود الزواج، فلم يعد الرجال مجبرين لأن يقصروا ذكورتهم علي النساء، أو أبوتهم

علي الأطفال الذين عليهم أن يدعمونهم إقتصاديا. ولم تعد النساء يعتمدن علي الرجال ، وأصبحن يدعمن أنفسهن وأطفالهن بصورة متزايدة ومستقلة، بالاعتماد علي أنفسهن أو من خلال الاعتماد علي الدولة . ونتيجة لكل ذلك وجدنا جيلاً كاملاً ينمو بدون آباء يتولون تنشئتهم ، جيل كامل كبر وهو يعاني من الفشل التعليمي والعنف والجريمة أكثر مما عانت الأجيال السابقة (٧).

لقد شهدت فترة الانهيار الكبير إنهيار كل أنماط الحياة الاجتماعية التي كانت مستقرة ، والتي إنهارت بسبب التغير المحوري الذي وقع وأدى إلي إنهيار الأسرة النووية . حيث أدى إنهيار هذا النمط الأسري إلي وقوع سلسلة من التغيرات الاجتماعية التي طالت المعايير الاجتماعية، مع كل الآثار والنتائج التي ترتبت علي ذلك. بما في ذلك إرتفاع معدلات الجريمة ، وسوء معاملة الطفل والفقر ، وإنهيار الانجاز التعليمي ، وحتى إنهيار الميل إلي التضامن أو المشاركة المدنية التي إهتم بها بوتنام Putnam . وفي محالة البحث عن الأسباب التي أدت إلي هذه الانهيار، فسوف نجد لها معقدة وتنتج عن التفاعل بين التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية من ناحية وبين القيم والمعايير الاجتماعية من ناحية ثانية (٨).

ويعتبر الانهيار الذي أصاب الأسرة هو الخطوة المبدئية لجملة الانهيارات الغالبة، وإذا كان قيام المجتمع الصناعي الأول، قد أدى إلي تراجع المجتمع التقليدي، لكي يحل محله المجتمع الحديث . فإن تراجع المجتمع التقليدي تضافرت معه مجموعة من التغيرات الشاملة ، فقد تراجعت التكوينات القرابية الكبيرة وأبرزها العائلة الممتدة ، مع تراجع مكانة الثقافة التقليدية، ومنظومات القيم الدينية والتراثية، التي برع هذا النمط العائلي في نقلها من جيل إلي آخر . وإذا كانت الثورة الصناعية الأولى قد أحاطت بالأنماط العائلية التقليدية، فإن الانهيار الكبير، الذي نتج عن المجتمع التكنولوجي المتقدم يتمثل في أنه قد أطاح بالعائلة النووية، التي أصبحت هشه وضعيفة وفقدت غالبية وظائفها ، ثم أصبحت الحلقة الأخيرة في سلسلة تطور البنيات العائلية . لقد أصبح سياق هذه العائلة وثقافتها، لا يتلاءم كثيراً مع سياق العقود الثلاثة الأخيرة من القرن

العشرين، والتي تسودها القيم الفردية، حيث سقطت عنها المعايير الاجتماعية التي اعتبرت عناصر من بقايا المجتمع التقليدي . ونظراً لعدم أتساق هذه العائلة مع سياقها، فقد تراكمت الضغوط عليها من كل إتجاه، فإنهارت تحت وطأتها ونقلت إنهارها إلي المجتمع .

وبالإضافة إلي الضغوط التي فرضت علي العائلة النووية ، طرحت علي الساحة أشكال من الأسر العديدة، التي تكاثر وجودها وإتسعت المساحة التي شغلتها ، وكان ذلك بطبيعة الحال علي حساب تقلص مساحة الأسرة النووية . وتعد الأسر التوليفية أو المؤتلفة أحد الأشكال، التي ظهرت علي الساحة نتيجة لإرتفاع معدلات الطلاق، في المجتمع أو الإنجاب خارج الشرعية الزوجية أو تكرار الزواج، حيث يكون لأحد الزوجين أبناء من زيجة أو علاقة سابقة . وتشير أوضاع هذا النوع من العائلات إلي أنها لا تخلو من مشكلات، فمن المحتمل من ناحية أن تترك العوامل البيولوجية والجينية للأب أو للأم السابقين أثارها علي أبنائهما في وقت لاحق في السياق الجديد . يضاف إلي ذلك أن العلاقات بين الزوجين المطلقين الذين قد يتزوج أحدهما يسودها التوتر ومشاعر العداة التي قد تنعكس سلباً علي الأبناء . كما أن هذا النمط من العائلات التوليفية يضم ويدمج أطفالاً يأتون من منابت مختلفة ، قد تكون لهم أنماط سلوكية أو توقعات، لا يمكن إستيعابها أو تكاملها مع السياق الجديد في الزواج الثاني . وليس هناك معايير إجتماعية متعارف عليها في أي من المجتمعات الغربية المعاصرة اليوم، لما ينبغي أن تكون عليه العلاقة بين أفراد هذا التجمع الجديد من الآباء والأمهات والأطفال ، سواء منهم الأصلاء أو البدلاء . وقد قدمت دراسات عديدة وأجريت بحوث شتي حول أنماط العلاقة التي قد تسود هذه الأوضاع، والتي تتراوح بين الإنسجام والتوتر والفتور والتنافر والتفكك بين أفراد هذا النمط من العائلات (٩). كما أجريت دراسات عن الأسرة في المجتمعات الغربية حول ما يسمى ظاهرة «الأب الغائب»، أي الوالد الذي انقطعت الاتصالات والعلاقات بينه وبين أطفاله بسبب الطلاق أو أي إعتبارات أخرى (١٠).

بالإضافة إلي ذلك فقد بدأت نوعية حياة المجتمع المفكك في الغرب تطرح

أشكالاً جديدة من الأسر . من هذه الأشكال نمط الأسرة النووية بالمعاشرة ، التي يعيش في إطارها رجل وامرأة بالغان سويا ولمدة طويلة نسبيا من الزمن تحت سقف واحد، حياة زوجية بكل المقاييس، بدون الارتباط رسميا برابطة الزواج . وقد أسبغ الطابع القانوني علي جوانب عديدة من هذه العلاقة التعايشية، مثل حقوق التملك والإرث في عدد من المجتمعات الغربية (١١). وتشير آخر المسوح الاجتماعية التي أجريت في دول الاتحاد الأوربي إلي أن نسبة من يرفضون هذا النمط من الأسر ويعتبرونها أمراً سيئاً هي الأعلى في أيرلندا ، فإيطاليا ثم بلجيكا. بينما ترتفع نسبة المؤيدين الذين يرون أن المعاشرة أمر حسن ومقبول، في لوكسمبورج والمانيا ثم اليونان وفرنسا إضافة إلي الولايات المتحدة الأمريكية (١٢).

نمط آخر من الأسر يشير إلي إنهيار أخلاق الحضارة وتنامي فاعلية القوة الشريرة في سياقها، وهو النمط الذي يتمثل في ظاهرة الأسرة المثلية والسحاقية . حيث بدأت تنتشر في عدد من المجتمعات الغربية ظاهرة التساهل أو التسامح تجاه العلاقات الجنسية المثلية، بين اللواطيين من الرجال والسحاقيين من النساء . الذين قد تتكشف علاقاتهم في هذه النمط ليشكلون أسراً تعيش تحت سقف واحد . وفي حين تتخذ الغالبية العظمي من مجتمعات العالم غير الغربية موقف الرفض والادانة لهذا النمط من الممارسات، او لأشكال الأسر التي قد تتشكل مستندة إليها . فإن عدداً من مجتمعات الحضارة الغربية قد أسبغت علي المعاشرات الجنسية المثلية طابع القبول، بل أدخلتها في عداد العلاقات الزوجية الرسمية في كثير من الجوانب (١٣). ويرى بعض الباحثين أن الانتشار الوبائي لمرض الإيدز «نقص المناعة المكتسبة» قد أدى منذ أوائل الثمانينيات من القرن الماضي إلي شيوع هذه الظاهرة بين المثليين من الجنسين وخاصة الرجال . وإلتزامهم بهذا النوع من المعاشرة الجنسية، خشية أن يوردوا أنفسهم موارد التهلكة من خلال علاقات جنسية أكثر تحللاً وتعدداً مع ذكور آخرين (١٤)، بحيث تشكل العلاقات الجنسية داخل هذا النمط، خروجاً علي الفطره والقانون وتدان بإعتبارها تهبط بالدرك الأنساني إلي ما هو أدني من الدرك الحيواني .

وارتباطا بهذه الأوضاع الأسرية المفككة والتي تعمل علي تفكيك أوصال المجتمع، ظهر في الحضارة الغربية بخاصة المجتمع الأمريكي ما يمكن أن يسمى بأزمة الذكورة . حيث دفعت المجتمعات الغربية الرجل إلي التخلي عن دوره وعدم الوفاء بالتزاماته المتوقعة . وتري سوزان فالودي S. Fahedi في وصفها وتحليلها لأزمة الذكورة في نهاية القرن العشرين، أن المجتمع قام أيضا بدوره بخيانة الرجال عندما أخفق في توفير فرص العمل لهم ، وأنقص أجورهم، وطالبهم بقضاء ساعات طويلة في أماكن عملهم، في الوقت نفسه هدد بحرمانهم من عملهم وأفقدتهم الآساس بالأمان الوظيفي ، وعمل بالتالي علي تقويض دورهم المأمول، بإعتبارهم مسئولين وقائمين علي شئون عائلاتهم. وقد كشفت دراسة «فالودي» عن أن رابطة الزواج لم تعد مستقرة وثابتة كما كانت في الماضي، كما ان أدوار الرجال في مختلف المجالات الاجتماعية قد أخذت كلها بالتضاءل . وتخلص «فالودي» إلي أن الرجال في المجتمعات الغربية وفي المجتمع الأمريكي يعانون من أزمة عميقة، فقد بدأوا يشكون في قدرتهم وجدواهم الاجتماعية، في الوقت الذي بدأت تتآكل فيه الولاءات والالتزامات والأدوار التقليدية تحت وطأة الثقافة الاستهلاكية ومعطيات المجتمع الاستهلاكي الحديث (١٥) .

وتعد الجريمة والسلوك الانحرافي احد مظاهر تفكك المجتمع الغربي المعاصر، ويمكن القول بتوقع ارتفاع معدلات الجريمة نظراً لتوفر الظروف التي تفترض هذا الإرتفاع . حيث قوة النزعة الفردية وإنهيار الأسرة التي تشيع الدفئ في حياة البشر، إضافة إنهيار منظومات القيم والمعايير، التي كانت تشكل موجهات ضابطة للسلوك الفردي في مختلف المجالات الاجتماعية. بحيث تضافرت مساحة الجريمة والانحراف مع مساحات أخرى من الانهيار في مختلف المجالات .

وفي محاولة التعرف علي أنماط الجرائم الأكثر شيوعاً في المجتمعات الغربية فسوف نجد أن الجرائم التي تتسم بالعنف تقف علي رأس هذه الجرائم. غير أن تأمل حجم هذه الجرائم يشير إلي أن الولايات المتحدة الأمريكية تفوز



من بين المجتمعات الغربية بنصيب الأسد. ذلك يرتبط من ناحية بأن نمط الحياة في الولايات المتحدة الأمريكية يمثل المستوى الأعلى لتطور الحضارة الغربية. حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية هي الذي يوجد بها أكثر المظاهر سلبية، تلك التي وصلت إليها الحضارة الغربية سواء علي الصعيد الخارجي أو الداخلي. فإذا تأملنا الحقائق المتعلقة بالسلوك الاجرامى في هذه المجتمعات فسوف نجد أن الولايات المتحدة هي الأكثر تفوقا، وأن اليابان هي الأقل، وذلك يرجع لحالة الاستقرار الاجتماعي في كليهما، وكذلك حالة تماسك وقوة الأبنية الأسرية في كليهما. فالأسرة اليابانية هي الأكثر تماسكا وقوة مقارنة بالأسرة الأمريكية، يضاف إلي ذلك أن منظومات القيم والمعايير ذات الطابع الديني والتراثي، ما زالت تلعب دوراً في المجتمع الياباني بينما هي قد أصبحت أثراً بعد عين في المجتمعات الغربية وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية. ونحن إذا تأملنا المعطيات المتعلقة بالسلوك الاجرامى فسوف نجد أن جريمة الاغتصاب هي الجريمة الأكثر إنتشاراً في أبرز المجتمعات الغربية وهي الولايات المتحدة الأمريكية ثم السويد ثم ألمانيا. ومن طبيعة جريمة الاغتصاب أنها ذات طبيعة أخلاقية بالأساس، وأن كثافة أنتشارها يعني أن عطبا أو إنهيئاراً أصاب الأخلاق العامة للمجتمع، التي تعد في ذات الوقت أخلاق الحضارة ذاتها.

ويتسق مع ذلك أنتشار جرائم الاعتداء علي الممتلكات في مجتمعات الحضارة الغربية مقارنة باليابان. وإذا كان إستقطاب الفقر والغني يفسر وقوع هذه الجرائم، التي من المتوقع أن يرتكبها أبناء أكثر الشرائح فقراً بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية التعسة التي يعيشون في ظلها. في مقابل جرائم أصحاب الياقات البيضاء للمجرمين والمنحرفين من أبناء الطبقة المتوسطة والعليا. فإن إرتفاع وقوع هذه الجرائم يشير إلي إنهيئار في الأبنية الأسرية، وكذلك إنهيئار أو حتي تآكل المعايير الاجتماعية الموجهة للسلوك بدلالة ان اليابان، برغم نهضها الصناعية المتطورة ألا أنها حافظت علي الأبنية العائلية التي ما زالت قوية، بل إنها وجهت الاقتصاد الياباني لدعم الأبنية الأسرية. بحيث تأسست علاقة متبادلة تشير إلي أنه كلما تطور الاقتصاد الياباني كلما تدعمت

الأسرة اليابانية. الأمر الذي وجدنا إنعكاساً له في إنخفاض الجرائم ضد الممتلكات في المجتمع الياباني مقارنة بالمجتمعات الغربية.

وبتأمل البيانات المتعلقة بالجرائم فسوف نجد أنه يوجد إرتفاع عام في مجتمعات الحضارة الغربية، فيما يتعلق بإرتفاع معدلات جرائم الاعتداء علي الممتلكات مقارنة باليابان . حيث ترتفع معدلات الجرائم بصورة عالية للغاية بالنسبة لجرائم سرقة السيارات او السطو علي المنازل أو السرقة والنشل جميعاً . فإذا تأملنا حالة اليابان فسوف نجد أن لديها معدلات متدنية للغاية من هذه الجرائم، وبرغم تساوي ظروف عديدة بين اليابان مع غالبية دول الحضارة الغربية كما أشرنا، سواء من حيث مستوي التقدم الصناعي الذي بلغته أو من حيث إرتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي. إلا أن النسيج الاجتماعي للمجتمع الياباني ما زال قويا للغاية، سواء من حيث قوة الثقافة اليابانية، التي ما زالت قيمها ومعاييرها تستند إلي قاعدة دينية وأخلاقية إلي حد كبير. يضاف إلي ذلك أن العائلة اليابانية ما زالت من أكثر العائلات تماسكا في المجتمعات الصناعية المتقدمة. ذلك إلى جانب التداخل بين الاقتصاد الياباني والعائلة اليابانية ، بحيث يؤدي التقدم في الاقتصاد إلي مزيد من التماسك في العائلة اليابانية. الأمر الذي يجعل توفر الدفئ العائلي من العوامل التي تساعد الشباب وصغار المنحرفين علي مقاومة الضغوط الاجتماعية، التي قد تدفع بهم في إتجاه الإنخراط في السلوك الاجرامي والانحراف . هذا إلي جانب أن المرأة اليابانية ما زالت تلعب الدور الذي ينبغي أن يكون ، حيث نجد أن مرجعيتها الأساسية تتمثل في ادوارها العائلية دون ان تسقط في خطأ أستبدال مرجعية سوق العمل بالمرجعية العائلية. ومن ثم فالمعايير والمتطلبات العائلية لها الأولوية ، وهى أيضا التي تحدد الوقت الذي تشارك المرأة من خلاله في سوق العمل ، وما هو نوع العمل الذي تختاره .

بالإضافة إلي ذلك تعتبر جرائم سوء معاملة الأطفال، من الجرائم التي أصبحت هي الأكثر إنتشار في مجتمعات الحضارة الغربية، كما أشرنا إلي سوء التعامل مع الطفل داخل نطاق الحياة الأسرية. أو سوء معاملته في المؤسسات

أو الأسر التي قد يتم التخلي عنه لها، من قبل الأمهات اللاتي أنجبته من خارج الشرعية، حيث ترتفع نسبة الانجاب من خارج الشرعية الزوجية كما أشرت. ويدخل في نطاق سوء معاملة الطفل الإيذاء النفسي والفيزيقي للطفل، بيد أن أخطر أشكال سوء معاملة الطفل تتمثل في المعاشرة الجنسية للأطفال، حيث أرتفعت معدلات الاعتداء عليهم جنسيا، حسبما تشير إلي ذلك الإحصاءات العامة في الولايات المتحدة الأمريكية (١٦).

وإذا تأملنا ظاهرة بغاء الأطفال، فسوف نجد أن البغاء يرتبط عموما من حيث نشأته وإستمراره بتفكك الجماعات الأولية الصغيرة كالعائلة، وكذلك بظهور الجماعات اللاشخصية الواسعة التي حلت محلها، وبالإمتهان التجاري للعلاقات الاجتماعية. ففي الجماعات التقليدية الصغيرة الحجم، كانت العلاقات الجنسية تتعرض للرقابة والضبط بحكم ظهورها علانية إن آجلاً أو عاجلاً أمام أفراد الجماعة الانسانية. اما في المجتمعات الحضرية التقليدية المتقدمة، فقد أصبح من السهل إقامة روابط إجتماعية وشخصية بين أفراد مجهولي الهوية وبصورة غير مرئية (١٧). ويشير تأمل ظروف أنتشار بغاء الأطفال إلي تواجدها بصورة كبيرة في المجتمعات الغربية، فمن ناحية ترتفع نسبة الأطفال خارج الحياة الأسرية، هؤلاء الذين نتجوا عن حمل غير شرعي كما أشرت وبخاصة الاناث. كما ترتفع نسبة الأطفال الذين يوجدون في ظروف أسرية غير مواتية، كأسر الأب البديل وهي كثيرة، يضاف إلي ذلك إنهيار البناء المعياري والتكوينات العائلية كما أشرت. الأمر الذي ييسر إباحة ممارسة البغاء من قبل الأطفال الصغار، إما تحت وطأة الحاجة حتى يضمن بقاء الحياة وإستمرارها. وإما تعبيرا عن حرية ورغبات شخصية، إلي جانب ذلك فقد قطعت تكنولوجيا الجنس أشواطاً كبيرة علي طريق التطور، حيث إختراع جبوب منع الحمل، وتكنولوجيا الاجهاض المتطورة، ذلك في مقابل ضخ الجنس من خلال الإعلام والأفلام السينمائية من كل إتجاه. ولا تحريم علي شئ، بحيث أصبح هذا الفضاء المشبع أو المتخم بوجود الجنس في حد ذاته، دافعاً لإنتشار البغاء الذي يطول كل الشرائح العمرية بطبيعة الحال، ولأسباب عديدة يتركز في الأطفال.

تأكيداً لذلك تشير دراسة لبغاء الأطفال في الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا، إلى أن أكثر هؤلاء هم من الأطفال المعوزين، الذين هربوا من بيوتهم ثم دخلوا سوق البغاء لتأمين مصدر للرزق. وأن لجوء الأطفال إلى البغاء هو، إلى حد ما، من النتائج غير المقصودة لتطبيق القوانين التي تحمي الأطفال من العمالة غير المشروعة، غير أن ذلك لا يعني علي الإطلاق أن هؤلاء الأطفال جميعهم قد هربوا جميعهم من بيوتهم. وقد ميز بعض علماء الاجتماع بين ثلاث فئات واسعة من الأطفال البغايا، حيث تشكل الفئة الأولى من الأطفال الهاربين الذين يغادرون بيوتهم، ولا يتقصي أهلهم مصيرهم أو يعودون إلى الهرب حاملاً يعودون إلى أهلهم. وتضم الفئة الثانية المتشردين الذين يقيمون مع أهلهم ولكنهم يتغيبون لعدة ليالي في مكان آخر. علي حين تشمل الفئة الثالثة المنبوذين الذين يتجاهل الأهل وجودهم، ولا يعيرونهم أدني إكتراث أو يرفضون وجودهم بصورة تامة. وتشمل هذه الفئات الثلاث الأطفال الذكور والإناث (١٨) وبخاصة الإناث لأن الأمهات اللاتي أنجبتهن من خارج الشرعية الزوجية - كما أشرت- يميلون إلى التخلي عن الإناث بدرجة أكثر من الذكور.

وتتجلى لا أخلاقية الحضارة الغربية حينما تستغل حاجة وفقر أبناء الحضارات الأخرى لتنشر لديهم صناعة البغاء، فتفض بذلك عذرية الحضارات الأخرى. فقد شجعت الحضارة الغربية إنتشار هذه الصناعة في جنوب شرق آسيا لإمتاع السياح القادمين من الغرب. علي هذا النحو أصبح بغاء الأطفال جزءاً مهماً من صناعة السياحة الجنسية في عدة مناطق من العالم مثل تايلاند والفلبين. حيث يجري تنظيم رحلات سياحية جماعية من أوروبا والولايات المتحدة لهذا الغرض. وتعود أصول السياحة الجنسية في الشرق الأقصى، إلى الفترة التي كانت تلبي فيها حاجة القوات الأمريكية إلى المومسات خلال حربي كوريا وفيتنام. فقد أقيمت في تلك الأيام آلاف من «مراكز الراحة والترويح» في تايلاند والفلبين وكوريا وتايوان، وما زال بعضها قائماً وخاصة في الفلبين لتلبية إحتياجات شحنات ضخمة ومتزايدة من هؤلاء «السياح» ولتقديم خدمات هذا النوع من البغاء للقوات العسكرية المرابطة في المنطقة (١٩).

وتأكيداً لذلك فقد جاء في تقرير نشرته منظمة العمل الدولية عام ١٩٩٨، أن البغاء وصناعة الجنس في جنوب شرق آسيا، قد إتسعت ليصبحا قطاعاً تجارياً كاملاً العقود القليلة الماضية . ورغم الكساد الاقتصادي الذي تعانيه كثير من الاقتصاديات الآسيوية ، فإن الطلب علي تجارة الجنس يتزايد بصورة مطردة . ويعود ذلك في بعض أسبابه إلي تدويل هذه الصناعة . يساعد في ذلك اتساع الفوارق بين معدلات صرف العملات بين الجانبين الآسيوي من جهة والعالمي من جهة أخرى، بحيث أصبحت السياحة الجنسية يسيرة المنال قليلة التكلفة وكثيرة الجاذبية للأجانب . ومن الطبيعي أن يساعد علي ذلك إرتفاع معدلات البطالة في هذه المجتمعات الآسيوية ، ووجود فائض سكاني كبير ، ومعدلات نمو اقتصادي متردية الأمر الذي يؤدي إلي دفع بعض الأسر لأبنائهم ، الأنثى والذكور علي السواء للعمل في هذه الصناعة حتي تقيم أودها . ونظراً لتخلف الأوضاع الصحية في هذه المجتمعات، يحذر تقرير منظمة العمل الدولية من أنه ليس لدي العديد من البلدان التي تنتشر فيها صناعة الجنس، منظومة التشريعات والقوانين والسياسات الاجتماعية اللازمة للتعامل مع العواقب الوخيمة لمثل هذه الظاهرة . ومن بين النتائج التي تنطوي عليها صناعة البغاء إنتشار الإيدز والأمراض الأخرى الناجمة عن الإتصال الجنسي ، كما أن البغاء كثيراً ما يرتبط بظواهر العنف والاحرام وتجارة المخدرات و الاستغلال وإنتهاك حقوق الانسان (٢٠).

ويعتبر بغاء المرأة أحد مظاهر تفكك المجتمع والحضارة الغربية ، وفي ذات الوقت أحد المتغيرات أو المعاول الهامة التي سوف تلعب دوراً في تأكيد إنهارها . ويتميز البغاء في الحضارة الغربية المعاصرة بأن المرأة المانحة للذة والرجل أو الزبون الذي يشتريها لا يعرف أحدهما الآخر علي وجه العموم . ورغم أن الطرفين قد يتعاملان احدهما مع الآخر بصورة منتظمة ومتكررة ، فإن العلاقة بينهما لا تقوم بالضرورة علي معرفة شخصيته دائمة . حيث لم تكن هذه الصفة موجودة في أغلب علاقات اللذة المدفوعة الأجر في العصور الماضية (٢١).

وتشير الدراسات إلى أن البغايا في المجتمع البريطاني في الماضي، وربما في مجتمعات غربية أخرى ينتمين إلى الشرائح الأكثر فقراً في المجتمع . غير أن ما يميز البغاء المعاصر عن نظيره في الماضي، يتمثل في أن أعداداً كبيرة من النساء الطبقة الوسطي يقمن بممارسة هذه المهنة . كما أن تزايد معدلات الطلاق قد دفع عدداً من المطلقات للخضوع للإغراء المادي الذي ينطوي عليه البغاء . وعلاوة على ذلك فإن عدداً من النساء والفتيات الغربيات اللاواري لا يجدن فرصة عمل بعد إنتهاء دراستهن، قد يلجأن إلى إحدى شبكات الدعارة ، حتي يجدن فرصة عمل في مجالات المجتمع الأخرى .

وربابطاً بذلك يصنف عالم الاجتماع بول جولدشتاين - Paul Goldsteiu البغاء إلى نوعين من حيث الخصائص . الأول البغاء من حيث الإلتزام المهني ، حيث يشير مفهوم «الإلتزام» هنا إلى تواتر وتكرار المرات التي تنخرط فيها المرأة في ممارسة البغاء . إذ أن كثيراً من النساء قد يمارسن البغاء بصورة مؤقتة، ويبعن أجسادهن عدة مرات، ثم يتركن الدعارة لفترة طويلة أو إلى الأبد . في مقابل ذلك توجد فئة من النساء يمارسن البغاء أحياناً بصورة غير منتظمة للإنتفاع بما يكسبهنه من وراء ذلك لتعزيز الدخل الذي يتقاضينه من أعمالهن اليومية المعتادة في مجالات أخرى ، إلى جانب فئة تمارس البغاء بصورة منتظمة بإعتباره المصدر الرئيسي للدخل . بينما يعرف النوع الثاني ببغاء «السياق المهني» حيث يشير هذا المفهوم إلى نوع بيئة العمل وطبيعة عملية التفاعل التي تشارك فيها المرأة خلال تبادل الاتصال الجنسي المدفوع الأجر . فهناك من البغايا من يلتقطن الزبائن أو يلتقطهن الزبائن في الشارع ، وهناك «فتيات الهاتف» اللواتي يمكن بمكالمة هاتفية ، إستدعائهن إلى مكان الزبون أو دعوة الزبون إلى أماكنهن . وهناك فئة أخرى من المومسات العاملات في المواقير أو ما يسمى بالنوادي الخاصة ، مثلما أن هناك مجموعة من النساء اللواتي يقدمن «خدمات خاصة» في محلات التدليك . وأحياناً تلجأ كثير من النساء إلى المقايضة، أي إلى تقديم خدمات جنسية لسداد بعض الديون عينا لا نقداً . وتميل كثير من فتيات الهاتف إلى مقايضة خدماتهن الجنسية بخدمات أو

سلع معينة مثل أجهزة التلفاز أو الأجهزة الكهربائية أو الملابس ، أو أية خدمات أخرى (٢٢). ويشير إنتشار البغاء بعامة في الحضارة الغربية إلي عدة حقائق، حيث تتمثل الحقيقة الأولى في عجز هذه الحضارة - علي عكس دفاعها عن حقوق المرأة - عن تأمين الحياة الكريمة للمرأة. سواء بالحفاظ عليها داخل بيئتها العائلية بتوفير ما ييسر إشباع حاجاتها الأساسية ، أو بتوفير فرص العمل الملائمة للمرأة التي دخلت سوق العمل بحيث لا تضطر في النهاية إلي المتاجرة بجسدها. وتتمثل الحقيقة الثانية إلي اعتبار إنهيار السياقات العائلية وإنسحابها دون أن تشكل دفاعا عن المرأة أو الأطفال ، وذلك يرجع بداية إلي إختزالها إلي حدود العائلة النووية. ثم تفكك هذه العائلة بحيث أصبح الذكور والأنثى خاضعين لمصادر إشباعهم التي قد تتجسد في العمل بأنشطة البغاء حينما تعجز سوق العمل عن أن توفر فرصة العمل. التي يمكن بالحصول علي دخل منها لإشباع حاجاتهم الأساسية ، خاصة أن الدرع العائلي قد عجز عن حمايتهم. وتتصل الحقيقة الرابعة، بحالة حضارة إفتقدت إمتلاك القيم والمعايير الأخلاقية التي ترضى الطابع الانساني علي حياة البشر، الأمر الذي جعل المتاجرة بجسد المرأة والعبث به جنسيا، مصدراً معترفاً به لكي تحصل علي دخل تستطيع بواسطته إشباع أحتياجاتها الأساسية. تأكيداً لهذا الإنهيار المعياري إتجاه بعض الدول الغربية - بدلاً من إعادة تنشئة شعوبها وفقاً لقيم ومعايير لها قدر من الطهارة - إلي تقنين هذا الانهيار الأخلاقي. تأكيد لذلك إقرار البرلمان الهولندي عام ١٩٩٩ قانوناً تحول بموجبه البغاء إلي مهنة معترف بها رسمياً ، وأنشئت نقابة للعملات في صناعة الجنس، تضم أكثر من ثلاثمائة ألف عضو من النساء (٢٣).

ويعد إنتشار المخدرات من الظواهر التي بدأت تنتشر في مجتمعات الحضارة الغربية بصورة شاملة، بحيث أصبحت تقلق الرموز الفكرية والعلمية لهذه الحضارة . ومثلما غرقت الحضارة في أسر الجنس، فقد سقطت في وحل المخدرات كذلك، إرتباطاً بذلك نجد أن الفضاء الغربي مشبع بالمخدرات مثلما هو مشبع بالجنس. ففي الولايات المتحدة الأمريكية يوجد واحد من كل ثلاثة

من الشباب يتعاطي بصورة دائمة نبات القنب «الحشيش والبانجو»، بالإضافة إلى ذلك نجد أن ٦٧٪ من شباب أو بالأصح أطفال المدارس الثانوية يتعاطون أقراص مادة الأستازي Extc. وكل السكان الأمريكيين حسبما تذهب بعض الدراسات، تعاطو مادة الإيتامين علي الأقل مرة واحدة في حياتهم. وما ضبط من المواد المخدرة في عام ٢٠٠١ يعادل ١٥ ضعف ما ضبط عام ٢٠٠٠ ويعادل ٧٠٠٪ ما ضبط عام ١٩٩٩ (٢٤). فإذا إنتقلنا إلى المواد الطيارة «كالكلية» و«البنزين» و«التنر» فسوف نجد أن ٨٪ من شباب الولايات المتحدة يتعاطي المواد الطيارة (٢٥). وتعتبر كندا هي المصدر الرئيسي لمادة الهروين المنتشرة في الولايات المتحدة، حيث ضبط في عام ٢٠٠٤ ١٥٦ كيلو جرام هربت إليها، إضافة إلى زراعة «القنبيات» في البيوت الأمريكية (٢٦).

فإذا إنتقلنا إلى أوروبا، فسوف نجد ذات المعدلات العالية لتعاطي المخدرات. وإذا أخذنا حجم المواد التي ضبطت كمؤشر علي انتشار المخدرات، فسوف نجد أنه قد تم ضبط ٥١٢ طن من ثمار القنبيات، بالإضافة إلى ٨١ طن من أعشاب القنبيات في دول الاتحاد الأوروبي. إلى جانب ليتوانيا التي قامت بزراعة ١٨٤٢ هكتار قنب تصدر إنتاجها إلى أوروبا، ذلك بالإضافة إلى أننا نجد أن مجتمعات مثل سويسرا وهولندا في طريقها لباحة زراعة القنب. إلى جانب أن تعاطي الكوكايين سجل معدلات عالية في كل من بلجيكا والسويد وفرنسا، وبريطانيا، وهولندا واليونان. وفي هذا الإطار تؤكد المعلومات أن أسبانيا تعد المصدر الرئيسي الذي يدخل منه الكوكايين القادم من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا، وإرتباطا بذلك تؤكد المعلومات أن هناك نسبة ١٥٪ زيادة في مضبوطات الكوكايين. إلى جانب ذلك فإننا نجد أن أسبانيا وألمانيا وسويسرا وفرنسا وهولندا وبلجيكا هي أكبر الدول المنتجة لمادة MDMA ونشرها في أوروبا (٢٧). إضافة إلى ذلك يعد الشباب الأوروبي من مستهلكي المواد الطيارة وأن بمعدلات متباينة، وبحسب تقرير منظمة الصحة العالمية بلغت نسبة الشباب الأقل من ١٨ سنة الذين يتعاطون هذه المواد في بريطانيا نحو ١١,٨٪. والدايمارك حوال ٥٪ من الشباب وهولندا ٣,٦٪ للذكور ٢,٤٪ للإناث ويوغسلافيا ١٥٪



للبنين ، ١١٪ للبنات . ذلك بالإضافة إلي أن أوروبا تعد المنتج الرئيسي للمخدرات الاصطناعية والمؤثرات العقلية في العالم، كذلك أنتاج السلائف والكيماويات التي تستخدم إستخدام غير مشروع (٢٨).

ويشير هذا الانتشار الواضح للمواد المخدرة في مجتمعات الحضارة الغربية، إلي أن ثمة متغيرات عديدة مسئولة عن هذا الوضع المؤذن بفناء الحضارة . من هذه المتغيرات إتساع مساحة الجنس الحرام في المجتمعات الغربية ، وهو الاتساع الذي يساعد علي حدوثه إنهيار القيم والمعايير المنظمة للجنس في الاطار الإنساني . بحيث إنتشر الجنس في فضاء الحضارة الأوروبية، مستنداً إلي المصادر التكنولوجية لتوسيع مساحته في حياة البشر، وأبرزها الإعلام الذي يروج لثقافة الجنس وتوسيع من مساحة الغرائز . ويحتاج الجنس تلقائياً إلي تعاطي المخدرات ، نوع من مركب الشر ، الجنس يحتاج إلي المخدرات حسبما هو شائع في الثقافة العامة ، والمخدرات تحقق نشوتها إذا تضافرت مع الجنس . ومن ثم فزيادة مساحة أحدهما، من شأنه ان يؤدي إلي زيادة مساحة الآخر . ويتمثل المتغير الثاني في برودة القيم والحياة الفردية ، فقد تساقط أو إنهار الدفئ الذي كانت توفرة الأسرة بإنهيار الأسرة علي نحو ما أوضحت . ومن شأن ذلك أن يدفع الأبناء بعيداً عن الأسرة لتلقطهم فضاءات قد لا تحتوي علي الدفئ الأسري ، إن لم تشكل ظروفًا أو أطرًا قاسية مفروضة عليهم . ويصبح البحث عن مخرج من هذه الحياة الصعبة، التي إفتقدت المثل والدفئ الأسري لتحقيق الأمان للفرد ملحا ووجوديا، وحينئذ تصبح المخدرات، هي المدخل إلي عالم تنتهي فيه كل الضغوط الإجتماعية المفروضة علي الفرد . وتتسع المساحة إذا ترافقت مع الجنس، وتتعلم المتعه إذا غابت القيم والمعايير، التي قد تؤرق ضمير الفردي .

إلي جانب ذلك يشير تأمل حصاد تفاعل هذه القوة الشريرة، إلي شيوع الجنس الحرام حتي أثقل فضاء مجتمعات هذه الحضارة ، إضافة إلي أتساع مساحة أنهيار الأسرة كوحدة قاعدية في بناء المجتمع . وفيما يتعلق بانتشار الجنس الحرام، فقد وجد أنه مؤذن بزوال العمران . وإذا كانت الأديان قد

شرعت الجنس السوي الذي يتحقق من داخل الشرعية، ووفق قيم ومعايير سامية تنظمها الحضارة، التي يشكل الدين في الغالب قاعدتها، فإن الشذوذ بالجنس والانحراف به يصبح مدمر للإنسان والمجتمع والحضارة. فهو مدمر للإنسان لأنه خروج عن المألوف والمتعارف عليه، وإذا كان الجنس خارج الشرعية الزوجية من شأنه أن يؤكد قيم الخيانة، وينحط بالإنسان إلى ما دون ذاته وإنسانيته. فإن جنس الرجل مع الرجل له آثاره المرضية القاتلة بالنسبة لكليهما، الموجب والسالب علي السواء، وفي حالة السحاق، فإنه يدفع إلي عدم تحقيق الأنثي للإنتشاء مع الرجل، وفي ذلك نشر للفاحشة. وفي ذات الوقت يؤدي كليهما إلي تخفيض معدلات إنجاب البشر اللازمين لاستمرار عمران الحضارة، إرتباطا بذلك يقول الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم «ما تشيع الفاحشة في قوم قط إلا عمهم الله البلاء» (٢٩). ومعها يؤكد تأثير الجنس الحرام علي استمرار الحضارة تأكيد «جورج بالوشي هورفت» «أن علينا أن نشعر بالخطر علي حياتنا من موجات العري وغارات الجنس التي لا تنقطع والتي تشغل البشر بالحاجة الجنس، إذا لم يحدها الخوف من الجحيم، أو من الأمراض المنتشرة، أو الحمل الحرام. إذ تنفجر على ساحة مجتمعاتنا أطنان من القنابل الجنسية التي تنفجر كل يوم، ويترتب عليها أثاراً تدعو إلي القلق، الذي قد لا يجعل أطفالنا وحوشاً أخلاقية فحسب، بل قد يشوه مجتمعات بأسرها». يؤكد ذلك ما كتبه جيمس رستون James Rastone قائلاً «أن خطر الطاقة الجنسية قد يكون في نهاية الأمر أكبر من خطر الطاقة الذرية». ويلفت المؤرخ البريطاني النظر إلي أن سيطرة الجنس يمكن أن يؤدي إلي تدهور الحضارات. في هذا الاتجاه ففي إبريل عام ١٩٦٤ أثيرت ضجة كبرى عندما وجه ١٤٠ من الأطباء السويديون المرموقين، مذكرة إلي الملك والبرلمان السويدي يطالبون فيها إتخاذ إجراءات عاجلة للحد من الفوضى الجنسية، التي تهدد حقاً حيوية الأمة وصحتها. وطالب الأطباء أن تسن قوانين صارمة ضد الانحلال الجنسي. وفي مايو من نفس العام قامت أكثر من ٢٠٠٠ امرأة إنجليزية بحملة لتنظيف موجات الإذاعة وشاشات التلفزيون، من الوحل الذي يلطخها من خلال

ما تشيعه من الجنس الرخيص . واستمرارا لذلك صرح الرئيس الأمريكي جون كينيدي في ١٩٦٢ بأن مستقبل امريكا في خطر ، لأن شبابها مائع منحل غارق في الشهوات، لا يقدر المسؤولية الملقاة علي عاتقه. وأن من بين كل سبعة شبان يتقدمون للتجنيد يوجد ستة غير صالحين ، لأن الشهوات التي غرقوا فيها أفسدت لياقتهم الطبية والنفسية (٣٠). وهو ما يعني أن سقوط الحضارة أسيرة الجنس، مؤذن بإنهيارها بغض النظر عن الانجازات المادية التي بلغتها .

وتعد الأسرة هي الجبهة الثانية التي عملت القوة الشريرة لهذه الحضارة علي تقويض أركانها ، سواء بتدمير القواعد المعيارية المتعلقة بالأسرة ، أو بتشويه طبيعة التفاعلات والعلاقات الأسرية ، بل والتشكيك في مشروعية الأسرة الزوجية أو الطبيعية ذاتها . حدث ذلك حينما قن المجتمع عرفا وأحيانا تشريعا يعترف بأعماط جديدة من الأسر، غريبة وشاذة علي الوجود الانساني وربما الحيواني كذلك . حيث تتجه القوة الشريرة للحضارة الغربية الآن إلي فرض التآكل علي الأسرة الطبيعية، لتحل محلها الأشكال الأسرية الشاذة فتصبح القاعدة . بالإضافة إلي ذلك فقد أدي سقوط معايير الحضارة وأخلاقيها إلي إختزال المرأة إلي أنثي، تتحرك بأنوثتها لتشبع احتياجاتها الجنسية حسبما توجد دون قيد . وفي ذات الوقت حطت الحضارة من قيمة المرأة، فتاجرت بجسدها من خلال توسيع مساحة ظاهرة البغاء، حتي اقدمت بعض المجتمعات الغربية إلي الاعتراف به كمهنة، وأنشأت للاتي يمارسها نقابة . وقد شكل إنهيار الأسرة الطبيعية وظهور أعماط الأسر الشاذة وانتشار بغاء النساء إلي أنهيار المصادر الشرعية لإنجاب الأطفال . غير أنه برغم إنهيار الأسر فإن إنتاج الأطفال ظل بذات المعدلات تقريبا، غير أنه أتاح الفرصة الملائمة للأطفال من خارج الشرعية العائلية ، الأمر الذي يعني أن حياة هؤلاء الأطفال في ظل أوضاع أسرية غير مواتية . فهم إما ينتمون إلى أسر مفككة أو علي الأقل باردة، أو ينتمون إلى أسر لأباء بديلة ، أو حتي تم التخلي عنهم لمؤسسات أو أسر بديلة . هؤلاء الأطفال بلا مرجعيات جماعية ، يشقون حياتهم في ظروف صعبة ، يتغلبون علي صعوبات الحياة، بلذة الجنس تارة أو تعاطي المخدرات

للهراب في عالم خيالي من واقع صعب تارة أخرى، وفي كل الأحوال فهم غير متكيفين مع هذه الحياة .

المجتمع يقتل البراءة فيهم، ويدفعهم إلى كل السلوكيات التي تتنافى مع عذريتهم، حتى المتاجرة بأجسادهم من خلال بغاء الطفولة ، الذي برعت الحضارة الغربية في ابتكاره علي أرضها. وتسعي إلى نشره علي ساحة كل الأرض والحضارات وحتى في فضاء الكون ، هو مرض وأنحراف اختصت به الحضارة الغربية نفسها ، غير أنها تسعي إلى نشره عبر العالم حتي تنفي خصوصية إرتباطها به . تعبير عن أنانية غربية شريرة من ناحيتين، من ناحية أولى حينما يستمتع الكبار بالجنس مع الأطفال الذين يحتاجون إلى لقمة العيش ، في مقابل العبث بأجسادهم الغضة. ومن ناحية ثانية إغتياال البراءة عند أطفال المجتمعات الفقيرة، حتي يحقق السياح القادمين من الغرب مزيداً من المتعة في الرحلات الرحلات السعيدة. والعملية الغربية ذات قيمة عالية وباستطاعتها شراء المتعة من اجساد الأطفال المحرومين، أبناء الأسر الفقيرة والمعدومة، كأنها هو إنحدار حضارة يسعي إلى الإنحدار بالعالم جملة .

ومن الطبيعي أن يسعي أطفال الحضارة الذين اغتصبت براءتهم إلى الإنتقام ورد الصاع صاعين . حيث ارتفاع جرائم العنف ، القتل والاعتصاب بمعدلات عالية، تفوق نظائرها في العالم. يضاف إلى ذلك جرائم الاعتداء علي الممتلكات، وسرقة المنازل والتشرد وسرقة السيارات ولو بالأكراه ، كأنها هناك ثأر دائماً بين الحضارة وأبناءها ، لنسمية جدل العدوان ، أو صراع سبق من أجل الأنتقام. فإذا أدرك الصغار والشباب أن ظروف المجتمع والحضارة اقوي من أرادتهم ، فإن المخدرات تصبح هي الساحة التي يهرب إليها الجميع، المخدرات والجنس طاعون ينهش في جسد هذه الحضارة ، نوع من الانتحار الذاتي الذي قد يقدم عليهم الصغار ، قبل أن تفرض عليهم حضارتهم الانتحار المادي أو المعنوي علي السواء أو حتي كليهما معا .

## ثالثاً: القوة الشريرة تتحرك شرقاً

برغم أن الحضارة الغربية قد قطعت أشواطاً بعيدة علي طريق التقدم المادي ، حيث العلم المتقدم والتكنولوجيا المتطورة ، والقوة العسكرية التي لا تقهر، فإن هذه الحضارة قد بدأت من جوانب عديدة تفقد توازنها ومؤشرات ذلك عديدة . فقد بدأت من ناحية تفقد نقاءها السكاني ، سواء بإتجاه قاعدتها السكانية إلي التآكل حتي أنه يقال أنه مع نهاية العقد الأول من الألفية الثانية لن يكون سكان هذه الحضارة أغلبية علي أرضها (٣١). في مقابل ذلك فقد بدأت الهجرات بخاصة من العالم الاسلامي تشكل جاليات لها وزنها في مختلف مجتمعات الحضارة الغربية ، بثقافاتهما وقيمهما المتباينة ، بحيث أنه إذا إستمرت الأوضاع علي ما تسير عليه الآن ، فإنه من المحتمل ان تشكل هذه القيم والمعاني بداية تفاعل جذلي داخل هذه الحضارة ذاتها . يضاف إلي ذلك علي نحو ما أشرت، فإن هذه الحضارة تعاني من الانهيار المعنوي والقيمي والمعياري ، وهو أخطر أنواع الانهيارات . فالمادة من السهل إكتسابها إذا إفتقدتها مجتمع معين ، إذ من اليسير إذا توفرت الارادة لأي مجتمع متخلف أن ينظم اوضاعه ليكتسب العلم والتكنولوجيا الحديثة . غير أنه من الصعب بالنسبة لأي مجتمع فقد قيمة ومعانية ومعاييرها أن يستعيد هذه القيم والمعاني بسهولة، حتي إذا إمتلك الارادة لذلك . لإن ذلك قد يستغرق زمناً أطول، لأن الأمر يتطلب تنشئة أجيال كثيرة ومتتابعة إلي أن تستقر القيم والمعاني . لذلك قلنا أن الحضارة الغربية عملاقة في جوانبها المادية ، قزمة او محدودة في معانيها، حتي أخلاصها للمعاني العلمانية كما تدركها بدأ يتآكل ، وأمامنا مضامين دعاوي المحافظين الجدد شاهدة علي ذلك .

تدرك الحضارة الغربية كذلك، أنه من السهل أن تكتسب الحضارات الأخرى العلم والتكنولوجيا المتقدمة التي تفتقدها الآن كما نجحت الصين وبعض المجتمعات الإسلامية . غير أن هذه الحضارات وبخاصة الحضارة الإسلامية برغم تخلف مجتمعاتها إلا أن ثقافتها وقيمها ومعانيها ومعاييرها التي تستند جميعها إلي الدين الإسلامي ما زالت قوية. ثم أنها حضارة ما زالت أخلاقها

متماسكة ، وهي تسعى الآن بغالبية مجتمعاتها - برغم صعوبات التخلف أو المعوقات المفروضة عليها من قوي خارجية - لإكتساب العلم والتكنولوجيا الحديثة . وإذا كانت الحضارة اليابانية قد شقت طريقها إلي التقدم ، وكذلك الحضارة الصينية ، فإن الحضارة الإسلامية هي الأقوي من حيث الدين والقيم والمعاني. ثم أنها تختلف عن الحضارات الأخرى، بتفرداها بامتلاك الثروات المتنوعة والطاقة التي تحتاجها مجتمعات الحضارات الأخرى . وإذا كانت الحضارة الغربية ، من بين كل الحضارات المتقدمة، هي التي تعتمد علي الثروات الإسلامية في التقدم وهي التي إعتمدت في نموها وتطورها علي سلب مجتمعات الحضارات الأخرى لخبراتهم. بحيث أصبح الاستلاب والحصول علي ثروات الآخرين عادة تاريخية وحضارية لديها، فقد رأت أن الحضارة الإسلامية هي مصدر التهديد . وإذا كانت الحضارة الإسلامية غير متوازنة الآن لسبب تخلف مجتمعاتها ماديا، فإنها قد تسعى ، ولو بقدر من التكلؤ، لإستعادة التوازن من خلال إكتساب المعارف والتكنولوجيا إذا توفرت لها الارادة ، كما أشرت، والجهد المخطط . في مقابل حضارة هي الحضارة الغربية التي تمتلك العلم المتقدم والتكنولوجيا المتطورة، غير أنها تفتقد المعاني الحضارية والمثل العظيمة لكونها قد غرقت في أحوال الجنس والمخدرات والجريمة وإنهيار الأسرة وتبدد القيم والمعايير ، ومن ثم تصبح إستعادة التوازن أكثر صعوبة إن لم تكن مهمة مستحيله . لذلك إتجهت الحضارة الغربية بإتجاه تفكيك بنية الحضارات الشرقية بخاصة الحضارة الإسلامية ، ولإنجاز ذلك تبنت هذه الحضارة وسائل عديدة سوف نتعرض لها لتحقيق هذا الهدف .

ولتوضيح أساليب الحضارة الغربية في التفكيك الحضاري فإننا سوف نتعرض لموضوع المرأة في الحضارة الإسلامية ، بإعتبار أن توضيح وجهة نظر هذه الحضارة فيما يتعلق بمكانة المرأة مثلما أوضحنا مكانتها في الحضارة الغربية ، وبإعتبار أن قضية المرأة تعد إحدى الآليات التي إتبعتها الحضارة الغربية لتفكيك بنية الحضارة الإسلامية. بداية تؤكد قوانين الحضارة الاسلامية علي المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة حينما تعتبر المرأة والرجل عنصرين

يكمل أحدهما الآخر ، تستند في ذلك لقولة تعالى «الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها» النساء الآية ١ وهو ما يعني أن النفس الواحدة هي النفس الانسانية التي خلق منها هذه الزوجية في التعدد النوعي (٣٢). وإنطلاقاً من هذه المساواة النابعة من جذر واحد ، هي النفس الواحدة ساوي الاسلام بين الرجل والمرأة في إيجابيات الحياة وسلبياتها . فقد ساوي الأسلام في الجوانب الايجابية من خلال قوله تعالى «أن المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات والقانتين والقانتات والصادقين والصادقات ... أعد الله لهم مغفرة وأجرًا عظيمًا » الأحزاب آية ٣٥ . كما ساوي تعالى بينهما في الجوانب السلبية المنحرفة ، تأكيداً لذلك قوله تعالى «الزانية والزاني فأجلدوا كل واحد منهما مئة جلدة» النور آية ٢ « وقولة تعالى «والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما» المائدة الآية ٣٨<sup>١</sup> وهو ما يعني أن الاسلام يساوي بين الاثنين في مختلف مجالات الحياة . فالمرأة أنسان كما الرجل إنسان ، ولكنهما يتوازنان في الأدوار وإذا كانت أدوار الرجال تتوازن بحسب مواقعهم ، فإن أدوار النساء تتوازن بحسب مواقعهن كذلك، فالجوهر الأساسي يدور حول محورين الأول المساواة بين الرجل والمرأة والثاني تكامل الأدوار التي يقومون بها لتستقيم الحياة الاجتماعية وتستمر . ويرتبط بهذه المساواة أن الأسرة في الاسلام ليست ذات طبيعة ذكورية بالمطلق ، بل هي مشتركة بين الرجل والمرأة بحسب الالتزام العقدي . بما في ذلك الشروط التي يفرضها أحدهما علي الآخر في حرية كاملة تعبيرا عن الحرية الإنسانية. ومناسبة ذلك فإن الانتساب للأب يعبر عن عرف اجتماعي، إستند إلي تقاليد تاريخية وليس أمراً شرعياً ، لذلك نجد أن هناك بعض حالات الانتساب إلي الأم كما نقل عن «محمد بن الإمام علي» أنه أشتهر باسم محمد بن الحنفية «هي

<sup>١</sup> لا يعني ذلك أن الاسلام يذهب إلي توقيع العقوبات علي مرتكبي هذه الجرائم ولكن هذه العقوبات حسب جملة التفسيرات هي السقف الأعلى للعقوبات بمعنى أن عقوبات كل جريمة هي سلم متدرج حتي أقصاها الذي ذكر في النص القرآني . بل إن الاسلام وضع عديداً من الشروط الصعبة التي ينبغي توافرها حتي تطبق العقوبة التي عليها القرآن، تأكيداً لذلك الشروط المرتبطة بإثبات جريمة «الزنا» أو «السرقه».

أمة». لذلك ليس هناك مانع في الإسلام أن ينتسب الإنسان إلى أمة إذا تغير العرف العام (٣٣). في هذا الإطار لم يتحدث الإسلام بأي سلبية عن المرأة، فقد قال تعالى في القرآن الكريم «والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر». وإرتباطاً بذلك يجوز للمرأة أن تعمل وتقوم بكل الأدوار كما يجوز للرجل أن يعمل، وإذا كانت هناك تحفظات أخلاقية على قيام المرأة ببعض أعمال الرجال. فإن الأخلاق ليست مفروضة على المرأة دون الرجل. فالظروف التي قد تجعل دور المرأة غير أخلاقي تقابل ظروف تجعل دور الرجل غير أخلاقي كذلك. وفي هذا الإطار يشير الإسلام إلى أن المرأة مساوية للرجل في القيمة الانسانية وفي المسؤولية، وفي الحقوق والواجبات، ولكن على قاعدة أن توزيع الأدوار يتحقق بحسب طبيعة الأوضاع المتنوعة في الجانب النفسي والحركي والجسدي لكل من الرجل والمرأة. فالإسلام لم يرد من المرأة أن تعيش أنوثتها بعيداً عن العلاقة الزوجية، كما يريد من الرجل أن يعيش ذكوريته في هذا النطاق من الناحية الجنسية. يريد الإسلام للمرأة - كما للرجل - أن تنطلق في المجال العام كنسائه تمتلك العقل والإرادة والقيمة العلمية والفكرية والعملية، بحيث لا تستند إلى الجانب الجنسي، بل الانساني في علاقاتها الاجتماعية. وجعل لها الحق في المشاركة في النشاط الثقافي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي، والأمني والعسكري متى تطلبت الظروف ذلك (٣٤). وبرغم هذه المساواة الكاملة في القيام بالأدوار الاجتماعية بين الرجل والمرأة يري الإسلام أن ثمة خلاف في القيام ببعض الأدوار الاجتماعية دون أخرى لطبيعة كل منهما، فأمومة المرأة في جسدها، بينما أبوة الرجل خارجة عن الجسد من حيث المعاناة في العمل والانتاج لإشباع حاجات الأسرة، الأمر الذي قد يمنع المرأة من القيام بالمسؤوليات الانتاجية من ناحية عملية (٣٥). علي هذا النمط يري الإسلام أنه ليس هناك مقياس محدد لنوع العمل الذي ينبغي أن تقوم به المرأة. حيث تقوم المرأة بالعمل الذي تستطيع طاقتها القيام به، وأن آداءها لبعض الأعمال في بعض الأحيان قد يكون أفضل من آداء الرجل. غير أن ما هو أساسي في هذا



الصدد أن دور المرأة كأم أساسي في حياتها، أما تحديد الأدوار الأخرى التي تختار القيام بها فأمر يعود إليها شخصياً، ومناطق بطاقتها وإمكاناتها وقدراتها الخاصة . وعلي ذلك فإن إضطلاع المرأة بأي عمل غير الأمومة ، عند توفر المناخات التي تحافظ عليها كإمرأة وكإنسان ملتزم أخلاقياً، أمر مسموح به وممكن (٣٦). وإتصالاً بذلك فبرغم أن الإسلام يؤكد علي المساواة إلا أنه يرفض التماثل المطلق بين أدوار المرأة وأدوار الرجل (٣٧) ، كما أنه يؤكد علي غياب التماثل الفسيولوجي بين جسم الرجل والمرأة ، وهو التباين الذين يولد لدي كل منهما التفوق في أداء أدوار اجتماعية معينة، قد لا يستطيع الجنس الآخر أداءها بنفس الكفاءة . ومن ثم يري الإسلام أن ثمة علاقة ، ولو محدودة بين التكوين البيولوجي لكل من الرجل والمرأة وبين إمتلاك القدرة على القيام بأدوار معينة ، مما يؤهل كل منهما لأداء أدوار معينة بكفاءة أعلى دون أخرى .

وتعتبر قضية المرأة والحياة الجنسية من القضايا التي نشرت الفوضى في بنية الحضارة الغربية ، حتي شكلت وما ترتب عليها من آثار اجتماعية عنصراً يتولي نفي الحضارة الغربية من الداخل أو هو نفي سلبي لمنجزات هذه الحضارة . علي خلاف ذلك نجد أن الإسلام لا يمنع أو يرفض الجنس ولكنه يضعه في إطار الضوابط الشرعية التي تنظم ذلك . في هذا الإطار عني الإسلام بالجنس بإعتباره يعبر عن جانب فطري في الإنسان غير انه وضع القواعد التي تنظمه بما يضمن أدائه لوظيفته بالنسبة للمجتمع في غير غلو ولا كبت ولا إنحراف.

تأكيداً لذلك قوله تعالى «أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلي نسائكم ، هن لباس لكم وأنتم لباس لهن ، علم الله أنكم تختانون أنفسكم ، فتأب عليكم وعفا عنكم، فالآن باشروهن وأبتغوا ما كتب الله لكم ، وكلوا واشربوا حتي يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر ، ثم أتموا الصيام إلي الليل ، ولا تباشروهن وأنتم عاكفون في المساجد ، تلك حدود الله فلا تقربوها البقرة آية» . وفي موضع آخر بقوله تعالى «يسألون عن المحيض، قل هو أذي فأعزلوا النساء في المحيض ولا تقربوهن حتي يتطهرن ، فإذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله ، أن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين ، نساؤكم حرث لكم ، فأتوا

حرثكم أمّا شئتم ، وقدموا لأنفسكم ، وإتقوا الله وأعلموا أنكم ملاقوه ، وبشر المؤمنين» سورة البقرة الآية ٢٢٢، ٢٢٣» حيث يؤكد ذلك إعراف الاسلام بفطرية الدافع الجنسي وأصاليته ، وإدانتته للإتجاهات المتطرفة التي تميل إلي مصادرتة، أو إعتباره فذرا مدانا. ولذلك منع الذين أرادوا قطع الشهوة الجنسية نهائيا بالاختصاص من اصحابه ، وقال صلى الله عليه وسلم لآخرين أرادوا اعتزال النساء وترك الزواج، قائلًا «أنا أعلمكم بالله وأخشاكم له ، ولكني اقوم وأنام ، وأصوم وأفطر ، وأتزوج النساء ، فمن رغب عن سنتي فليس مني» . كما قرر حق كل من الزوجين بعد الزواج في الاستجابة لهذا الدافع ، ورغب في العمل الجنسي إلي حد إعتباره عبادة وقربة إلي الله تعالى . حيث جاء في الحديث الصحيح « وفي يضع أحدكم «أي فرجه» صدقه، قالوا يا رسول الله ، أياي أحدنا شهوته ويكون له فيها أجر؟ قال نعم ، أليس إذا وضعها في حرام كان عليه وزر ، كذلك إذا وضعها في حلال كان له أجر ، أنتحسبون الشر ولا تحتسبون الخير؟ (٣٨). وقال أيضا رسول الله صلى الله عليه وسلم «ثلاث حق علي الله عونهم، المجاهد في سبيل الله ، والمكاتب الذي يريد الأداء ، والناكح الذي يريد العفاف» وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «من كان موسراً لأن ينكح ثم لم ينكح فليس مني» (٣٩). وذلك بإعتبار أن الإسلام يؤكد علي الإشباع الجنسي ، ولكن من خلال الزواج كقناة وحيدة لذلك .

غير أن الإسلام رفض الجنس الحرام ، أي الجنس خارج الاطار الشرعي الذي حدده الإسلام .فقد رفض أن تعاشر الأنثي ذكراً خارج شرعية الزواج ، كما رفض أن تعاشر امرأة غير زوجها . وقد اعتبر مثل هذه الافعال جريمة وزني يستحق العقاب، لأن الزني أو المعاشرة الجنسية خارج الشرعية تتناقض والفطرة التي فطر الانسان عليها ، كما تتناقض واستقرار و تماسك المجتمع . ويتضح تناقضه مع الفطرة الانسانية من دهشة «هند بنت عتبة» حينما جاءت لتبايع رسول الله صلى الله عليه وسلم علي الإسلام ، ومن ضمن شروط البيعة ألا تزني فردت هند علي الرسول الكريم متعجبة ومستاءة «أو تزني الحرة؟» !!! . إذ ليس مقبولا في فطرتها «الجاهلية» أن تقع الحرة في هذا المستنقع العفن

بإن تخدش كرامتها وإنسانيتها وتهتك شرفها ، وقدما قال العربي في الجاهلية «وأغض طرفي إن بدت لي جاري حتي يوارى جاري مأواها » . لذلك جرم الإسلام الزنا، لما له من أضرار علمية علي الانسان أثبتها الطب الحديث ، ولما فيه من آثار مدمرة للأسرة والمجتمع أكد عليها علماء النفس والاجتماع. إضافة إلي أن الزني ينزع الإيمان ، فيبقى الإنسان بلا إيمان صادق ، وقد قال تعالى «سورة أنزلناها وفرضناها وأنزلنا فيها آيات لعلكم تذكرون ، الزانية والزاني فأجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين ، الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة والزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك وحرم ذلك علي المؤمنين»سورة النور الآية، ١، ٢ «علي هذا النحو نجد أن الإسلام يعتبر الزواج هو القناة الوحيدة التي يسمح فيها بالعلاقة الجنسية بين الجنسين (٤٠) . وفي هذا الإطار نجد أن الشريعة الإسلامية تنص علي عقوبات مشددة ضد جرائم الجنس والزنا واللواط والإغتصاب، بإعتبارها جرائم مخالفة للشرائع المتعلقة بالمجتمع والعائلة (٤١).

وإذا كنا قد أشرنا إلي أن الغرب قد حول خصوصيات الحياة الأسرية إلي المجال العام بحيث أصبح الجنس الذي يمارس خارج الشرعية الزوجية يتجاوز الجنس داخل هذه الشرعية، إضافة إلي تشبع الفضاء العام بثقافة الجنس . علي خلاف ذلك نجد ان قضية الجنس في الاسلام تنطلق من قاعدة العفة، التي فرضها علي الرجال والنساء. حيث يراد للعلاقات بين الرجال والنساء أن تتحرك في دائرة الضوابط الواقعية التي تمنع الرجل من أن يسقط تحت تأثير الصدمة العنيفة للجو المحرق الذي يلهب غريزته. كما هي الحال بالنسبة للمرأة ، التي لا يرغب الإسلام إلغاء إحساسها بالأنوثة ، لأنها حالة طبيعية في شخصيتها ، غير أنه يريد لهذه الأنوثة أن تتحرك في دائرة خاصة لا تترك تأثيرها علي إنسانية المرأة في ضوابطها الأخلاقية من جهة ، ولا تترك تأثيراتها السلبية علي واقع المجتمع الأخلاقي من جهة أخرى (٤٢) .

وبالإضافة إلي أن الإسلام قد فرض تحرك أنوثة المرأة في الدائرة

الأسرية او الزوجية الخاصة ، فإنه قد طور مجموعة من الآليات حتي لا تنطلق الغريزة إلي المجال العام لكي تدمر كل شئ . وتعد التنشئة الدينية والعقيدية للرجل المسلم والمرأة المسلمة أول هذه الآليات، فإستيعاب الانسان للقيم والمعايير الاسلامية يطور لديه معرفة بالنموذج الإسلامي الموجه لسلوكيات الإنسان في مختلف مجالات المجتمع المسلم . هذه القيم والمعايير تشكل ضميرة الذي يفرض عليه أتباع السلوكيات، التي يملئها عليه ضميرة المسلم، والتي تؤدي في النهاية إلي الحفاظ علي الإنسان والمجتمع علي السواء . هذا الضمير بطبيعته ضمير ديني وجمعي يقهر النوازع الفردية ، ويدعم ذاتية الجماعة ويجعل لها الغلبة علي ذات الفرد وأنانيته . الأمر الذي يعني أن النموذج الاسلامي الموجه لسلوكيات الانسان، وتطور الحضارة قد تم إستيعابة بداخله ، وذلك في مقابل أن غياب النموذج الموجهة عن الحضارة الغربية ، هو الذي أدى إلي كل هذه الفوضى السلوكية التي تعاني منها الحضارة الغربية. والتي فرضت تمزيق أدوار المرأة وخروجها عن الحدود التي ترسمها القيم والمعايير ، بحيث أدى ذلك إلي تفكيك بنية الأسرة، حتى خرجت هي الأخرى عن مألوف المعايير والمشروع. وانتقل ذلك إلي المجتمع فقام بتمزيق نسيجه إربا، لذلك يسعى الإسلام إلي دعم قيم ومعايير النموذج الموجه في بناء الشخصية، بما يجعل القيام بالأدوار ومنظومة المعايير المرتبطة بها تحقيق لما فيه خير الفرد والأسرة والمجتمع .

ويطرح التقييد بإعتباره الآلية الثانية في هذا الاتجاه ، وهو ما يعني وضع بعض الحدود أو القيود علي بعض الجوانب الغريزية، حتي تستقيم حالة الاجتماع الإنساني . وفي هذا الاطار فإن أي مجتمع يحتاج إلي أخلاقيات تتشكل من القيم والمعايير التي تتولي تنظيم ليس مجال الجنس فقط ولكن تنظيم العمل والآداء في مجالات الحياة الأخرى كالاقتصاد والاجتماع . وإذا كان بعض الغربيون ينظرون إلي الحجاب علي أنه قيد أو نوع من الكبت المفروض علي المرأة، فإن هذا المنطق يطرح كذلك تساؤلا يدور حول لماذا تغطي المرأة الغربية بقية أجزاء جسمها بالملابس ، إليس وجود هذه الملابس قيد علي المرأة(٤٣). مطلوب من الحضارة الغربية أن تستقيم في منطقتها ، وغياب المنطق يرجع

بالأساس إلي غياب النموذج الموجة الذي يتضمن المعايير التي يمكن القياس عليها . وفي هذا الموضوع نستشهد بعالم النفس اليهودي سيجموند فريد الذي أكد علي أن الكبت «أي القيود» لازم لنمو الحضارة وإزدهارها ، باعتبار أن كبت الغرائز الأنانية يساعد علي أن تكون الإثارية هي القاعدة . وهي بعد لازم لبناء الحضارة وتطور المجتمع ، فمراعاة إستقامة حالة الاجتماع الانساني يحتاج إلي القيود المنظمة لسلوكيات البشر في مختلف مجالات الفضاء العام، وهي القيود التي ينصرف بعضها إلي ضبط غرائز الفرد وتقليص نطاق ذاتيته .

وتتشكل الآلية الثالثة لمواجهة الطاقة الغريزية في جهاد النفس والعمل علي تفعيل الارادة الانسانية ، وفي هذا الصدد فإن علي الانسان أن يقاوم نفسه حتي لا يسقط في التهلكة. فعلي الأنثي أن لا تبالغ في التزين حتي التبرج حتي لا تستنفر غرائز الآخرين ودفعهم إلي التعامل معها كأنثي . اما بالنسبة للشباب من الذكور فإن عليهم من جانبهم أن يعملوا في إتجاه تقليص اظافر الغرائز وتقليص طاقتها. وفي هذا الاطار نجد أن المرجعية الاسلامية توصي الشباب إذا ساءت الظروف وإشتدت الأحوال ولم يتيسر لهم طريق الحلال في إشباع الغريزة والشهوة بالزواج. يوصيهم بالصوم فإنه وقاية وعلاج أوصي به النبي صلى الله عليه وسلم حينما قال «يامعشر الشباب من لم يستطع منكم الباءة فليتزوج ، فإن لم يستطع فالصيام له وقاء» . وهو ما يعني أن الاسلام يدرك أنه إذا كان الجانب الغريزي في ذات الانسان، هو الذي يدفع الأنثي أو الذكر إلي سلوك السبيل المدمر للأسرة والمجتمع. فإنه يسعى إلي إستنفار الذات الإنسانية لمكامن القوة في بنيتها، لمقاومة هذا الشر بالعمل علي تخفيض الطاقة الغريزية الدافعة بالصوم، أو تقليص الظروف التي قد تساعد علي تفجير هذه الطاقة منذ البداية.

وتشير الآلية الرابعة إلي الحجاب باعتباره الوسيلة التي يمكن أن تشكل عائقا امام إستنفار الغريزة وتعاطم أو تصاعد طاقتها، والحجاب كما تشير الآلية الكريمة «وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن ويحفظن فروجهن ولا يبدين زينتهن إلا ما ظهر منها وليضربن بخمرهن علي جيوبهن ولا يبدين

زينتهم إلا لبعولتهم أو آبائهم أو أبناء بعولتهم أو إخواتهم أو بني إخواتهم أو بني أخواتهم أو نسايتهم أو ما ملكت أيماهن أو التابعين غير أولي الأربّة من الرجال أو الطفل الذين لم يظهروا علي عورات النساء ولا يضربن بارجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن، وتوبوا إلي الله جميعا أيّه المؤمنون لعلكم تفلحون» النور آية ٣١. وللحجاب في التصور الاسلامي معنيين، الأول بمعنى «الستر» وهو أن تستر المرأة جسدها ماعدا الوجه الكفين اللذين يتحفظ بعض العلماء ويحتاطون في وجوب سترها. وأن كان ثمة اتفاق بين كثير من العلماء علي جواز إبدائها إنطلاقا من قوله تعالى «ولا يبدین زینتهن إلا ما ظهر منها» النور ٣١، وهو ما يعني أنه يجب علي المرأة أن تستر جميع جسدها، بأن تلبس الثياب الساترة للجسد التي لا تشف عما تحته. ويقصد بالمعني الثاني للحجاب عدم التبرج، فقد قال الله تعالى «ولا تبرجن تبرج الجاهلية الأولى» الأحزاب آية ٣٣. فلا يجوز للمرأة أن تظهر متبرجة في وجهها أو يديها أو في الثياب التي تبرز مفاتن جسدها، في هذا الإطار يعمل الحجاب علي عدم أبداء أنوثة المرأة بشكل صارخ، ويبقى علي أنسانيته الطبيعية للتفاعل في المجال العام (٤٤). وفي هذا الإطار يستند الإسلام إلي حقائق عديدة في تأكيده الحجاب - بغض النظر عن الأسباب الموقفية التي أوجبت فرضه - من هذه الحقائق أن المرأة أعتبرت في وجدان الانسان، وخاصة في وجدان الرجل، رمز للجنس والإثارة. وهي الذهنية التي عاشها التاريخ الأنساني، والتي تحولت إلي ما يشبه الطبيعة الانسانية، والتي تؤكد علي المرأة كرمز للجنس. ولذلك نلاحظ أن كل مظاهر الزينة ووسائل التجميل وأسباب الزينة تدور حول المرأة، لهذا إتجه الاسلام لحماية المجتمع من أخطار هذه الاثارة الجنسية فأكد علي الحجاب. وتتمثل الحقيقة الثانية التي تقف وراء رؤية الاسلام للحجاب، في تأكيده علي ضرورة أن لا تدرك المرأة من خلال جسدها، وألا تعتبر ان جسدها هو الركيزة. وأن الاسلام أراد للمرأة في المجتمع المختلط أن تظهر كإنسانة، لا توحى إلا بكل إحترام، وبكل معني أنساني. ولكنها ترك للمرأة أن تعيش وترعى كل أنوثتها وحاجتها إلي أن تبدي زينتها بأفضل مواضع ووسائل الزينة. علي هذا النحو

لا ينبغي النظر إلي الحجاب بإعتباره سجن للمرأة أو إضطهاد لها، بقدر ما يعبر ذلك عن نظرة إجتماعية لحماية المجتمع من عملية الاثارة الجنسية. وأيضا حماية المرأة من أستغراقها في الجانب الجسدي لشخصيتها (٤٥) والارتقاء بها إلي مستوي إنساني متكامل، حيث يحترم عقلها كما تحترم غرائزها، في الحدود التي لا تضر بسلامة التفاعل الحادث في المجتمع .

علي هذا النحو يدرك الاسلام المرأة إنطلاقا من رؤية إنسانية كريمة ترفض إختزال المرأة ، وهي الانسان الذي جعله الله خليفة لها ، تقف باسم هذه الخلافة علي قدم المساواة مع الرجل. تشغل نفس الادوار وعليها نفس الواجبات والالتزامات شريطة مراعاة التباين الفسيولوجي، الذي يؤهل كل من الجنسين للقيام ببعض الأدوار بكفاءة أعلي من الآخر علي نحو ما أوضحت، كما شريطة أن تكون احتياجات الأسرة للمرأة هي التي تشغل قمة سلم أولوياتها . في هذا الاطار يرفض الاسلام إختزال المرأة إلي أنثي تتجمل للآخر كي يستمتع بها إما بالنظر أو بالفعل ، فالجنس بعض من المرأة. كما يرفض الاسلام المتاجرة بجسدها أو بعضها، كما تفعل الحضارة الغربية التي تستند فيها ترسانة الاعلان والإعلام علي عنصر المرأة . كما يرفض الاسلام أن يساء إستعمال جسد المرأة ، خليفة الله علي أرضه من خلال ممارسة البغاء للحصول علي ما يقيم الأود، وهو أمر تباركة الحضارة الغربية ، أو تتركه المرأة ليعبث به الآخرون، بحثا عن لذة عارضة تقع في المنطقة الحرام، وتهبط بالمشاركين في هذا العبث إلي مستوي حيواني مرفوض.

غير أنه ورغم وضوح رؤية الحضارة الإسلامية فيما يتعلق بقضايا المرأة ، وبرغم معقولية وواقعية هذه الرؤية ، فإن القوة الشريرة للحضارة الغربية ، بعد أن أتت علي الأخضر واليابس ، فيما يتعلق بالمعايير والقيم والمعاني المتعلقة بالمرأة والأسرة والمجتمع في مجتمعات هذه الحضارة. إتجهت هذه الحضارة إلي الشرق الاسلامي ، تستهدف من ناحية القضاء علي القيم والمعاني الاسلامية حتي لا تصبح الحضارة الاسلامية ، بخاصة قيمها ومعانيها ، هي المرأة التي تري فيها سلبياتها وإنحذارها . كما تسعى من ناحية ثانية إلى وأد الممكن في

هذه الحضارة ، فإذا كان ما هو كائن يشهد علي قوة قيم ومعاني هذه الحضارة، التي تحافظ علي الانسان خليفة الله في الأرض. فإنه من الممكن أن تتخلص هذه الحضارة من تخلفها فتكتسب العلم والتكنولوجيا والطاقت المادية للحضارة الغربية، ولكن علي خلفية الطهارة والتوازن وعدم الاختزال الإنساني، وهو الذي قد يجعلها الحضارة الأقوي . ولذلك تسعى الحضارة الغربية إلي تبديد ما هو كائن وإجهاض الممكن من رحمة حتي لا يولد . ومن ناحية ثالثة تسعى هذه القوة الشريرة إلي الشرق الاسلامي لتفت في عضده وتنشر الجنس الحرام والجريمة علي ساحتها ، حتي يتاكل نسيج الحضارة وتسقط، أو علي الأقل تصبح حضارة مناظرة لحضارة الغرب في كل جوانبها المعنوية والمعارية السابقة. وفي هذه الحالة تصبح بيئة مجاورة حاضنة للحضارة الغربية المجاورة، وداعمة لها بغض النظر إلي إندثارها السريع إلي التآكل والسقوط. وإنجاز هذا الاختراق الحضاري الشرير تعتمد الحضارة الغربية آليات عديدة. ويعد الاختراق الثقافي أبرز هذه الآليات، وفي هذا الإطار يتحقق الأختراق الثقافي بوسائل عديدة منها الاعلام والاعلان وتكنولوجيا المعلومات المتطورة . ويلعب الاعلان المتقدم دوراً بارزاً في هذا الصدد، حيث تنقل لنا الفضائيات الغربية النسيج المنهار للحضارة الغربية مجملًا ، المرأة في الحياة العامة جسدها يستنفر الغرائز. قد يقال أننا نحن الذين نؤكد علي هذا البعد، والاجابة علي ذلك ، وماذا عن الجنس الذي إنتشر في كل اتجاه في مجتمعات الغرب، حتي بدأ ينخر في جسد الحضارة علي ما ذهب مفكروها . الاعلام يرسل لنا افلام الجنس التي توجه إلي الشباب إلي هذا النطاق، والتي تعمل علي توسيع مساحة الغريزة في إهتماماتهم. حتي يتراكم التوتر بين مساحة الغريزة المتزايدة بإطراد، وبين القيم والمعايير الذي ترفض تزايد هذا الاتساع ، في ظل رجاء مشبوه من قبل موجهي هذا الاعلام، يتمثل في أن تتفجر الثورة الجنسية التي يقودها شباب الحضارة الاسلامية فيطيحون بكل القيم والمعايير . وفي هذا الاطار نذكر أن بنيامين نتنياهو رئيس وزراء إسرائيل الأسبق قد أشار علي المسؤولين الأمريكيين لهزيمة إيران، أن يزيدوا من إرسال قناة فوكس الأمريكية،



التي تعرض لأفلام الجنس، لكونها القادرة على توسيع مساحة الجنس والغريزة في بنائهم ، ومن ثم تأسيس قطيعة بينهم وبين معاني وقيم حضارتهم (٤٦).

الاعلان أيضا يلعب دوره البارز ، حينما ينقل إلينا نمط المتاجرة بجسد المرأة ، حيث يعتبر ذلك شهادة علي كفاءته ، وأيضا علي قدرته علي الاختراق لوضع السلعة في عمق إمكانية الشراء . ذلك بالاضافة إلي أن الاعلان بطبيعته الذي ينقل إلينا قيم ومعاني وسلوكيات حضارة غربية علينا . فإذا تأملنا ما حولنا فسوف نجد أن الاختراق قد حقق بعض إنجازاته في اتباع الإعلان عن السلع في كثير من المجتمعات الإسلامية نفس المنطق والأساليب الغربية . تأكيداً لتسليع جسد المرأة، أن غالبية الاعلانات التي تبثها الفضائيات تستخدم جسد المرأة لاستنفار شوق البشر إلي المشاركة في إستهلاك ما يعلن عنه . وقد لعبت شبكة المعلومات الدولية دوراً في هذا الاتجاه كذلك، وبرغم فعاليتها العظيمة في نشر المعرفة علي الصعيد العالمي والمساعدة في تراكم المعرفة ، إلا أنها قامت ببعض الوظائف الجانبية ذات الطبيعة السلبية التي تدفع باتجاه إنهميار المعاني والقيم التي للحضارات الأخرى ، ومن بينها الحضارة الاسلامية ، وهي بالأساس لكونها الهدف . إرتباطا بذلك تلجأ شبكة المعلومات إلي وسائل عديدة لإنجاز ذلك ، منها تأسيس الجماعات الافتراضية التي تدور بعض حواراتها عن الجنس . تتخطي بالحوار الجوانب الموضوعية إلي المنطقة الحرام ، حيث تلعب الشبكة دورها كوسيط لممارسة الجنس، يضاف إلي ذلك فتح نافذة الشباب واسعة علي عالم كامل من الجنس، الذي توسع آلياته مساحة الجنس لديهم. علي هذا النحو يصبح شبابنا الاسلامي محاصر داخل أضلاع مثلث تتمثل أضلاعه في الاعلام والاعلان وشبكة المعلومات الدولية ، ولا فرار من الخضوع والمشاهدة.

ذلك يدفعنا إلي طرح سؤال ولماذا التركيز علي المرأة والشباب، والاجابة علي ذلك تشير من ناحية إلي أنهما معا يشكلان غالبية المجتمع ، ومن ناحية ثانية فإن الدخول إلي العالم الاسلامي من باب المرأة أكثر يسراً وسهولة لاعتبارين. الأول أن واقع المرأة في بعض المجتمعات الاسلامية والعربية يشهد أحيانا

تردياً ، وذلك يختلف بطبيعة الحال عن ما يفرضه الخطاب الإسلامي ويلح عليه . الأمر الذي يجعل الحديث الغربي عن حقوق المرأة له صدى ومصادقية بالنسبة لبعض الشرائح الاجتماعية ، كما نجد في المرأة إذناً صاغية لذلك . بينما يتصل الاعتبار الثاني بأن المرأة هي الأكثر استهواءً بحكم تكوينها العاطفي إلى متابعة الجديد خاصة فيما يتعلق بالتزين ، لأن في ذلك إبراز لمفاتها الأنثوية . تأكيداً لذلك أن نسبة عالية من السلع المعلن عنها هدفها إبراز أنثوية المرأة ، وطغيان هذه الأنثوية لتعيد تشكيل المرأة ذاتها وإختزالها في حدود إنثويتها ، أو لتملاً فضاء المجتمع حتي تزدهر هذه الأنثوية علي تربتها . بالإضافة إلي ذلك يوجه الاختراق الثقافي إلي الشباب كذلك ، وذلك باعتبار أن الشباب من ناحية هم الأقل ارتباطاً بقيم ومعايير ثقافة مجتمعهم . ومن ثم فهم الأكثر استعداداً ، من بين كل الفئات والشرائح الاجتماعية لتقبل الجديد ولو كان قادماً من الخارج ، لأنه يتصرف بعاطفية تجاه كل ما يشبع احتياجاته ، قد يرفضه بعض الشباب حينما يتعرفوا عليه ، غير أن الغالبية سوف توافق عليه وتقبله وتعمل بمضامينه ، خاصة إذا كانت مؤسسات التنشئة ضعيفة وعاجزة عن مواجهة هذه المضامين .

وتعد الشعارات العالمية المتعلقة بحقوق الإنسان ، أحدي الآليات التي ترفعها القوي العالمية لتيسير الاختراق الثقافي لتعديل أوضاع المرأة تجاه ذات الأوضاع السلبية التي تعيشها المرأة في الغرب . ولأن غالبية المجتمعات العربية والإسلامية تعاني من قدر واضح من التخلف الذي يجعلها ضعيفة وعاجزة في مواجهة المجتمعات المتقدمة ، خاصة القوي الكبرى المسيطرة علي العالم . فإننا نجد أن هذه القوي العالمية المسيطرة تسعى بوسائل ضغط عديدة لتبديد هوية أمتنا وتمزيق نسيجها الحضاري . وفي هذا الاطار يصبح الدفاع عن حقوق المرأة وحقوق الانسان هو المدخل لممارسة الضغط في هذا الاتجاه . حيث نجد انه ليس من قبل الصدفة أنه إبتداء من تحقق المد الليبرالي علي الصعيد العالمي وإنهيار الاتحاد السوفيتي وتسيد الولايات المتحدة الأمريكية علي قمة العالم وسيطرتها عليه . أن برزت دعوات كثيرة في العالم العربي والإسلامي تتحدث عن حقوق المرأة ، والعنف ضد المرأة ، بل وتؤسس تنظيمات نسائية عديدة في

أغلب المجتمعات الاسلامية والعربية بخاصة الضعيفة أمام السيطرة الغربية والخاضعة لها . ولم يطرح أحدا تساؤلاً عن حقوق المرأة الغربية التي تتاجر بجسدها من خلال الاعلان أو تبيعة للعبث به جنسياً، من خلال البغاء من أجل الحصول علي ما يقيم الأود . أليس من حقها أن تحصل من دول الرفاهية في الحضارة الغربية علي ما يشبع حاجاتها الأساسية بكرامة ودون تعريض جسدها للعبث به . وبرغم أن الاسلام منح المرأة مكانتها العالية وأدوارها الأسمى ، فلا مانع من إتهام الاسلام بما ليس فيه فيما يتعلق بالمرأة ، فالهدف ليس الارتقاء بالمرأة ولكن العمل علي تدمير هوية الأمة .

وتشكل الصفوة العلمانية المتطرفة في المجتمعات العربية الاسلامية، أحد الآليات الهامة التي يتم اللجوء إليها ، من خلال شراء ضمائرهما ، لتبديد هوية المرأة العربية الاسلامية، ودفعها في إتجاه تبني سلوكيات المرأة الغربية . حيث تتحرك هذه الصفوة مؤيدة بالحكومات الضعيفة ، أو بالأصح دول حالة الانهيار الضاري ، حيث ينصرف الاهتمام بدلاً من التنمية والتحديث والتقدم وفق مشروع إجتماعي يعمل على تجسيده المجتمع، إلي الاهتمام بقضية ختان الإناث. في هذا الاطار نستورد قضايا من الغرب لتفرض علي أجندتنا ، كقضايا التحرش الجنسي وقضايا إغتصاب الرجل لزوجته ، إضافة إلي محاربة الرموز الاسلامية التي قد تتمسك بها المرأة كالحجاب . وبدلاً من يشارك المثقفون في النضال لدفع التحول الديموقراطي إلي الأمام ، فإننا نجدهم يشنون معارك دون كيشوتيه ضد الحجاب . وبدلاً من أن تدفع الصفوة العلمانية المتطرفة مجتمعاتها إلي الأمام، إذا بها تخدم أهداف الآخر في تدمير هوية الأمة وتمزيق نسيجها . وتلعب بعض المنظمات الأهلية المهتمة بقضية المرأة دورها في هذا الاتجاه أيضاً ، في هذا الاطار تكاثرت المنظمات والتنظيمات الحكومية، وغير الحكومية التي تهتم جميعها بقضايا المرأة من خلال الرؤية الغربية . حيث إنتشرت هذه المنظمات علي الساحة العربية والاسلامية ، تتلقي التمويل من المؤسسات الغربية الحكومية وغير الحكومية. لتتساقط في جيوب الصفوة النسائية التي تعمل في اتجاه دفع تطوير المرأة في اتجاه التطور الغربي بدلا من العمل علي دعم

روابطها بتراتها وتأسيس وعيها . في هذا الإطار تعمل هذه التنظيمات في اتجاه تمزيق روابطها بنسيج مجتمعتها وتراثها، الذي منحها المكانة العالية . بينما المرأة في المجتمع بخاصة في شرائح الطبقة المتوسطة والدنيا، تعيش في غالب الأحيان في ظل ظروف تعسه ومساوية يدينها الخطاب الاسلامي لأنها تفرض العنت عليها . بينما قيادتها ونخبها النسائية لاهية عنها، بعقد المؤتمرات والندوات والمحاضرات، التي تتحدث عن المرأة ، حتي تصل أصواتها إلي مؤسسات التمويل في الغرب، لترفع من تمويلها الذي يتدفق بدوره إلي جيوب نهمه لا تشبع .

ذلك يعني أن المرأة اصبحت تشكل ساحة صراع بين حضارتين ، الحضارة الغربية التي أفتقدت نموذجها المعياري الموجه فيما يتعلق بتنظيم وتطور الحياة بعامة، وبخاصة فيما يتعلق بالمرأة . فأختزلت المرأة من إنسانة كاملة إلي أنثي فنشرت بذلك الجنس الحرام في فضاء هذه الحضارة حتي أي علي كل شئ وبدأ يفت في عضدها وينخر في بنيتها من الداخل .

حيث بدأ هذا النموذج الحضاري الغربي يتحرك بإتجاه الشرق وبخاصة تجاه الحضارة الاسلامية يسعى إلي نشر ثقافة الانحراف والحرام علي ساحتها، يحاول أن يقتلع قيم ومعايير دينها من جذورها ، حتي تشكل فضاءً يعيش فيه حراما وفساداً . يخترق هذا النموذج فضاءً مسلحاً بالقوة وثقافة الجنس الحرام والاعلام والاعلان وآليات عديدة أخرى كثيرة ، وكذلك بضعفنا . يسعى هذا النموذج المدفوع بقوة شريرة ويخطط لصراع - يعتقد انه منتصر فيه - مع الحضارة الاسلامية التي تمتلك النموذج الموجه، الذي يتضمن القيم والمثل والمعايير التي تنظم كل تفاصيل حياة البشر وبخاصة المرأة . كل السلوكيات المتصلة بشخصها أو بعلاقتها بالآخرين من داخل الدائرة القريبية أو خارجها ، كما ينظم أدوارها علي ساحة التفاعل الأسري ومع كل أطرافه . وهو ما يعني أن النموذج الإسلامي فيما يتعلق بالمرأة لم يترك واردة ولا شاردة في عالمها إلا وتعرض لها وحددها ، بحيث لم يترك شئ للتجربة والمحاولة والخطأ . لقد رسم النموذج الاسلامي الاطار الذي ينبغي أن تتحرك فيه المرأة بوضوح لا لبس

فيه، وأن لم يغلق باب التأويل والاجتهاد وإعادة قراءة النموذج، لاكتشاف معاني جديدة تساعد علي تأكيد تكيف المرأة المسلمة مع واقعها المتجدد والمتغير أبداً، بحيث أصبح الخروج عن الاطار الذي حدده النموذج إنحرافاً .

وأمام ضعف الثقافة الغربية المتعلقة بالمرأة وصلابة النموذج الاسلامي التي يستمد قوته من تنظيم حياة المرأة بصورة تفصيلية وراقية ومتكاملة، كان من المنطقي أن تحدث محاولات للتفلت من هذا النموذج ، وهو التفلت الذي ما زال محدوداً، طالما أن النموذج ما زال في العقل والقلب المسلم ماثلاً . هذا التفلت أو الانحراف بدأ يأخذ أحد أشكال ثلاثة . في إطار الشكل الأول بدأت تظهر تأويلات غريبة علي روح النموذج، يفتش في إطارها عن بعض الوقائع النادرة التي تشكل إستثناءاً، لتتحول فتصبح القاعدة. كطلاق «الخلع» الذي يتحول من واقعة إستثنائية حدثت في ظروف إستثنائية، ليصبح القاعدة وعبر جسره تنهار وتتفكك أسر عديدة ويتشرد ابناء ويسقط الالتزام بالأسرة. كما يعتبر زواج «المسيار» ، محاولة أخرى لتحويل الاستثناء التاريخي إلي قاعدة ، حيث يطرح هذا النمط من الزواج بغير ظروفه. وينضم إلي ذلك زواج «المتعة» المؤقت بطبيعته ليصبح أو يتحول ، يضغط من إختراق الثقافة الغربية التي تسعى إلي تفكيك النموذج الاسلامي، إلي دوام يؤدي تواجده إلي محاولة تقويض أركان النموذج . إضافة إلي نمط الزواج الذي طرحه أخيراً الفقيه اليمني الشيخ عبد المجيد الزنداني، والذي سماه «زواج فريند» والذي تتضح فيه قوة إختراق الثقافة الغربية لقيمنا ومعاييرنا الاسلامية ، إضافة إلي أن ذلك واضح من التسمية .<sup>٢٢</sup> يضاف إلي ذلك محاولة فرض فهم خاص للنص ومحاولة الترويح

<sup>٢٢</sup> يعتبر «زواج المتعة» زواج مؤقت ينتهي بإنهاء المدة المتعاقد عليها بدون طلاق ، ولا توارث عند الموت . وقد أحله النبي صلى الله عليه وسلم ، لظروف طارئ ثم أبطله بعد زوال الطرف وإستمر باطلا إلي يوم القيامة . وأساس نسخه عند أهل السنة يرجع إلي أن المقصود من الزواج هو الدوام والاستمرار حتي يكون هناك أستقرار في السرة لتؤدي رسالتها من الرحمة والمودة والسكن وتربية النسل تربية منظمة (٤٧). أما «زواج المسيار» فهو الزواج الذي تتنازل المرأة في إطاره عن بعض حقوقها ، وهذا الزواج وإن لم يحقق كثيراً من مقصود الزواج لكنه مباح مه الكراهية ، ولا يلجأ إليه إلا في بعض الحالات الخاصة . وفي إطار زواج المسيار تتنازل الزوجة عن حقها في النفقة وفي المبيت إن كان للزوج امرأة أخرى . والغرض الظاهر من هو الاستمتاع إما بسبب واضح لزيادة رغبته في المتعة ، وإما لأن المرأة فاتتها قطار الزواج وترغب في الزواج بأي من صورة (٤٨). أما «زواج فريند» فقد طرحه الشيخ الزنداني كحل شرعي للعنوسة وتيسير الزواج ، وذلك من خلال خلق صلة زواجية جديدة تحت أسم «زواج فريند» بدلا من نظام «جيرل فريند Girl Friend و Boy friend الموجودة في الغرب . حيث يمكن للشباب أو الشابة من خلال هذه الصلة الزواجية الجديدة أن يرتبطا بعقد زواج شرعي ، دون أن يمتلكا بيتا يأويان إليه ، إذ يكفي في البداية بأن يعود كل منهما إلي بيت أبوية (٤٩) وقد رفضه غالبية الفقهاء وواضح من الشكل الأول والثاني الانحراف عن روح الدين والنموذج الاسلامي ، كما هو واضح من الشكل الثالث تأثير ضغط الثقافة الغربية علي مجتمعاتنا .

له حتي يتحول إلي فهم عام . كالقول بإن آيات الحجاب تتحدث عن واقعة تاريخية لتمييز «الحرائر» عن «الجواري» متجاهلين أنه حكم قرآني عام . يتجاوز الزمان والمكان حتي وإن نزل الوحي به بمناسبة معينة ، وتأكدت عمومية هذا الحكم بحديث الرسول صلى الله علي وسلم وسنته . بحيث نجد أن هذا الشكل من التفلت والانحراف عن النموذج ، وإن كان محدوداً في مساحته إلا أن إنحرافه يتمدد بتحويل ما هو إستثنائي إلي قاعدة ، أو إختزال ما هو عام ولا تاريخي إلي ما هو مؤقت وتاريخي .

ويتمثل التفلت أو الانحراف الثاني عن النموذج الاسلامي فيما أصبح يعرف «بالزواج العرفي» وإذا كان هذا النمط في صحيحة يطلق علي عقد الزواج الذي لم يوثق بوثيقة رسمية . وهو العقد الذي إذا إنعقد به الزواج الصحيح شرعاً يحل به التمتع وتتقرر بواسطته الحقوق للطرفين وللذرية الناتجة منهما ، وكذلك التوارث . حيث كان هذا النظام هو السائد قبل ان توجد الأنظمة المدنية الحديثة التي توجب توثيق العقود . وهو وإن كان صحيح شرعاً ، غير أن له إضرار ، وتترتب عليه أمور محرمة (٥٠) . وفي ظل هذا الشكل الشرعي الاستثنائي كذلك ، وبسبب ضغط الاباحية الجنسية الغربية، التي تعد من متضمنات الاختراق الثقافي. وهي الاباحية التي وسعت من مساحة الجنس في حياة شبابنا وأججت غرائزه ، غير أنه في مواجهة النموذج الاسلامي الموجه والقوي ، بدأ الشباب يتبنون زواجيا شكل الزواج العرفي الذي قد يوافق عليه النموذج الاسلامي ، وأن زوده بمضامين غريبة. علي هذا النحو أبتكرت خمسة أشكال عديدة للزواج العرفي منها «زواج الهبة» و «زواج الكاسيت» و «زواج

الدم» و«زواج الوشم» و«زواج الطوابع»<sup>٣</sup> وجميعها أشكال من الزواج خارج الشرعية الدينية وتتناقض معها ، وتعد التفافا حول النموذج الاسلامي الموجه، كما تعد نوعاً من نشر الإباحية الجنسية بين الشباب في كل اتجاه . وتحت ضغط إختراق الثقافة الغربية المشبعة بروح القوة الشريرة، والجنس الحرام، أصبحت هذه الأنماط من الزواج السري واقعا ملموسا لإخفي علي ذي بصيرة . تعددت أشكاله وإزدادت وقائعه، وكل يوم هناك جديد بشأنه لدرجة أن بعض الإحصائيات أكدت أن هناك أربعة عشر ألف قضية مرفوعة أمام المحاكم الشرعية لاثبات البتة من هذه الأنواع من الزواج ، ومن المحتمل أن يكون ذلك ليس إلا قمة جبل الثلج العائم . ويشكل الانحراف أو التفلت الجنسي النمط الثالث من الجنس الصريح الانحراف الذي لا يتستر حرامه بأية أقنعة شرعية ولو زائفة . فتحت وطأة الجنس المتدفق عبر الفضائيات أو علي متن الأشرطة الممغنطة أو الذي يتحرك عبر تأثير شبكة المعلومات الدولية. إضافة إلى تطور تكنولوجيا الجنس المتمثلة في انتشار أقراص الفياجرا متضافرة مع أقراص منع الحمل إضافة إلي

<sup>٣</sup> يعد «زواج الهبة» نوع من الزواج لا يحتاج فيه الطرفان إلي كتابة ورقة أو إلي شهود وغيره من الأعباء التي رأي الشباب أنها تعوقهم . ويتم هذا الزواج بين شاب وفتاة بأن تهب الفتاة نفسها للشاب بقولها «وهبت لك نفسي ويقبلها الشاب ، وبذلك يصبح لهما حق ممارسة حياتهما كزوجين . وفي «زواج الكاسيت» لا يحتاج الطرفان إلي كتابة ورقة أو لشهود أو غير من تلك الأعباء ، حيث أصبح من المعترف به أن يقوم الشاب والفتاة الراغبان في الزواج بتديد عبارات بسيطة كأن يقول الشاب لفتاته أريد أن أتزوجك ، فتد عليه بالقبول بتزويج نفسها له . ويتم تسجيل هذا الحوار البسيط علي شريط كاسيت . وبعدها يمارس كل منهما حقوقه الزوجية كأبي زواج عادي . ومع التطور الذي يشهده العالم علي ساحة الجنس . يشير «زواج الدم» إلي قيام كل من الطرفان الراغبان في الزواج بجرح إبهامه ليسيل منه الدم وتختلط دماؤهما وبذلك يصبح زوجين لهما جميع الحقوق الزوجية للأزواج . ومع التفنن في إبتكار أشكال وأساليب جديدة للزواج ظهر «زواج الوشم» حيث يقوم الشاب والفتاة في إطاره بالذهاب إلي أحد مراكز الوشم ويقومان بإختيار رسم معين يرسمانه علي ذراعيهما أو علي أي مكان يختارانه من جسميهما . ويكون هذا الوشم بمثابة عقد الزواج . وموجب هذا الوشم يتحول الشاب والفتاة إلي زوج وزوجة لهما الحق في ممارسة كافة الحقوق الزوجية . ويعد «زواج الطوابع» آخر ما وصلت إليه عقول الشباب . ويتم هذا الزواج عبر إتفاق الطرفين علي الزواج ، ويقومان بشراء طابع بريد عادي . ويقوم الشاب بلصق الطابع علي الجبين . وبعد عدة دقائق يعطي الطابع للفتاة التي تقوم بدورها بلصق الطابع علي جبينها . وبهذا تنتهي مراسم الزواج ويتحول بعدها الشاب إلي زوج والفتاة إلي زوجة وسط تهينة وفرحة الأصدقاء الذين يساعدونهما علي تحمل تكاليف الزواج عبر توفير مكان لهما ليلتقيان فيه بخصوصية وليمارسا علاقتهما الزوجية بدفء ، وخصوصية بعيدا عن العيون المتربصة (٥١) .

تكنولوجيا الاجهاز المتطورة. ونتيجة لكل ذلك وبتأثيره بدأت مؤشرات كثيرة لتمرد جنسي علي المشروعية المدنية وعلي العرف والمألوف ، وبدأت تتشكل مساحات الجنس الحرام وتتسع بين بعض الشرائح الاجتماعية ، وفي مواضع التجمعات الشبابية أمام تساهل عائلي وإجتماعي<sup>٤</sup> بليد، بحيث تصاعدت موجات الجنس حتي إختراق حدود العائلة موقع أرض المحارم. بحيث أعتبر ذلك مؤشراً ، إذا إستمر الأمر بهذه الوتيرة ، علي حدوث زلزال لا ريب فيه يقلب الثوابت في حياتنا رأساً علي عقب .

وإذا كان الإختراق الثقافي الغربي بجنسه الحرام وإنفلتنا ما زال يضغط علي حياتنا، ويسبح مزهوا في فضائنا بلا عائق ولا رادع، وإذا كانت القوي العالمية تضغط بإتجاه نشر انحرافها علي العالم وعلينا. تستهدف من ذلك تمزيق نسيج مجتمعنا وتدمير رواسخ أو ثوابت حضارتنا ، فإنه يصبح علي كل ذي عقل وضمير في هذه الأمة أن يعمل بسرعة وبجدية حضارية. بإستراتيجية قوية وشاملة بإتجاه دعم نموذجنا الاسلامي الذي توجه قيمة ومعايير سلوكيات البشر في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية. ويمكن أن يتحقق ذلك من ناحية من خلال إبراز وتوضيح الموقف الاسلامي الصريح، من القضايا المعاصرة المتعلقة بالمرأة، والعمل علي نشرها حتي يتعرف عليها الكافة. ومن ناحية ثانية إعادة قراءة وتأويل وثائق ديننا، فيما يتعلق بقضايا المرأة ومشكلاتها الحالية. ذلك مباح لنا إستناداً إلي الحديث الشريف «يظهر علي رأس كل مئة عام من يجدد لهذه الأمة أمر دينها» ومن ناحية ثالثة أن تعمل مؤسسات التنشئة الاجتماعية المتمثلة في الأسرة والمدرسة والاعلام بجد ومن الآن، إذا

<sup>٤</sup> من الظواهر المدهشة التي تعد مؤشرات علي التساهل العائلي أمام الانحراف المشكلة التي شغلت الرأي العام في الفترة الأخيرة ، والتي تمثلت في إنجاب فتاة أبنه لأستاذين جامعين- المفترض أنهما قدوة - من شاب فنان لأبوين من أهل الفن - المفترض أنهم قدوة كذلك - من خلال زواج عرفي تم سرّاً في الظلام ومن خلف ظهر الأهل . المثير للأستغراب أن أبوي الفتاة تناول أمر إبنتهما -تحت تأثير إختراق الثقافة الغربية - من زاوية حقوق الإنسان وحقوق المرأة والطفل ، وتناول الرأي العام القضية من هذا المنطلق أيضاً ، وظهرت الأبنه في ثوب البطلة المدافعة عن حقوق الانسان . واسقط الجميع او لم ينتبهوا متعمدين إلى إنحراف الأبنه وممارستها الجنس من خلال زواج عرفي مشبوه، من خلف ظهر الأبوين والأسرة ويبدو أن صوت المؤسسات الدينية كان خائفا وخافتا في مواجهة هذه القضية .



أردنا أن نواجه هذا الإختراق ونحفظ لأمتنا كرامتها، بأن نعمل علي الاحتكام لقيم ومعايير النموذج الاسلامي المعتدل - غير المتشدد أو المتطرف - فيما يتعلق بقضايا المرأة والمجتمع والحياة عموماً. حتى يشكل ذلك سدا منيعاً عائقاً يحمينا من موجات الانحراف والحرام، مهما كانت عالية ومتدفقة ، والله المستعان به في كل حال .

رابعاً: العنف مع المرأة، مضامين غربية على ساحة واقع شرقي

أشرت في الصفحات السابقة إلى الأوضاع السلبية التي عانت منها المرأة في نطاق الحضارة الغربية، التي فقدت نموذجها المعنوي والديني الموجه، الأمر الذي أدى إلى تردى اوضاع المرأة، حتى وصل الأمر إلى حد التجريح بها كسلعة او الاعلان عن سلعة. وأوضحت الأسلوب الذي عملت به الحضارة الغربية لإختراق مجتمعاتنا من مدخل المرأة والشباب، لتفكيك بنية مجتمعاتنا. وبرغم إدعاء الحضارة الغربية الدفاع عن حقوق المرأة، فإن هذا الادعاء قد أدى في الحقيقة إلى الحط من مكانة المرأة، وإذا كان من المباح العبث بجسد المرأة الغربية إختياراً، فإنه إنتقل إلى مجتمعاتنا تحت وطأة تقليد الغرب حيناً، وأحياناً تحت وطأة الالحاح الغريزي الذي إستنفرت تكنولوجيا الاعلام والمعلومات، بحيث وجدنا نتيجة لذلك إنتشار سلوكيات التحرش الغربية على مجتمعاتنا، والأغرب أنها إنتشرت في أكثر الفترات ثورية، نقاء وطهاره، حيث إعتبر ذلك مؤشراً لتدني النظرة إلى المرأة، التي شاركت الرجل في اكثر ثورات الألفية الثالثة درامية وإبهاراً، ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٤.

وإذا كان التاريخ الإنساني قد أبرز حقيقة مشاركة المرأة بفاعلية في غالبية الثورات الإنسانية، فقد شاركت في الثورة الفرنسية والروسية والمجرية والأسبانية. وفي تاريخنا المصري لعبت المرأة أدوار الثورة والاحتجاج ضد المماليك والعثمانيين، وضد الاحتلال الفرنسي والانجليزى. كما لعبت دوراً محورياً في ترسيخ قيم الفداء والحرية والمواطنة حينما شاركت في ثورة ١٩١٩ رافعة راياتها، وظل نضالها مستمرا حتى قيام ثورة ١٩٥٢. ثم واصلت مسيرتها الشامخة حينما لعبت مجيدات مدن القناة أدوارهن في الدفاع والنضال ضد

المعتدين في ١٩٥٦، و ١٩٦٧ وحرب الاستنزاف، وتوج إسهامها المجيد بانتصار ١٩٧٣. وحينما قامت ثورات الربيع العربي، شاركت المرأة بفاعلية في هذه الثورات، بسبب العنف الذي طالها وطال المجتمع من قبل أنظمة سياسية سابقة، ظالمة وفاسدة، بل وساقطة أخلاقياً، لأنها تعاملت مع المرأة بانتهاك رمزية جسدها. حيث شاركت المرأة إلى جانب الرجل والفتاة إلى جانب الفتى، في السعى تجاه تحقيق هدف أصيل يتمثل في إسقاط نظم سياسية عاجزة ومتخلفة عن طموحات شعوبها. في هذه الفترة أُنعت أحلام كثيرة في خيالات المرأة، فقد سقط نظام ظالم، واصبحنا على مشارف تحول ديمقراطي نشأتنا إليه، وعدالة إجتماعية تخلصنا من الإستغلال والحقْد وعدم الاستقرار، وحرية نعبر من خلالها عما بداخلنا، ليصبح خارجنا نتحاور بشأنه، وعيش أو خبز يرمز إلى الشوق لنوعيه حياة إنسانية وكريمة، يحتاجها المصريون بناة الحضارة وصانعو التاريخ.

وبرغم أن الثورة التي قام بها المصريون، رجالاً ونساءً شهد لها العالم وإستنفرت طموحات المصريين جميعهم، إلا أنهم في أعقاب إكمال الحدث الثوري المحوري، الذي تحقق بإسقاط النظام الفاسد، تدفقت في مجرى الثورة بعض المياة الأسنة، أو أن الرياح أنت بما لا تشتهي سفنها. فقط وقعت إنحرافات كثيرة عن قصد أو عن غير وعى، إنتهت في النهاية إلى بروز نظم سياسية بدت وكأنها تعمل لغير صالح المجتمع، وعادت كل أطيافه وفتاته تقريباً، بما في ذلك المرأة التي كانت فاعلاً أصيلاً، وحاضراً دائماً في الثورة. بل إنها بوجودها على ساحة ميادين الثورة ألهمت خيال وأحلام الرجال، فدفعتهم بفاعلية نحو إستكمال الحدث الثوري، بالتضحية من أجله، والسعى للتحرك به إلى آفاق المستقبل.

وإذا كان النظام السابق على الثورة قد إنتهك القيمة الرمزية للمرأة، برغم أنه قد وفر لها بعض المكاسب كتأسيس المجلس القومي للمرأة، وإن كان ذلك لغير سواد عيونها، فإن النظم التي سيطرت بعد الثورة أبدعت في التنكيل بالمرأة، كأنما هي تخشى على نفسها وبقائها من مصدر القوة والطاقة في المجتمع. فقد تعامل بلاطجة الإخوان في فترة حكم المجلس العسكري بعنف

مع المرأة تدفق على ساحتها بلا عائق. أحتوى على تنوعات وإتساعات شاملة، تبدأ من الضرب إلى السحل، إلى تمزيق الملابس تعرية لرمزية الجسد، وحتى القتل والتعذيب، وكشف العذرية المهين، مروراً بالتخاطب معها بكل الوسائل التي تخدش الحياء. وبرغم إعتذار المجلس العسكري عن بعض هذه الممارسات التي وقعت مستظلة بمظلته، إلا أن بعض الحزن ما زال راسبا في أعماق النفوس.

وحيثما إمتلك الأخوان المتأسلمون السلطة، توقعات المرأة خيراً فنحن الآن في حكم مدني سوف يساعدنا في تحقيق المنى والاحلام، إعتقاداً من كل مصري أنهم ذوى قيم، ومن المحتمل أن يكونوا دعاة عدل وإستقامة. غير أن الرياح جاءت مرة أخرى بما لا تشتهي السفن، حيث أدرك الناس والمرأة بالتحديد أن نظام الأخوان المتأسلمون، أكثر عنفا وضراوة مقارنة بالأنظمة السابقة. بخاصة تجاه المرأة، التي يضمّر لها نظرة متدنية تتناقض مع روح الإسلام الذي يتشدقون به. تأكيداً لذلك أنه في عصر الأخوان عانت المرأة من الضرب والتعذيب والسحل، وزادوا على ذلك الاغتصاب وفض العذرية، وليس الكشف عنها فقط. وقع ذلك حينما تحرشت الميليشيات المتأسلمة بالمرأة جنسياً، وارتكبت العنف الاجتماعي والجنسي معها ورغما عنها. لإرهاقها حتى تتراجع عن الاشغال بالمجال العام، وحتى لا تقترب من الميادين، وحتى تنكمش داخل أسرتها، وداخل شرنقة مجالها الخاص. وبذلك إتسعت تنوعات العنف السياسي معها وإبتكرت أدوات جديدة فاعلة وأكثر حسما، حيث إنطلق كل ذلك من مرجعية مريضة ومزاج منحرف.

وبرغم ذلك ما زالت «بهية» قوية ومصرة على تحقيق أحلامها، في الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والحرية ونوعية الحياة الكريمة، قد تسطر بعض سطورها في الحاضر في ظل عنف متنوع في أنماطه وفاعلية يمارس مع المرأة، ذلك يدفعنا بداية إلى تحديد معنى العنف. يعرف العنف «باعتبارة أحد أنماط السلوك العدواني تجاه شخص آخر، ويتمثل في إستخدام القوة والقهر والتهديد للاحاق الأذى والضرر بالشخص أو ممتلكاته. ومن ثم فالعنف هو سلوك يعتمد القوة ويستهدف الاحاق الأذى النفسي والاجتماعي والبدني بالشخص

بصورة مباشرة أو غير مباشرة» (٥٢). أما العنف ضد المرأة فيعرف بأنه «أى فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عليه أو يرجح أن يترتب عليه، أذى أو معاناة المرأة. سواء من الناحية الجسدية أو الجنسية أو النفسية، بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل، ويدخل في إطار ذلك الحرمان التعسفى من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة» (٥٣). ويختلف العنف الاجتماعى والسياسى مع المرأة عن باقى أنواع العنف لكونه يرتبط بجهة سياسية هى التى تتولى، أو أحد أجهزتها ممارسة العنف بأشكاله المختلفة ضد المرأة. ويعتبر العنف الاجتماعى والسياسى أخطر أنواع العنف الموجه ضد المرأة، لكونه يتميز بالشدة والسعة والتنوع والامتداد، وتضمنه لعوامل نفسية ضاغطة، تترك آثارها على المرأة المعنفة. وينتشر العنف الاجتماعى والسياسى فى حضارة القرن الحادى والعشرين، الأمر الذى يجعل منه ظاهرة خطيرة ومؤلمة، لا تؤثر على المرأة وحدها، بل تؤثر الأسرة والمجتمع والأجيال القادمة (٥٤). وقد يكون العنف الممارس ضد المرأة معنوى أو لفظى أو نفسى أو بدنى.

وقد يكون العنف الممارس مباشراً، أى يتجه إلى المرأة مباشرة، كأن يقيد حركتها بالسجن أو المراقبة أو المنع من الحركة، أو العنف العنصرى الذى يتم من خلاله تعقيم المرأة فى بعض المجتمعات باستخدام لقاحات كاذبة. كما يحدث بالنسبة لجماعة «الروهينجا»، أو حرمان المرأة المحجبة من العمل بأى صورة فى بعض المجتمعات الغربية كفرنسا. كما يدخل فى نطاق هذا النمط الحرمان من التجنيس أو إسقاط الجنسية. بالإضافة إلى ذلك هناك العنف الاجتماعى والسياسى الذى يستهدف فرض هوية جديدة على المرأة، فى مقابل إلغاء هويتها، التى تطورت معها رغماً عنها (٥٥). إلى جانب ذلك يوجد العنف الاجتماعى والسياسى غير المباشر ضد المرأة، والذى يدخل فى إطاره عدم مبالاة أجهزة الشرطة فى حالة التحرش مع المرأة بطبيعتها لإجبارها على سلوك معين. أو الإضرار بأقاربها، وزوجها وأطفالها لإجبارها على إتيان أفعال معينة، تفرض عليها معاناة بدنية ونفسية وإجتماعية. والعنف الاجتماعى والسياسى ضد المرأة ليس جديداً، بل هو ظاهرة قديمة، منذ أن كانت المرأة تؤخذ أسيرة، لإجبار

قبيلتها على التنازل عن بعض حقوقها أو إمتيازاتها. وتذهب اللجنة الخاصة بأوضاع المرأة في دورتها السابعة والخمسين إلى التأكيد على أن العنف ضد النساء والبنات هو مظهر لعلاقات قوى غير متكافئة بين الرجل والمرأة عبر التاريخ. ويشكل إنتهاكا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، ويعوق أو يلغى تمتع المرأة بهذه الحقوق والحريات الأساسية (٥٦). وفي هذا الإطار يرى كارل ماركس أن هذه العلاقة غير المتكافئة تعبر عن حالة إغتراب، حيث بدأت حالة الطبيعة بمساواة بين الرجل والمرأة ثم فرض التطور والاجتماعى قيام الرجل بأدوار معينة، في الغالب خارج المسكن، بينما أختصت المرأة بالأدوار داخل المسكن. ثم وقع تحول وإنحراف منح الأولوية والأهمية لما هو خارجى، على ما هو داخلى. وبرغم أن هذه الأدوار مكتسبة، إلا أنها تحولت إلى حالة فطرية تعبر عن إغتراب كامل للمرأة والرجل على السواء. وهو الإغتراب الذى كان من المفترض إلغاؤه في المجتمع الشيوعى حسبما يذهب التنظير الماركسى (٥٧).

إرتباطا بذلك يشير تأمل تحديدات العنف السياسى الموجه للمرأة إلى مجموعة من الحقائق الأساسية. حيث تؤكد الحقيقة الأولى على أن العنف السياسى - في حالة تمييزه عن العنف الاجتماعى - يدور حول قضايا سياسية بالأساسية. كإجبار المرأة على سلوك سياسى معين، كما حدث في الاستفتاءات التى أجريت، حينما تجبر الأسر أو الأزواج النساء، على عدم الترشح، أو التصويت لصالح مرشح بعينه. أو أن يمارس العنف السياسى مع المرأة لأنها تطالب بقضايا تتناقض مع توجهات النظام السياسى، كما حدث في إعتداء النظام السياسى مبارك على المرأة لمعارضتها قضية التوريث. أو إعتداء البعض في قلب تفاعلات ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ على المرأة وسحلها، لإشراكها في الأحداث. أو تنديدها بتردى حكم الأخوان وخروجها للتظاهر ضد سياساتهم، والاعتداء عليها في التحرير، ومحمد محمود، والاتحادية. وفي كل تظاهرة سياسية إعتقادا من النظام السياسى - حينئذ - أن كسر إرادة المرأة، هو إخضاع لنصف المجتمع. بينما تتصل الحقيقة الثانية والتي تستهدف تحديد طبيعة العنف السياسى ضد المرأة، بأن النظام السياسى يمارسه من خلال

إجهزته أو أجنحته المختلفة. فقد يعتدى على المرأة بواسطة الجهاز الأمنى، بحجة تحقيق الإستقرار كما فعلت أجهزة الأمن في نظام مبارك، مع الصحفيات والمحاميات أمام نقابة الصحفيين والمحامين في ٢٠٠٥، حيث الاعتداء عليهن وتمزيق ملابسهن. وإعتداء أجهزة الأمن في نظام حكم الأخوان على المشاركات في الثورة في ميدان التحرير، وشارع محمد محمود، ومنطقة قصر الاتحادية، وميدان طلعت حرب. وفي منطقة المقطم أمام مقر الأخوان وميادين الحواضر المصرية الأخرى، أو قد يسعان بالبلطجية للأعتداء على المرأة، حتى يتحقق الافلات من المحاسبة الداخلية والخارجية على هذه السلوكيات المهينة.

وتذهب الحقيقة الثالثة إلى أن العنف ضد المرأة يستهدف إستبعادها من المجال العام إلى المجال الخاص. وفي العادة ترى الأنظمة ذات التوجهات الثقافية التقليدية الرثة، متضادة مع التوجهات الدينية الشكلية والمتخلفة، أن المجال الخاص هو المجال الذى ترضيه للمرأة. متغافلة أنها - أى جماعات الدين الشكلى - بذلك تخرج عن جوهر الإسلام، الذى أناح المجال العام بكاملة امام المرأة، لتشارك في صياغة قضاياه. فقد حاربت المرأة دفاعاً عن الرسول «ص» في موقعة «أحد» وروت الحديث عنه، وإحتضنت رسالته، وأشارت عليه في صلح الحديبية. وهو ما يعنى أن محاولة إستبعادها من المجال العام أو تقليص وجودها يتناقض مع جوهر وروح الإسلام ويخالفه. وتؤكد الحقيقة الرابعة إلى أن الإستبعاد او التهميش الاجتماعى والسياسى للمرأة من المشاركة الاجتماعية والسياسية، وحرمانها من الفاعلية الاجتماعية والسياسية، بإعتباره على نفس قدم المساواة مع الرجل، إخلال بحقوق المواطنة الكاملة. كما هو إخلال بحقوق الإنسان، التى أكدت عليها جملة الشرائع السماوية، والمواثيق الإنسانية والدولية. وهى المواطنة الكاملة التى تحرك بإتجاهها التطور التاريخى، الذى حرر كل الفئات الاجتماعية ومنحها المواطنة بحقوقها الكاملة. وهى أيضا المواطنة التى ناضلت المرأة للحصول على إستحقاقها من خلال مشاركتها الرجل في كل الثورات التاريخية التى إستهدفت تحقيق الحرية الكاملة والعدل والمساواة، سوء فيما يتعلق بالنوع أو العقيدة، أو الهوية الثقافية.

وتشير الحقيقة الخامسة إلى أن العنف الاجتماعي والسياسي مع المرأة يعبر عن حالة غير عادلة سياسيا واجتماعيا، ففي حين شاركت المرأة بفعالية في تفاعلات وأحداث ثورة ٢٥ يناير، بإعتبارها ثورة شعبية. حيث كانت في مقدمة القائمين بالثورة كالرجال، إضافة إلى أن وجودها قدم قيمة معنوية مضافة. تؤكد أنه إذا كانت بنات «بهية» مشاركات في الثورة، فهل من اللائق أن يتقاعس الرجال، فوجودها قدم قيمة معنوية لإمكانية الإيجابية والإثارية والفداء من أجل الوطن. وحينما سقطت شهيدات، فإن ذلك كان شهادة على إستحقاقها الكامل في صياغة تفاعلات المجال العام والحوار حول قضاياها. وتذهب الحقيقة السادسة إلى أن العنف الاجتماعي والسياسي قد يتجلى من خلال أشكال عديدة. فقد يقع من خلال العنف المادى الذى يتحقق بالقتل والضرب بقسوة حتى الأصابة، أو السحل والتعذيب والسجن كالرجال تماما. غير أن هناك عنفا أكثر قسوة قد تمارسه الأجهزة السياسية، والتي يمكن أن نذكر منها العمل على تشويه صورة المرأة المناضلة أو الثائرة، في مخيلة الرأى العام والعقل الجمعى. أو إهانتها من خلال العبث بجسدها، مثال على ذلك كشف العذرية، وتعريتها والتحرش بها إلى حد الإغتصاب. وهو الأمر الذى يعنى أنه إذا كان ثمة أدوات لممارسة العنف الاجتماعي والسياسي مع الرجال، فإن هذه الأدوات تتضاعف حينما يمارس العنف الاجتماعي والسياسي مع المرأة. وهو الأمر الذى يشير إلى أن العنف الاجتماعي والسياسي مع المرأة أكثر إتساعا، وأقل إنسانية حين مقارنته بالعنف مع الرجل.

ونحن إذا تأملنا التاريخ الحضارى للبشرية، فسوف نجد أنه كان تاريخا متحيزا لغير صالح المرأة، برغم تأكيد الرمزية الدينية على المساواة الفطرية بين الرجل والمرأة. حيث أنتج التطور الحضارى والاجتماعى المجتمع، الذى ترسخت فيه ثقافة تقليدية، تحيزات للرجل على حساب المرأة. وقد ظل الحال على هذا النحو حتى تحقق الرشد الحضارى للإنسانية، الذى تحقق من خلال الوحي بالأديان. وإبداع الفلسفات التى تأملت حالة وأوضاع الإنسان بغض النظر عن كونه رجلاً أو امرأة، حيث برز التأكيد بأن لهما حقوقا ومواطنة متساوية

ومتكاملة. غير أننا نلاحظ أن هناك بعض المجتمعات، التي تعاني من التخلف أو الزيغ الحضاري، ترتضى ثقافة تقليدية مدانة، تمايز بين الرجل والمرأة لصالح الرجل. وهو الإنحراف أو التخلف الذى من الطبيعى، أن يتأكل مع مزيد من التحديث وإنتشار روح الحداثة، ومع مزيد من التعرف على المعانى الجوهرية والحقيقية للأديان السماوية.

وإذا كانت الثقافة الإسلامية المتنورة هى التى أعلنت من شأن المرأة وأعلنت من شأنها كمناظرة للرجل، ومن ثم فلها أن تشاركه فى المجال العام كما فى المجال الخاص. تأكيداً لذلك أننا نجد زوجة الرسول خديجة بنت خويلد «رضى الله عنها» هى التى إحتضنت رسالة الإسلام فى بدايتها مع الرسول الكريم «ص». وعائشة أم المؤمنين هى التى روت الحديث وحاربت فى موقعة الجمل، وهند بنت عتبة التى حاربت قبل إسلامها. وعارضت الرسول حينما كان يعظ النساء بعد إسلامها، وام سلمة التى اشارت على الرسول فى صلح الحديبية، والمرأة هى التى حاربت دفاعاً عن الرسول وحماية له فى موقعة أحد. ومن ثم فالمرأة على ساحة الثقافة الإسلامية الحقيقية تتحرك بحرية فى مختلف المجالات، الخاص والعام على السواء.

إرتباطاً بذلك نجد أن الثقافة التقليدية تشكل الفاعل الأول - إنطلاقاً من المجتمع - الذى يمارس العنف السياسى مع المرأة. حيث ترى هذه الثقافة أن المرأة ينبغى أن تبقى فى نطاق المجال الخاص، ولا ينبغى أن يكون لها وجود فى المجال العام. والثقافة التقليدية هى الثقافة العربية التى إنحدرت إلينا من ثقافة القبيلة العربية، وليست الثقافة الإسلامية المتنورة، حيث نظرت الثقافة التقليدية إلى المرأة باعتبارها كانت دائماً موضوعاً للسبى والأسر، ومن ثم إذلال القبيلة، بينما الرجال هم فرسانها، ومن ثم كانت عادة وأد الإناث التى كانت شائعة فى الجاهلية.

لذلك نجد أن الرجل الذى تتحيز له الثقافة التقليدية يتصرف أحياناً بعدائية نحو المرأة، حينما تتعرض للمضايقات بدعوى أنها عليها أن تدافع عن نفسها، ما دامت قد دخلت المجال العام وطالبت بالمساواة (٥٨). وتتكشف



عدائية الثقافة التقليدية المضادة للمرأة، حينما تبرز في إطارها تضافر بين الثقافة الذكورية المتحيزة للرجل مع ثقافة التدين الشكلي. من ناحية لأن الثقافة الذكورية تتناقض مع الثقافة الحديثة، التي تؤكد على حقوق المرأة في مواجهة الرجل، ومن ناحية أخرى لأن التدين الشكلي يسقط جوهر الدين وروحانيته التي تفرض المساواة بين الرجل والمرأة، وينظر إلى المرأة باعتبارها كائن ناقص يحتاج إلى الحماية (٥٩). ويدخل في نطاق هذه النظرة المتدنية للمرأة تصريح رئيس وزراء حكم الاخوان حول قابلية المرأة في إحدى محافظات صعيد مصر للتحرش والاعتصاب، أو عدم نظافتها، الأمر الذي يعرض رضيعها للإصابة بالأمراض. وفي هذا الإطار فإننا نلاحظ أن فترات الانحطاط والضعف في حياة الشعوب، هي الفترات التي تسيطر فيها ثقافة تقليدية منحرفة لا تعبر عن هويتها، متضافرة مع تدين شكلي يتخلى عن جوهر الدين، فهذه الفترات هي التي تنمو فيها العدائية نحو المرأة.

بالإضافة إلى ذلك تشكل الجماعية أو العائلية الفاعل الثاني، الذي ينظر إلى المرأة باعتبارها لا تمتلك الوعي الرشيد، للحركة في المجال العام. فثقافة القبيلة العربية التقليدية هي ثقافة الذكور، وتدرج القبيلة أو العائلة التقليدية لا مكان في بنائه للمرأة، ومن ثم فهي خارج التدرج الاجتماعي للقبيلة تكمن عادة عند قاعة. وحينما تفرض ثقافة التحديث للمرأة المشاركة في المجال العام. ومن بينها المشاركة الاجتماعية والسياسية، فإننا نجد ان الأسرة أو العائلة تمنع المرأة، مثلاً من الترشح للانتخابات طاعة للثقافة التقليدية التي ترى أن السياسة قاصرة على الرجل. وقد يمتد الأمر أحياناً لإجبارها على التصويت لصالح مرشح بعينه ترغب العائلة في فوزه. في هذا الإطار يتجلى العنف الاجتماعي والسياسي ضد المرأة، حينما تساهم العلاقات العائلية في تدني مشاركتها السياسية. إرتباطاً بذلك يمارس بعض الأزواج والآباء ضغوطاً على زوجاتهم وبناتهم بإتجاه منح أصواتهم لمرشح معين دون آخر، الأمر الذي يحول المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة إلى مجرد نوع من التعبئة السياسية، وليست تعبيراً مشاركة إجتماعية وسياسية حقيقية (٦٠).

ويعتبر التشويه الإعلامي أحد أدوات ومصادر العنف الاجتماعي والسياسي ضد المرأة، كما يشكل أداة للعنف الاجتماعي والسياسي المنطلق من المجتمع ورأيه العام أو عقله الجمعي. كما فعل أحد الكتاب الصحفيين في مجلة روز اليوسف في ٢٠٠٨/١١/١١ في حق الناشطة المصرية الثائرة «جميلة إسماعيل»، حيث تخطى عن كل الأعراف المهنية والأخلاقية في الهجوم عليها. وما تعرضت له الناشطة الحقوقية في تونس «سهام بن سندرين» التي تعرضت لحملة تشويه لسمعتها، لكونها كانت تسعى للكشف عن تردى الأوضاع الحقوقية في تونس قبل الثورة. حيث وصفت بأقذح الألفاظ والشتائم، من قبل الصحف الموالية للدولة، والتي بلغت حد وضعها «بالبغى»، كما أتهمت بالدعارة ونشرت لها صور إباحية مركبة إلكترونياً، كما ساهمت صحيفة روز اليوسف المصرية في الحملة عليها كذلك في ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٨ تحاول النيل من سمعتها (٦١).

ويعتبر النظام السياسي في عمومها أحد فواعل العنف مع المرأة، حيث تبنى النظام السياسي في أطواره المتتابة خلال العقد الأول والثاني من الألفية الثالثة سلوكاً عنيفاً مع المرأة بسبب مواقفها السياسية الراضة له، سواء كان نظام مبارك أو نظام الإخوان، لكسر إرادتها وإستبعاد مشاركتها في الثورة. يضاف إلى ذلك إنتهاك النظام السياسي في صورته المتتابة لكل القيم والمعاني التي تحرم المساس بالمرأة. وإذا تأملنا ممارسة النظام السياسي للعنف مع المرأة فسوف نجد أنها مرت بثلاث مراحل، وأنظمة سياسية. في المرحلة الأولى نجد أن نظام مبارك قد تبنى منطق الخديعة والمواجهة في ذات الوقت. فقد مارس نظام مبارك العنف الاجتماعي والسياسي ضد المتظاهرات في مايو ٢٠٠٥ من خلال الاستعانة بثلاث فئات. الفئة الأولى هم جنود الأمن المركوي الذين أحاطوا المتظاهرات بسياح من الجند، بحيث يجعلهم محاصرين على سلم النقابة، وفي ذات الوقت فجنود الأمن جاهزون للتعامل مع الذكور المتظاهرين. بينما تشكلت الفئة الثانية من الشرطة النسائية، التي جاء بها النظام كوجه حضاري أمام العالم، للتعامل مع المتظاهرات، ولو أن وجودهم كان مظهرياً. والفئة الثالثة هم المخبرون السريون التابعون لوزارة الداخلية، وهم الملكفون بالأعمال القذرة،

كتمزيق ملابس المتظاهرات وتعرية أجسادهن، وهؤلاء يرتدون لباساً مدنياً يمكن الادعاء بعدم تبعيتهم للنظام السياسى. حيث كان النظام السياسى يجمع نفسه بذلك أمام العالم الخارجى، وفي هذا الإطار نجده قد منح المرأة حقوقاً كثيرة، حتى بلغ عدد النساء في برلمان ٢٠١٠ نحو ٦٤ امرأة، وهى أكبر نسبة لتواجد المرأة في البرلمان منذ قيام الحركة البرلمانية في مصر. وذلك بهدف منح العالم إنطباعاتاً بأنه يعمل باتجاه إحترام حقوق الإنسان، حتى يستقطب موافقته وقبوله بعملية التوريث ونقل السلطة من الأب إلى الابن (٦٢).

وفي المرحلة الثانية بعد أن قامت الثورة وتولى المجلس العسكرى السلطة وتسيير أمور البلاد، تبلور خوف شعبى بإحتمالية أن يعيد الجيش قصة حكم البلاد، ومن ثم قتل الرغبة الشعبية في الحاجة إلى حكم مدنى. ولتحقيق الحاجة إلى حكم مدنى قامت تظاهرات في طول البلاد وعرضها تطالب بضرورة رحيل الجيش، حيث لعبت جماعة الإخوان دوراً ثلاثى الأبعاد في هذه المرحلة. من خلال البعد الأول، لعب الإخوان دوراً محورياً في إشعال مزيد من التظاهرات لفضح المجلس العسكرى، حتى يعجل بنقل السلطة إلى المدنيين. وإفتعال التظاهرات والاعتقال وهو ما أصبح يعرف حينئذ بالطرف الثالث، الذى يندس بين المتظاهرين ليقتل ويحرق، كي يؤسس مزيد من الفوضى - كما فعلوا في حريق القاهرة عام ١٩٥١ - ليعجلوا بأنهيئ سلطة حكم المجلس العسكرى. ومن ناحية ثانية فهم يطالبون مع القوى المدنية بضرورة الانتقال إلى حكم مدنى، كبديل لسلطة المجلس العسكرى. ومن ناحية ثالثة، فهم لا يظهرون عداوة هم للمجلس العسكرى، بل يقفون معهم من وراء ستار، محاولين إقناعهم بأنه الفئة الوحيدة التى تقف في خندقهم. وهم الفئة التى يمكن نقل السلطة إليها، إذا فكروا في نقلها، تحت وهم أن الشارع لهم من خلال الاحتكام لصناديق الاقتراع. ولأن أعضاء المجلس العسكرى لم يكن لهم باع في السياسة، ولا وعى بأساليبها الملتوية فقد تصرفوا بما حقق هوى وطموحات الإخوان. في هذه الفترة أعتد المجلس العسكرى في ضبط الأمور على الشرطة العسكرية بالأساس. بلا شرطة سرية، ولا شرطة نسائية.

وفي ٨ مارس ٢٠١١، اثناء الاحتفال بيوم المرأة العالمى، وقع إعتداء على المرأة، حيث تعرضت الفتيات المعتصمات في ميدان التحرير للفحص الجبرى للعذرية في السجن الحربى، إضافة إلى الضرب، والسب بألفاظ خادشة للحياء والصعق بالكهرباء. حيث كان النظام السياسى يسعى - حينئذ - إلى الحفاظ على الثورة بضبط الأمور، في مواجهة التظاهرات العارمة، التى تفجرت فى كل إتجاه حتى لا يسقط الثورة أسيرة لحالة من الفوضى. وهى التظاهرات التى لا شك أن الأخوان قد لعبوا دوراً أساسياً فى توسيع خريطتها، لتوريط المجلس العسكرى فى علاقته بالشعب، حتى يقدموا أنفسهم البديل للمجلس العسكرى فى الوقت المناسب، حيث كانت تصورات الجماهير عنهم ما زالت إيجابية، فلم تكن سلوكياتهم «الافعوانية» قد إكتشفت بعد، من جانب غالب أطراف الموقف السياسى.

وفي ديسمبر ٢٠١١ حينما مزقت ملابس إحدى الفتيات، إضافة إلى الاعتداء عليها بالضرب، وهى الواقعة التى علقت عليها وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة. بعد إنتشار فيديو بصورة الواقعة، واصفة ما حدث، بأنه صدمة ووصمة عار وجريمة، وقالت فى كلمة ألقنتها بقاعة جاستون بجامعة جورج تاون. «أن الأحداث الأخير فى مصر مروعة بشكل خاص، حيث تتعرض النساء للضرب والاهانة فى نفس الشارع الذى وقفن فيه، وخاطرن بحياتهن، من اجل الثورة منذ بضعة أشهر، وهذا نمط من التفاعل مقلق للغاية. وقد تم أقصاء المرأة المصرية إلى حد كبير من عملية صنع القرار خلال المرحلة الانتقالية من جانب النظام السياسى حينئذ، ومن جانب الأحزاب السياسية الرئيسية. وفى نفس الوقت كانت المرأة هدفا لكل من قوات الأمن والمتطرفين المتأسلمين» (٦٣). وقد فرضت التظاهرات إعتذار المجلس العسكرى على صفحتة الخاصة على موقع الفيسبوك كان نصه «يبدى المجلس الأعلى للقوات المسلحة أسفة الشديد لسيدات مصر العظيمات، لما حدث من تجاوزات خلال الأحداث الأخيرة، خارج مجلس الشعب ومجلس الوزراء» (٦٤). وقد أدرك المجلس العسكرى أنه قد أخطأ وأن عليه أن يعيد علاقته الإيجابية بالشعب، ومن ثم فقد أجرى إنتخابات

رئاسية متعجلة. شابتها ضغوط عالمية بإتجاه تولى جماعة الإخوان السلطة، في ظل أعتقاد بأنها الجماعة هى المؤهلة بحكم إنتشارها المزعوم، لتحقيق الاستقرار الاجتماعى. وذلك بعد تفاهات بين جماعة الإخوان والمجلس العسكرى من ناحية، وبين الإخوان والقوى العالمية المؤيدة لهم من ناحية ثانية. إضافة إلى ظروف داخلية متنوعة من حيث طبيعتها إلى حد التناقض، جمعت الرغبة الشعبية في حكم مدنى يفتح الطريق أمام تطور ديمقراطى حقيقى. وبين الرغبة المرضية لجماعة الإخوان فى الإمساك بالسلطة، وهو حلم تاريخى بدت الظروف تدفع إلى تحقيقه حتى ولو كان ذلك بالكذب، وحتى ولو كان ذلك بإعمال آلة التزوير والرشوة، حيث تخلى الإخوان حينئذ عن قيم الاسلام الطاهرة والمستقيمة، وتبنوا الشعار الميكيفيللى الشهير «الغاية تبرر الوسيلة».

وفى المرحلة الثالثة نجح الإخوان فى ٢٠١٢ بالإمساك بالسلطة، التى إنتقلت إليهم بدعم من قوى عالمية، وقبول من المجلس العسكرى، رغبة فى إنهاء دوره ووجوده فى الحياة المدنية. ومطالبة شعبية، لم يكتمل وعيها، خاصة أن مظاهر الوجه الإخوانى القبيح لم تكن قد تكشفت بعد، وبرغم ذلك كانت المطالبة الشعبية بهم محدودة. فى هذا الإطار تنفست نساء مصر الصعداء، حين وصل الإخوان إلى الحكم، ظنا منهن أنهم سيعشن فى أجواء من الوسطية الدينية، وأنهن سوف يحصلن على حقوقهن التى منحها الاسلام إياهن. وحصدن الكثير منها على مر العشرين عاما الماضية، لكن الرياح جاءت بما لا تشتهى السفن حيث كان الإخوان هم الأشد قسوة (٦٥). والأشد لا أخلاقية فى تعاملهم مع المرأة، مقارنة بنظام مبارك، والمرحلة التى امسك فيها المجلس العسكرى بالسلطة. حيث أدار الإخوان المعركة مع المرأة، عارفين فى التعامل معها منطق من «أين تأكل الكتف» وأين تكون الضربة موجعة، ولتحقيق ذلك أطلق الإخوان ميلشياتهم. التى لم يعرفها نظام مبارك أو مرحلة حكم المجلس العسكرى، والتى بدأت فى تعقب أى تحرك للمرأة. فى هذا الإطار بدأت مشاهد الاعتداء على المرأة تتابع إبتداء من الاعتداء على سيدة بمحافظة القليوبية، صاحبة أدانة حقوقية واسعة، قامت بها تظاهرات ١٧ حركة نسائية، إندلعت لمناهضة فكرة

«أخونة القوات المسلحة». وللتأكيد النسائي على دور الجيش ومساندة نساء مصر له (٦٦). إضافة إلى تصريحات عدائية للمرأة المصرية أثارت جدلاً كبيراً بشأن الفلاحات المصريات ونساء مصر، وهى التصريحات التى وصفتها إحدى الناشطات بأنها تصريحات اساءت لكل نساء مصر. ولم يكن من المتوقع أن تصدر عن مسئول رسمى بالدولة بشغل منصب رفيع هو منصب رئيس الوزراء (٦٧). يضاف إلى ذلك تصريح لشيخ متطرف إسلامياً - أبو إسلام - إتهم فيه سيدات مصر الحرائر بأنهم «سافرات عاريات صليبيات أرمل، ليس لهم رجال تلمهم» (٦٨). وهى الحالة التى حددتها بدقة السفيرة ميرفت التلاوى، رئيس المجلس القومى للمرأة بقولها «أن النساء فى مصر ميثابة سبايا فى ظل حكم الأخوان. الذين يدمرون كل المكتسبات، التى حصلت عليها النساء خلال الأعوام الماضية، من تشريعات وقوانين تحمى حقوقهن، وتوفر لهن مناخ المشاركة. كما أشارت الدكتورة ماجدة عدلى، مدير مركز النديم لضحايا العنف إلى «أن التصريحات المعادية للمرأة جميعها لم تنطلق من فراغ، لكونها فى ظل هذا المناخ السياسى المعادى للحقوق والحريات بصفة عامة وللمرأة بصفة خاصة» (٦٩). بحيث يمكن القول بأن توجهات النظام السياسى السلبية تجاه المرأة - نصف المجتمع - شكلت الآلية الأولى للعنف السياسى الواضح والصريح مع المرأة.

وتعتبر الأجهزة الأمنية هى الفاعل الثانى الذى مارس العنف فى نظام مبارك ضد المرأة حتى التحرش معها لمنعها من المشاركة، أو لاذلال أقاربها. مثال على ذلك الاعتداء على ناشطات ٦ إبريل فى ٢٠١٠/٤/٦، أو سحلهم على الأرض وجرهم من شعورهن، بالإضافة إلى اعتقال عدد كبير من الفتيات المشاركات حينئذ، وتعرضهن للضرب من قبل قوات الأمن المركزى (٧٠). يؤكد ذلك أنه فى بيان لجماعة الأخوان فى ٢٠١٠/٣/٢٧ حذرت الأجهزة الأمنية، من عواقب الاستمرار فى الاعتداء على السيدات والفتيات، وخدش حيائهن بالفاظ نابية أثناء عمليات الاعتقال (٧١). وفى الأول من إبريل ٢٠٠٩ تم حبس طالبتين بكلية آداب كفر الشيخ بحجة ترويج منشورات والاعتداء على الدستور. وفى ٢٠٠٩/٤/٧ قامت مباحث أمن الدولة بإستدعاء والد طالبة بعد الإفراج عنها

بكفالة ألف جنية، وطلبوا منه عدم مغادرتها المنزل لمدة ٤/٨ ساعة، وإرسالها ووالدتهما وحدهما إلى أمن الدولة، وإذا إرادت إبنته أن تعمل بالسياسة، فيجب أن يكون بعلمهم وتحت توجيههم (٧٢). وفي شركة غزل المحلة أعتدى العمال التابعين للإدارة، على ناشطتين بالتحرش الجنسي مع إحداهما، ونزع حجابها وسبها بألفاظ نابية وخادشة للحياء. وتم الاعتداء على الأخرى بالضرب، وتهديدها بهتك عرضها أمام أبنائها وزوجها والتعدي عليهم. كما قامت قوات الأمن في صباح ٦ إبريل ٢٠٠٨ باعتقال إحدى الناشطات حيث وجهت لها تهمة التحريض على الشغب، وبعد الإفراج عنها من قبل النائب العام، أعتقلت مرة ثانية بواسطة وزارة الداخلية. وفي يوم ٢٥ مايو ٢٠٠٥ وهو ما يعرف بيوم الأربعاء الأسود، حيث قامت مظاهرات أمام نقابة الصحفيين والمحامين بسبب تعديل المادة ٧٦ وكرد فعل لذلك قامت مجموعة من البلطجية التابعين للجهاز الأمني بالتهجم على الصحف والناشطات السياسات بالضرب وتمزيق ملابسهن والتحرش الجنسي بهن (٧٣).

ولم يختلف اليوم عن البارحة، حيث نجد أن فترة الثورة، ومن بعد ذلك نظام حكم الإخوان قد شهد كذلك أيضا إعتداء على المرأة، ففي ديسمبر ٢٠١١ نشرت صورة لفتاة تعرضت للضرب. ومزقت ملابسها، أثناء تفريق المظاهرات. كما قبضت الشرطة على الصحفية «ندى زيتونه» لتصويرها بعض مشاهد مظاهرات شارع محمد محمود «حيث ذكرت أنها تعرضت للضرب والمعاملة العنيفة من قبل الشرطة. وقد فوجئت بطلقة رصاص مطاطي في ساقها اليسرى، كما قام رجال الشرطة بصفعها بالعصا الكهربائية، كما صادروا الكاميرا الخاصة بها. كما أصيبت الممرضة «راند سامي» أثناء قيامها بعلاج أحد الثوار، بسبب قيام ضابط أمن بضربها بعصا غليظة على ظهرها وعنقها. بحيث إنتهى الأمر إلى أنها أصيبت بشلل رباعي، وبرغم ذلك فهي تشارك في المسيرات والمظاهرات، على كرسى متحرك. وتقول «عندي يقين أن حقى وحق من مات ومن أصيب بعجز سيأتي، وقلب كل ام إتحرقت على أبنها لا بد أن تنطفئ ناره بالقصاص، والله لن يضيع هذه التضحيات وسنأخذ حقنا» (٧٤). كما ذكرت الطبيبة «آية

كمال» التي كانت تعالج المصابين في مسجد النور، وإعتقلت ضمن من إحتتموا بالمسجد أنه قد تم التحرش بها والاعتداء عليها جسدياً، أثناء إحتجازها (٧٥). وفي مظاهرات المقطم قام شاب أخواني بضرب الصحفية «مرفت موسى» وسبها بالدين، وعشية ٢٥ يناير ٢٠١٣ تعرضت عشرات من المتظاهرات للأعتداء الوحشي الذي وصل إلى حد الإغتصاب بواسطة آلات حادة، وذلك حتى تتوقف عن المشاركة في المظاهرات والنزول إلى الميدان (٧٦). بل وصل الأمر إلى ضرب بعض المشاهدات كن يشاهدن ما يحدث من شرفات أو أسطح منازلهن. وهو الأمر الذي يعنى في مجمله أن النظام السياسى في الفترات الثلاث، كان يتصرف بعنف مع المرأة، من خلال أجهزته الأمنية.

وقد لعبت الأجهزة السيادية والسياسية، في إطار النظام السياسى للأخوان، دوراً بارزاً في قهر المرأة وممارسة العنف الاجتماعى والسياسى المعنوى معها، حيث شرع النظام الأخوانى في تجريدها من حقوقها، بل وإدانتها. فقد عمد النظام السياسى الأخوانى إلى فرض تآكل فاعلية المجلس القومى للمرأة، الذى إفتقد القدرة على الحركة الواسعة، التى كانت له في ظل نظام حكم مبارك، برغم كل التحفظات التى يمكن أن تقال عن الهدف من ذلك. ويشير تأمل وجود المرأة في المؤسسات السياسية إلى أنها لم تختلف كثيراً، عن وجودها في مؤسسات النظام السياسى قبل الثورة. ففي إنتخابات مجلس الشعب التى أجريت بعد الثورة حصلت المرأة على احد عشر مقعداً، بما يعادل ٢٪. منهن تسع ناخبات نجحن على مقاعد القوائم، وناخبتين تم تعيينهن. وفي ذلك لم يختلف وجود المرأة في مجلس الشعب بعد الثورة كثيراً عن وجودها في مجالس الشعب السابقة على الثورة. فقد وجدت المرأة في مجلس الشعب لعام ٢٠٠٥ بنسبة ١,٩٪، في حين إرتفعت النسبة إلى ١٣,١٣٪ في مجلس الشعب ٢٠١٠، وأن كان لهذا المجلس خصوصيته، التى تمثلت في تطبيق نظام الكوته الذى سمح بوجود ٦٤ مقعداً مخصصة للمرأة. أما عن مجلس الشورى فإن نسبة تمثيل المرأة فيه لم يختلف كثيراً، حيث كانت النسبة ٢٪ كذلك. وبالنسبة للجمعية التأسيسية لوضع الدستور في زمن الإخوان فإن تشكيلها لم يمنح المرأة



سوى نسبة ٦٪ فقط، وهو الوزن الذي يقل كثيرا عن وزن المرأة في بناء المجتمع وبناء الدولة (٧٧).

بالإضافة إلى ذلك فقد عمدت تشريعية الشورى إلى أقصاء المرأة في الانتخابات القادمة لمجلس الشعب، حيث ألغت اللجنة التشريعية بمجلس الشورى، بموجب تعديلات قانون مجلس الشعب إلى جانب تعديلات مباشرة الحقوق السياسية الذى أقرته اللجنة، وضع المرأة في النصف الأول من القوائم الانتخابية التى تزيد عن أربعة مرشحين. وهو الأمر الذى يؤدى إلى إقصاء المرأة في الانتخابات القادمة، وهو ما يتنافى مع متطلبات التطور الديمقراطى، حيث لا يمثل نصف عدد المواطنين في مجلس الشعب. وهو ما يعنى أن مجلس الشورى قد أهدر بذلك أكبر كتلة تصويته يصل حجمها إلى ٢٣ مليون ناخبة، من واقع كشف الناخبين المسجلين. وذلك بدعوى واهية مضمونها أن إجبار الأحزاب على وضع المرأة في ترتيب معين داخل القائمة الانتخابية، يعد تدخل سافر في إرادة الأحزاب، كما أنه يخل بتكافؤ الفرص (٧٨). غير أن تلاحظ ان دستور ٢٠١٤ قد خلا من جملة هذه العيوب، ومنح المرأة مكانتها الحقيقية، بل وعمل على تحقيق التمييز الإيجابي لصالحها، لحين تآكل الثقافة التقليدية التى تقف عقبة امام وجودها بكثافة.

وحيثما وقع التحرش الممنهج ضد المرأة بسبب إشراكها الكثيف في تفاعلات المجال العام أدان ذلك مجلس الشورى الأخوانى غير أنه ألقى اللوم على المرأة، حيث قام أعضاء المجلس بتحميل الفتيات والسيدات أسباب عمليات التحرش بهن. لأنهن يذهبن إلى أماكن غير آمنة - على حد قول بعض أعضاء المجلس - علما بأن ذلك ليس صحيحا على الإطلاق. لأن جميع الأماكن اللاتى تعرضت فيها الفتيات للتحرش أثناء مشاركتهن في المظاهرات، كانت أماكن عامة، وكان ذلك في وضح النهار، وفي أكثر شوارع القاهرة حيوية وأمانا وكثافة. ويتضافر مع ذلك الرسالة التى نشرها حزب الحرية والعدالة «الأخوانى» صبيحة عيد الأضحى ٢٠١٢، والتى حملت عنوان «أختاه لا تكونى سببا في التحرش». الأمر الذى يعنى أنهم ينظرون إلى المرأة بإعتبارها مسئولة عن

أسباب التحرش (٧٩) لمجرد خروجها ومشاركتها في التظاهرات الثورية. دون محاولة تحديد الأسباب الأساسية للتحرش - تلك التي يعرفها جيداً الحزب - أو العمل بإتجاه مطالبة الرئيس الأخواني، أو قوات الأمن الأخوانية بالعمل بدأب بإتجاه إستئصال وجود هذه الظاهرة المرضية.

خامساً: دنس التحرش الجنسي على ساحة طهارة واقع ثوري

يدرك المتأمل للتاريخ الحضاري للإنسان أن المرأة دون الرجل قد خضعت لطبقات كثيفة من القهر، وهي الحالة التي جعلت منها فاعلاً ثورياً بامتياز. وتعد الثقافة التقليدية التي تطورت تاريخياً أول طبقات القهر، حيث فرضت هذه الثقافة على المرأة التراجع إلى داخل شرنقة المجال الخاص. حتى يحرمها من المشاركة في صناعة القرار الخاص بها وبالمجتمع الذي تنتمي إليه، وقد دعمت الثقافة التقليدية ذلك بمنحها مكانة متدنية في البناء المتدرج للأسرة والمجتمع. بل أننا نجد أن بعض المجتمعات قد طورت بعض الطقوس والأفكار التي تؤكد المكانة الدنيا للمرأة، إلى حد إعتبارها في أوضاع معينة نوعاً من الدنس. ذلك بالإضافة إلى طبقة ثانية من القهر الذي فرضها الرجل على المرأة، إعتماًداً على قوته البدنية، أو إعتماًداً على خروجه المبكر تاريخياً للأهتمام بالشأن العام. حيث المرأة في مجالها الخاصة تلد الأبناء وتتولى رعاية أفراد الأسرة جميعاً، فأدوارها وخدماتها تؤدي لصالح الآخرين. وأحياناً قد تحصل على مقابل معنوي في لعبة التبادل، بحيث جعلتها الحياة الأسرية إطاراً للإيثارية، وبدلاً من إعتبار ذلك مدخلاً للحصول على حقوق، نظر إلى عطاء وإيثارية المرأة بإعتباره واجباً، بل وواجباً مفروضاً. وقد إستمر ذلك تاريخياً، وتحول ما هو مكتسب إلى أن أصبح فطري، بحيث أصبح قهر الرجل للمرأة، من العناصر المحورية في الثقافة التقليدية. وتأكيد ذلك بإيحاء ديني خاطئ بأن الدين يفرض للمرأة مكانة متدنية، وأن المجتمع لا يرحب بها، وأن للرجل أن يتصرف مع المرأة بالشكل الذي يرتضيه دون قيد أو شرط أو رادع.

وتشكل الأوضاع الاجتماعية والسياسية التي تعيش في إطارها المرأة طبقة أخرى من طبقات القهر المتراكم، تأكيداً لذلك أنه برغم إختزال وجود المرأة

في اللجنة التأسيسية لصياغة الدستور. فإن ذكرها في هذا الدستور، لم يأت إلى من خلال مادة واحدة، تتعلق بالأمومة والطفولة، وكان الدور الأوجد للمرأة يتمثل في الزواج. بل حرمتها مشاريع الانتخابات فيما بعد الثورة، من ٦٤ مقعداً كانت مخصصة لها، بموجب الكوته في إنتخابات ٢٠١٠. وقد قابلت المرأة هذا القهر بخروجها في اكثر من ٥٠ مسيرة عام ٢٠١٢ فقط، حيث تنوعت أشكال الاحتجاج خلالها بين الهتافات واللافتات والطرق «بالهون» وأدوات المطبخ ورفع السكاكين، إضافة إلى الجرافيتي النسوي. ولم يقتصر إحتجاج المرأة على المسيرات بل تشكلت عديد من المبادرات والحركات النسائية، مثل مبادرة «فؤادة ووتش» ومجموعة «قوة ضد التحرش» و«الحركة النسائية المصرية»، و«جبهة نساء من أجل مصر»، و«تنسيقية العمل النسائي الجماهيري» (٨٠). وفي بحثها عن احتمالية التغيير، وبرغم القهر الذي تتعرض وتعرضت له، كانت المرأة هي الأكثر صيرا وتحملاً لطوابير الانتخابات، التي إمتد بعضها لعدة كيلومترات مقارنة بالرجال والشباب. حيث بلغ متوسط مشاركة في الانتخابات الأربع السابقة التي جرت في ٢٠١٢ نسبة ٦٥٪. بأمل أن يأتي لها التحول الديموقراطي بجملة حقوقها، في ظل شعار صامت أو كامن «حقى قبل صوتى» (٨١).

وتشكل مسئولية أعاله الأسرة أحد أشكال القهر الذي فرضها المجتمع على المرأة، حيث نجد أن المرأة تشارك في إعاله الأسر المصرية بنسبة ٦٠٪. كما تتولى رعاية الأسرة بشكل كامل في نسبة ٤٠٪ من الأسر، وهى الاعاله التى تفرض عليها ضغوطا لا تستطيع تجنبها. وهو الأمر الذى يعنى إسهامها الكامل في إعاشة المجتمع، وهى الإعاشة أو الإعاله التى كان من المفترض أن تكون من نصيب الرجل كما تذهب توجهات الثقافة التقليدية. يضاف إلى ذلك القهر الذى تفرضه الطبيعة البيولوجية والتكوينية الخاصة بالمرأة، وهى الطبيعة التى تجعلها مصدراً للإشباع الجنسى للرجل، وهو التكوين الذى يؤسس قابلية الاعتداء عليها، أما بالتحرش أو الاغتصاب خاصة أنها في حالة إستجابتها خارج الشرعية وفي المنطقة الحرام، فإنها تكون هدفا لعقاب الثقافة التقليدية والأعراف المتحيزة الصادرة عنها. مثال على ذلك أنه في بعض المجتمعات

التي تشهد نزاعات مسلحة كما هو الحال في فلسطين ودار فور، قد تعتدى بالاغتصاب قوى الاحتلال على المرأة أو الفتاة، التي يكون من نصيبها القتل إذا عرفت العائلة (٨٢). بالإضافة إلى ذلك فقد وجد أنه في حالة زنا المحارم، الذي قد يمارسه الأب أو الأخ مع الفتاة فإنها التي تقتل إخفاءً للعار، وليس من إعتدى عليها (٨٣). بل أننا نجد أن المرأة تستهدف عادة في الحروب لاذلال مجتمعاتها، أو أنها تستهدف حينما يراد عقاب ذويها. وهو الأمر الذي يعنى أنها مستهدفة دائماً للأذى والقهر والضرر ليس إنتقاماً منها، وإنما إنتقاماً وإذلالاً لغيرها.

ومن الطبيعي أن تكون المرأة في مواجهة طبقات القهر هذه ثائرة وتمرّدة ورافضة، فهي دائماً منذ بداية تاريخية طويلة، هي الواقفة بشموخ على ساحة الثورة. في هذا الإطار تعتبر الفيلسوفة المصرية «هيبتايا» التي ضربت وسحلت، وثم إحراقها في الإسكندرية، أول ضحايا العنف السياسى ضد المرأة. ورغم أن بعض الآراء رأّت أن قتلها لم يتم بسبب آرائها الدينية، ولكن لأنها قد لعبت دوراً في توتر العلاقة بين الكنيسة وحاكم الاسكندرية. إلا أنها تظل في كلا الحالتين ضحية لعنف يقع على خلفية سياسية. ونفس الأمر ينطبق على «جان دارك» التي أتهمت بالالحاد وتم إحراقها، بينما السبب الحقيقي يكمن في أنها كانت تناضل من أجل حرية وطنها فرنسا، ضد الاحتلال الانجليزى، وبعد أكثر من أربعة قرون ونصف على إحراقها، تم إعادة الاعتبار لسيرتها ومنحها لقب «قديسة» (٨٤).

وحينما قامت الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ كانت نساء الأسواق الشعبية في باريس هن اللائى نظمن موجة التمرد الثانية للثورة، وهى الثورة التى قوضت نظم الحكم القطاعية في أوروبا وبشرت بظهور المجتمع الحديث. حيث سار آلاف المتظاهرين وهم مدججين بالسلاح باتجاه قصر فرساي، لإجبار العائلة الملكية على العودة إلى باريس، ليواجهوا غضب الثوار. وقد كانت تجمعات «النساء العاملات» هى الأكثر راديكالية بين الجماعات الثورية التى تم تأسيسها. وإستكمالاً لذلك فإنه حينما إندلعت أول ثورة عمالية في باريس في

التاريخ الحديث، وبالتحديد عام ١٨٧١ شاركت فيها المرأة منذ البداية. وقامت بدور حيوي في الانتفاضة، التي أدت إلى ظهور ما أصبح يعرف بأسم «كميونة باريس»، التي برهنت على أنه بمقدور العمال تأسيس مجتمع أكثر ديمقراطية، على نقيض ما تذهب إليه التوجهات الرأسمالية الرثة حينئذ (٨٥).

ويعتبر ما حدث في الثورة الروسية التي تفجرت في عام ١٩١٧ أكثر المشاهد الهامة لثورات المرأة، وإثارتها نحو مجتمعها، حيث تمردت النساء المطحونات، اللواتي بدأن الثورة في فبراير من نفس العام بمدينة «بتروجراد». واللأى لعبن دوراً لا بأس به، في حشد العمال، وتحريضهن على الاضراب، حيث لعب هذا التحريض دوراً فاصلاً في توجيه الكتلة العمالية نحو بدء النضال. وقد أشار «ليون تروتسكي» إلى ذلك بقوله «كانت المرأة هي الأشجع والأشد عزيمة، فيما يتعلق بمناشدة الجنود، على التمرد وحثهم على رفض أوامر قادتهم ودعوتهم لترك الخدمة العسكرية والانضمام إلى صفوف الثوار. وكانت قدرة المرأة على كسب الجنود حاسمة في الإطاحة بالقيصر، الذي كان يعد واحداً من أشد الطغاة وحشية في أوروبا بأسرها. وقد كتب أحد مؤرخي الثورة الروسية قائلاً «تساءل أحد الجنود ذات مرة عن إمكانية ضرب الزوجات الآن بعد الثورة. وقد رأى الرجال كيف أن نساء الأحياء الفقيرة اللواتي، كن يقفن بجواره في طوابير الخبز، هن أنفسهن من نفذن حكم الاعداد في من كانت تثبت خيانتته للثورة. وكانت الاجابة على تساؤل الجندي حاسمة وقاطعة، تؤكد أن الطرق القديمة في معاملة المرأة، لم تعد مقبولة، ولا يمكن السكوت عنها بعد الآن (٨٦).

وأثناء إندلاع الثورة العمالية في «المجر» عام ١٩١٨ صدر منشور سرى داخل وزارة الحرب، بتاريخ ٣ مايو من نفس العام، مؤكداً بأنه «لا تسعى النساء العاملات في كثير من الأحوال إلى تعطيل عمل المصانع عن طريق الإضراب فحسب. بل يصل الأمر إلى إلقاء الخطب التحريضية والمشاركة في المظاهرات، بل ويتقدمن الصفوف وهن ممسكات بأطفالهن. كما كن يتعاملن بطريقة مهينة مع ممثلى القانون» (٨٧). وفي هذا الإطار يلاحظ أنه بسبب التغيرات التي تطرأ على حياة المرأة أثناء الثورات، فإننا نجد أن الرجل يتعلم أن يظهر المزيد

من الاحترام للمرأة، بل أن المرأة تكون قادرة أثناء الحدث الثوري، على التصدى لأي سلوك سئ أو منحرف من قبل الرجال (٨٨).

وإتساقاً مع ذلك تروى النساء الأسبانيات ذكرياتهن عن ثورة العمال بين عامي ١٩٣٦-١٩٣٧ قائلة « كنا نتدرب مع ميليشيات مع الذكور. ونقاتل إلى جوارهم على الخطوط الأمامية لمواجهة الفاشيين، كما كنا ننام في مخيمات محاطة بالرجال، ورغم ذلك لم نشهد قط محاولات للتحرش الجنسي». وفي مصر - بهذه المناسبة - كان الأمر مشابه لما جرى في أسبانيا، فطيلة ثمانية عشر يوماً من الثورة قضتها النساء بجوار الرجال في «ميدان التحرير» لم ترد أنباء عن تحرش جنسي أو إساءة معاملة امرأة (٨٩).

ونحن إذا تأملنا المرأة كفاعل ثوري له بصماته على الساحة المصرية تاريخياً فسوف نجد أنها كانت لها أدوارها المشرفة، فقد كان للمرأة دورها حينما نزلت القوات الفرنسية في يوليو ١٧٩٨، حيث إحتشد الأهالي رجالاً ونساء دفاعاً عن المدينة. وفي عام ١٩٨١ بعد خروج الحملة الفرنسية من مصر إستمرت المرأة المصرية في النضال، ضد الاستبداد والظلم ممثلاً في الباشوات الأتراك. وخرجت مع المحتجين من الشعب المصري إحتجاجاً على السياسة المالية للعثمانيين. ثم شاركت نساء مدينة دمنهور في ديسمبر عام ١٨٠٦، في معركة الدفاع عن المدينة، ضد محاولات الألفى بك الاستيلاء عليها. وقد كان شهر مارس عام ١٩١٩ هو شهر المرأة بجدارة حيث خرجت نساء مصر في أول مظاهرة نسائية في ١٦ مارس من نفس العام، مؤيدات ومدافعات عن الثورة. حيث إحتججن على نفى زعماء الأمة، وعلى تنكيل قوات الاحتلال بالمظاهرات السلمية، رافعات أعلامهن الصغيرة مطالبين بالحرية والاستقلال. حيث سقطت منهم شهيدات، نذكر منهن «نعمة عبد الحميد، حميدة خليل، فاطمة محمود، نعمات محمد، حميدة سليمان، أم محمد جاد، يمنى صبيح» وغيرهن كثيرات (٩٠).

وفي رشيد شاركت النساء في صد الهجوم والحصار الذي فرضته القوات الانجليزية على المدينة، وفي عام ١٩٥١ شاركت المرأة المصرية في المظاهرات

الوطنية ونظمت حركة المقاطعة للبضائع الانجليزية. وفي عام ١٩٥٦ شاركت النساء في الدفاع ببسالة عن مدن القناة (٩١). ومع عام ١٩٧٧ حينما رفعت الدولة أسعار بعض السلع في عهد الرئيس السادات، التي سماها «بانتفاضة الحرمية»، بدأت إحتجاجات النساء من ميدان الكيت كات بإمبابة، ثم إنتشرت في أحياء الطبقة الوسطى والدنيا، والمناطق العشوائية بمدينة القاهرة، وأجبرت الدولة على التراجع عن رفع الأسعار، وإلا كانت القاهرة قد إشتعلت.

وفي العقد الأول من الألفية الثالثة، عقد المخاض الثوري، تحركت الحركة النسائية المصرية على أرض مصر، يبحث عن طريق، ليس لتحرره فقط من عنت وفساد نظام مبارك، ولكن لتحرير المجتمع بكامله. حيث تحركت عاملات مصانع المحلة الكبرى في ديسمبر ٢٠٠٦، في ظل هتافهم الشهير «الرجالة فين الستات أهم». حيث شكل هذا التحرك الشرارة التي فجرت الحركة العمالية في طول مصر وعرضها، ليثبتن وقتها أن الحركة النسائية في مصر، ليست قاصرة على النخب وسيدات المجتمع المخملي، ولكنها يمكن أن تكون أقوى حينما توجهها السواعد الفاعلة. إذ كان الإضراب الذي فجرته عاملات المحلة هو الطلقة الأولى في موجه الإضرابات العمالية التي إنخرط فيها أكثر من مليوني عامل في أربع سنوات، حسب أحصاء لاتحاد عمال الصناعة الأمريكي. وتلى ذلك إعتصام موطنات الضرائب العقارية، ليؤكدن هذا المعنى في إعتصامهن في ديسمبر ٢٠٠٧، وصممن أن لا يغادرون الإعتصام إلا بعد الاستجابة لمطالبهن. وقد كان من نتائج هذه الحركة إنطلاق أول نقابة عمالية مستقلة في مصر، ليشق العمال بعدها طريق إستقلال النقابات الذي بدأتها موظفات الضرائب العقارية. وبعدهن عاملات شركة «المنصورة - اسبانيا» اللاتي إستمررن في إضرابهن لمدة ستة أشهر محتجات على تصفية الشركة، حيث قمن بأطول إضراب في حينها (٩٢).

ذلك يدفعنا إلى التأكيد على جملة من الحقائق الأساسية التي تتصل بالمرأة كفاعل ثوري في مواجهة القهر الإنساني المفروض عليها من كل إتجاه، ولماذا كانت المرأة هى الفاعل الثوري الذى يستهدفه العنف الاجتماعى والسياسى عادة.

في هذا الإطار تتمثل الحقيقة الأولى في أن ثقل القهر والمعاناة الاجتماعية على المرأة، يعد أكثر وطأة مقارنة بالرجل، وذلك يرجع إلى أن المرأة تشكل مرجعية الأسرة. ومن ثم تترسب على ساحتها كل الآثار السلبية التي تترسب على ساحة المجتمع أو الأسرة، فهي التي تتولى إعاشة الأسرة في ظل غياب السلع أو إرتفاع الأسعار. أو تردى أوضاع الخدمات، أو وفاة الرجل عائل الأسرة أو غيابها، الأمر الذي يجعلها قائمة دائمة على حافة الاحتجاج والثورة، بسبب الألم والمعاناة المفروضة عليها. بينما تتصل الحقيقة الثانية بأن المرأة تقع في تناقض موتر يدفعها إلى حالة الاحتجاج، فهي من ناحية أكثر إيثارية وعطاء سواء على الصعيد البيولوجي أو الاجتماعي. فإنجاب كائن بشري يشكل لحظة إستمتاع للرجل، بينما هي بالنسبة للمرأة لحظة سقوط لبذرة وجود بشري على ساحتها. تحمله وهنا على وهن، وتفصله في عامين ثم تتولى تنشئة ليكون عضواً في المجتمع. ذلك في مقابل أنها الأكثر تهميشاً وإستبعاداً في المجتمع، خاصة في المجتمعات التي تسيطر عليها الثقافات التقليدية. وهو ما يعنى محدودية نصيبها في التفاعل الاجتماعي المحيط بها، وأمام هذا التناقض من الطبيعي أن تعيش المرأة في ظل حالة الرفض والاحتجاج، سواء على الصعيد الأسرى الضيق، أو الثورة على الصعيد الاجتماعي الشامل. في حين تتصل الحقيقة الثالثة في أنه إذا رفضت المرأة وإحتجت وهي الكائن الضعيف الذي يدعى الرجل حمايته، فإنه من باب أولى أن يكون ذلك دافعا للرجل للإحتجاج والثورة بطبيعة الحال. ويرتبط بذلك الحقيقة الرابعة التي تذهب إلى أن المرأة يرتبط بها وبجسدها عديداً من القيم الرمزية، التي يعتبر المساس بها مصدراً لعنف المجتمع بكامله. فجسد المرأة حرام المساس به، حرام ديني وإجتماعي، إضافة إلى معاني الشرف والطهارة والعذرية. ومن ثم فإن المساس بهذه الرمزية يمكن أن يشعل نارا لا تنطفئ، ولذلك نجد أنه في بعض الثورات والتظاهرات أو الانتفاضات، خاصة في الحضارات الشرقية تكون المرأة في الصفوف الأولى كحاجز حماية للذكور. وتترتب على كل الحقائق السابقة الحقيقة الخامسة، التي تذهب إلى أنه إذا فتحت المرأة طريق الثورة بسبب المعاناة وطبقات القهر التي تثقل كاهلها فإنها بذلك،



وباعتبار إيثاريته لا تحتج أو تثور من أجل تحرير نفسها فقط، ولكنها تسعى لتحرير المجتمع بكاملة. الرجال والنساء معا، إضافة إلى أن تحركهن على طريق الثورة يشكل طاقة ملهمة ودافعة للرجال لكي يسلكوا هذا السبيل.

إرتباطا بذلك يشكل الاعتداء على أجساد النساء في الحروب والنزاعات وحتى الثورات وسيلة من وسائل الحرب النفسية ضد الشعوب، حيث يستهدف إذلالها وتدمير معنوياتها، وقد رصدت الدراسات الإنسانية ومتابعات الأمم المتحدة، وقوع مئات الآلات من ضحايا العنف والتعذيب الجنسي، أثناء الحرب العالمية الثانية. ويذكرنا التاريخ الحديث بالأساليب التي أستخدم بها سلاح العنف الجنسي مع أجساد النساء في رواندا والبوسنة وصربيا وفلسطين المحتلة ودارفور والعراق وليبيا (٩٣) وأخيراً مصر. ويраهن القائمون بتلك المهام الدنسة على أن الوصمة الاجتماعية ستمنع النساء من التحدث علنا عن وقائع التحرش أو الاعتداء الجنسي. كما يراهنون على تواطؤ الأجهزة الأمنية، وإمتناعها عن القيام بدورها في حماية المتظاهرات، خاصة إذا كانت أجهزة أمنية منهرة أو مختقة. كما يراهنون على أن الخوف على سمعة ميدان التحرير، ستفرض على كثير من السياسيين الصمت. إضافة إلى أنهم يراهنون على أن القوى التي ترى في النساء مجرد عورة ستغض الطرف أيضا، لأن ما يحدث يصب لصالح تصوراتهم عن النساء. غير أن النساء المصريات قررن الحديث ووضع كل القوى أمام مسئولياتهم في مواجهة هذه الممارسات القمعية المهينة، ليس فقط للنساء ولكن لكسر إرادة الشعب المصري في جملته (٩٤). وإستناداً إلى هذا السلوك المهين إحتلت مصر المركز الثاني عالميا في التحرش بالنساء بعد أفغانستان. حيث وصلت حالات التحرش في عيد الفطر الماضي في القاهرة وحدها إلى ٤٦٢ حالة (٩٥). ذلك بخلاف التحرش لأهداف سياسية، والتي يقع في الساحات التي توجد فيها النساء المتظاهرات أو الثائرات.

ومن الواضح أن التحرش لأهداف سياسية مع المرأة، بدأ يقع في الفترة الأخيرة بصورة متضاعفة بعد أن أمسكت جماعة الإخوان والجماعات المتأسلمة المتحالفة معها بالسلطة والحكم. حيث أصبحت ترى في التظاهرات ومظاهر

التمرد والرفض تهديداً لوجودها، ومن ثم فقد إتجهوا إلى تهديد كل من يحاول التظاهر، وبالأخص المرأة، لأن تظاهر المرأة سوف يصبح مدخلاً لتظاهر الشعب بجملته في كافة الميادين. وكرد فعل لذلك تفتق ذهب المتاسلمون عن وسيلة لردع المرأة، عن التظاهر وممارسة السياسة، من خلال التحرش بهن إلى حد إغتصابهن بصورة فردية أو جماعية تحت تهديد السلاح. حيث يقع التحرش بتكتيك واحد ومتكرر، تأتي بموجبه جماعة المتحرشين بأعداد كبيرة، ومن الواضح أنهم منظمون ومدربون على هذا الأسلوب، وعلى القيام بهذه المهمة. ومثلما حدث في تظاهرات النساء في ميدان طلعت حرب، نجد أن الميليشيات وقد أحاطت بالمتظاهرات. ثم يقومون بعمل كردون حولهم، ويتحرك الكردون لكي يضيق حول المتظاهرات، وكلما إقترب تداخلت بعض أطرافه مع أطراف المظاهرة، وفي البداية تم عزل النساء، عن رجال الأزهر المشاركون معهم في الظاهرة بصورة ناعمة وغير محسوسة. وأثناء تحرك المظاهرة إلى ميدان التحرير بدأت هذه الميليشيات تنقسم لتشكيل حلقات، كل حلقة أو مجموعة تحيط بإمرأة، وتلتف حولها، وتبعدها إلى طرف من أطراف الميدان. ثم تبدأ عشرات الأيدي في العبث في كل جزء من جسدها، تحت وطأة التهديد باستخدام الأسلحة البيضاء، وأحيان استخدام العنف الجسدي كالضرب، أو إيقاع الألم بآماكن حساسة في أجسادهن (٩٦).

وتروى إحدى اللائي تم التحرش بهن لتلفزيون رويترز أنه «في اليوم الثاني من يونيو ٢٠١٢ كنت في ميدان التحرير مع بعض الصديقات. وحين كنت قرب ناصية شارع محمد محمود ومطعم «هارديس» بالتحديد، بدأ بعض الناس يشكلون دائرة حولنا، ويفصلوننا عن بعضنا البعض. ثم بدأوا يسحبوننا وكل واحد منهم يقول سأحميك... ومن قال سأحميك كان الأسوأ». وأضافت «حين بدأوا فصلنا عن بعضنا البعض، لم تكن نعرف ما نفعله، ولم أعرف كيف أصل لصديقاتي، غير أن أناس آخرون بدأوا يشكلون سلسلة بشرية حولي وصديقة أخرى، أيضا وتم إنقاذنا، أما صديقتي الثالثة فإنهم قد إغتصبوها بصورة كاملة (٩٧).

ولم تسلم المذيعات والمراسلات الأجنبية من أعتداء هذه الجماعات المتأسلمة من التحرش السياسي، لمنعهم من نقل أخبار وحقائق الداخل إلى الخارج. خاصة أنها أخبار وحقائق تدين نظام الإخوان. مثال على ذلك تعرضت «سونيا دريدى» مراسلة قناة فرانس ٢٤ في مصر لتحرش جنسى في ميدان التحرير، أثناء تغطيتها للمظاهرات، التي خرجت تحت شعار «مصر مش عزبة» في أكتوبر ٢٠١٢، حيث نقلت حادثة التحرش على الهواء مباشرة. وبحسب ما قالت «دريدى» فإن جمعا من الشباب قاموا بمحاصرتها وأخذوا يلمسونها، وأوضح أن التحرش استمر لعدة دقائق، قبل أن يتمكن صديق لها من أنقاذها. وأوضحت لقد حوصرت من كل الجهات أو أدركت لاحقا أنني أتعرض لتحرش في حين أعاد أحدهم إغلاق زرار قميصي، انها كانت مفتوحة ولكن غير ممزقة. وبفضل الحزام الصلب» الذى كنت أضعه» تفاديت الأسوأ» (٩٨).

وفي هذا الإطار قالت حسبية حاج صحراوى نائبة مديرة منظمة العفو الدولية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، «أن ميدان التحرير الذى شهد في ٢٠١١ أعظم الثورات، تتعرض فيه المرأة الآن للتحرش الجنسى. لمنع المرأة من التواجد فيه، وينبغى أن يتم التحقيق الفورى في حالات التحرش، ومن يثبت تورطه يجب أن يقدم للعقاب الرادع». وتضيف صحراوى «أن هذه الأشكال من التحرش والاعتداء الجنسى ضد المتظاهرات، وغيره من أشكال سوء المعاملة، هو عبارة عن محاولة لتخويفهن، ومنعهن من المشاركة الكاملة في الحياة العامة. كما أكدت الناشطة الحقوقية ماجدة عدلى من مركز النديم لإعادة تأهيل الضحايا، انه «في حالتين على الأقل إستخدمت (شفرات الحلاقة) في الاعتداء على الأعضاء التناسلية للضحايا». وأن السلطات في مصر لا تفعل شيئا في مواجهة هذه الهجمات، ويبدو أن السلطات في مصر تشجع هذا الاتجاه من الاعتداء والتحرش الجنسى مع المتظاهرات» (٩٩). وإرتباطا بذلك سجل المركز المصرى لحقوق المرأة في تقرير رسمى نشر مؤخراً قال فيه أن ٨٣% من المصريات ونحو ٩٨% من الأجانب الزائرات لمصر يتعرضن للتحرش الجنسى (١٠٠). وقد أشارت غالبية التحليلات إلى نظام الإخوان والجماعات المتأسلمة

المتحالفة معها، بإعتبارهم المسؤولين عن هذه الجريمة. في هذا الإطار طالب الكاتب «بلال فضل» الأخوان بالرد على إتهامهم من قبل الصحف الأجنبية، بل مقاضاتها، لأن الصمت يعنى إعتراف النظام وجماعته بالمشاركة، في تحريض هذه العصابات أو الميليشيات على التحرش بالناشطات (١٠١).

وبرغم ذلك لم تتوقف المرأة عن النزول إلى الميدان لإستكمال مسيرة الثورة بروحها المقاتلة، حيث هتفت المرأة «رغم القهر صوتنا طالع». حقيقة تؤكدها المرأة المصرية، المرة تلو الأخرى، في مواجهة نظام قمعى تلو الآخر. وكلما زادت محاولات كسرها وإقصائها وتهميش دورها، صرخت في وجه النظام القبيح «المرأة ثورة .. ثورة ..». وكلما إمتدت يد كلابه لتتحرش بجسدها حتى تمنعها من النزول إلى الميدان، أعلنت التمرد والعصيان وخرجت في كل الميادين تتهتف «بنت جدعه في كل مكان والمتحرش كلب جبان». وكلما داستها بيادات عساكره رفعت وجهها لتبصق في وجهه مرددة «إرفعى رأسك إرفعى رأسك، إنتى أشرف من اللى داسك» غير أن غباء الأنظمة يمنعها من إستيعاب سيكلوجية المرأة المصرية، فيزداد كل نظام بطشا عما قبله، واهما أنه سيطفئ بذلك ثورتها ويبطل مقاومتها (١٠٢).

غير أننا إذا تأملنا أمر التحرش بالمرأة والعنف الجنسى معها على مرجعية السياسة، فإننا نجد أن التفكير المنطقي والبراهين الواقعية، تشير إلى أن الجماعات المتأسلمة بخاصة جماعة الإخوان، هى من يقف وراء هذا السلوك المشين والمتردى إنسانيا والذي يفتقد نخوة الرجولة. وإذا كان الهدف الظاهر يتمثل في ترويع النساء حتى يعزفن عن الاقتراب من ميدان التحرير أو المشاركة في سلوكيات التظاهر، فإن التأمل العلمى يقدم تفسيراً لهذا السلوك، من قبل جماعة الإخوان وميليشياتها. وهو التفسير الذى نطرحه من خلال ثلاثة أبعاد. حيث يستند البعد الأول في التفسير إلى ما أشار إليه العالم العربى والإسلامى الجليل عبد الرحمن بن خلدون في مقدمته الشهيرة، أثناء مناقشته لقضية الخلق، بقوله أن الإنسان يتكون من روح وعقل من ناحية، ودوافع وغرائز من ناحية أخرى. ومن ثم فإذا عمل على تطهير روحه وتعميق قدراته العقلية، كلما إتسعت

مساحة فاعلية العقل والروح على حساب مساحة الغريزة والتكوينات الحيوانية المرتبطة بها. والعكس صحيح فإنه كلما إنقاد الإنسان لغرائزه وتكويناته الحيوانية، كلما كان ذلك على حساب روحه وملكاته العقلية. وإستناداً إلى ذلك، فإنه إذا كان مطلوباً من العضو الأخواني المتأسلم - لكي يكون مثالياً - أن يعمل بمنطق السمع والطاعة دون التفكير والمناقشة. فإن ذلك يعنى أنه مطلوب منه أن يعطل عقله، أن لا يفعله، تأكيداً لذلك أن غالبية أعضاء الجماعة، الذين شغلوا مركز علمية أو فكرية، نجدهم دائماً ذوي قدرات متواضعة، واقل كفاءة من نظرائهم. غير أن الأهم أن تعطيل العقل - وسنتحدث عن تعطيل الروح لاحقاً - يؤدي إلى توسيع مساحة الغريزة في نوعية الحياة الأخوانية. تأكيداً لذلك أنهم أبدعوا تكتيك التحرش الجنسي بالمتظاهرات، لأدراكهم وميلهم إلى تفعيل هذا الأسلوب، ففيه أذى للمتحرش بها، وإشباع شبقى للذات. البرهنة على ذلك إن الإيماءات الجنسية بارزة وكثيفة عن قادة هذا الجماعة، أحدهما يتحدث عن الأصابع التي تلعب في مقابلته لجمع نساءى. ووزير إعلام يتحدث بمفرادات جنسية مع صحفيات، ومتحدث بإسم الرئاسة يتزوج صحفية وينكر ذلك. ومتأسلم آخر يضبط مع فتاة في الطريق العام، وآخر يجرى عملية جراحية بأموال الحزب الذى ينتمى إليه، ليصبح أكثر جاذبية للنساء وما خفى كان أنكى وأردا.

ويتمثل البعد الثانى في مرجعية التفسير الذى نسوقه لتفسير هذا الولع الجنسي، في أن التعامل مع الجنس يختلف باختلاف المرجعية الحضارية. ففي نطاق الحضارة الغربية نجد أن التعبير عن الجنس محكوم بالحرية الفردية الصريحة، حيث القناة بأهمية التصريف الجنسي المتحرر نسبياً، حتى لا يشكل قيداً على تفكير الإنسان، أو منطقة موترة في بنائه إذا لم تشيع هذه الغريزة، وحتى يتفرغ الإنسان لبناء الحياة. على خلاف ذلك نجد أن الحضارة الإسلامية ترى أن تفعيل الجنس ينبغى تقييده بمنظومة القيم الاسلامية التى تنظمه، بحيث يتم الإشباع الجنسي من خلال قنواته «الحلال» التى يقرها المجتمع. حيث يحدث ذلك بالنسبة للمسلم الحقيقى المؤمن بقيم الإسلام. غير أن ذلك لا يصدق على المتأسلم الشكلى، الذى يهتم بأطالة اللحية، وحف الشارب، وتقصير الثوب،

والزواج بالنساء بخاصة الصغيرات. والذي يعتقد بتدين السلف دون محاولة التجديد بالدين بما يتواءم مع روح العصر. مع غياب جوهر القيم الاسلامية عن ضميرة، ومن ثم عجزها عن توجيه سلوكياته في مختلف مجالات الحياة. ومن ثم نجده قد يتطرف بالدين حتى قتل الآخر باعتباره من الكفرة، أو يستقيل بعقله الديني إلى الماضي، دون أن يدرك إحتياجات الحاضر، وأن الدين هو توجيه للتقدم والحركة إلى الأمام، أو يعبث بالدين في عالم السياسة، باعتباره آليه لغواية وتعبئة العامة. هو يهتم بشكل التدين دون أن يعنى بجوهره، ولذلك تغييب القيم والمعاني الدينية الحقيقية عن ضبط غرائزه. ونتيجة ذلك تنطلق غرائز الجنس على ساحة حياته، لتصنع خياله وتوجه سلوكياته في مختلف المجالات، ولو حتى في مجال عقاب الآخرين، بذلك لا يصبح المتأسلمون من الاسلام في شئ.

ويذهب البعد الثالث في مرجعية التفسير - التي إرتضيها - إلى مكانة المرأة في عالم المتأسلمين، أو أصحاب التدين الشكلي، فهي كائن خاضع مأمور متدن في قيمته، برغم أن المرأة لها مكانتها الرفيعة في البناء العقيدى للاسلام. وهى رهن إشباعاته الغريزية بغض النظر عن إحتياجاتها. وهى كائن ينبغى أن يكون خاضعاً دائماً، وليس له الحق في التمرد أو الرفض أو المشاركة في الثورة، ونسوا أن إمراة كانت تدافع عن النبي «صلى الله عليه وسلم» في غزوة أحد حينما إشتد الوطيس. وأن السيدة عائشة زوجة الرسول وراوية الحديث، شاركت في موقعه الجمل. وأن أم سلمة زوجة الرسول «صلى الله عليه وسلم» هى التى أسدته النصيحة العاقلة في صلح الحديبية، بعد أن قال لها الرسول لما رأى إمتعاض الصحابه من بنود الصلح قائلاً، كاد أن يهلك المسلمون أم سلمة. وهند بنت عتبة، زوجة أبو سفيان، التى حاربت جيش الرسول «صلى الله عليه وسلم» في موقعة احد، وعارضته في حديث له مع النساء. لذلك أوصى النبي «صلى الله عليه وسلم» بالمرأة خيراً في خطبته الوداع. أين هذا الإسلام المشرف من تأسلم أحد القادة المتأسلمين والمتنطعين الآن، والذي يفخر بأن أمة كانت تذوق «بول» أبيه، لتقيس له درجة السكر في دمه، «اللهم لا إعتراض»، و«حسبى الله ونعم الوكيل».

### المراجع

1. Francis, Fukuyama: Op,cit, 11. Francis, Fukuyama: Op,cit, 1997, Pp, 7-8.
2. Tiger, Lionel: Op, cit,p. 32.
3. Toril, Moi: Op, cit, P.10.
4. Ibid, P,12.
5. Francis Fukuyama, OP, Cit 12.
6. Daly, Martin M. Wilson, Abuse and Nglect: Biosocial Dimensions, Al-dine de Gruyter, New York,1987 p. 112.
7. Dawkins, Richard: The Selfish Gene , Oxford University Press, New York, 1989, P, 83.
8. Putnam, Robert. D: Making Democracy Work, Princeton University Press, Princeton, 1993, Pp 56-57.
9. Francis Fukuyama: OP,Cit, P. 33.
10. M. Daly and m. Wilson: Op, Cit, P.117.
11. Francis Fukuyama : OP, Cit, P. 35.
12. Toril Moi : Op, Cit, P, 17.
13. Geddes, Patrick and Thomson, J. Arthur : The Evolution of Sex, London: Walter Scott, 1889, 270 .
14. Toril Moi : Op, Cit, P.6.
١٥. أنتوني جدنز ، علم الاجتماع ، ترجمة فايز الصياغ ، المنظمة العربية للترجمة ، مؤسسة ترجمان ، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة ، ٢٠٠٥ ، ص ١٨٧ .
16. Toril Moi , Op, Cit, P. 18 .

17. Mackinnon, Catharine, : "Feminism, Marxism, Method and The State : An Agenda for A Theory" in Nannerl O. Keohane, Michelle Z , Rosaldo and Barbara C. Gelpi (eds). Feminist Theory: A Critique of Ideology. "Chicago : Chicago University Press, 1982 , P, 22.

18. Toril Moi : OP, Cit, P, 20.

١٩. علي ليلة : هيربرت سبنسر والتصور العضوي للمجتمع، مرجع سابق، ص ٧٠.

20. Francis Fukuyama : Op, Cit, Pp. 8-9 .

21. Ibid, P. 19.

22. Ibid, P, 42.

23. Ibid, p . 49.

24. Ibid, P. 51.

٢٥. ح . تيموتز روبيرتس ، إيمي هاييت : من الحداثة إلى العولمة ، ترجمة محمود ماجد

عمر ، سلسلة عالم المعرفة ، الكتاب رقم ٣١٠ ديسمبر ٢٠٠٤ ، الجزء الثاني ، ص ١٩٨ .

26. Heyser, Noeleen : Working Women in South-East Asia, Melton Keynes, England, Oxford University Press, 1986, P. 131.

27. Ibid, p, 133.

28. Francis Fukuyama, Op, cit, p41.

29. Ibid, p, 53.

٣٠. علي ليلة «إشراف وتحرير»: دليل الأسرة في الاسلام، دار الافتاء المصرية، ١٤٣٤

هجريّة، الجزء الأول، ص ٢١٣.

٣١. نفس المرجع، ص ٣١٢.

٣٢. حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين، بحث في تفسير



- الأحوال والعلاقات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠ ص ٢١٨.
٣٣. علي ليلة وآخرون، دليل الأسرة في الاسلام، ٢٢٣.
٣٤. نفس المرجع، ص ٢٤٣.
٣٥. نفس المرجع، ص ٢٤٦.
٣٦. نفس المرجع، ص ٣١١.
٣٧. سناء الخولي، الأسرة والحياة العائلية، دار النهضة للطباعة والنشر بيروت، ٢٠٠٥، ص ١١٧.
٣٨. فاتن محمد عمران، الزواج العرفي وصور أخرى للزواج غير الرسمي، القاهرة مجموعة النيل العربية، ٢٠٠٤، ص ٥٩.
٣٩. نفس المرجع، ص ١١٣.
٤٠. نفس المرجع، ص ١٣٢.
٤١. البهي الخولي، الاسلام وقضايا المرأة المعاصرة، دار العلم، الكويت، ١٩٩٤ ص ٥٥.
٤٢. نفس المرجع، ص ٥٨.
٤٣. نفس المرجع، ص ٦٣.
٤٤. فاتن محمد عمران، مرجع سابق، ص ٧٣.
٤٥. علي ليلة، الأمن القومي العربي في عصر العولمة، تفكيك المجتمع وإضعاف الدولة، الكتاب الثاني، مكتبة الانجلو المصرية، ٢٠١١، ص ٣١١.
٤٦. نفس المرجع، ص ١٣٢.
٤٧. نفس المرجع، ص ١٣٧.
٤٨. علي ليلة وآخرون، دليل الأسرة في الاسلام، مرجع سابق، ص ٢٢٢.
٤٩. نفس المرجع، ص ٣١١.
٥٠. نفس المرجع، ص ٣١٣.
٥١. نفس المرجع، ص ٣١٧.
٥٢. علي ليلة، تقاطعات العنف والإرهاب في زمن العولمة، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ٢٠٠٧، ص ١٣.

٥٣. العنف السياسي ضد المرأة، <http://www.maatpece.org//node1799>

٥٤. نفس المرجع.

٥٥. نفس المرجع.

٥٦. على ليلة، تفكيك المرأة كمدخل لتفكيك المجتمع، دراسة على خلفية تفاعل الحضارات، بحث مقدم لمؤتمر «المرأة في مجتمعاتنا على خلفية أطر حضارية متباينة» جامعة عين شمس بالإشتراك بين قسم الاجتماع، ومركز الدراسات المعرفية، الفترة من ١٤-١٦ نوفمبر ٢٠٠٦، ص ٣٢.

٥٧. رشا عامر، المرأة المصرية بين الضرب في البيت والتحرش في الحياة، الأهرام العربي

<http://digital.ahram.org.ed/articles.aspx?Serial=1137204&eid=366>

٥٨. إتفاقية وقف العنف ضد المرأة وموقف الأخوان المسلمين

<http://www.alarabiya.net/ar/arabic-Studies/2013>

٥٩. العنف السياسي ضد المرأة، مرجع سابق.

٦٠. على ليلة، خرائط العنف على ساحة الثورات العربية، مجلة الديمقراطية مؤسسة

الأهرام، العدد ٥٠ إبريل ٢٠١٣، ص ٣٦-٣٦.

٦١. العنف السياسي ضد المرأة، مرجع سابق.

٦٢. نفس المرجع.

٦٣. نفس المرجع.

٦٤. نفس المرجع.

٦٥. ملائكة في الميدان، حكايات طبيبات وممرضات المستشفيات الميدانية عالجن الثوار

تحت قصف الشرطة، جريدة التحرير، في ٢٣ مارس ٢٠١١.

٦٦. نفس المرجع.

٦٧. نفس المرجع.

٦٨. هبة القدسي: الأمم المتحدة، ضرب المتظاهرين لا يمكن تبريره بحجة إستعادة الأمن

<http://aawsat.com/details.asp?Section=48article=655303&Issueno=12076>

٦٩. العنف السياسي ضد المرأة، مرجع سابق.

٧٠. نفس المرجع.

٧١. نفس المرجع.

٧٢. نفس المرجع.

٧٣. نفس المرجع.

٧٤. نفس المرجع.

٧٥. إنتفاضة نساء مصر ضد التحرش، خطة ممنهجة لإرهاب المتظاهرات وتشوية صورة

الميدان. <http://www.alwafd.org>

٧٦. نفس المرجع.

٧٧. رشا عامر: مرجع سابق.

٧٨. الارهاب الجنسي، سلاح تخويف الناشطات

<http://www.elwatannews/details/147705>

٧٩. نفس المرجع.

٨٠. على ليلة، الأسرة العربية في مناطق الحروب والنزاعات المسلحة، بحث مقدم

لمؤتمر «واقع الأسرة العربية وتحولات المستقبل، الجامعة العربية والهيئة السورية للأسرة دمشق

٣-٥، يوليو ٢٠٠٧.

٨١. العنف السياسي ضد المرأة، مرجع سابق.

٨٢. نفس المرجع.

٨٣. نفس المرجع.

٨٤. نفس المرجع.

٨٥. نفس المرجع.

٨٦. نفس المرجع.

٨٧. إتفاقية وقف العنف ضد المرأة وموقف الأخوان المسلمين، مرجع سابق.

٨٨. نفس المرجع.

٨٩. على ليلة، تقاطعات العنف في زمن العولمة، مرجع سابق، ص ٣٦.

٩٠. العنف السياسي ضد المرأة، مرجع سابق.

٩١. على ليلة، تقاطعات العنف في زمن العولمة، مرجع سابق، ص ٣٢.

٩٢. الارهاب الجنسي... سلاح تخويف الناشطات، مرجع سابق.

٩٣. التحرش الجنسي بالمرأة في مصر.

<http://www.radiosawa.com/content-sexualharrassment-egypt-woen/221434.html>

٩٤. نشطاء يكافحون التحرش بالنساء في المظاهرات

<http://www.alqudsies.co.uk./mdex.asp?Fname-Qnline5%cdatta5%c201239-38-15-02-12-.htm>

٩٥. التحرش والاعتصاب..ضريبة نزول المصريات للميدان

<http://www.moheet.com/201311/02/>

٩٦. نفس المرجع.

٩٧. نفس المرجع.

٩٨. نفس المرجع.

٩٩. نفس المرجع.

١٠٠. العنف السياسي ضد المرأة، مرجع سابق.

١٠١. نفس المرجع.

١٠٢. رشا عامر، مرجع سابق.



## الفصل الثالث

الإطار الحضاري والاجتماعي

للتنشئة الاجتماعية للشباب



### الفصل الثالث

#### الإطار الحضارى والاجتماعى

#### للتنشئة الاجتماعية للشباب

##### تمهيد

يتناول هذا الفصل الإطار الاجتماعى للتنشئة الاجتماعية والسياسية، وهى العملية التى يستوعب من خلالها الفرد القيم والمبادئ التى تشكل مرجعية لسلوكه السياسى. ويشير تأمل الإطار الاجتماعى للتنشئة الاجتماعية والسياسية إلى بروز مجموعة من الحقائق الأساسية. وتتمثل الحقيقة الأولى فى ضرورة تغيير المنطق الذى نفكر به فى أى من الوقائع الاجتماعية والسياسية المعاصرة، وذلك يرجع إلى أن الحقائق لم تعد ثابتة فى عالمنا المعاصر كما كان الأمر فى عالم الأمس. فقد أصبحت السيولة والتدفق من ملامح حقائق عالمنا المعاصر وأيضاً من ملامح التفكير فيها، كما أن ذلك يرجع من ناحية إلى تعدد مصادر الحقائق وتعدد مصادر التفكير فيها. وأيضاً إلى المتغيرات الجديدة التى يطرحها عالمنا المعاصر بنوع من التسارع الذى يصعب ملاحظته، والذى يجعل من الصعب أيضاً إكمال تبلور ذات الواقع الذى يشكل موضوعاً لدراسة العلوم الإنسانية ومن بينها علم الاجتماع. وإذا كان عالمنا قد اعتاد التفكير فى التنشئة الاجتماعية والسياسية من منطق ثابت وسكونى، فإن الحاجة أصبحت تدعو لمراجعة نظرية ومنهجية للوصول إلى أطر وتصورات قادرة على تناول الوقائع السائلة دوماً وغير المكتملة أو غير المتبلورة أبداً.

وتذهب الحقيقة الثانية إلى أن التنشئة الاجتماعية والسياسية لم تعد العملية التى كانت تتم فى نطاق مؤسسات الدولة القومية. ذلك كان بالأمس أما اليوم فإن عالمنا تقلص فى زمانه ومكانه وحالة الاجتماع فيه حتى أصبح قرية واحدة. بحيث أصبحت مرجعيات التنشئة الاجتماعية والسياسية سابحة ومتداخلة فى فضاءه، تتدفق فى الفضاءات الفرعية لتطور تنشئة يتداخل فيها العالمى والقومى والإثنى، كما تتداخل مرجعيات التراث والمعاصرة، ومن الطبيعى أن تتشكل مرجعيتها بنسب متفاوتة من هذه المستويات أو المصادر،



وأحيانا تتضافر بعض المستويات أو المصادر مع بعضها لتصل إلى مرجعيات جديدة تصبح هي الموجهة للسلوك السياسي. فقد تتضافر الإثنية مع العالمية لتؤسس مرجعية تتجاوز المرجعية القومية، وقد تتعانق الإثنية مع التراث، أو تتضافر العالمية مع المعاصرة، بحيث تؤسس هذه التضافرات أو التداخلات مرجعيات عديدة، توجه أي منها السلوكيات الاجتماعية والسياسية للبشر في سياق إجتماعي معين. ويزداد الأمر تعقيداً إذا تداخلت متغيرات أخرى كالسياق الاجتماعي والثقافي، أو السياق الطبقي. لذلك قلنا أن التفكير في التنشئة الاجتماعية والسياسية يحتاج إلى أن يكون ديناميا، وأن يكون كليا يدرك المتغيرات في جملتها أو في معية واحدة بنظرة طائر.

وتشير الحقيقة الثالثة إلى أن التغير لم يصب مستويات ومصادر مرجعيات التنشئة الاجتماعية والسياسية فقط ولكنه أصاب مؤسساتها أيضا. فليس هناك ثوابت على هذه الساحات. وإذا كانت الأسرة ومن بعدها المؤسسات التعليمية بمستوياتها المتتابعة - إضافة إلى المؤسسة الحزبية - هي التي شكلت آليات التنشئة الاجتماعية والسياسية الثابتة في الماضي، فإننا نلاحظ اليوم أن التنشئة الاجتماعية والسياسية أصبحت وظيفة مؤسسات عديدة على الصعيد العالمي والقومي والمحلي الإثنى. وإذا كانت المؤسسات القومية هي التي كانت صاحبة الفاعلية الأكثر في الماضي في إنجاز التنشئة الاجتماعية والسياسية، فإننا نجد ان المؤسسات العالمية والعولمة كالفضائيات وتكنولوجيا المعلومات، أصبحت هي التي تلعب دوراً محوريا في هذا الصدد. وفي بعض الأحيان تتغلب المؤسسات والآليات العالمية على الآليات القومية والمحلية في إنجاز التنشئة الاجتماعية والسياسية للبشر في سياق إجتماعي معين. يضاف إلى ذلك أننا إذا تأملنا حالة مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية على الصعيد القومي فسوف نلاحظ تباينا وتغيراً في أوزان فاعليتها عن عالم الأمس. فعلى حين كانت الأسرة والمدرسة والحزب السياسي ذات الفاعلية الأقوى والأقصى في هذا الصدد، فإننا نجد أن الإعلام بخاصة الفضائيات وتكنولوجيا المعلومات هي الآن صاحبة الفاعلية الأقوى. يضاف إلى ذلك أن مؤسسات المجتمع المدني بتنظيماته

المتنوعة بخاصة النقابات والمنظمات غير الحكومية أصبحت تلعب دوراً محورياً في مجتمعنا المعاصر. ومن الثابت أن جسور تنظيمات المجتمع المدني أصبحت من خلال التشبيك تمتد عبر القومى والعالمى على السواء.

وتتصل الحقيقة الرابعة في أن هذا التنوع، وهذه السيوالة لم تتوقف عند مستويات مصادر مرجعيات التنشئة الاجتماعية والسياسية، أو عند تنوع مؤسساتها فقط، ولكنها أصبحت تشمل مضامين التنشئة كذلك. فتدفع المعلومات والمعاني في عصر العولمة أصبح في كل إتجاه، ولم تعد هناك حدوداً قومية تقف في مواجهة هذا التدفق أو تعوقه، ومن ثم فقد أصبحت مضامين التنشئة الاجتماعية والسياسية ذات طبيعة عشوائية في طبيعتها وفعاليتها. وإذا كانت مجتمعات الماضى قادرة على تنشئة مواطنيها وفق منظومات قيمية ومبادئ أيديولوجيا معينة، بحيث نتوقع أن يكون للإنسان في سياقها سلوكياته المحددة. فإننا نجد ان مضامين التنشئة الاجتماعية والسياسية تصدر الآن عن مصادر ومرجعيات عديدة، مضامينها قد تتسق مع بعضها البعض فتؤكد على توجهات ومن ثم سلوكيات محددة، وقد تتنافر مع بعضها البعض فتؤسس ما يمكن أن يسمى بفوضى أو حراكية مرجعية التنشئة الاجتماعية والسياسية ومن ثم السلوكيات السياسية المستندة إليها.

ومن الطبيعى أن يؤثر ذلك على حقائق عديدة أبرزها حقيقة المواطنة الذى يعد تشكيلها وترسيخ ثوابتها هدفاً محورياً للتنشئة الاجتماعية والسياسية. حيث أصبحت المواطنة بدلا من كونها حقيقة ثابتة تتطابق مع حدود الدولة القومية، إذا بها تتحول إلى مواطنة مرنة متأرجحة قابلة للإتساع حتى لتكاد تنفلت من الإطار القومى لتنتقل إلى آفاق عالمية، كما هي قابلة للتقلص والإنكماش، حتى التراجع إلى مجرد مواطنة إثنية، وينطبق ذلك على كثير من الحقائق الاجتماعية والسياسية.

لذلك حاولت في هذه الدراسة تناول الإطار الاجتماعى للتنشئة الاجتماعية والسياسية، من حيث المستويات العالمية والحضارية التى شكلت مرجعياتها، إضافة إلى التحولات الاجتماعية التى حدثت على الصعيد القومى، وأدت إلى

تأسيس مرجعيات ثابتة ومتسقة للتنشئة الاجتماعية والسياسية أو مرجعيات متناقضة ومتنافرة. ذلك بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه السياقات الاجتماعية داخل الإطار القومي في تشكيل منظومات القيم التي شكلت مرجعيات للتنشئة الاجتماعية والسياسية ، ومدى إتساق هذه المنظومات أو تنافرها ، وهو ما نعرض له في الصفحات التالية.

أولاً: متغيرات الإطار الاجتماعي لتحليل التنشئة الاجتماعية والسياسية للشباب.

يشير تأمل التراث المتعلق بالإطار الاجتماعي للتنشئة الاجتماعية والسياسية عن حدوث إنقلاب في طبيعة هذا الإطار وكذلك في طبيعة مكوناته. بحيث نجد أن هذه الطبيعة خضعت لتغيرات جوهرية في النصف الثاني من القرن العشرين وحتى العقد الأول من الألفية الثالثة، ويكمن التغير في ثلاثة أبعاد أساسية. حيث يتصل البعد الأول ببنية الإطار الاجتماعي، فلم يعد الإطار الاجتماعي للتنشئة الاجتماعية يقتصر فقط علي السياق الاجتماعي المباشر لعملية التنشئة الاجتماعية والسياسية ، بل تتابعت حلقات هذا الإطار من الوحدة الأصغر التي يمكن ان تكون الأسرة وحتى النظام العالمي بكاملة. وفي نطاق ذلك نستطيع التأكيد بأنه قد حدث تحول جوهري في فاعلية الإطار المباشر والأطر غير المباشرة. وإذا نحن تحدثنا بلغة إصلاحية فإن النسق الفرعي، سواء كان الأسرة ، أو المدرسة أو الجيرة أو الحي أو المدينة ، لم يعد هو النسق الحاكم - كما كان الحال في الماضي - لعملية التنشئة الاجتماعية والسياسية. بل إننا نجد ان الأنساق والسياقات الأشمل هي التي أصبحت تلعب دوراً فعالاً في عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية، ذلك يعني أنه بينما كان النسق الفرعي - كالأسرة مثلاً - في الماضي هو المتحكم بالأساس في عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية فإن الأنساق الأشمل في عالمنا المعاصر هي التي أصبحت تقوم بعملية التنشئة الاجتماعية والسياسية علي السواء. ويمكن القول بأن تشكل الدولة القومية بالإضافة إلي نظريات العقد الاجتماعي شكلنا معا "نقطة الصفر" أو البداية لهذا التحول، فيما يتعلق بالإطار أو السياق

الاجتماعي الفاعل في عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية. حيث أصبحت السياقات الأشمل منذ هذه اللحظة التاريخية هي السياقات الحاكمة، ويتأكد ذلك كلما تقدمنا في الزمن باتجاه العقد الأول من الألفية الثالثة.

ويتصل البعد الثاني للتغير في طبقات الضغوط التي تفرضها السياقات الاجتماعية المختلفة لإنجاز عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية. فإذا كانت التنشئة الاجتماعية والسياسية تتم في الماضي في ظل ضغوط محدودة صادرة عن سياق إجتماعي واحد لإنجازها. فإننا نجدها اليوم تتم في ظل ضغوط متصاعدة تتتابع علي الإنسان الفرد أو المواطن، وتصدر عن سياقات إجتماعية متتابعة، بحيث تصبح وطأتها عليه كحلقات الحديد. غير أن قدرتها علي تشكيل الإنسان المواطن وفق نموذج، وصورة محددة، أصبحت أقل فاعلية من السياق الاجتماعي المباشر الذي كان في الماضي. وذلك يرجع إلي أن السياق المباشر في الماضي كان هو السياق المتفرد من حيث تأثيره، وليس هناك ما يحد هذا التأثير. ولذلك نجده برغم محدوديته فإنه كان قادراً علي تشكيل الفرد، بحسب الصورة أو النموذج المنشود. ففي زمن الجماعة والتكوين القبلي، لم يكن هناك ما يضعف تأثير القبيلة في عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية. بيد أننا إذا قارنا هذه الأوضاع الماضية بما هو حادث الآن، فإننا سوف نجد أن ثمة سياقات أو أطر إجتماعية عديدة، تشكل مرجعيات متنوعة لإنجاز عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية. ونظراً لأنها لا تصدر عن مصدر واحد أو مرجعية حضارية واحدة وشاملة، فإننا نجد أن تأثيرها أو فاعليتها قد تلغي بعضها بعضاً، الأمر قد يخلق من ناحية تنوعاً في مضامين التنشئة الاجتماعية والسياسية وفي توجهاتها. فإذا لم تتسق هذه المضامين مع بعضها البعض، وتعمل جميعها في اتجاه واحد، فإن ذلك من شأنه أن يضعف عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية. وهي الحالة التي تتجلي من خلال مظاهر عديدة، منها عدم تماسك منظومات القيم التي تشكل مرجعية للممارسة أو السلوك الاجتماعي والسياسي، ومنها ضعف الانتماء بخاصة في مجتمعات الجنوب التي يشهد فضاؤها الثقافي الاجتماعي والسياسي فاعلية منظومات قيم اجتماعية وسياسية تنتمي إلي سياقات وأطر أشمل من المجتمع أو الدولة القومية.

ويتصل البعد الثالث المحدد لطبيعة التنشئة الاجتماعية والسياسية بطبيعة المجتمع الذي تتم علي ساحته عملية التنشئة ، ومكانته وفعاليته علي الصعيد العالمي، لأن لذلك تأثيره علي عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية. وفي هذا النطاق فإننا نواجه بنمطين لتأثير أو فاعلية السياق الاجتماعي في إنجاز عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية. النمط الأول ، هو نمط التنشئة الاجتماعية والسياسية الذي يقع في المجتمعات الغربية ، وهي المجتمعات الفاعلة في نطاق النظام العالمي المعاصر. حيث نجد أنه نظراً لوجود سياقات إجتماعية تتسق جميعها فيما يتعلق بمضامين التنشئة الاجتماعية والسياسية إبتداء من الأسرة والمدرسة والاعلام وتنظيمات المجتمعات المدني ، وحتى السياق الاجتماعي الشامل. إضافة إلي قدرة هذه المجتمعات علي التحييد النسبي لفاعلية المتغيرات الخارجية، التي يمكن أن تصدر عن مصادر أخرى في النظام العالمي ، وذلك لضعف تأثير هذه المصادر ، فإننا نجد أن هذه المجتمعات من شأنها أن تؤثر في المجتمعات الأخرى أكثر من تعرضها للتأثير. علي خلاف ذلك فإننا نجد أن مجتمعات الجنوب الصغيرة والمحدودة الامكانيات تتأثر عملية ومضامين التنشئة الاجتماعية والسياسية فيها بمضامين السياقات الخارجة عن سياقها المجتمعي المباشر. ونظراً لأن منظوماتها الثقافية والقيمية محدودة في كفاءتها وفعاليتها، فإننا نجدها تخلي الفضاء القومي لمنظومات ثقافية وقيمية صادرة عن الخارج تشكل جوهر ومضامين التنشئة الاجتماعية والسياسية. وعلي هذا النحو نجد أن العولمة تعمل في نظامنا العالمي علي إعادة صياغة التنشئة الاجتماعية والسياسية في الوحدات الأصغر - المجتمعات الصغيرة أو المتخلفة - في نظامنا العالمي لتأخذ نفس الشكل الذي لذات الوحدات في المجتمعات المتقدمة. وبذلك تحقق العولمة عملية التجانس العالمي المستهدف علي أساس من منظومات قيم ونوعية الحياة السائدة في المجتمعات الغربية المسيطرة.

ويشير البعد الرابع إلي أن تأثير الإختراق الثقافي علي التنشئة الاجتماعية والسياسية لا يتم بصيغة واحدة نظراً لتباين مجتمعات الجنوب التي

تضم إلى جانب أمماتها العديدة غمطاً متميزاً من المجتمعات وهي المجتمعات الحضارية. أي المجتمعات التي تنتمي إلى حضارات عظيمة كالحضارة الإسلامية والحضارة الصينية الكونفوشيوسية والحضارة الهندية. إذ تمتلك هذه الحضارات منظومات قيمية وأنساق ثقافية ووحدات وربما ترتيبات خاصة بعملية التنشئة الاجتماعية والسياسية. ونظراً لفاعلية هذه الجوانب، وإرتباطها عضوياً ببنية الحضارة، فإنه يكون من الصعب التخلي عنها بسبب الدعم الحضاري لها. لذلك فإننا نجد أن عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية في بعض مجتمعات هذه الحضارات يسودها صراعات إلى حد الفوضى، بين المنظومات القيمية المتضمنة في الحضارات غير الغربية والتي توجه السلوك والممارسة السياسية، وبين نظائرها المتدفقة إليها من الغرب، تلك التي إنتقلت إليها بفعل قوي وآليات الأختراق الثقافي والحضاري. بحيث يختلف حصاد هذه المواجهة بحسب قدرات الحضارات المشاركة. فإذا نحن تأملنا واقع التفاعل الحضاري المحيط بنا فسوف نجد أشكالاً متنوعة. فعلي حين نجد أن الحضارة الصينية الكونفوشيوسية ظلت محافظة على ثوابتها الحضارية، فإن ذلك لم يمنعها من إستيعاب بعض عناصر الحضارة الغربية الموازية للتقدم، وبخاصة في مجال التربية الاجتماعية والسياسية والسلوك الاجتماعي والسياسي، ونفس الأمر حدث تقريباً بالنسبة للحضارة الهندية. غير أنه بالنسبة لمجتمعات الحضارة الإسلامية، فإن لحظة المواجهة، التي تسببت قوي العولمة في إستحضارها أو فرضها، لم تكن غير مواتية. ويرجع ذلك إلى أن الحضارة الإسلامية عجزت عن تطوير القابلية للإستفادة من منجزات الحضارة الغربية لثلاثة عوامل. الأول أن هذه الحضارة عجزت عن تجديد نفسها من الداخل، ورغم أن مضامينها الأساسية تدعو إلى هذا التغيير. وبرغم إرتفاع المطالبة بالتجديد في بعض المراحل التاريخية إلا أن فقهاء فترات الانحطاط إستطاعوا قهر هذه الازهاصات الإصلاحية. والثاني أن هذه الحضارة وإن أتاحت الفرصة للحضارات الأخرى لكي تختار من مناهلها، إلا أنها عجزت أن تنهل من الحضارة الغربية - إنتقائياً - العناصر التي تقوي

من بنيتها وتطلق عقل طاقات الابداع في بنائها ، ومن ثم نجد أنها لا جددت ذاتها ، ولا إستعارت من خارجها ما يطور إمكاناتها . يضاف إلي ذلك عامل ثالث ويتمثل في سلوك الحضارة الغربية ، حيث تحركت هذه الأخيرة بإتجاه الحضارة الإسلامية لتحرمها من إمكانية الصحة والانبعث أو على الأقل تشوه آدائها في هذا الاتجاه . فهي قد تعيرها - إنتقائيا - التكنولوجيا أو المنظومات القيمة التي لن تساعد بحد ذاتها في تطويرها، إن لم تعق أو تعطل تطورها. فقد أصبح من السهل علي المجتمعات الغربية أن تصدر إلينا التكنولوجيا الاستهلاكية، ومفاهيم معنوية تتعلق بالأسرة لتؤدي إلى تفككها وإنهيارها، أو الديمقراطية الزائفة أو حقوق الإنسان ، لتشيع التخلف والفوضى في حياتنا<sup>١</sup> غير أنها تبخل علينا بالمعارف الحقيقية لإعادة تطوير أوضاعنا. ومن ثم فلا هي منحتنا تكنولوجيا الانتاج، ولا هي تركتنا لنجدد منظوماتنا القيمة. بما يجعلها تتلاءم مع قضايا عالمنا المعاصر ، بل إنقضت علي نسيج مرجعياتنا الدينية والأخلاقية تمرقها إربا ، تستعين في ذلك إما بالمتطرفين الدينيين من داخل حضارتنا ، الذين يخدمون أغراضها عن غير قصد أو بالمتطرفين العلمانيين الشعوفين بها والذين يسعون إلي تقويض أسس حضارتنا بكل نية وقصد. ويتصل البعد الخامس بأنه إذا كان هدفنا في هذه الفترة معالجة الإطار الاجتماعي لتحليل التنشئة الاجتماعية والسياسية، فإننا نعتقد أن هذا الإطار من المنطقي أن يتشكل من عدة متغيرات أساسية تمارس تأثيرها علي عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية. إرتباطا بذلك يعد السياق العالمي المتغير الأول في هذا الصدد من حيث طبيعة التفاعلات الحادثه فيه ، ثم طبيعة سلوك الحضارات نحو حضارتنا ومجتمعاتنا ، خاصة تلك الحضارات التي أصبحت لها الغلبة والتي طورت سلوكا عدائيا نحو حضارتنا ومجتمعاتنا ، وفي هذا الإطار من الضروري إدراك الإختراقات التي تتعرض لها منظوماتنا القيمة بما يؤثر علي عملية

١ \* تأكيداً لذلك أنه من السهل علي أي دارس عربي أن يلتحق بالدراسات العليا في العلوم النظرية في الجامعات الأمريكية كالدراسات الإسلامية أو العلوم الاجتماعية والإنسانية ، غير أنه من الصعب - في الفترة الأخيرة- أن يسمح له بدراسة بعض الموضوعات في إطار التخصصات العلمية كالطبيعة والأحياء والكيمياء، ناهيك عن التخصصات المتصلة بتطوير الأسلحة أو تطوير مؤسسات الإنتاج.

التنشئة الاجتماعية والسياسية ، سواء من حيث أدواتها أو من حيث مضامينها الأساسية، وتأثير ذلك علي مدي قدرة عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية علي ربط المواطن بالوطن وتعميق إنتمائه له ومشاركته فيه. ويتحدد المتغير الثالث للإطار أو السياق الاجتماعي بطبيعة التحولات الاجتماعية الاقتصادية الحادثة فيه والتي تأثرت بها مجتمعاتنا. وهي التحولات التي لم تلعب فقط دوراً أساسياً في إضعاف القدرات التكيفية للمجتمع ، ولكنها لعبت أيضاً دوراً أساسياً في هدر الامكانيات المادية والمعنوية للمجتمع ، بحيث إنعكس ذلك علي هيئة حالة من الفوضى التي أحاطت بعملية التنشئة الاجتماعية. ويشير المتغير الرابع إلي الإطار الطبقي للتنشئة الاجتماعية والسياسية ، وبرغم الاتفاق علي أن لكل طبقة إجتماعية منظوماتها الثقافية والقيمية ، التي تشكل مرجعيتها في التنشئة الاجتماعية والسياسية ، إلا أننا إذا تأملنا الأوضاع في مجتمعاتنا لوجدنا أن الطبقة الوسطي التي تشكل الإطار الأخلاقي للمجتمع تتعرض لحالة واضحة من التآكل ، ليس في جسدها فقط - ولكن في منظوماتها المعنوية والدينية والأخلاقية كذلك. وذلك يرجع إلي حالة الاستقطاب الاجتماعي الحاد الذي تتعرض لها مجتمعاتنا ، والتي تتأسس في إطارها أوضاع تسيطر فيها الطبقة العليا المحدودة الحجم علي كل شئ، بينما يتضاءل نصيب الطبقة الدنيا من الكعكة الاجتماعية. وإتساقاً مع ذلك فإننا نلاحظ نمطاً مستقطباً من التنشئة الاجتماعية والسياسية ، حيث التفاعل السياسي والعملية السياسية تتحقق بإسهام من أبناء الطبقة العليا وشراذم من أبناء الطبقة الوسطي الذين تعلقوا بأستارهم. بينما عزف عن المشاركة القطاع الأكبر من أبناء الطبقة المتوسطة ، إضافة إلي أبناء الطبقة الدنيا لإحساسهم بأنهم لا ناقة لهم ولا جمل في هذا التفاعل السياسي الدائر من حولهم.

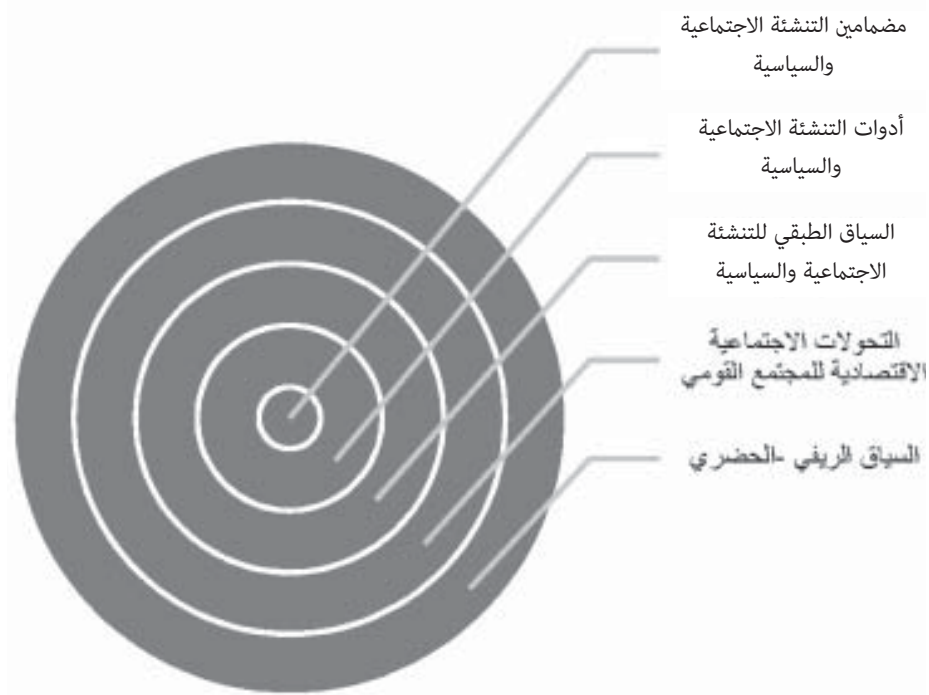
وتشكل وحدات أو أدوات التنشئة الاجتماعية والسياسية في المجتمع المتغير السادس المؤثر في عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية ، وفي هذا الإطار فإننا يمكننا أن نعرض لنمطين من الوحدات. الوحدات التي تقوم بالتنشئة الاجتماعية والسياسية بصورة متداخلة، كالأسرة والمدرسة والجامعة، وجماعة الأصدقاء.



إضافة إلى التنظيمات والوحدات التي تقوم بالتنشئة الاجتماعية والسياسية وحدها كالأحزاب السياسية والنقابات وعديد من تنظيمات المجتمع المدني، حيث تشكل هذه الوحدات الإطار المباشر لعملية التنشئة الاجتماعية والسياسية. ومن الثابت حسب دراسات كثيرة أن هذه الوحدات أو الآليات قد أصابتها إنحرافات وجوانب ضعف عديدة، أعجزتها عن القيام بالتنشئة الاجتماعية والسياسية بالمستويات الملائمة. ويدور المتغير السابع حول التنشئة الاجتماعية والسياسية كمفهوم يشير إلى متغير واقعي، يحتوي علي مجموعة من المضامين القيمية والممارسات والسلوكيات لكونها تشكل محور أو مركز دائرة الإطار التحليلي. إذ من المفترض أنه إذا كانت الأطر الاجتماعية التي أشرنا إليها تشكل مصادر لمضامين التنشئة الاجتماعية والسياسية، فإن الحالة المثالية أن تكون المعاني التي تصدر عن هذه المصادر المختلفة متسقة فيما بينها حتى لا تولد هذه المعاني تناقضا فيما بينها، يتسبب في نشر حالة من الفوضى في عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية. أو يؤدي إلى إنتاج تنشئة اجتماعية وسياسية ذات طبيعة مرضية، تدفع الإنسان إلى سلوكيات وممارسات اجتماعية وسياسية في غير صالح المجتمع. ونعرض من خلال الشكل التالي لمتغيرات الإطار التحليلي لعملية التنشئة الاجتماعية والسياسية.

## شكل رقم (١)

## متغيرات الإطار الاجتماعي لتحليل التنشئة الاجتماعية



وبتأمل الشكل السابق تبرز أمامنا خمسة حقائق أساسية، تشير إلى الأوضاع المتباينة لمتغيرات الإطار التحليلي في علاقتها بعملية التنشئة الاجتماعية والسياسية. وتتمثل الحقيقة الأولى في أن نظامنا العالمي أصبح متماسكاً، ويشكل قرية صغيرة تؤثر عناصرها في بعضها البعض. وعلي هذا النحو فإذا كان من الممكن أن تتم عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية في الماضي إنطلاقاً من مرجعية إحدي الأطر الاجتماعية المباشرة كالعائلة أو القبيلة، أو الطائفة الاجتماعية أو السياق القروي أو الحضري، حيث لم يكن عالمنا قد تماسك بعد، وهو التماسك الذي تحقق بواسطة كثافة وسائل الاتصال والمواصلات. فإن التنشئة الاجتماعية والسياسية تتحقق اليوم بفاعلية مصادر وآليات عديدة، قد تدعم معانيها أو منظوماتها القيمية المتصلة بالتنشئة الاجتماعية والسياسية بعضها البعض. وقد تتناقض هذه المعاني والمنظومات،

الأمر الذي قد يتسبب في تأسيس حالة من الفوضى المسؤولة عن تمزقات عديدة في النسيج الاجتماعي للمجتمع. وتشير الحقيقة الثانية إلي أننا إذا تأملنا التفاعل الحادث في نظامنا العالمي المتماكب، فإننا سوف نجد أن التأثيرات المتعلقة بالمعاني ومنظومات القيم الصادرة عن الإطار الاجتماعي الأشمل - خاصة إذا إمتلك الكفاءة وآليات القدرة علي السيطرة - التي بإمكانها أن تشكل مضامين وآليات التنشئة الاجتماعية والسياسية في الوحدات الأصغر أو الأدنى، حيث لا يمكن تحييد تأثيرها. علي خلاف ذلك فإنه بالإمكان تحييد التأثيرات المتعلقة بالمعاني ومنظومات القيم الصادرة عن الأطر الاجتماعية الأقل شمولاً. اللهم إلا إذا عبرت هذه المعاني ومنظومات القيم عن مرجعيات حضارية تستطيع أن تقف في مواجهة المرجعية الحضارية للإطار الاجتماعي الأشمل، إضافة إلي توفر الظروف المواتية التي تتحقق علي ساحتها. ذلك يعني أن حركة التأثير الفعال تأتي في الغالب من أعلي، بينما تصدر حركة التأثير الأقل من أسفل.

وتتصل الحقيقة الثالثة بأن التنشئة الاجتماعية والسياسية كانت في الماضي، خاصة في النظام العالمي السابق علي نظامنا الأحادي القطب، كانت تتم بتحديد من قبل الدولة القومية. فهي التي تحدد الأيديولوجيا التي تشكل مرجعية التنشئة الاجتماعية والسياسية، ثم أن الدولة كانت هي التي تحدد الوحدات أو الآليات التي تتم بواسطتها عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية. غير أننا إذا تأملنا الأوضاع في عالمنا المعاصر فإننا سوف نجد أن الدولة لم تعد هي الفاعل الوحيد الموجه لعملية التنشئة الاجتماعية والسياسية، بل ظهر علي المسرح فاعلون عديدون. من ذلك مثلاً القوي العالمية التي بدأت تتدخل في عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية، عن طريق الدفع أو الزج بمعاني وقيم ومفاهيم في الفضاء السياسي والاجتماعي والثقافي للمجتمعات القومية. من خلال آلية الاعلام وتكنولوجيا المعلومات، كمفاهيم الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان والتناوب أو التداول السياسي. من هؤلاء الفاعلين تنظيمات المجتمع المدني، التي بدأت تمتلك قدراً كبيراً من القوة التي وفرتها لها الشبكات العالمية

من ناحية أو التي توفرت لها نتيجة لفشل التجارب التنموية التي قامت بها الدولة القومية من ناحية ثانية . ومن ثم فإننا نجد في بعض المجتمعات قد بدأت تلعب دوراً محورياً في عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية. يضاف إلى دور الجماعات الإثنية التي بدأت تبرز على الساحة لتصبح فاعلاً يقوم بعملية التنشئة الاجتماعية والسياسية ، بغض النظر عن الدولة أو علي حسابها، وذلك بسبب أن الدولة قد أصبحت في بعض الأحيان ضعيفة. الأمر الذي فرض إنكماش المواطن وتراجعها أحياناً إلى حدود الجماعة الإثنية ، وعلينا أن نتأمل الأوضاع في العراق وفي جنوب السودان في دارفور وفي لبنان ، وغير ذلك من المجتمعات العربية. حيث تشير كل هذه الشواهد إلى أن الدولة القومية لم تعد هي الفاعل الوحيد علي ساحة التنشئة الاجتماعية والسياسية.

وتذهب الحقيقة الرابعة إلى أن هناك خلاف بين التنشئة الاجتماعية والتنشئة الاجتماعية والسياسية من أوجه عديدة. فمن ناحية نجد أن التنشئة الاجتماعية تبث أحياناً مضامين تدفع إلى إبراز التباين الاجتماعي بين البشر في المجتمع ، كتباين التنشئة الاجتماعية بين الجماعات الإثنية المختلفة في المجتمع ، أو تباين التنشئة الاجتماعية بين الريف والحضر. حيث تباين المضامين الثقافية بين هذه السياقات ، كذلك تباين التنشئة الاجتماعية علي أساس تباين الطبقات الاجتماعية، أو علي أساس النوع. وهو ما يعني أن التنشئة الاجتماعية لكونها تبرز التباين الاجتماعي ، فإنها تكون عادة مصدراً للشقاق أو الصراعات الاجتماعية، وهي الظاهرة التي أشارت إليها تاريخياً نظريات العقد الاجتماعي ، التي حددت نشأة الدولة والمجتمع المدني. علي خلاف ذلك فإننا نجد أن التنشئة الاجتماعية والسياسية تسعى إلى تحقيق التجانس الاجتماعي والمساواة بين أفراد المجتمع، علي أساس من قيم المواطنة، دون إعتبار للتباينات التي يؤسسها الاختلاف في الدين أو العرق أو الخلفية الاجتماعية. وعلي هذا النحو فإنه كلما كانت التنشئة الاجتماعية والسياسية أكثر فعالية وكلما أكدت على قيم المواطنة كلما أضعفت الانتماءات الإثنية للمواطنين ودفعت بها إلى خلفية المسرح. بل أن مثل هذا الوضع يعتبر دلالة علي قدر التحديث والتقدم الذي قطعه المجتمع

علي طريق التطور. والعكس صحيح ، فإنه في حالة ضعف التنشئة الاجتماعية والسياسية ، فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلي تراجع الانتماء من مرجعية المواطنة إلي مرجعية الجماعة الإثنية. وقد يلعب الإختراق الثقافي والسياسي دوره في إضعاف التنشئة الاجتماعية والسياسية علي أساس من قيم المواطنة، ودفعها في إتجاه تقوية الارتباط بالجماعة الإثنية التي ينتمي إليها الشخص. وفي هذا الإطار فإننا نواجه بحالتين ، في الحالة الأولى تشكل التنشئة الاجتماعية قاعدة للتنشئة السياسية ، بحيث تتناسب مساحة التنشئة الاجتماعية والسياسية عكسيا بالنظر إلي المرحلة العمرية. ففي الصغر تتزايد مساحة التنشئة الاجتماعية علي حساب التنشئة الاجتماعية والسياسية ، ويحدث العكس كلما كبر الإنسان في العمر، حيث تبدأ مساحة التنشئة الاجتماعية والسياسية في الإتساع علي حساب إنكماش التنشئة الاجتماعية. وفي الحالة الثانية تصبح التنشئة الاجتماعية هي القاعدة أو المرجعية التي علي أساسها تتحقق التنشئة الاجتماعية والسياسية ، ومن ثم تتم الممارسة والسلوكيات السياسية. الحالة الأولى تتحقق في المجتمعات القريبة من التجانس الإثني ، بينما تسود الحالة الثانية في المجتمعات التي يسودها التباين الإثني.

وتشير الحقيقة الخامسة إلي أن مساحة التنشئة الاجتماعية عادة ما تكون أكثر إتساعاً مقارنة بالتنشئة الاجتماعية والسياسية. ويتأكد ذلك أننا إذا تأملنا التنشئة الاجتماعية ، فإننا نجد أن غالبية البشر يتعرضون للتنشئة الاجتماعية سواء كانت سوية أو منحرفة. فمن الطبيعي أن يتعرض كل إنسان ما دام قد ولد في جماعة لعملية التدريب الاجتماعي ، حتي يتمكن من الحياة في المجتمع. علي خلاف ذلك فإننا قد نجد في عديد من المجتمعات بخاصة المتخلفة أو الانتقالية ، عديداً قطاعات البشر الذين لم يتعرضوا للتنشئة السياسية أو تعرضوا لتنشئة سياسية ناقصة. في هذا الإطار فإننا نجد أن المرأة في المجتمعات التي تشهد تحيزاً تقليدياً ضدها بعيدة عن تأثير التنشئة الاجتماعية والسياسية ، ومن ثم فهي لا تشترك في العملية السياسية ولا تمارس السلوكيات السياسية . ويدخل في هذا الإطار أبناء الشرائح الطبقيّة الدنيا ، الذين قد لا يتعرضوا لفاعلية

هذه العملية ، إضافة إلى غالبية سكان العشوائيات والمناطق الفقيرة ، وأطفال الشوارع والأحداث الجانحين. حيث نجد أن مختلف هذه القطاعات إما أنها لم تتلق تنشئة سياسية منظمة ، أو أنها تلقت تنشئة سياسية ناقصة ، أو أنها تلقت تنشئة ذات طبيعة عشوائية ، أو أنها لم تتلق تنشئة سياسية علي الإطلاق. ولذلك نجد أن هذه الشرائح أو القطاعات هي التي تشكل عادة قوي عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي في مختلف المجتمعات.

إستنادا إلى تحديدنا لمتغيرات الإطار الاجتماعي المؤثرة في التنشئة السياسية وللحقائق المتصلة بذلك ، فإننا سوف نعرض فيما يلي لحالة كل متغير من هذه المتغيرات في واقع مجتمعاتنا ، وما هي طبيعة إسهاماته السلبية والإيجابية في عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية.

ثانيا: السياق العالمي للتنشئة الاجتماعية والسياسية علي الصعيد القومي

من الثابت أن نظامنا العالمي خضع لتحولات عميقة خلال العقدين السابقين ، أبرزت قوة وحضور النظام العالمي من ناحية ، إضافة فاعلية القوي المتحركة فيه من ناحية ثانية ، كما أبرزت من ناحية ثالثة تراجع قوة الدولة والمجتمع القومي أمام هذه التحولات العالمية العاتية. بالإضافة إلى ذلك فإن هذه التحولات التي وقعت في السياق العالمي ، وإن كانت مواتية لوجود وفاعلية القوي العالمية المسيطرة أو المتسلطة ، فإنها لم تكن مواتية بنفس القدر بالنسبة لغالبية المجتمعات القومية في الجنوب. وإذا كانت بداية العقد الأخير من الألفية الثانية قد شهدت نهاية نظام عالمي قديم ثنائي القوي، تلك التي تصارعت في تفاعلات الحرب الباردة ، فإن نهايته قد شهدت بروز إحدي القوي منتصرة ”الولايات المتحدة الأمريكية“ بلا حرب ولا خسائر. حيث صعدت إلى قمة العالم وسيطرت عليه في مقابل تراجع القوة الأخرى ”الإتحاد السوفيتي“ سابقا إلى مرتبة متأخرة . وإرتباطا بذلك فقد شهد النظام العالمي الجديد سعيًا من القوة العالمية المنتصرة إلى السيطرة علي العالم بأسره. ولكي تحقق ذلك فإنها سعت إلى فرض نمط ونوعية حياتها علي العالم بأسره ، وذلك حتى يتأسس تجانس عالمي علي قاعدة هذا النمط. وذلك من خلال ما أصبح يعرف بعملية العولمة

، التي تستهدف فرض نوعية حياة ومُط ثقافة علي مختلف المجتمعات وسائر الثقافات. فهي تروج لنمط الحياة الغربية والأمريكية بالتحديد ، وبخاصة جوانبها الثقافية والاقتصادية ، كمقدمة لاعادة تشكيل الأبنية الاجتماعية المتباينة لتعكس خصائص ذات النمط. ولتأسيس هذا التجانس لجأت قوي العولمة لآليات عديدة، وتعد الشركات المتعدية الجنسية أول هذه الآليات ، وهي الشركات التي تعمل في أكثر من مجتمع ، وينتمي أعضاء جهازها البيروقراطي والغنى لأكثر من مجتمع، غير أنهم يخضعون لثقافة إدارية واحدة ، تعمل علي تنشئتهم وفق قيمها وقواعدها ليتولوا هم بعد ذلك نشر هذه القيم في مجتمعاتهم. ذلك بالإضافة إلي أن إنتاج هذه الشركات يشكل عادة نوعاً من الثقافة المادية الذي يستوعب بدوره الجوانب المعنوية والثقافية المرتبطة بها. يضاف إلي ذلك أن الشركات المتعدية الجنسية تكون لها عادة قوتها الضاغطة علي الإقتصاديات القومية ، مما يجعلها قادرة علي الضغط علي الحكومات لإتخاذ أو إصدار قرارات معينة ، إقتصاديات هذه الشركات تتجاوز أحيانا قدرة الاقتصاديات القومية. ومن الملاحظ أن تزايد عدد موظفي هذه الشركات وإتساع منظوماتها القيمة الإدارية ، من شأنه أن يؤدي إلى تطوير منظومة من القيم والمعاني التي تلعب دورها في تأسيس المواطن العالمي، الذي تتعمق روابطه ببنية هذه الشركات علي حساب إضعاف إلتواء لمواطنته ومجتمعه (١). خاصة إذا أدركنا أن غالبية موظفي هذه الشركات ينتمون إلي الطبقات العليا، الذين لهم توجهاتهم المتجانسة مع توجهات القوي البرجوازية في مجتمعات القوي العالمية ، والمنفصلين نسبيا من سياقاتهم الاجتماعية . خاصة إذا أدركنا أيضا أن موظفي هذه الشركات هم بالأساس من خريجي التعليم الأجنبي ، مع ما يلعبه هذا التعليم من دور في تأسيس التنشئة الاجتماعية والسياسية للمنتمين له وفق قيم ومرجعيات ومعاني أجنبية بالإساس ، الأمر الذي يولد لديهم القابلية لعدم الإلتواء أو ضعفه.

ويشكل الإعلام وتكنولوجيا المعلومات الآلية الثانية لفرض العولمة وإعادة التنشئة الاجتماعية والسياسية وفق مضامينها . حيث تمتلك القوي العظمي في العالم بخاصة الولايات المتحدة الأمريكية إمكانية عالية علي قهر الإعلام القومي

أو المحلي وتحديد مساحته ، أو فرض محدودية تأثيره. فقد أصبح الإعلام العالمي قادر علي إختراق حدود الدولة القومية ، ومن ثم أصبح في إمكانه إعادة تشكيل الثقافة القومية وفق ثقافة النمط المعولم بمنظوماته العديدة لتحل محل الثقافة القومية ، تساعدنا في ذلك آلية الإعلام والاعلان وتكنولوجيا المعلومات التي أصبحت القاهرة (٢). في هذا الإطار فإننا نجد أن الإعلام وتكنولوجيا المعلومات تؤثر علي التنشئة الاجتماعية والسياسية للمواطن من خلال بعدين أساسيين. في إطار البعد الأول فإنها تعمل علي تفريغ المواطن من العواطف والمشاعر القومية المرتبطة ببعض الأحداث القومية. فبرغم أن الإعلام العالمي يعرض علينا الأحداث والتهديدات المحدقة بأممتنا ، والإهانات والالتهامات التي توجه إلي الأمة أو رموزها ، فإن ذات الإعلام هو الذي يعرض علينا الأفلام الخبيثة والتي تعمل علي تفريغ توتراتنا الغاضبة ، بحيث نتعامل مع الحدث الوطني بدون شحنة عاطفية ، وهو ما يعني إن الإعلام العالمي في هذه الحالة يفكك روابطنا العضوية بمجتمعاتنا (٣). ومن خلال البعد الثاني فإن الإعلام يجعل منا مواطنين حياديين سياسيا ، فهو يتيح لنا أن نتابع أحداث العالم جميعاً ، ما يقع في داخل أوطاننا وفي خارجها ، كأنما هي أحداث نمطية واحدة ، لا تفصل بينها حدود الوطن او عواطف المواطنة . ويتزايد الأمر سوءاً حينما يعمل الإعلام بإتجاه تشوية حقائق نقية في عالمنا ليبرزها لنا بغير طبيعتها ، فيجعلنا نراها بعيونة ومن منظور مصالحه، في هذا السياق تصبح المقاومة إرهاباً ، ويصبح التدين تطرفاً ، ويصبح السلوك المسلم بربرية إلي آخر قاموس الإهانة والإدانة الغربي. بالإضافة إلي ذلك تعمل القوي الغربية علي التبشير ببعض المفاهيم التي تسربها من خلال الإعلام كالديموقراطية والحرية وحقوق الإنسان، في محاولة لتهيب الحكام الأيوين او المستبدين في مجتمعاتنا ، ليس لأن القوي الغربية تريد الارتقاء بأوضاعنا، ولكنها تستخدم هذه المفاهيم باعتبارها حق أريد به باطل، لإخضاع حكامنا كمدخل لإخضاع شعوب مجتمعاتنا (٤)، أو علي الأقل لاشاعة الفوضى في فضاءنا الثقافي والسياسي.

وتعتبر المساعدات هي الآلية الثالثة لفرض منظومات القيم والمعاني التي



تشكل مضامين الإختراق الثقافي للعوامة. حيث تسعى مجتمعات الجنوب الفقيرة إلي الحصول علي هذه المساعدات التي تشتري بها التكنولوجيا والسلع المادية التي تحتاجها. غير أن هذه التكنولوجيا تشكل جانب الثقافة المادية الذي يرتبط أو يحتوي منطقياً على المنظومة القيمية والمعنوية لذات الثقافة، تأكيداً لذلك فقد إستحضرت تكنولوجيا الإنتاج الحديثة معها ثقافة الإستهلاك (٥)، ومن ثم فقد عملت علي نشر الثقافة الاستهلاكية وما يرتبط بها من قيم إنتهازية ونفعية في مجتمعاتنا. يضاف إلي ذلك أن المساعدات التي تأتي لمجتمعاتنا، حسبما تذهب دراسات عديدة لعبت دوراً أساسياً في نشر ثقافة الفساد في المجتمع، سواء كان الفساد الثقافي أو الإخلاقي أو الاجتماعي او السياسي. بحيث إتسعت نتيجة لذلك منظومة القيم المنحرفة التي شكلت مرجعية للتنشئة السياسية لفئات عديدة في المجتمع.

وتعد آلية التهديد بإستخدام القوة هي الآلية الرابعة والأخيرة لفرض ثقافة العوامة، حيث تسعى القوي الموجهة لتفاعل العوامة لفرض تصورات ومفاهيم ثقافية جديدة كالمفاهيم المتعلقة بالنوع الاجتماعي أو المتعلقة بحقوق المرأة "مع التطرف في ذلك لتحطيم الأسرة"، إضافة إلي المفاهيم المتعلقة بالأسرة علي أجندة الثقافة القومية. هذا إلي جانب محاولة إنتزاع بعض المفاهيم أو العناصر الثقافية من منظومات القيم الدينية والأخلاقية للمجتمع، تأكيداً لذلك المطالبة ينزع بعض الآيات القرآنية المتعلقة بالجهاد أو الاستشهاد او المتعلقة بالآخر الديني وبخاصة الآخر اليهودي، بدعوي تجفيف منابع الإرهاب (٦). تأكيداً لذلك أن إحدي المؤسسات الأمريكية هي التي وضعت مناهج التربية الدينية والوطنية في النظام التعليمي العراقي (٧) وهو نفس الأمر الذي يحدث في غالبية المجتمعات العربية تحت دعوي تحديث التعليم تارة، وتارة أخرى تطويره ليتطابق مع معايير الجدوي الغربية.

ومن الطبيعي أن تلعب آليات العوامة دورها الواضح في تأسيس منظومات قيمية تصبغ مرجعية للتنشئة الاجتماعية والسياسية للصغار والشباب علي السواء. وتشكل المنظومة القيمية التي تعلي من شأن ما هو غريزي أبرز

منظومات القيم التي تفرضها العولمة. وإذا كان الإنسان في جوهره الأساسي يشكل حقيقة كلية لا تتجزأ، أو بناء عضوي له جوانب الروحية والغريزية معا. فإنه من الضروري على هذا النحو أن نتصور البناء العضوي للبشر باعتباره يتشكل من متصل تشكل الجوانب الروحية والغريزية طرفيه. إستناداً إلى هذا المتصل يتحرك البشر ويتفاعلون بنمطية داخل المجري الرئيسي للحياة، تضم أبنيتهم الجوانب الروحية أو المعنوية وكذلك الجوانب الغريزية، في تداخل منسجم تسمو فيه الروح والمعاني بالغرائز حيناً، وفي حين آخر يصبح الإشباع الغريزي مدخل لتوهج روحي متخم بالمعاني، في نطاق واقع تتسق فيه الذات الإنسانية مع الكون المنقسم علي ذاته كذلك.

في هذا الإطار تعمل العولمة علي إختزال الإنسان في بعده المثالي، فهي إما أن تدفعه من خلال التحدي والدفاع عن الهوية، إلي نوع من العصبية الأصولية التي تسمو بالرغبات والحاجات الأولية الأساسية وتضفي عليها طابعاً مقدساً. بحيث يجد الفرد نفسه المختزلة وقد تحولت إلي هوية مضخمة، هي دائماً موطن الفضائل والمثل العليا المكتفية بذاتها. في مقابل هذا الإختزال يوجد إختزال مقابل للوجود الإنساني في إتجاه الطرف المقابل للمتصل، حيث ثقافة الصورة، وحيث عالم الرغبة واللذة والاثارة الذي تبشر به، وهو عالم يتناقض تماماً مع العالم الذي تحدده الثقافة الأصولية بما تفرضه من تعاليم الامتناع والتقشف والتحریم (٨).

عالم الرغبة يسعى فيه الإنسان إلي إشباع ممتع وفعال ودائم، تنتشي في نطاقه الغرائز، خاصة إذا تدفق من خلال الإعلام ما يساعد علي تضخيمها وإبراز فحولتها. علي هذا النحو نجد أن الإنسان إما هارب من العولمة إلي التراث يحتتمي بدرعه في بحثه عن المعاني والقيم، وإما مندفع إلي تكنولوجيا العولمة وثقافتها يبحث بداخلها عن ما يستنفر غرائزه. هنا يصبح المجتمع مختزل وغير مكتمل، يسير ببعضه في إتجاه، تاركاً بعضه الثاني في إتجاه آخر (٩). ذلك يعني أن منظومة القيم التي توجه السلوك السياسي للإنسان في المجتمع المختزل، تكون في الغالب ذات طبيعة إنسحابية ومتطرفة. فهو إما إنسحاب متطرف إلي معاني مطلقة تدين الواقع

وتتناقض مع ما يحدث فيه ، لتشكل جماعات التطرف والعنف التي ، تطلب من الواقع بل وتفرض عليه التطابق مع المعاني. وأما إنسحاب في الاتجاه المقابل يعبر عن كفر بالمعاني ، حيث تعشق الذات المتعة الوقتية في إطاره ، لدى الذات تصورات وتوجهات وسلوكيات نفعية وذرائعية ، الإشباع المؤقت هو غايتها . لا تهتم بما يحدث في واقعها الاجتماعي إلا بما يتصل بإشباعاتها الغريزية أو ما يتهدد هذا الإشباع.

تطوير العقل المستقل يشكل احد المنظومات القيمة التي توجه الممارسة او السلوك السياسي للبشر في مثل هذه السياقات والأوضاع. تنشأ هذه الاستقالة بسبب التسارع الذي تنمو أو تتحول به ثقافة العولمة ، في مقابل ، الثبات الذي يتميز به التراث. ثنائية ثانية لها علاقة ما بالثنائية السابقة علي أحد مواقف هذه الثنائية توجد الهوية الثقافية علي صورة موقف جامد يؤكد علي التقليد ضمن قوالب ومفاهيم وآليات دفاعية تستعصي علي الإختراق وتقاوم التجديد (١٠). لا يحاول هذا الموقف تأمل التراث في محاولة للإرتقاء به ، أو لتطوير بعض مفاهيمه وإمكاناته بما يتلاءم مع الواقع . ولكنه يتجه إلي الواقع المحيط في محاولة لوقف تطوره حتي يظل متطابقاً وحدود التراث. يعبر هذا الموقف كذلك عن الإحساس بالضعف والهوان أمام قوي العولمة القهرية ، دون أن يسعى عن إرادة وعزم لتطوير بعض جوانب التراث بما يساعد علي إستيعاب أفضل ما هو متاح في عالم تحكمه العولمة. وفي مقابل الموقف الهارب إلي الماضي والمنكفئ علي التراث ، هناك الموقف الهارب إلي المستقبل والذي يسعى إلي التطابق مع الآخر الغربي . بإعتباره يجسد حالة المستقبل. في مثل هذا الموقف يلعب الإختراق الثقافي دوره بفاعلية كبيرة ، لكونه يستهدف تكريس الاستتباع الحضاري. يرمي هذا الموقف في نطاق الثقافة والحضارة الغربية، أملاً في أن يستوعب أو يهضم متضمناتها ، فإذا به يفقد هويته ويعجز في ذات الوقت عن إستيعاب ما هو جوهري وملائم للتحديث في تراثه . كلا الموقفين يتبنين موقف العقل المستقل ، والاستقالة سلب وإبتعاد عن الاندماج ورضاء بالعزلة. الموقف الأول سلبي ”غير فاعل“ لأن فعله الموجه ضد الإختراق لا ينال

الإختراق ولا يمسه ، ولا يفعل فيه أي فعل . لأن فعله موجه إلي الذات بقصد تحصينها ، ومن ثم فهو موقف أو سلوك هارب إلي الماضي ، يتحول إلي نوع من الموت البطئ الذي ، قد تتخلله بطولات ، غير أن أصحابه محكوم عليهم بالجمود والإخفاق (١١). وإذا كان الموقف الآخر سلبي بالنسبة للعمولة بإعتبارها صادرة عن الغرب ، فإن الموقف الثاني سلبي بالنسبة للتراث ، وهو إغتراب عنه. يقول أصحاب هذا الموقف الأخير ، أنه لا فائدة من المقاومة ولا في الإلتجاء علي التراث ، بل يجب الإنخراط في العمولة دون تردد ومن دون حدود لأنها ظاهرة حضارية عالمية لا يمكن الوقوف ضدها ولا تحقيق للتقدم خارجها ، فالأمر يتعلق بقطار يجب أن نركبه وهو ماضي في طريقة بنا أو من دوننا(١٢).

ويزداد الأمر فداحة حينما لا يتوقف الإختراق الحضاري الذي تمارسه العمولة عند حدود تكريس الاستتباع الحضاري بوجه عام ، بل يصبح فعلها أكثر خطورة حينما تعمل علي تكريس الثنائية والانشطار في الهوية الوطنية والقومية. ليس الآن فقط بل وعلي مدي الأجيال الصاعدة القادمة. والنتيجة إعادة إنتاج متواصلة ومتعاضمة لثنائية التقليدي والعصري ، ثنائية الأصالة والمعاصرة في الثقافة والفكر والسلوك (١٣). وإذا كانت الحالة الطبيعية لأي مجتمع أن تكون ثقافته مرتبطة ببنائه إرتباطا عضويا لكون هذه الثقافة نتاجاً للتفاعل الإجتماعي الحادث فيه ، إضافة لما يقدمه تراثه التاريخي . فإنه نظراً لأن ثقافة العمولة وإردة من الخارج ، فإنها لا تكون في العادة مرتبطة عضويا ببناء المجتمع القومي ، وذلك لكونها ليست تعبيراً عن تمثيل الناس لمحيطهم او تعبيراً عن نظام مجتمعهم المدني. علي هذا النحو يتشكل وعي البشر بمنظومة قيم ثقافية وسياسية ، لا توجد صلة بينها وبين نظامها الاجتماعي والسياسي الذي ينتمون إليه . وحين يتفاعل البشر وفق منظومات من القيم والإفكار التي لم تخرج من رحم التطور الاجتماعي الطبيعي ، لا يبقى ثمة ما يدعو إلي إستصغار الأمر. إذ من رحم هذا الانفكاك والتجافي بين الثقافي والاجتماعي والسياسي ستتناسل أنواع أخرى من التجافي والخلل في البني الاجتماعية والسياسية. مما سيعرضها إلي تشوية مضاعف يضاف إلي التشوه الخلقي الأصلي، الذي

نشأ عن أحداثه رثة شهادتها هذه البني دون تقديم مقدمات أو تمهيد أصول (١٤).

ثقافة الحركة والانتقال والتدفق أصبحت منظومات قيمية تحكم الممارسة والسلوك الاجتماعي والسياسي كذلك. وإذا كانت القيم الثابتة والمكان الثابت والزمن المحدد هي الأحداثيات الثقافية التي تميز عالم ما قبل العولمة، بإعتبار أن الثبات والاستقرار هو القاعدة. فإن العالم الذي نعيشه يتميز بالحركة الصادرة عن كل المصادر والمتدفقة في أي إتجاه، هذه الحركة تتدفق عبرها التنظيمات والموضوعات المادية والمعنوية علي السواء. مثال علي ذلك أن الشركات المتعددة الجنسية لم تعد في مواضع ثابتة علي خريطة العالم، بل أصبحت تتدفق من خلال وحداتها ونشاطها في كل إتجاه، ومع هذا التدفق تتدفق السلع والخدمات والبشر. ويرتبط بذلك تدفق المعرفة من الإعلام وتكنولوجيا المعلومات لتساعد في تأسيس معرفة وثقافة وفهم إنساني متجانس. وذلك حتي يشارك الجميع في العصر التكنولوجي وإن لم يتمكنوا بنفس القدر من بناء المجتمع التكنولوجي. وإلي جانب حركة التكنولوجيا والأشياء المادية، توجد الحركة الناعمة للمعرفة والأفكار. فقد أسست العولمة القنوات التي تتدفق من خلالها المعرفة من مراكزها لتصبح موضع إستفادة من الجميع. حقيقة أن قدراً محدوداً ومسطحاً من المعرفة هو الذي يسمح له بالتداول عبر القنوات المتاحة علي الصعيد العالمي، غير أنه حسب القول الشائع "ما لا يدرك كله لا يترك كله". عبر هذه القنوات تتدفق كذلك مفاهيم أيديولوجية وسياسية يؤمل أن تصبح شعارات ذات طبيعة عالمية، من ذلك المفاهيم الأوربية التي ترجع إلي عصر التنوير كمفاهيم الحرية والديموقراطية والرعاية وحقوق الإنسان والبيئة، وعديد من المفاهيم الثقافية والسياسية الأخرى. حيث يكون القصد من هذه المفاهيم أن تساعد في تأسيس واقع اجتماعي وسياسي جديد في مجتمعات الجنوب، يصبح بدوره آلية من آليات التجانس علي الصعيد العالمي عن طريق إلغاء أية نظائر محليه له.

وإذا كان من الطبيعي أن يعمل الإعلام وتكنولوجيا المعلومات علي تنشئة البشر وفق هذه المنظومات القيمية، التي تتمحور حول مفاهيم اجتماعية وسياسية جريئة، بل تدفع إلي ممارسات وسلوكيات اجتماعية وسياسية حديثه.

فإن ذلك من شأنه أن يفرض صداما من ناحية مع الثقافة التقليدية ، التي قد لا تقبل بالنظائر القيمية الحديثة. الأمر الذي يدفع إلي خلافات وصراعات كان من المفترض أن تؤدي إلي إنتاج نوع من الحيوية السياسية ، غير أنها دفعت في اتجاهات تخالف ذلك. كأن تؤسس صداما داخل النظم السياسية التي إعتادت الثبات ، وتحكم وفق التقاليد الأبوية والعائلية، والتي تنظر إلي سكان الدولة بإعتبارهم راعيا الطاعة واجبة عليهم ، والتي ترفض القناعة أو الإنصياع لمطالب الحفاظ علي حقوق الإنسان للبشر في إطار حدود دولتها بإعتبارهم مواطنين لهم حقوق كما أن عليهم واجبات. ومن الطبيعي أن ترفض هذه النظم تداول السلطة ، كما لا يكون لديها الاستعداد أو القابلية للمساءلة. مؤشر ذلك الصدمات التي وقعت بين الحكام والمحكومين في غالبية مجتمعات الجنوب تعبيراً عن الصدام بين المفاهيم الحديثة التي إخترت فضاؤها أو تدفقت على ساحته ، والمفاهيم المستقرة والثابتة الراضة للتغيير أو المثل أمام محكمة العقل.

تسعي ثقافة العولمة ، ومنظومات القيم المتضمنة فيها إلى إضعاف الثقافة القومية التي تواجه الهزيمة في غالبية مجتمعات الجنوب لإعتبارين. الأول أن الثقافة القومية إرتبطت بالدولة القومية، وفي هذا الإطار فإن إضعاف الدولة القومية أو إختراقها كأحد أهداف العولمة، التي تسعي إلي فرض تراجع الدولة القومية عن أداء وظائفها الأساسية ، ومن بينها قدرتها علي حماية المجتمع على السواء وهو ما يعني أنه إن إخترت الدولة فمن الطبيعي أن تخترق ثقافتها كذلك ، أو أن الإختراق الثقافي قد يكون هو المقدمة لإختراق الدولة والمجتمع على السواء. ويتمثل الإعتبار الثاني في أنه نظراً لأن الدولة في غالبية مجتمعات الجنوب ذات طبيعة قهرية ، بحيث تضافرت مع هذه الطبيعة القهرية ثقافة تقليدية ذات طابع قهري كذلك. ومن ثم فقد تجلت هذه الطبيعة التقليدية القهرية من ناحيتين ، الأولى أنها تحدد بصورة مسبقة ودقيقة الممارسات والسلوكيات الفردية في مختلف المجالات ، وبذلك فهي لا تترك إمكانية للإبداع الفردي . هذه الثقافة ذات طبيعة تراتبية كذلك ، لكونها ترفض المساواة ، أبوية ترفض الحرية،

منغلقة ترفض الرأي الآخر كما ترفض التسامح مع الآخر. وتتجلى قهرية الثقافة القومية التقليدية من ناحية ثانية من خلال علاقتها بالثقافات المحلية أو الإثنية، فهي تسعى دائماً إلي تبديدها وقهر أبداعها، بل وتغلق أمامها أحيانا كل قنوات التعبير. لأنها تري في نمو هذه الثقافات أو في حريتها في التعبير تهديد لوجودها وكيانها. ويزداد الطين بله إذا كانت الثقافة القومية التقليدية هي ثقافة الأغلبية، في هذه الحالة فإنها تمهد لصراع إجتماعي وسياسي كامن. ويتصل الإعتبار الثالث في النظر إلي الثقافة القومية بصفتها عقبة أمام إنتشار ثقافة العولمة، وذلك بإعتبار أن تنوع الثقافات القومية يؤكد التباين الذي ترفضه العولمة الساعية إلي تحقيق التجانس. هذا بالإضافة إلي أن الثقافة القومية تعبر عن الهوية، ومن ثم فهي ثقافة معادية للعولمة، بإعتبار أن الأخيرة تسعى إلي طمس الهويات القومية. ولذلك تنظر إليها ثقافة العولمة بإعتبارها عقبة في طريق إنتشارها، ومن ثم نجدها - أي ثقافة العولمة - تصطنع الآليات لقهرها وفرض إنهيارها. علي هذا النحو تنجز العولمة مهمتها من خلال ثلاث آليات أساسية. من خلال إستخدام الآلية الأولى تعمل العولمة علي الضغط علي الثقافة القومية من أعلي لفرض إنهيارها. حيث تعمل ثقافة العولمة ومنظوماتها القيمية، مسلحة بتكنولوجيا الإعلام والمعلومات علي إختراق الثقافة القومية وإستبدال عناصرها ومنظوماتها القيمية، بحيث تؤدي هذه العملية علي المدى الطويل إلي ان تحل ثقافة العولمة محل الثقافة القومية. وإذا كانت العولمة تضغط من أعلي علي الثقافة القومية، فإنها من خلال الآلية الثانية تضغط عليها من أسفل. حيث تدفع العولمة سكان السياقات المحلية أو أعضاء الجماعات الإثنية إلي إحياء ثقافتهم ولغاتهم الإثنية، والتراجع عن الإرتباط بالثقافة القومية، والارتباط بديلاً لذلك بقيم ومعايير الثقافات المحلية والإثنية. وفي هذا الإطار تقدم ثقافة العولمة كل الإمكانيات التي تساعد الثقافات المحلية علي الإنبعث من جديد. ذلك يعني إن ثقافة العولمة تضغط علي الثقافة القومية من إتجاهين من اعلي بواسطة الإختراق الثقافي، ومن أسفل من خلال بعث الحيوية في الثقافات المحلية والإثنية. وتتكامل الإلية الثالثة مع الآلية الثانية حينما تعمل قوي العولمة علي إعادة إنتاج الثقافات

المحلية والإثنية ، وإعادة إخراجها وتسويقها في أنساق وتوليفات أو بضاعة جديدة جذابه ، كما يحدث الآن مرتبطا بالسياحة العالمية. وفي هذه الحالة فإن قوي العولمة وأدواتها تحول ما هو محلي خاص ببيئة إجتماعية وثقافية معينة، إلى شئ مختلف عن تلك المحلية أو الخصوصية الأصلية القديمة ، ومن ثم فهي تصبح - علي ما يذهب روبرتسون - محلية معولمة. في هذا الإطار يصبح إعادة إنتاج عمليات التنوع الثقافي محليا ليس نفيا للعالمية بل هو في الواقع تأكيد لها (١٥) ، وإن كان يتضمن فرضا لتآكل أو تراجع الثقافة القومية. ومن الطبيعي أن تؤدي التنشئة وفق منظومة القيم هذه إلى تدريب أجيال تكون أكثر إنتماءً لمرجعيتهم الإثنية او لمحليتهم، التي أصبحت أحد جزر أو معالم ثقافة عالمية تولت تأسيسها العولمة. وفي الفجوة بين المحلي والعالمي تسقط الهويات الحضارية والقومية ، ويتآكل الإنتماء لها ، بل ويتحرر المواطن منها، ليصبح مواطنا عالميا له جذورة المحلية ، فالمحلية ساحة محدودة وصغيرة تم إستيعابها في عالم شامل أسسته العولمة . وفي إطار ذلك تسقط مفاهيم ومعاني عديدة ذات طابع ثقافي وسياسي كالوطن والمواطنة ، والانتماء ، والهوية والمرجعية الحضارية ، حيث تصبح جميعها بقايا عالم إجتماعي وسياسي ليس له وجود.

بالإضافة إلى ذلك تروج العولمة لمنظومات قيمية وثقافية سلبية ومنحرفة، تشكل مرجعية للتنشئة السياسية التي تنتج في النهاية بشراً أو مواطنين لا تتسق ممارساتهم وسلوكياتهم مع احتياجات مجتمعاتهم. وتعد منظومة قيم أو ثقافة الإستهلاك أبرز هذه المنظومات، حيث تسعى العولمة إلى نشرها ، في مجتمعات بلغت نسبة السكان تحت خط الفقر فيها ما يتجاوز ٥٠٪ يعيش منهم ٢٥٪ تحت خط الفقر المدقع. يشارك في هذا الإستهلاك بعض الشرائح الإجتماعية التي تشكل قطاعاً سكانياً محدوداً في العالم العربي، ليصبحوا هم المفردة المتقدمة أو المباشرة بثقافة الإستهلاك. وبسبب إنفتاح الأسواق في عالم العولمة ، فإن الشره الغريزي والميل إلى الإستهلاك يرتبط بتمجيد كل ما هو أجنبي الذي يعد إستهلاكه أحد رموز المكانة الاجتماعية (١٦). في مقابل ذلك تتآكل أو تتلاشي المشاعر المرتبطة بالهوية الوطنية أو القومية ، وهي الحالة التي



يندفع في إطارها البشر - رغما عنهم - نحو الارتباط بما هو اجنبي وخارجي علي حساب ما هو قومي ومحلي.

ثقافة الإستهلاك والشوق إلي الجديد أصبحت من العناصر الثقافية المحورية التي تفرضها ثقافة العولمة. التجوال والامتزاج بالأسواق والارتباط بالسلع أصبح مركبا عضويا له قيمة وثقافته ، شراء السلع في إطاره لم يعد لتحقيق الإشباع ، الشراء في حد ذاته أصبح إشباع لحاجة المتابعة والارتباط بالأسواق. الشراء أصبح سلوكا اجتماعيا ، يستهلك الوقت والمال والطاقة لتحقيق الإحساس بمتعة الامتلاك ، حتي لو كانت المتعة للحظات. فإذا تحققت متعة إمتلاك سلعة فلنبحث عن متعة شراء جديد ، وفي إطار ذلك يلاحق الإنسان السلع المنتجة كما يلاحق الزمن ، يهرب دائما من سلع الحاضر إلي سلع المستقبل إستبعاداً للسأم والملل. وإذا كان المؤمن الشيعي يتحرق شوقا إلي ظهور الإمام الغائب الذي سوف يملأ الأرض عدلاً بعد أن ملئت جوراً ، وإذا كان إنسان "بيكيت" يعاني من حاضره ويتحرق شوقا إلي "الجودو" الذي يأتي معه بالأمل والتفاؤل ، فإن إنسان العولمة يتجول طيلة يومه في الأسواق باحثا عن سلع تحقق متعة الإمتلاك أكثر من رضا الإشباع.

وتعد ثقافة الجنس والمخدرات عنصر بارزه في ثقافة الاستهلاك ، فمنظومات قيم هذه الثقافة موجهة لإشباع الغرائز. وهي في الغالب ثقافة مادية بلا مثل ، تتسلل إلي داخل البشر إما من خلال الجنس الذي أبدعت التكنولوجيا في إخراجة وتحريره من قيود الأخلاق والقيم. الجنس الذي يجده الإنسان في كل مكان ويصدر عن كل إتجاه، جنس اللذة السريعة المسطحة التي لا تمتلك أي عمق أو إتساع أو دوام، جنس التسارع واللحظة الخاطفة، جنس يفتقد الخبرة أو التجربة التي تطلب تفاعل المشارك فيه. جنس العولمة هو جنس الإعلام أو جنس الشرائط الممغنطة ، جنس يمارسه أو يراه الإنسان من حوله ، قد يسعد به غير أنه يحتاج إلي الجديد بمجرد الفراغ منه، جنس يترك الغرائز غير مشبعة ، وفي حالة من الجوع الدائم. وتتسلل ثقافة الإستهلاك والعولمة كذلك من خلال المخدرات ، التي تخلق فضاءً يسبح فيه الإنسان بلا قيود وفي

أى إتجاه ، حيث عالم مخدر وبلا مشكلات ، كل شئ فيه متوفر ومباح. وإذا كان الجنس يقهر الإنسان من خلال إطلاق غرائزه ، فإن المخدرات تسيطر عليه من خلال تبديد عقله. ومن الطبيعي أن تسلم عناصر هذه الثقافة - الاستهلاك والجنس والمخدرات- إلي تشكيل مركب ثقافي هجين له طغيانه وسطوته. مركب ثقافي يمتلك الإنسان من كل جانب ويدفعه في الإتجاه الذي يريد. وإذا كانت منظومات قيم الثقافة المحلية والقومية تتغلغل بداخل الإنسان من خلال عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المختلفة ، لتشكل ضميره وتضبطه من داخله ، فإن ثقافة العولمة تسيطر عليه من الخارج بواسطة التكنولوجيا المتدفقة تارة ، وتارة أخرى بمنظومات قيم السوق وثقافته، وتارة ثالثة بإشعال جذوة الجنس في فضاء يبدعه تعاطي المخدرات (١٧).

وتعد ثقافة الفساد من الظواهر التي إختزقت بها العولمة الثقافات القومية. فقد أشاعت العولمة قناعة أن الليبرالية والخصخصة والتحرير الاقتصادي والمالي هي الصيغة المواتية للنجاح الاقتصادي (١٨). صيغة سحرية تصلح لكل مجتمع غنيا كان أو فقيراً ، ولكل شخص قويا كان أم ضعيفاً. ولثقة هذه الثقافة بذاتها فقد خلعت النسبي وإكتست بالمطلق، فقد جاءت العولمة مسلحة بقيمها لإقصاء الثقافة والقيم القومية وفرض الاستقالة عنها. ولأن الثقافة القومية أصبحت ضوابطها ضعيفة ، ولم يستوعب البشر بعد أفضل ما في منظومة العولمة من قيم. فقد تخلقت حالة الأنومي التي تتجلي في بعض جوانبها من خلال ضعف إستناد السلوك إلي القواعد والقوانين. مثال علي ذلك سعي بعض رجال الأعمال في القطاع الخاص إلي الاقتراض من المؤسسات المالية للدولة ، وأحياناً من المؤسسات الدولية والإقليمية ، بعلم الدولة أو بغير علمها ، أو حتي بمشاركة من بعض رموزها ، دون إلتزام بالسداد. ويصبح علي الدولة أن تسد هذا العجز سواء لمؤسساتها أو للمؤسسات الدولية ، علي حساب دافعي الضرائب من المواطنين العاديين. وأكثر من ذلك فقد أصبح لزاماً علي الدولة بيع مؤسساتها العامة للقطاع الخاص ، الوطني أو الأجنبي ، بأسعار زهيدة وفاء بهذه القروض

أو سداداً لها وتجنباً لإعلان الإنهيار الكامل (١٩). ومن الطبيعي أن يؤدي فساد بعض رجال الأعمال إلي نشر موجات الفساد في المجتمع، تارة في إتجاه الطبقات الأخرى . حيث يصبح الفساد سلوكاً يقلده الآخرون ، خاصة إذا ضعفت القيم وتآكل الضمير وتحققت المنفعة ، وتارة في إتجاه أفقي ”حيث يتضافر الفساد الاقتصادي مع الفساد السياسي. يحدث ذلك حينما تتخلق مصالح مشتركة بين السياسة والاقتصاد ، الأمر الذي يؤدي إلي فساد ثقافي وإجتماعي كذلك ، حينما تنشغل الأمة بقضايا هامشية ، هل ختان المرأة شرعي أم لا ؟. وما هي دلالة مفهوم النوع Gender الاجتماعي بالنسبة لعلاقات البشر في المجتمع؟ وهل من حق المرأة أن تتصرف بجسدها عملاً بمقررات ”بيكين“ أم أن الشريعة تظل هي المرجع بالأساس ؟. أسئلة تشير جميعها إلي هوية آيلة للسقوط أو هي قد سقطت بالفعل. وفي قلب حالة الأنومي تضيع البوصلة الحضارية ، ويصعب علي الإنسان تحديد صحيح الاتجاه (٢٠).

بالإضافة إلي ذلك فقد إخترفت ثقافة العولمة الهوية وأضعفت الانتماء، ولتحقيق ذلك لجأت العولمة إعمال آليات عديدة أضعفت بها مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية. وتتمثل الآلية الأولى في إعلام العولمة وتكنولوجيا المعلومات المتقدمة والمتنوعة ، تلك التي يتراجع أمامها الإعلام الوطني والقومي. وإذا كان موضع إتفاق الآن ، أن الإعلام والإعلان أصبح من أكثر أدوات التنشئة الاجتماعية والسياسية فعالية ، فإن الإعلام الأجنبي في هذا الإطار يمتلك فاعلية أقوى ، أو نصيب الأسد في هذا الصدد ، بينما لا يبقى للإعلام الوطني من الفاعلية سوي النذر اليسير. وإذا كانت الأسرة تعد من أبرز وسائل التنشئة الاجتماعية والسياسية في الماضي ، فإن الأسرة العربية الآن تعيش حالة إنهارت فيها منظوماتها القيمية ، وتمزق نسيج علاقاتها الاجتماعية، بفاعلية متغيرات عديدة صدرت عن التحولات العالمية والقومية علي السواء ، لعبت دورها فمزقت نسيجها إرباً. إضافة إلي أن بناءها يخضع الآن لحالة من الفوضى بسبب الإختراق الثقافي الذي فرض إعادة تعديل المكانات والأدوار ، وأيضاً بسبب فاعلية الإعلام الطاغية. ونتيجة لهذه التغيرات أو التحولات التي

طرأت علي الأسرة ، فإننا نجدها قد سقطت بإعتبارها مرجعية قيمية وأخلاقية للأبناء ، كما أضعفت هذه التغيرات فاعلية السلطة الأبوية. إضافة إلي تآكل المنظومة القيمية التي تنظم التفاعل بين عناصرها ، الأمر الذي أدى إلي إنتشار حالة من الاستباحة والتسيب القيمي والسلوكي . ساعد بدوره علي مزيد من تفكيك الأسرة ، وأيضاً علي عزل الفرد وحرمانه من آية دفاعات عائلية تحميه ، الأمر الذي أصابه بمرض ضعف المناعة القيمية المكتسبة (٢١).

ويعد التعليم الآلية الثالثة في باب إضعاف أو إسقاط الانتماء ولكي تحقق هذه الآلية فاعليتها في هذا الاتجاه ، فقد كان من الطبيعي أن يستجيب التعليم لإحتياجات العولمة قبل الاستجابة لإحتياجات الوطن. في هذا الإطار إتجه التأهيل والتعليم لكي يصبح أجنبياً ، ومن ثم فقد إتسعت مساحتها ، ولم يعد يقتصر علي المراحل التعليمية دون الجامعة ، بل تجاوزها إلي المرحلة الجامعية ذاتها. حتي يستطيع أن يستجيب لإحتياجات الشركات الأجنبية وإحتياجات سوق العمل. في هذا الإطار تولدت قناعة أنه لكي يصبح الآداء التعليمي كفاءاً ومتميزاً فإنه ينبغي أن يكون أجنبياً من حيث اللغة ، وأجنبياً من حيث التأهيل، ووفق المهارات التي تحتاجها الشركات الأجنبية ، بغض النظر عن إحتياجات الوطن والشركات الوطنية. وأيضاً بغض النظر عن أن هذا النمط من التعليم يجعل الفئة التي حصلت علي هذا الإمتياز التأهيلي والتوظيفي مرحلة بكل ما هو اجنبي ورافضة لكل ما هو وطني أم لا. مثل هذا الوضع يفرض علي الفئة المحرومة من هذا الإمتياز أن تكون الفئة الحاسدة ، أو بالأصح الفئة الحاكمة. وقد تتعمق مشاعر الحقد وتتسع لتتحول إلي حقن علي الوطن ، وهي الحالة التي تؤدي إلي تراخي الإرتباط وتسطيع الانتماء له، وتكون النتيجة دائماً واحدة وإن تعددت الأسباب.

ذلك يدفعنا إلي تأمل طبيعة التنشئة الاجتماعية والسياسية التي تسلم إليها هذه الأوضاع. بداية نستطيع القول بأن العولمة لعبت دورها - حينما عملت علي تفكيك الثقافة القومية وفرض تأكلها - في تأسيس فراغ ثقافي وقيمي إمتلأ بمنظومات ثقافية غير متجانسة، غير أنها تشترك جميعها في كونها ذات

طبيعة سلبية بالأساس. حيث إنتشرت الثقافة الاستهلاكية في مجتمع يتسول الاستثمارات والمساعدات الأجنبية ، بالإضافة إلي أن نحو ٥٠٪ من سكانه تحت خط الفقر، إنتشرت كذلك ثقافة الفساد، التي أباححت ما هو عام ليدخل في منطقة الخاص عند البعض. ولأن الفساد أصبح مسكوتا عنه فقد إستنفّر حقد او حنق البعض الآخر، ومن ثم إهتزت روابط الجميع بالوطن وإهتمامهم له اللص والأمين المستقيم علي السواء. وإستكملت مساحة الأنومي أبعادها المختلفة بإنتشار ثقافة الجنس والمخدرات، بحيث نستطيع القول بأن هذه المنظومات الثقافية والمنحرفة لعبت دورها كمتغير وسيط في تفكيك الثقافة القومية، وهو التفكيك الذي أثر عليها من ثلاثة جوانب. الجانب الأول أنها لم تجعل قيم هذه الثقافة هي المعايير الضابطة للسلوك السياسي للبشر ، الأمر الذي ، أطلق العنان للقيم الفردية ذات الطبيعة النفعية والانتهازية كقيم موجهة للسلوك. والجانب الثاني ان قيم الثقافة القومية لم تعد تشكل المضامين التي ينشأ عليها الصغار، ونتيجة لهذا الفراغ القيمي أو لحالة الأنومي إنتشرت بعض الظواهر القيمية والسلوكية ذات الطبيعة السلبية.

من هذه الظواهر أن الإعلام إنتزع مساحات كبيرة من عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية، من الأسرة ومن المدرسة علي السواء ، ومن ثم فلم تعد القدوة أو التفاعلات اليومية - داخل الأسرة أو المدرسة - هي التي تشكل منظومة القيم السياسية والسلوك السياسي للطفل بشكل كامل . بل أصبح الإعلام هو الذي يقوم بالدور الرئيسي في هذا الصدد، من خلال القيم والسلوكيات السياسية التي تعرضها البرامج والمواد الإعلامية المختلفة. وإذا كان الإعلام الوطني قد إنتزع هذه المساحة من الأسرة والمدرسة ، فإن الإعلام الأجنبي إنتزع المساحة الأكبر من الإعلام الوطني ، لبيث القيم والسلوكيات الاجتماعية والسياسية التي يريد لها ، تساعد في ذلك الفضائيات وتكنولوجيا المعلومات الحديثة. التي تنقل إلي مجتمعاتنا كل ما يحدث بالخارج ، فيكرس التبعية والإعجاب بكل ما هو أجنبي، إضافة أنه يعمل من ناحية أخرى بإتجاه إنتاج تخزين التوتر الذي يكمن وراء المطالبة بالتغيير ، وهو ما يعني أنه يساعد

في تعميق حالة الإحتقان الاجتماعي والسياسي ، وإحتماليات الصدام والعنف. وتشير الظاهرة الثانية إلى سعي العولمة لتطوير ثقافة الانفصال والشقاق في المجتمع، ذلك لأنه إذا كانت قوي وثقافة العولمة تعمل علي إحياء وبعث الثقافة الإثنية ، إلى جوار الثقافة القومية أو علي حسابها. حيث تعمل علي بعث هذه الثقافة من خلال السعي إلى إستكمال أبعادها المختلفة ، سواء فيما يتعلق بالتراث أو باللغة أو بالدين ، وهو ما يساعد في خلق فجوة بين جماعة الأغلبية والجماعات الأخرى. أو أن تعمل العولمة علي تجديد هذه الثقافة، وإظهارها بمظهر عصري وحديث ، حتي تصبح مناظرة للثقافة القومية وقادرة علي منافستها. وفي هذا السياق فهي تؤكد علي قيم التميز عن الآخر ، وقيم عدم التسامح مع الآخر، بحيث يصبح السلوك السياسي للشخص إما أنه يتحقق أو يتم وفق منظومات قيم إثنية، أو منظومة قيم خارجية هطلت المجتمع من خلال العولمة ، وفي هذا السياق تغيب أية قيم مشتركة علي المستوي القومي يمكن أن توجه الممارسة أو السلوك السياسي.

إننا إذا تأملنا منظومات قيم التنشئة الاجتماعية والسياسية التي تدفقت من خلال العولمة ، وكذلك السلوكيات او الممارسات التي نتجت عنها ، فسوف نجد أنها قسمت الوطن إلى مجموعات من البشر الذين ضعفت لديهم المواطنة، ففرقوا شيعا في كل إتجاه. مثال علي ذلك أنه كرد فعل للعولمة برزت سلوكيات إنسحابية أخذت صورا متعددة ، أول إشكالها هو أو إزدهار جماعات العنف المتطرفة ، التي خاصمت الحاضر وذهبت للآحتماء بالتراث إلى حد التطرف به وإختارت طريق العنف والمقاومة ، وهو ما يعني إنسحابها من العملية الاجتماعية والسياسية كما تقع علي أرض الوطن. وذلك في مقابل جماعة أخرى تطرفت بإتجاه العلمانية حيث تولدت لدي هذه الجماعة مشاعر وعواطف تؤكد أن لا فائدة. فليس أمامنا سوي تطوير القدرة علي التكيف وكذلك القدرة علي الخضوع لكل ما هو غربي، وحتى تؤسس شرعية لموقفها الإنسحابي الضعيف هاجمت التراث بكل حلوة ومرة ، خيرة وشرة ، ورأت التسليم بكل ما هو غربي

إبتداء ورفض المقاومة إنتهاءا ، حيث لا فائدة. ويتمثل الشكل الثاني للتشتت في ظهور الجماعات الإنتهازية والفاسدة وحتى الجماعات التي ضعفت روابطها مع الوطن. أول هذه الجماعات الجماعة الإنتهازية التي رأت أنه من الأفضل تبني القيم الإنتهازية ، بأن توسع مساحة ما هو خاص علي حساب ما هو عام ، وأن يكون الهدف من ممارستها وسلوكها الاجتماعي والسياسي، هو تطوير اوضاعها ولو علي حساب الوطن. ذلك بالإضافة إلي فئة أو جماعة ثانية كانت أكثر تطرفا من الفئة السابقة ، بحيث دخلت بسلوكياتها الانتهازية إلي منطقة الفساد بغض النظر عن المجال الذي تعمل فيه طاقة الفساد. ويتسع تطرف جماعات أخرى حتي التحلل من العلاقات بالوطن وحتى سقوط الانتماء كلية مؤشر ذلك الهجرة غير المشروعة ، حيث مخاطرة الغرق احتمالا بدلاً من البقاء في الوطن والمشاركة في صناعة الحياة فيه . أو حينما يهاجر البعض إلي دولة إسرائيل والحياة فيها أفضل من الحياة في الوطن ، أو حتي الإجرام في حق الأخير ، حينما يرتكب البعض سلوك الخيانة والتخابر. في مقابل ذلك توجد الجماعات المتمردة التي قررت البقاء والمقاومة من الداخل ومن الحاضر ، دون الهروب في أي إتجاه. وهي الجماعة التي تناضل في الشارع العربي توجه إحتجاجها للنظام السياسي وتتلقي ضرباته وعنفه ، ومع ذلك فهي تصر وتسعي لاستعادة الوطن من يد الزعامات الأبوية المستبدة ، من خلال إعلان العداء الصريح لها ، وحتى النضال من خلال المواقع الألكترونية والمدونات.

بالإضافة إلي ذلك فقد يأخذ الإنسحاب من الوطن شكل التراجع عن المواطنة وإحياء الانتماء الإثني وتضخيمه حتي تصبح الجماعة الإثنية هي مرجعية المواطنة ، وفي هذه الحالة يُدفع الوطن والمواطنة القومية إلي الوعي الثانوي أو الهامشي. تأكيداً لذلك أن إستنفار الجناعات الإثنية في العالم العربي تحقق نتيجة لعملية تنشئة إجتماعية وسياسية تأسست قبل ذلك ببعيد ، وبدأت تؤتي ثمارها أو أكلها. ذلك بالإضافة إلي نشر معاني وقيم غير أخلاقية وسلبية في الفضاء الأخلاقي للمجتمع ، تهبط بتأثيرها لتنشر الفوضى في الحياة الأسرية فيأتي علي القدوة ، وينتقل إلي المجتمع فيمزق نسيجة الاجتماعي وينشر الصراع بين الجماعات الإثنية المشكلة له ، ويهدد بتراجع المجتمع إلي مرحلة ما

قبل العقد الاجتماعي ، حيث لا دولة ، بل جماعات متعادلة وغير منسجمة تتشكل منها حالة الاجتماع.

ثالثاً: تأثير التحولات الحضارية علي التنشئة الاجتماعية والسياسية للشباب.

مثلما تأثرت التنشئة الاجتماعية بالإختراق الاجتماعي والثقافي الناتج عن العولمة ، وهي عملية عالمية تستهدف إعادة صياغة نظامنا العالمي ، فإنه من الطبيعي أن يكون لها تأثيرها علي كل شئ. فقد تأثرت التنشئة الاجتماعية والسياسية بالصراعات الحضارية التي ظهرت في هذه المرحلة. ذلك أنه إذا كان عالمنا المعاصر يتشكل من حضارات متباينة ، حيث يعد ذلك أحد المسلمات الأساسية ، فإن احتمالات الصدام الحضاري أصبحت واردة بسبب حالة توازن القوي بين الحضارات ، إذا أخذنا كل العناصر الحضارية في الإعتبار. ومن الطبيعي أن تسعى الحضارة الغربية التي وجدت نفسها مترتبة علي عرش العالم لإخضاع الحضارات الأخرى، حيث تعمل لتحقيق ذلك إما مباشرة وحاضراً ، بإستخدام كل آليات الصراع الحالية والمتوفرة أو بصورة غير مباشرة، ومن منطق إستراتيجي بأن تعيد تنشئة مواطن الحضارات الأخرى وفق معاني دينية وثقافية جديدة. أي وفق أخلاق جديدة ، وحسب تشكيل وجهة نظر جديدة لهم إلي العالم من حولهم، وإلي الحضارات الأخرى ، وهو ما فعلته مع مجتمعات الحضارة الإسلامية. وقد ساعد علي ذلك أن التطورات العالمية الاقتصادية والسياسية والثقافية والتكنولوجية ، التي وقعت في النصف الثاني من القرن العشرين وحتى الآن أدت إلي إعادة تشكيل عالمنا المتوسع الأطراف. ليتحول إلي قرية صغيرة بفاعلية الشركات المتعدية الجنسية وشبكة الاتصالات والمواصلات وأبرزها تكنولوجيا المعلومات الحديثة. حيث أدت هذه التطورات جميعاً إلي إعادة تشكيل المكان والزمان العالمي عن ذي قبل. ومن ثم إستحضرت الحضارات والمجتمعات التي كانت تقع علي مسافات بعيدة عن بعضها البعض إلي موقف أصبحت تواجه بعضها البعض في إطاره. ومن ثم بدأ التفاعل بين الحضارات عن قرب مع كل ما يتضمنه هذا التفاعل من احتمالات الالتقاء والتعاون او



إمكانيات الصراع. ويشير التأمل والتفكير فيما يتعلق بالعلاقة بين الحضارات أختلافها في بداية القرن العشرين عنها عند نهايته. وذلك يرجع إلي لعاملين، العامل الأول الانتصار الواضح للحضارة الغربية التي إمتلك القوة المادية والاقتصادية والعسكرية ، ثم إمتلك القيادة المتفردة للعالم - بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية - خاصة بعد الانهيار الأخير للإتحاد السوفيتي سابقا . وبقاء الولايات المتحدة وحدها مسيطرة علي عرش العالم ، الأمر الذي دفع إلي نشأة تفكير حضاري جديد . ينطق ضرورة سيطرة الحضارة الغربية علي بقية حضارات العالم ، وذلك من خلال تطوير الآليات التي تساعد في إخضاعها ، وأولها الحضارة الإسلامية وفرض إستتباع المجتمعات أو الثقافات التي تستظل بمظلة هذه الحضارة للعالم الغربي.

تأكيداً لذلك أننا إذا تأملنا التنظير الحضاري في النصف الأول من القرن العشرين فسوف نجد أن تصويره للحضارات وتفاعلها كان تصوراً سلامياً ، وذلك نظراً لاستناده إلي مجموعة من القضايا الأساسية التي لا تزكي مشاعر أو عواطف الصراع بين الحضارات. حيث تشير القضية الأولى إلي تأثير التنظير الحضاري بالتصور العضوي للحضارة، تأكيداً لذلك أننا نجد ان غالبية النظريات التي قدمت خلال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين قد عقدت مماثلة بين بناء الكائن العضوي من ناحية وبناء الحضارة من ناحية أخرى. فقد رأي هذا التنظير أن الحضارة تنشأ أو تولد ثم تزدهر ثم تواجه الإنهيار والفناء كما عند شبنجلر. أو أن الحضارة قد يتوقف نموها كما عند الشعوب البدائية ، وقد يطرد نموها لتصبح حضارات إنسانية عظيمة كما ذهب تويبي. كما أن لكل حضارة طبيعة محددة كما هي الحال بالنسبة للكائن العضوي حسبما أكد بيترم سروكين. يضاف إلي ذلك تردد مصطلحات مثل النمو والنشأة ، التهجين ، الحس ، العقل ، بحيث يمكن إعتبارها جميعاً مصطلحات أو مؤشرات تؤكد النظرة العضوية للحضارة. وذلك يرجع إلي أن القرن التاسع عشر ، هو القرن الذي شهد إزدهاراً للفكر العضوي والتطوري الكلي ، الذي نظر إلي المجتمعات الإنسانية والكيانات الاجتماعية والثقافية المختلفة بإعتبارها تتطور في بنيتها من مرحلة إلي مرحلة أخرى ، وأن هذه

المراحل لها بداية ونهاية ، وإن اختلفت دائرة النمو بين الكائن العضوي من ناحية والمجتمع او الحضارة من ناحية أخرى.

وتؤكد القضية الثانية علي أن ثمة حضارات عديدة علي الساحة العالمية ، غير أن أدراكهم لهذه الحضارات كان في الغالب إدراكاً حضارياً وسلامياً في نفس الوقت. ونقص بأنهم كان إدراكاً موضوعياً حيث لم يكن المفكر ينظر إلي الحضارات الأخرى مستنداً إلي مرجعية الحضارة الأوربية، وهو السلوك الذي جسده نزعة التمرکز حول الذات التي برزت في أوربا أثناء عصور التحديث. بل نظر المنظرون إلي كل حضارة باعتبار أنها تمتلك منطقها وعقلايتها الخاصة وأساليبها في التكيف والاستمرار. وهو الأمر الذي شكل أساساً للدعوة التي تؤكد علي أن تباين الحضارات لا يعني صراعها بل قد يعني تكاملها ، طالما ان هناك إعتراف متبادل بين أعضاء كل حضارة بالحضارات الأخرى ، حيث نظر إلي كل حضارة باعتبارها مرجعية في ذاتها ولذايتها. وأن الحضارات جميعها تقف علي قدم المساواة، طالما أن كل حضارة قد قدمت إسهاماً محدداً ساعد علي تطور الحياة الإنسانية، حتي الحضارات التي إندثرت وتركت بعض بقاياها المادية كانت دائماً موضع إعتبار وتبجيل.

وتتسق القضية الثالثة مع القضية الثانية ، حيث ذهب التنظير الحضاري لهذه الفترة إلي التعامل مع مسألة الحضارات من خلال تطوير نماذج نظرية تطبق علي الحضارات جميعها دون إستثناء. فالحضارات جميعها تنشأ وتزدهر وتأفل عند شبنجلر ، أو أن أي حضارة تطور إستجابة للتحديات التي تواجه الحضارة كما ذهب أرنولد توينبي . وأن الحضارات جميعها بها جوانب روحية وحسية ومثالية كما ذهب عالم الاجتماع بيتزم سروكين. حيث أدرك مفكرو هذه المرحلة ان تحليل الحضارات المختلفة ينبغي أن يتم إستناداً إلي النظرية التي طورها المفكر، حتي يمكن تقديم تقييم موضوعي للحضارة. في هذا الإطار تركز إهتمام مفكري الحضارات علي نشأة الحضارات وتطورها وإنهيارها ، كما كان لديهم إتفاق علي أن كل حضارة من الحضارات ، بخاصة الحضارات الإنسانية العظيمة قد قدمت إسهامات واضحة علي صعيد التقدم الإنساني.

وفي إطار القضية الرابعة ، نظر المفكرون خلال هذه الفترة إلي الحضارات إتساقا مع التصور الكلي العضوي بإعتبار أن كل حضارة تشكل كلا متكاملأً، يتشكل من مجموعة من المتغيرات التي يؤدي تفاعلها إلي قيام الحضارة وإستمرار دوامها. وعلى هذا النحو ، فإننا نجد أن كل حضارة من الحضارات فيها جوانبها الروحية ، التي تتضمن المثل والمعاني التي تشكل الطاقة الدافعة لسلوكيات البشر. التي تلعب دورها في بناء الجوانب المادية ، التي تعني الفنون، والتجهيزات المادية التي طورتها الحضارة حتي تستطيع التكيف بواسطتها مع السياق المحيط. غير أن الوزن النسبي لكل من هذه المتغيرات ”المادية والروحية“ يختلف من حضارة إلي أخرى ، وفي بناء الحضارة الواحدة من مرحلة إلي أخرى. وقد أستمر هذا النمط من التنظير الحضاري حتي قيام حركة الاستعمار التي إستمرت حتي الحرب العالمية الأولى ، حيث برز وعي من قبل الحضارة الغربية بإمكانيات القوة في الحضارات الأخرى ، بخاصة الحضارة الإسلامية ورأت أن في ذلك تهديد لها.

إرتباطا بذلك فإننا إذا تأملنا التنظير الحضاري الغربي في النصف الثاني من القرن العشرين فسوف نجده بسبب إنتصار الحضارة الغربية وعلي رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، ينطلق من نزعة التمرکز حول الذات التي تنظر إلي الحضارة الغربية ، بإعتبارها أكثر الحضارات سموأً. فهي الحضارة التي شكلت نهاية التاريخ . وفي الحقيقة أننا إذا تأملنا التنظير الاجتماعي ، وليس الحضاري في النصف الأول من القرن العشرين لوجدنا أن كتابات كارل ماركس وماكس فيبر ، وإميل دوركايم وفرديناند تونيس ووارنر سومارت ، بغض النظر عن إختلافاتهم الداخلية ، تعد جميعها تنظيراً لتمجيد الحضارة الغربية ، حيث التأكيد الدائم علي أن عناصر بنيتها لم تتوفر للحضارات الأخرى. وإذا كان ذلك قد ظل كامنا او متواريا في زمن الحرب الباردة ، فإنه مع إنتصار الحضارة الغربية الرأسمالية في نهاية النصف الثاني من القرن العشرين في صراع هذه الحرب الباردة، فإننا نجدها قد أصيبت بزهو القوة ، ومن ثم فقد أظهرت ما كان كامنا أو متواريا . ولأن صراع الحرب الباردة كان قاسيا في

بعض فتراته، فقد رأت ضرورة إلغاء احتماليات الصراع الحضاري. ليس عن طريق التصالح أو التفاعل الحضاري السلمي، ولكن عن طريق إلغاء الآخر الحضاري، أو علي الأقل تقليص أظافره. إنطلاقاً من ذلك نظرت الحضارة الغربية إلى الآخر الحضاري فوجدت سلوكيات متنوعة. فمجتمعات هذا الآخر الحضاري إما أنها منشغلة في تطوير أوضاعها لإمتلاك أسباب القوة كما هي الحالة بالنسبة للحضارة الصينية والحضارات الآسيوية الأخرى. أو ان مجتمعات حضارة أخرى ضعيفة واهنة لا تقوى علي المواجهة الحضارية، وإن إمتلكات احتمالات القوة وإمكاناتها. ومن ثم فليس أمامها سوى الخضوع لقوي الحضارة الغربية، خاصة ان هذه المجتمعات تمتلك ثروة الطاقة، العنصر المحوري في التقدم التكنولوجي للحضارة الغربية، كما تمتلك الأسواق الملائمة لتصريف السلع. وأن الخطر يكمن في طاقتها المعنوية ومنظوماتها القيمية التي أصبحت مبهرة بالنسبة لأبناء الحضارة الغربية أنفسهم، إضافة إلى الخوف من إحياء هذه الحضارة وإمتلكها إرادة القوة والتحدي، خاصة أنها تمتلك ثروات وإمكانات ذات أهمية محورية بالنسبة للعالم. لكل ذلك أصبح التنظير الحضاري الغربي أكثر عدوانية بالنسبة للحضارات الأخرى وبخاصة الحضارة الإسلامية.

ذلك يدفعنا إلى إستكشاف طبيعة القضايا التي تشكل موقف الحضارة الغربية فيما يتعلق بالتفاعل الحضاري في النصف الثاني من القرن العشرين والعقد الأول من الألفية الثالثة. حيث تتمثل القضية الأولى في محاور التنظير الحضاري خلال هذه الفترة حول فكرة الصراع، فهو تنظير ألهم بتنظير الصراع الطبقي الذي شغل مساحة واسعة في العقل الغربي، وأيضاً بالصراع الذي حدث في فترة الحرب الباردة. أحيانا إعتقدت بعض نماذج هذا التنظير كما في حالة "فوكوياما" أن الصراع قد حسم لصالح الحضارة الغربية الرأسمالية. علي خلاف ذلك نجد نماذج نظرية أخرى كما في حالة هنتنغتون الذي رأى أن احتمالات الصراع ما زالت قائمة ومستمرة. وقد ساعد علي تبني منطق الصراع تعادل القوى بين الحضارة الغربية والحضارة الإسلامية. فالحضارة

الغربية لديها التقدم المادي، غير أنها تعاني من إنهيار روحي وأخلاقي بل وتمزق في النسيج الاجتماعي، حتي أصبحت غالبية تكويناتها عاجزة عن تطوير رأس المال الاجتماعي. في مقابل الحضارة الإسلامية التي تعيش حالة من التخلف التكنولوجي والفقر المادي ، غير أنها تمتلك رأس المال الأخلاقي ، والقيمي والديني والإمكانيات التي قد تتحول إلي قوة في المستقبل. كل حضارة تفتقد ما تمتلكه الحضارة الأخرى ، وأمام توازن القوي بين المادي والمعنوي ، أو بين الكائن والممكن علي خلفية الاختلاف الحضاري تبرز احتمالية الصراع ، إذا إعتقدت احدي الحضارات أنها تستطيع بوسائل تفوقها إخضاع الحضارة الأخرى ، خاصة إذا إعتقدت أن الحاضر التاريخي هو الزمن الملائم لإنجاز ذلك.

وتشير القضية الثانية إلي تأكيد التنظير الحضاري في النصف الثاني من القرن العشرين علي نزعة الحضارة الغربية الرأسمالية نحو التمرکز حول الذات، وهي النزعة التي ظلت مسيطرة علي العقلية الغربية منذ بداية عصر الاستعمار وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، كما أنها النزعة التي كانت وراء نشأة الفكر التطوري ، وكذلك نشأة نظريات التحديث. حيث رأت هذه النماذج النظرية أن الغرب يشكل النموذج الأمثل للتحديث ، وأنه إذا رغبت المستعمرات المستقلة حديثا تحقيق التقدم والتحديث فعليها أن تسلك نفس الطريق الذي سلكته المجتمعات الغربية (٢٢)، وأحيانا فرض الغرب هذه النماذج علي المجتمعات المستقلة بأساليب عديدة. ذلك برغم ظهور بعض الكتابات الغربية - خاصة أن هذه الكتابات ذاتها هي التي إمتدحت التحديث الغربي - التي بدأت تدرك أن عوامل النفي بدأت تؤدي دورها وفاعليتها في تآكل الحضارة الغربية من الداخل. وتعد كتابات ماكس فيبر حول الدور الذي بدأت تلعبه البيروقراطية والتكنولوجيا المتقدمة في قهر الحرية الإنسانية ، إضافة إلي كتابات هربرت ماركيزوز التي أكدت علي أن المجتمع التكنولوجي المعاصر بدأ يختزل الذات الإنسانية. يؤكد ذلك أن فرنسيس فوكوياما ، وهو المفكر الذي أكد علي نضج الحضارة الغربية وبلوغها غايتها ، كما ذهب إلي ذلك في كتابه "نهاية التاريخ" ، هو نفسه الذي أكد علي إتجاه الحضارة الغربية إلي الإنهيار، كما سجل ذلك في مؤلفه "نهاية

نظام "The End Order" حيث يتعرض النسيج الاجتماعي والأخلاقي لهذه الحضارة للتمزق والانهيار. وهو ما يشير إلي أنه وإن إمتلك هذه الحضارة رأس المال المادي إلا أنها بددت رأسمالها الديني والأخلاقي والمعنوي.

وفي إطار القضية الثالثة ذهب التنظير الحضاري في النصف الثاني من القرن العشرين إلي أن الغرب والحضارة الغربية تميل إلي التعرف علي ذاتها من خلال الصراع، فتاريخها هو دائماً هو تاريخ الصراع مع الآخر. تأكيداً لذلك أن حركة الاستعمار تحققت من خلال الصراع الذي حسم لصالح أوروبا بسبب عدم توازن القوى. وفي النصف الأول من القرن العشرين تبنت الحضارة الرأسمالية الصراع مع الكتلة أو الحضارة الاشتراكية، وقد تحقق لها الانتصار في الصراع بسبب عوامل داخلية في الكتلة الأخيرة. وفي النصف الثاني من القرن العشرين إتجهت الحضارة الغربية الرأسمالية بعد إنهيار الكتلة الاشتراكية إلي تأسيس صراع جديد مع الحضارة الإسلامية، بدأت بدايته فعلاً في ظل عدم تكافؤ القوة. إضافة إلي أنها تعد العدة لصراع الألفية الثالثة مع الصين وحضارتها الكونفوشيوسية. وهو ما يعني أن الغرب يتعرف على ذاته ويؤكد ما من خلال الصراع مع الحضارات الأخرى. وهو الأمر الذي يلقي قدراً من الشك في إمكانية أن يشارك الغرب بنية صادقة وشفافية فيما أصبح يعرف "بحوار الحضارات". غير أن المتأمل لإدارة الحضارة الغربية للصراع مع الحضارات الأخرى يدرك أنها قد طورت آليات كثيرة لإدارة الصراع مع الحضارات الأخرى. فبينما كان الصراع العسكري هو الشكل المعتمد في القرن التاسع عشر، والذي يستهدف قهر إرادة الخصم، طور الغرب آليات الصراع الثقافي لتحقيق الإختراق الثقافي. كما طور الصراع الاجتماعي من خلال إستنفار بعض الفئات الاجتماعية التي لديها الاستعداد للخروج علي النظام في مجتمعاتها. إضافة إلي محاولة تأليب الأقليات في مجتمعات الحضارات الأخرى، في ظل إدعاءات الدفاع عن حقوق الإنسان والأقليات، إضافة إلي السعي لإدارة الصراع من خلال الإعلام وتكنولوجيا المعلومات لتمزيق النسيج الأخلاقي والروحي للحضارات الأخرى، بخاصة الحضارة الإسلامية، حتي لا يصبح لديها شكل من أشكال التفوق -ولو حتي المعنوي - علي الحضارة الغربية.

وتشير القضية الرابعة إلي حالة من العدائية التي تنتظر من خلالها الحضارة الغربية إلي الحضارات الشرقية بخاصة الحضارة الإسلامية ، كما يعبر عنها صمويل هنتنغتون الذي أكد علي ترادف الحضارة الإسلامية مع الدين الإسلامي أو تستند إليه. علي هذا النحو يلعب الدين الإسلامي كما يرى هنتنغتون -وهي حقيقة - دوره بإعتباره قاعدة للهوية وللحضارة. وفي هذا الإطار يشكل الدين إلتراما يتجاوز الحدود بين المجتمعات ، حيث يلتزم المؤمنون بأن يرتبطوا به وحده دون الالتقاء بغيره. إستناداً إلي ذلك فإنه إذا كان من السهل - حسبما يذهب هنتنغتون - أن يكون الشخص لديه جنسية مزدوجة كأن يكون نصف عربي half-Arabic. ونصف فرنسي half-Franc ، وفي نفس الوقت هو مواطن في دولتين أو حضارتين. فإنه من المستحيل أن يصبح الشخص نصف كاثوليكي half-Catholic ونصف مسلم half-Muslim في ذات الوقت. علي هذا النحو يري هنتنغتون أن الدين الإسلامي يشكل قاعدة قوية للحضارة الإسلامية (٢٣) ، كما أنه يمثل خطاً فاصلاً يميز الهوية العربية الإسلامية. وبذلك تصبح الهوية الحضارية معطاة مسلم بها ، وتضحى الحضارة والدين مصطلحات تخفى وراءها نزعة قريبة من النزعة العنصرية.

وإرتباطاً بذلك ، نجده يعتقد وآخرون أن الحضارة الإسلامية هي الحضارة المرشحة للصراع وذلك لأربعة إعتبارات. حيث يتعلق الإعتبار الأول بالطابع التاريخي للصدام مع الغرب. إبتداء من الحرب الصليبية، مروراً بتصفية المسلمين في الأندلس وإستعمار الغرب للعالم الإسلامي وتقديم فلسطين وطنا ليهود الشتات، ومحاولة تصفية المسلمين في البوسنة والهرسك . وإنتهاك أوطانهم كما في العراق ، وتفتيت مجتمعاتهم كما هو الحال في العراق والسودان، والعمل بعناد علي حرمانهم من القوة كما هي الحال بالنسبة لإيران. ويؤكد الإعتبار الثاني علي أن الغرب قد طور مصالح خاصة به ، تتمثل في السعى من أجل الحصول علي بترول العرب والمسلمين، فهو إذا حصل علي البترول فسوف يكون بإمكانه التحكم في معدلات نمو الحضارات الأخرى علي الصعيد العالمي ، والغرب تتوفر لديه نية تأمين هذه المصالح ، حتي لو تطلب الأمر صراعا. ويتصل

الإعتبار الثالث بالقاعدة الدينية للحضارة الإسلامية ، التي تجعلها تختلف عن الحضارات الأخرى في كونها حضارة قد تقبل التفاعل مع الحضارات الأخرى ، ولكنها لا تقبل الذوبان أو تبني القيم الغربية لإعتبارات كثيرة. ويتحدد الإعتبار الرابع في أن الحضارة الإسلامية ، كما تحدت في الوثائق الأساسية للإسلام، تتضمن توازناً دقيقاً بين التسامح مع الآخر والتفاعل معه بأريحية ، وبين مقاومة ورفع راية الجهاد ضده إذا هو قد حاول قهر شعوبها أو البطش بها. ويتمثل الإعتبار الخامس في حالة الضعف والوهن التي عليها العالم العربي والإسلامي الآن، وهي الحالة التي تشجع الآخرين على الإغارة عليهم وقهرهم والحصول على خيراتهم . تجسيدا لقول الرسول الكريم ”صلى الله عليه وسلم“ ”توشك أن تتداعي إليكم الأمم كما تتداعي الأكلة إلى قصعتها ، قالوا أمن قلة يا رسول الله، قال بل من كثرة ولكنها كثرة كغناء السيل“ (٢٤).

وإستناداً إلى إدراك الحضارة الغربية لخطورة كامنة في الحضارة الإسلامية ، فقد إتجهت إلى الهجوم المباشر عليها لتفكيك بنيتها ، وقد شنت هذا الهجوم على جبهات عديدة تقع على الجانب المعنوي للحضارة. وتشكل اللغة العربية جبهة الهجوم الأولى والأساسية ، ذلك لأن اللغة تحتل مكانة محورية في بنية الهوية العربية . فاللغة هي لسان العرب وهي التي شكلت آلية تراكم حضارتهم المعنوية ، واللغة هي التي أطلقت عنان خيالهم الذي اتسع باتساع الصحراء. ثم أن اللغة هي التي أوحى بها الدين الإسلامي ، حيث أنزل القرآن بلغة عربية وعلي نبي عربي . وبهذه الواقعة - أي نزول القرآن بلغة عربية وعلي نبي عربي - أضفى الدين شرفاً على العرب ووضعهم في مكان الصدارة من العالم الإسلامي، كما حافظ الدين على اللغة نقية ومتداولة ومن غير تحريف أو تشوية. وتشوية اللغة بدأً محدوداً بتأسيس بعض المدارس في بعض المراحل التعليمية التي يتعلم بها أبناء النخبة المتصلين ثقافياً بالثقافة الغربية ، وحينما حدث الإمتداد الليبرالي على الساحة العالمية في الثلث الأخير من القرن العشرين، وتحولت مجتمعاتنا العربية إلى الليبرالية ، أتصلت الأسواق العربية بالأسواق العالمية وبدأت تعمل وفق معاييرها ومتطلباتها. حيث أنعكس ذلك



علي التعليم واللغة ، فبدلاً من تعليم اللغات الأجنبية إلي جانب اللغة العربية، برز إهتمام قوي تابع بالأولى وعلي حساب الثانية. وإتساقاً مع ذلك أوسع مساحة التعليم الأجنبي ليشمل غالبية المراحل التعليمية بما في ذلك التعليم الجامعي . حيث تأسست في مصر علي سبيل المثال ما يزيد علي خمس جامعات أجنبية ، يضاف إلي الجامعات الخاصة التي يتم التعليم فيها في الغالب باللغة الأجنبية ، ذلك إلي جانب توسيع مساحة التعليم بلغة أجنبية في الجامعات الحكومية. قد ينظر البعض إلي أن ذلك يتسق وإحتياجات السوق التي أصبحت عالمية ، غير أنه كان من الممكن أن نهتم بإحتياجات السوق ولا نغفل في ذات الوقت إحتياجات الهوية بالتأكيد علي لغتها.

ويساعد علي إنبهار اللغة من المؤسسات الأكاديمية إستبعادها تدريجياً من مجري التفاعل الاقتصادي والاجتماعي ، حيث تنزوي وكأنها هي لغة مدانة، يحدث ذلك حينما تستبدل اللغة العربية الصحيحة بلغة هجين ، لغة وسط بين اللغة العربية وأي من اللغات الأجنبية وبشكل إنتقائي. في هذا النطاق تنتشر مسميات كثيرة منها ”سميركو“ أي شركة سمير ، أو ”صيانكو“ أي شركة الصيانة ، أو ”أمانكو“ أي شركة الأبواب الآمنة، أو ”صادكو“ أي شركة صادق. ومع مرور الوقت يتم تجاوز الأنصاف العربية في الهجين كمدخل لتعبيرات أجنبية كاملة. حيث تكتب أسماء الشركات بمنطوق إنجليزي مثلاً ولكن بحروف عربية مثل ”بتروتريد“ باللغة الأجنبية معني وصياغة. ومن الطبيعي أن يؤدي هجر اللغة إلي هجر الثقافة ، وبذلك تكسب ثقافة الحضارة الغربية ولغتها أرضاً ثقافية جديدة، ويتقلص في المقابل نصيب اللغة والثقافة القومية أو الحضارية، لتنسحب من مساحة كانت تحت سيطرتها ، أي تنسحب من أرضها ووطنها(٢٥). وإذا كان ذلك يحدث في الجيل الحالي ، فإن الأجيال المتتالية سوف تنفصل مستقبلاً بصورة تدريجية عن لغتها ، حتي تصبح لغتها العربية غريبة عليها ومن ثم ثقافتها. وهو ما يعني إختراق الأمن القومي الثقافي للمجتمع. مؤشّر ذلك ما نلاحظه الآن من إتجاه الشباب إلي هجر لغته والانفصال عنها وإستبدالها بلغة جديدة - لغة الشباب - لها معانيها ومفرداتها وتعبيراتها ، تأكيداً لحالة

الانفصال عن اللغة والثقافة القومية ورفضاً للتفاعل من خلالها أو بواسطتها. في هذا الإطار تطرح مفردات مثل "روش"، "بيئة"، "مأنتك" وغيرها لتصبح شاهداً علي انفصال شريحة كاملة عن المجتمع، إستهدفها ثقافة الحضارة الغربية وسقط إرتباطها باللغة والثقافة القومية. ويشكل الإعتداء علي الدين الجبهة الثانية لاعتداء الحضارة الغربية علي الهوية. في هذا الإطار ينطلق عداء الحضارة الغربية للدين من عدة إعتبارات، الأول أن الدين ضارب بجذوره في تاريخ ووجود الجماعة، فتاريخ الجماعة قد يتتابع أو تنقضي مراحل، وطبقات الثقافة قد تتغير أو تندثر، وبرغم ذلك فإن الدين باق، ثم ان الدين هو الذي يحفظ للجماعة وجودها. فالدين هو الذي لعب دوراً نضاليا في الحفاظ علي إستقلال المجتمعات العربية والإسلامية بعد أن غزتها جيوش الحضارة الغربية وأستعمرتها، ثم أن الدين هو الذي شكل السياج أو الدرع الذي حافظ علي الجماعة من الإنهيار. فالدين يدعو دائماً إلي الفاعلية والنضال، وهي المعاني التي تتناقض مع الاسترخاء الذي تشيعه الحضارة الغربية في ثقافتنا ونوعية حياتنا. وإذا كانت الحضارة الغربية تتبنى الغزو الثقافي كمدخل للسيطرة علي مساحة الاقتصاد والسياسة. فإن الدين يبدأ روحياً، ثم يتحول من خلال تأكيده علي الارادة إلي دفع الإنسان لتحقيق إنجازات خارقة في السياسية والاقتصاد كذلك. وإذا كان الدين يسمو بالإنسان روحياً حتي وكأنه يفكر بروح الله ويعمل بيده، فإن ثقافة الحضارة الغربية المخترقة توسع مساحة الغرائز لدي الإنسان حتي تهبط به إلي ما دون ذلك، ربما حتي الدرك الأسفل.

وإذا كان الدين يشكل قاعدة الثقافة، فليكن إضعاف الارتباط بالدين طريق لإختراق الثقافة. وأضعاف الدين يمكن أن يتحقق بوسائل عديدة، منها التعامل الانتقائي مع الدين، فبدلاً من إستيعاب الأجيال الحاضرة والمستقبلية للبناء العقيدي للدين متكاملًا، فلنكتفي ببعض العناصر ونستبعد أخرى. مثال على ذلك الدعوات المتأمرة لإستبعاد آيات الجهاد من القرآن، تلك المتعلقة بالتعامل مع الآخر العدو، من المفردات الدينية الإسلامية للتلاميذ في المدارس.

والتمادي في هذا الاتجاه حتي إستبدال مقرر الدين بمقرر عن الأخلاق لإهدار دم الدين الإسلامي والمسيحي علي السواء، بإفتراض أن ذلك يمكن أن يسقط المرجعية الدينية للمجتمع علي المدى البعيد. ويتكامل مع تفكيك الدين إستبعاده عن أن يشكل قاعدة الثقافة. وإذا كان الدين يحتوي علي عنصري العبادات والمعاملات. العبادات تتولي تشكيل الضمير الفردي للمسلم، الذي يشكل الدين مرجعيته في مختلف تعاملاته اليومية في مختلف المجالات. فإن فرض أسس جديدة للمعاملات من خلال الإختراق الثقافي، سوف يبعد الدين عن أن يشكل مرجعية أو مصدراً للقيم والمعايير، التي تنظم التفاعل داخل إطار الحياة اليومية. وإذا كانت العبادات في الدين هي المدخل لتأكيد أسس المعاملات في الحياة الاجتماعية، فإن وضع أسس جديدة للمعاملات من خارج الدين بل ومن خارج الحضارة، سوف يكون مدخلاً لأضعاف فاعلية العبادات، وهو ما يعد إضراراً بالدين والحضارة علي السواء.

ويشكل فصل الدين عن الثقافة، مدخل لفرض لتراجع الدين وإضعاف لمناعة الثقافة. ويتحقق هذا التراجع للدين، إستناداً إلي حقيقة أنه إذا كان الدين مجموعة من العبادات والمعاملات، فإن أبعاد الدين من خلال أضعاف - القناعة بالعبادات - ويتم ذلك بآليات عديدة -، سوف يقود إلي تراجع الدين عن أن يكون حاضراً علي ساحة المعاملات. إذا حدث ذلك فإن التفاعل الاجتماعي سوف يحكم أو ينظم بمعايير وقواعد تختلف كثيراً عن قيم ومبادئ الثقافة القومية. مبادئ غريبة أو غريبة تشكل مرجعية إختلاط الشباب في محلات الطعام وفي صالات الرقص وفي "قهاوى" تدخين الشيشة، ناهيك عن الملابس، إضافة إلي تبني كثير من عناصر نوعية الحياة الغربية والأمريكية بالتحديد. ويتفاقم الأمر حينما تتراكم السلوكيات البعيدة عن مقتضيات الدين والتراث والثقافة القومية، لتدفع بالإنسان إلي أتون السلوكيات المنحرفة كتعاطي المخدرات وممارسة الجنس الحرام. وإذا كان منطق الدين ينطلق من العبادات ليدعم أو يقوي المعاملات فإن الإختراق الحضاري الغربي يبدأ من الطرف المقابل، من السيطرة علي المعاملات اليومية المحدودة التي تتسع لتشغل مكانة

المعاملات في الدين ، ومن ثم تفرض تآكل العبادات الدينية والممارسات الدينية معا (٢٦). وإذا كان الأصل ان يشكل الدين قاعدة للتنظيم الجماعي ، ومن ثم قاعدة للثقافة ، فإن إختزال الدين إلي حدود الضمير الفردي والسلوكيات الفردية، يعنى أن الدين لم يعد يشكل مرجعية للجماعة. الأمر الذي يحرم الثقافة القومية من قواعدها المعنوية والأخلاقية الصلبة فتصاب بالضعف والوهن وربما الإنهيار. وفي حالة غياب الدين كمرجعية شاملة، وإنهيار أو ضعف الثقافة القومية عن السيطرة علي التفاعل الحادث في الفضاء الثقافي للمجتمع تقع ظاهرتين علي نوع من التتابع . الأولى إمتلاء الفضاء الثقافي بمراجعيات ثقافية عديدة ، ثقافات الأقليات وثقافة الشباب ، وثقافة العلمانيين وثقافة المتدينين. وتتمثل الظاهرة الثانية في بداية خضوع الجزر الثقافية المفتتة لآليات الإختراق الحضاري ، عارية من دعم العواطف الدينية ونقائها، وعارية كذلك من تماسكها في إطار ثقافة قومية عامة تشكل نسقها الكلي والشامل. ونتيجة لذلك تخلي هذه الثقافات المجرأة تدريجيا الساحة لثقافة الحضارة الغربية. أو تستلهم مرجعياتها من هذه الثقافة، أى العمل بإتجاه إستبدال مرجعية الدين بمرجعية ثقافة الحضارة الغربية. وهو ما يعني إستبدال مرجعية السواء والاستقامة بمرجعية الحرام والعيب ، ومن الطبيعي أن يتضمن ذلك بطبيعة الحال إختزال الدين وكذلك الثقافة القومية المستندة إلي أسسه وثوابته (٢٧).

ومثلما إعتدت الحضارة الغربية علي اللغة والدين ، فإنها خبرت الإعتداء علي الثقافة كذلك، ذلك لأن إضعاف الثقافة سوف يلعب دوره في إضعاف الهوية. الهوية التي جاءت بعض عناصرها من الدين ، بينما تدفق البعض الآخر من التراث والتاريخ ، علي حين نتج البعض الثالث عن التفاعل الاجتماعي، القائم والناج عن تفاعل عناصر مكونات بناء الجماعة، التي تضم الموقع والأرض ونوعية ونمط الإنتاج ، بل ونوعية الحياة ذاتها. حيث يتخلق مزيج حضاري يصهر وجود الجماعة في مزيج واحد ومتداخل سماه دوركيم روح الجماعة أو المجتمع (٢٨). ومن الطبيعي أن يؤدي إضعاف الثقافة والهوية القومية إلي إنشطارها وتجزؤها إلي هويات صغيرة ومحدودة ، بل وهويات متغيرة وغير

ثابتة ، هويات صغيرة قد تقوم علي أساس من الدين أو العرق أو الاجتماعي والمكاني ، أو حتي الإختيار السياسي.

ويعد إعتداء الإختراق الثقافي والحضارى علي بنية الثقافة والقيم أبرز أشكال الإعتداء مضاءً ، وذلك لإعتبار نسق الثقافة والقيم أكثر الأنساق محورية في بناء المجتمع وحياة البشر. إرتباطا بذلك تتشكل الثقافة المعاصرة لأي مجتمع من مصدرين ، الأول التراث الثقافي المتطور تاريخيا والذي ينتقل من جيل إلي آخر في نوع من التراكم التاريخي المتتابع والمتنامي ، والذي يعبر عن خبرة المجتمع ويعد شاهداً علي ثراء ماضيه الحضارى . بينما يشكل التفاعل المعاصر الحادث في المجتمع المعاصر المصدر الثاني، وهو التفاعل الذي تتم في إطاره مواءمة التراث مع الأحداث الواقعية واليومية المتجددة . وهو ما يجعل التفاعل المعاصر يفرز قيما جديدة تضاف إلي الميراث الثقافي ، وتلعب دورها - من خلال التنشئة - في توجيه سلوكيات البشر في مختلف مجالات المجتمع ، وكذلك في إضفاء الطابع العصري علي التراث. بالإضافة إلي ذلك فالثقافة لها علاقتها بالإنسان الفرد الذي يستوعب قيم الثقافة بداخله ، وفي ذات الوقت هى موجودة خارجة في عقل الجماعة تراقبة. وبذلك فإذا إنهارت ثقافة المجتمع إفتقد الإنسان القدرة علي توجيه سلوكه وسقط أسير الإنحراف والخروج علي النظام (٢٩).

ذلك يعنى أن الإختراق الثقافي مثلما هو تقليص للمصادر التى تندفق منها الثقافة القومية فإنه يحدث إنقلابا قيميا في بنية الشخصية ذاتها ، لأنه يقتلع البعد الثقافي من داخله ، لأن ثقافة العولمة فرضت عدم تلاؤمه مع الاحتياجات الثقافية للعصر. على هذا النحو لا يصبح الإختراق الثقافي - كما يدعى المروجون لذلك - هو سعى للإرتقاء بالثقافات الوطنية والقومية إلى ثقافة عليا جديدة هى الثقافة العالمية - التي هى ثقافة القوى المسيطرة علي العالم - بل إن هذا الإختراق يعد إغتصاب وعدوان رمزي علي سائر الثقافات ، وهو فعل متوازي مع العنف المسلح لكونه يهدر سيادة الثقافة القومية. ذلك يعنى أن الإختراق الثقافي هو نوع من سيطرة الثقافة الغربية علي سائر الثقافات بواسطة مكتسبات العلوم

والتكنولوجيا في ميدان الاتصال (٣٠). والقول بسيطرة الثقافة الغربية لا يعكس واقع الحال ، لأن السيطرة هى سيطرة الثقافة الأمريكية التى تتمدد وتتسع على إمتداد العالم وإتساعه حتى أن الثقافات الأوربية باتت تدرك خطورتها ، وتنادى بما يسمى ”بالاستثناء الثقافى“ (٣١). وإذا كانت الثقافة القومية التى طورتها المجتمعات عبر تاريخها الطويل قد لعبت دوراً أساسياً فى إستقرار هذه المجتمعات وتطويرها والحفاظ على ذاكرتها حية ومتفاعلة ومبدعة ، فإن ذلك يرجع بالأساس لإتساع مساحة السواء فى بنية هذه الثقافة. ونعنى بالسواء تضمن هذه الثقافة لمنظومات قيم تؤكّد على الفاعلية والانتاج بدلا من الركون إلى الدعة والاستهلاك، حيث تدعو مضامين هذه الثقافة إلى إشباع الحاجات الروحية بقدر ما تؤكّد على إشباع الحاجات البيولوجية. إلى جانب ذلك فإن بهذه الثقافة دعوة إلى التقشف لأنه المدخل إلى التراكم وبناء الحضارة ، كما أن بها دعوة إلى التأمل وإعمال العقل تحقيقا للإبداع الذى يعد مدخلا لبناء الحضارة المتماسكة والمتجانسة بالأساس (٣٢).

بالإضافة إلى ذلك فإن الثقافة القومية فى جزء كبير منها تعبر عن ثقافة التراث التى لها جذورها الضاربة فى تاريخ البشر ووجودهم ، لكونها تجسد رمزيا إبداعاتهم للتكيف مع الطبيعة التى خلقوا فيها عرايا - سوى من العقل والحاجات البيولوجية - فى مواجهتها. حيث أبدع البشر الثقافة حتى تصبح آليتهم فى تكييف وتعديل الطبيعة بما يساعد على إشباع حاجاتهم الأساسية. كما أن الثقافة تشكل الآلية التى تنظم تفاعل البشر بما يساعد فى تأسيس حالة إجتماعهم ، وبما يؤهلهم لتأسيس نظمهم الاجتماعية وإستمرار المجتمع ، فاللغة آداه التواصل ، والمنظومات القيمية للثقافة تتولى تنظيم تفاعلهم مع بعضهم البعض فى مختلف المجالات الاجتماعية ، بحيث تشكل مفردات الثقافة أساس العقد الاجتماعى لقيام المجتمع. على هذا النحو تشكل الثقافة فى تطورها البعد المعادل أو المناظر لتطور المجتمع، فعلاقتها بالمجتمع علاقة متبادلة ، حيث يؤدى تطور أحدهما إلى تطور الآخر فى نوع من التغذية الخلفية المستمرة. وكلاهما يبدأ من نقطة ”صفر“ أو نقطة إنطلاق واحدة ، وكلاهما فاعل فى تطوير ذاته

وتطوير الآخرين ، وكلاهما أيضا يرجع إلى جذر واحد. وإذا كان البشر من خلال تفاعلهم على ساحة المجتمع قد أبدعوا تراثهم الثقافي ، فإن هذا التراث يتشكل بدوره من تراكم الطاقة التي تدفعهم وتحفزهم لمزيد من الأبداع. بالإضافة إلى ذلك ، فالتراث الثقافي هو كتاب المجتمع ، الذي نستكشف من خلال قراءته الطبقات الأركيولوجية لتطور عقله ورصد منجزاته.

ذلك يعنى أن تبديد الإختراق الثقافي للثقافة القومية يعنى قطع المجتمع عن جذوره ، ليصبح بلا قاعدة عن تراثه ، فاقد لصلابته وهويته ، من ثم يصبح من السهل إعادة تطويعه وتشكيله. ذلك يدفعنا إلى إستكشاف عناصر التراث الثقافي للمجتمع ، التى أصبحت موضع هجوم العولمة وهى العناصر التى تتصل باللغة ، ومنظومات القيم التى تشكل بنية الثقافة والقيم، بمعنى المعانى الرمزية المنظمة لتفاعل المجتمع ، والتى تشكل القاعدة الأخلاقية للمجتمع ، إضافة إلى التراث المادى للمجتمع ، إلى جانب نوعية الحياة الإجتماعية فى واقعها اليومى الممارس، ونعرض فيما يلى لتأثير العولمة على الجوانب المختلفة لتراثنا الثقافي.

لذلك يستهدف الصراع الذى تفرضه الحضارة الغربية على حضارتنا الإسلامية العربية إحداث عدد من الظواهر التى من شأنها أن تؤثر فى عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية لأبناء حضارتنا. حيث يعد إنتهاء مرحلة التفرد الحضارى فى التنشئة الاجتماعية والسياسية أبرز ملامح العلاقة بين الحضارة والتنشئة الاجتماعية والسياسية. يتضح ذلك من إننا إذا تأملنا الحضارات العالمية فى فترة سابقة، فسوف نجد أن كل حضارة كان لها طابعها الخاص، من حيث منظومات القيم الأثيرة لديها ، والتى ترى أنها ملائمة لتوجيه السلوكيات الاجتماعية والسياسية على السواء. وبينما كانت التراتبية هى التى تميز المشاركة والسلوك الاجتماعى والسياسى فى الحضارة الرومانية والحضارات الغربية التى تلتها، كانت المساواتية هى التى تميز المشاركة والسلوك الاجتماعى والسياسى للحضارة الإسلامية بخاصة فى مراحلها الأولى ، الأمر الذى جعل لكل حضارة ثقافتها السياسية الخاصة. ويرتبط بذلك أن قيم وآليات التنشئة الاجتماعية والسياسية فى الحضارة الإسلامية لم تكن موضع تساؤل أو شك أو

مناقشة ، حيث أصبحت هذه القيم والآليات مسلمات أساسية ينبغى الإنطلاق منها خاصة إذا إستندت إلى قاعدة دينية. ولأن الحضارات الأخرى لم تكن حاضرة في الماضى في ذات الزمان وذات المكان ، فقد كان من الطبيعى أن تتحقق التنشئة الاجتماعية والسياسية بمستوياتها المثالية في نطاق هذه الحضارة ، وأن يتحقق إلزام أبناء الحضارة بمنظومات القيم ونمط المشاركة الاجتماعية والسياسية والسلوك الاجتماعي والسياسى الذى تفرضه الحضارة.

وبرغم التسليم المنطقى والطبيعى بأن تقوم كل حضارة بتنشئة أبنائها اجتماعيا وسياسيا وفق مضامينها الأساسية ، وهو ما كان يحدث في الماضى، إلا أننا نلاحظ أن الحضارة الغربية بالتحديد كانت تميل دائماً إلى فرض ثقافتها والسلوكيات الاجتماعية والسياسية التى ترتضيها على أبناء الحضارات الأخرى. وقد بدأت هذا السلوكيات نحو الحضارات الأخرى من خلال حركة الاستعمار ، حيث حاولت تصدير الثقافة ونوعية الحياة متضمنة الجوانب السياسية والاجتماعية في مقابل إستلاب خيراتها الإقتصادية ، بحيث إستهدفت بذلك أن تتضافر هذه الجوانب الثلاثة مع بعضهما البعض في فرض تبعية أبناء الحضارات الأخرى. ثم تجدد هذا السلوك الحضارى خلال مرحلة التحديث ، حيث طرحت دعوة إختيارية للمجتمعات ، التى إستقلت فيما بعد الحرب العالمية الثانية وسعت إلى تنمية وتحديث أبنيتها في طرق نفس الطريق الغربى في النمو ، وأسست التنظير الذى يشرع ذلك كما تجسد ذلك في كتابات إميل دوركيم ، وتالكوت بارسونز ووالتر روستو. وفي الواقع المعاصر تسعى الحضارة الغربية على فرض رؤيتها التحديثية بآليات كثيرة تتراوح بين المساعدات كنوع من الترغيب وحتى التهديد بإستخدام القوة كنوع من التهيب. وبرغم أن هذه الحضارة - أي الحضارة الغربية - ترفع شعارات التنوع ، والوحدة في التنوع ، إلا أنها تسعى إلى فرض ثقافتها الاجتماعية والسياسية على مختلف الحضارات ، بخاصة الحضارة الإسلامية ، لتكون الثقافة الموجهة للمشاركة الاجتماعية والسياسية والسلوك الاجتماعي السياسى.

وتشير الظاهرة الثالثة إلى أن إتساع نطاق التعليم الأجنبى على حساب التعليم القومى لكونه - أى التعليم الأجنبى - يتحقق وفق برامج ولغة قومية



، بحيث يشير ذلك إلى الضغط المباشر وغير المباشر من قبل الحضارة الغربية بالتحديد، وتحدد المساحة الغالبة للتعليم الأجنبي الذي يتحقق بلغة أجنبية ، إما في داخل جدران أجنبية كالجامعات الأجنبية التي تكاثرت في مجتمعاتنا في الفترة الأخيرة، أو أن التعليم فيها يتحقق حسب برامج أجنبية كما هو الحال في الجامعات الأجنبية وغالبية الجامعات الخاصة وأقسام التعليم الأجنبي في الجامعات الحكومية. وإذا كان ذلك يشهد على حالة الوهن والضعف التي تمر بها حضارتنا ، فإن ذلك من شأنه أن يقود إلى عديد من النتائج السلبية بالنسبة لمجتمعاتنا. في هذا الإطار يعد هجر اللغة القومية وإستبدالها بلغة أجنبية أول هذه النتائج السلبية ، بحيث يقود ذلك على المدى البعيد إلى هجر الثقافة وهجر الدين لتضافر هذا الثلاثي مع بعضه البعض ، بحيث نجد أن هجر أحد عناصر التضافر سوف يقود حتما إلى هجر العناصر الأخرى. ومن شأن ذلك أن يؤدي بدوره إلى هجر الهوية ، وترسيخ حالة الاستتباع الحضارى ، ومن ثم توسيع مساحة البشر الذين يتعمق لديهم إحساس بالخبرة الثقافية والسياسية الغربية. كما أن ذلك يؤدي إلى تربية أجيال يتميز سلوكها الثقافي والاجتماعي والسياسي بالطابع الغربي ، متخلية عن أية معايير أو قيم تتصل بحضارتنا أو مجتمعاتنا. بل أن هذه الأجيال قد لا ترى في التبعية للغرب بأساً ، ومن ثم فهي قد تلعب دوراً في تنظيم تفاعلاتنا السياسة وفق معاييرها.

وفي إطار الظاهرة الرابعة نجد أن الحضارة الغربية تدرك أن الدين كان دائماً هو الذي يقود المقاومة داخل العالم الإسلامي. سواء كانت المقاومة موجهة ضد قوى الاستعمار من أجل الحصول على الاستقلال (٣٣)، أو أخذت شكل مقاومة الأنظمة السياسية الظالمة بحثاً عن العدل والحرية للمواطنين. وإستناداً إلى هذا الإدراك إتجهت قوى الحضارة الغربية إلى تقليص أظافر الدين ، حتى لا يصبح آلية من آلية المقاومة أو يضحى آلية من آليات بعث الارادة الحضارية القوية والمستقلة. ومن ثم فقد عملت تارة على توسيع مساحة التعليم العلماني بهدف تقليص مساحة التعليم الديني. وتارة أخرى من خلال نزع آليات الجهاد والمقاومة والصراع مع الآخر الديني ، بخاصة الآخر اليهودي ، ليصبح ديناً

مستأنساً غير قادر على توجيه السلوك الاجتماعى والسياسى ، الذى يعبر عن الارادة المستقلة والمتمردة أو الرافضة. وفى هذه الحالة لا يصبح الدين مرجعية للتنشئة السياسية التى تدفع إلى المشاركة والسلوك السياسى المستند إلى إرادة مستقلة ، ولتحقيق ذلك فلا مانع من إختراق الدين ببعض التفسيرات أو التأويلات التى تشيع الفوضى فى الحياة الدينية للمجتمع ، مثال على ذلك ظاهرة الإفتاءات الكثيفة والمتنوعة التى طرأت على حياتنا الدينية. أو إستئناسه كما أشرت بحيث يصبح الدين عاجزاً عن التنشئة الاجتماعية والسياسية وفق منطق المقاومة أو المنازعة، بل تنشئة البشر بديلاً لذلك على الطاعة فى جملة الأحوال. وفى النهاية تأسيس مساحة أو مسافة تتسع كل يوم بين الدين ، الذى تتقلص مساحته فى حياتنا اليومية ، وبين هويتنا الحضارية لتصبح طافية فى الفضاء ، بلا قواعد دينية تشكل رواسخ أو قواعد ثابتة لها ، فى هذه الحالة يمكن تشكيل الهوية بأى طبيعة ودفعها فى أى إتجاه.

وتشير الظاهرة الخامسة إلى أنه بسبب التقارب فى الزمان والمكان فإن الحضارات قد إقتربت من بعضها البعض، بحيث أمكن التعرف على الأساليب المختلفة للتنشئة الاجتماعية والسياسية التى تتبعها الحضارات المختلفة. ومن ثم بدأ مواطنوا الحضارات المختلفة فى المقارنة والمفاضلة بين هذه الأساليب المتباينة السائدة فيها. وفى غالب الأحيان لم تكن المقارنة أو المفاضلة لصالح الحضارة الإسلامية ، أولاً لتحيزات تم تضمينها فى المقارنة أو المفاضلة، فغالبية الذين فاضلوا أنجزوا ذلك بالنظر إلى المرجعية الغربية الكامنة فى وعيهم ، وثانياً لأن الحضارة الإسلامية أبرزت بصورة جامدة وغير متجددة ، اللاهم إلا فى الحاضر القريب ، ولذلك لقى الميل إلى إستبعاد المرجعية الحضارية الإسلامية عن أن تكون مرجعية للتنشئة الاجتماعية والسياسية قبولا ، ووجد المنادين بها مقاومة واضحة ، أحيانا عن عدم فهم وأحيانا عن سوء قصد وسوء نية مبيتة. بالإضافة إلى ذلك فقد لعبت التأويلات غير الواعية والمتناقضة أحيانا دورها فى إسقاط الخط الفاصل بين معايير الثواب والخطأ. ومن ثم سقط الإلتزام فى مساحات واسعة من المجتمع بالمرجعية الإسلامية كإطار للتنشئة الاجتماعية والسياسية وفق منظومات القيم الموجهة للمشاركة والسلوك الاجتماعى والسياسى. بحيث

كان ذلك في بعض الأحيان مقدمة لإستبدالها بمرجعية الحضارة الغربية في هذا المجال. وتذهب الحقيقة السادسة إلى أن الإعلام وتكنولوجيا المعلومات الحديثة قد سيطرتا على عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية على السواء، وأنها قد لعبت دوراً واضحاً في تقليص دور وفاعلية كل من الأسرة والمدرسة. ونظراً لأن الحضارة الغربية هي المسيطرة على آلية الأسرة والإعلام، وهي التي إبتدعتها، فإنها قد إستخدمتها بكامل كفاءتها في تهديد أمن ووجود الحضارات الأخرى. ونظراً لأن الحضارة الغربية ذات طبيعة مادية وإستهلاكية تشبع غرائز البشر، وتوسع مساحة الغرائز في حياتهم، فإنها قد إستطاعت من خلال الإعلام وتكنولوجيا المعلومات أن تنقل ذلك إلى أبناء الحضارات الأخرى. ومن ثم فقد عملت بإتجاه تنشئتهم إجتماعياً سياسياً بحيث تتميز سلوكياتهم بخاصيتين، الأولى الاحتفاء بكل ما هو مادي وإستهلاكي وغريزي لحساب البعد عن كل ما هو مثالي وجاد ومنتج. والثانية الرضاء بأن تكون القيم والمعايير الغربية وليست الإسلامية العربية هي الموجهة للمشاركة والسلوك الاجتماعي السياسي.

رابعا: تأثير التحولات الاجتماعية على التنشئة الاجتماعية والسياسية للشباب.

عرضنا في الفقرات السابقة لطبيعة التحولات التي طرأت على البيئة العالمية والتي إتخذت شكل العولمة التي تستهدف تأسيس ثقافة عالمية متجانسة تكون قاعدة لأوضاع عالمية متجانسة كذلك، وإن كان ذلك على قاعدة من قيم الثقافة الغربية ونوعية الحياة الغربية كذلك. كما عرضنا لتأثير الإختراق الذي تفرضه الحضارة الغربية للحضارات الأخرى ومن ثم تحاول إعادة تشكيلها بما يساعد على إستمرار إخضاع الحضارات الأخرى، وأيضاً بما يساعد على الإبقاء على مصالحها مؤمنة. وبرغم أن هذه التحولات كانت كلية وشاملة إلا أنها كانت ذات تأثير على التنشئة الاجتماعية والسياسية، لكونها تؤثر على المرجعية الثقافية للمجتمع، والتي تجسدت في إضعاف الثقافة القومية. بما يساعد على تأسيس فضاء يمتلئ بثقافات سياسية فرعية عديدة إن لم تكن

غريبة على مرجعية الثقافة القومية ، فهي غير مواتية لها أو للتفاعل الاجتماعى والسياسى الحادث فى المجتمع.

وفى محاولة التعرف على طبيعة التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى وقعت فى المجتمع المصرى فى النصف الثانى من القرن العشرين ، تلك التى أدت إلى تغيرات شاملة. سواء التحولات التى أثرت على بنية الثقافة ومنظومات القيم ، أو التى أثرت على مختلف جوانب الواقع الاجتماعى ومن ثم إعادة تشكيل نوعية الحياة ، أو على القوى الاجتماعية ذات العلاقة الإيجابية بالتحول أو القوى التى تقف منه موقف المعارضة والرفض. وقد كان من الطبيعى ان تنتج هذه التحولات نتائج عديدة يتصل بعضها بالثقافة العامة والثقافة السياسية ومن ثم بالتنشئة الاجتماعية والسياسية وتشكيلها للممارسة الاجتماعية والسياسية والسلوك الاجتماعى والسياسى. وللهولة الأولى فإننا نلاحظ أن هذه التحولات كانت ذات طبيعة سلبية ، ومن الطبيعى أن تكون الغلبة لنتائجها السلبية.

بداية نحاول التعرف على ماهية التحول الاجتماعى. حيث يشير تأمل المفهوم إلى إقترابه من مفهوم التغير الاجتماعى ، إذ يوجد تداخل واضح بين المفهومين. غير أن ما يميز التحول أنه ذو طبيعة كلية وشاملة تؤثر على مختلف جوانب المجتمع ، فى ثقافته ومنظوماته القيمية وفى أوضاعه الاجتماعية كذلك. وفى العادة تسلم التحولات المجتمعية إلى تأسيس أوضاع إنسانية وثقافية واجتماعية وشخصية جديدة. وفى إطار مرحلة التحول يخضع المجتمع لحالة ديناميكية شاملة ، لا يستقر المجتمع خلالها إلا إذا حقق المجتمع غاياته (٣٤). ويشير التراث النظرى لعلم الاجتماع إلى التحول الاجتماعى باعتباره يتضمن مجموعة التغيرات الاجتماعية المتتابعة والمتشابكة أفقياً ورأسياً ، والذى يكون من نتيجتها تغير بناء المجتمع من حيث ثقافته ونظمة الاجتماعية وكذلك أطره وسياقاته. ويكتمل التحول إذا أستوعب البشر متضمناته بحيث يكونوا هم أنفسهم ضمن أدوات التحول كما أنهم هدفه. وقد يبدأ التحول من أعلى حيث الثقافة والأيدولوجيا ، وقد يبدأ من أسفل حيث الإقتصاد والثروة. وقد يبدأ من الوسط ، أى من البشر باعتبارهم كتلة سكانية تتولد عنهم كثافة إجتماعية قادرة

على إبداع التقدم والتطور (٣٥). وقد تكون التحولات ذات طبيعة إيجابية إذا كانت نتائجها لصالح القوى الغالبة في المجتمع ، أو إذا تمكنت من دفع المجتمع على طريق التقدم أو إذا ساعدت على تطوير ورفع القدرة التكيفية للمجتمع (٣٦). وفي هذه الحالة يكون المجتمع الذي نتج عن التحول أفضل في بنيته على البناء السابق على التحول ، وفق مؤشرات إنسانية عديدة. وتصبح التحولات ذات طبيعة سلبية إذا تم إحتكار نتائج التحول من قبل قوة إجتماعية محدودة ، أو أن تظهر ظروف تدفع المجتمع على طريق التراجع بدلاً من التقدم ، أو أن يسلم التحول إلى تآكل القدرة التكيفية للمجتمع. بالإضافة إلى ذلك تشكل التحولات الإيجابية قيما مضافة لرأسمال المجتمع ، بينما تشكل التحولات السلبية قيما مستبعدة أو منتقصة تضعف إمكانياته وتهدر موارده.

وحتى ينجح التحول فإنه نبغى أن يشبع حاجة بنائية ، وذلك إنطلاقاً من تصور أن المجتمع الإنساني هو عبارة عن كائن عضوى ، يحتاج دائماً إلى التكيف مع بيئته المحيطة. ولما كانت هذه البيئة ليست ساكنة ، وتصدر عنها تغيرات عديدة ، فإنه من الطبيعي أن يواكب المجتمع هذه التغيرات التى تمت بصورة تدريجية ، فإنها على مدى زمنى بعيد (مائة سنة مثلاً) يصبح تحولاً جذرياً شاملاً عن ذى قبل. فإذا لم يستوعب المجتمع هذه التغيرات البيئية فإنها تنتج توترات وضغوط تفرض على المجتمع فى لحظة معينة تأسيس تغيرات شاملة فى فترة محدودة حتى يتساق الكائن أو يتكيف مع بيئته. وقد تصدر هذه التغيرات عن البنية الداخلية للمجتمع ذاته ، حينما يؤدي النمو المتأزر أحياناً ، أو عدم أشباع الحاجات الأساسية للشرائح الغالبة فى المجتمع ، ومن ثم فهى تعاني من الحرمان الذى يسبب توترات عديدة لها (٣٧).

وتقود الحاجة إلى التحول إلى تحديد طبيعته ، حيث يشير تأمل هذه الطبيعة إلى أن التحول مثلما أن له طبيعته التلقائية ، فإنه يحتوى على مساحة من الفعل الإرادى كذلك. وإذا كانت هذه التلقائية تعبر عن طبيعة المجتمع وقوانينه الاجتماعية الخاصة به ، والتى تصل أحياناً إلى حد صرامة القوانين الطبيعية بإعتبار أن المجتمع جزء من الطبيعة. فإن البعد الارادى يصدر عادة عن القوى الاجتماعية ذات المصلحة الأساسية فى نجاح التحول ، أو تلك التى

تحاول تعويقه وتقف في مواجهته. وهناك علاقة بين الأبعاد التلقائية والإرادية للتحول رغم التناقض الظاهرى الذى قد يبدو بينهما. وذلك لأن إنخفاض القدرة التكيفية للمجتمع سواء بسبب ضغوط البيئة الخارجية أو عدم إشباع إحتياجات الشرائح والقوى الاجتماعية، أو ضغط إحتياجات التطور الاجتماعى. حيث يكون من شأن كل ذلك أن يؤدى إلى ظهور بعض التوترات التى تتصاعد على ساحة بعض الشرائح أو القوى الاجتماعية المضادة ذات المصلحة فى أوضاع ما قبل التحول. بحيث تكون هذه التوترات محسوسة بدرجة، من قبل بعض أعضاء هذه الشرائح أو القوى، وبذلك تكون هى الأكثر قدرة على بلورتها، ثم إستخدامها لإعادة تعبئة الجماعة فى إتجاه فعل إجتماعى إرادى لأحداث التحول (٣٨).

إتصلاً بذلك من الضرورى التمييز بين نمطين من التحول من حيث مصادر متغيراته، ويحدد النمط الأول من التحولات بتلك التحولات التى يؤسسها المجتمع بهدف تعظيم قدرته التكيفية، وذلك حتى يشغل مكانة فاعلة فى بناء النظام العالمى. هذا النمط من التحول له إستراتيجيته وله مشروعه الاجتماعى، وله أسلوبه فى التعامل مع البيئة العالمية المحيطة، نسمية عادة بالتحول المستقل. على خلاف ذلك يعرف النمط الثانى من التحول، بالتحول المفروض من أعلى، أى الذى تفرضه قوى النظام العالمى على المجتمع القومى. وفى حالة التحول القهرى المفروض من أعلى تضيق الإختيارات عادة، وتغلق كل الطرق إلا طريق واحد على التحول ان يطرقة. فطاقة هذا التحول تكون عادة من خارجه، إما على هيئة ضغوط تفرضها البيئة العالمية المحيطة، أو على هيئة ضخ مباشر من القوى العالمية حتى ينطلق التحول فى الإتجاه المحدد له، وإما لأن القوى العالمية هى توفر للتحول طاقته. هذا النمط من التحول لا يكون له فى العادة مشروع إجتماعى، إضافة إلى أن أهدافه تكون عادة ذات طبيعة تكتيكية لأن الرؤية الاستراتيجية تكون فى متناول القوى العالمية حينئذ. على الصعيد القومى قد تبدو حركة التحول ذات طبيعة عشوائية، غير أنها لا تكون كذلك إذا حاولنا فهمها من منظور عالمى. فى هذا الإطار ليس من المهم ان

تشبع مضامين التحول الحاجة إليه على الصعيد القومي بل على الصعيد العالمي بالأساس (٣٩). كما يمكن التمييز أيضا بين نمطين آخرين من التحول على أساس قدرة التحول على بناء الطاقة التي تزيد من القدرة التكيفية للمجتمع ، أو أن التحول يعمل على تبديد هذه الطاقة وهدرها. أما التحول الذي يساعد على بناء الطاقة فإنه يكون عادة ذو طبيعة إستراتيجية ، حيث يستند هذا النمط من التحول إلى قوى دافعة تتجدد في كل مرحلة. هذه القوة أو الطاقة الدافعة للتحول قد يكون مصدرها التراكم الفكري والثقافي ، وقد يكون مصدرها التراكم الإقتصادي الذي يدفع في إتجاه توسيع مجالات النمو. كما حدث في نمو البرجوازية التجارية التي لعب دورها في تحقيق التراكم الاقتصادي والمالي الذي أدى إلى قيام الثورة الصناعية ونمو البرجوازية الصناعية ، وإستمرار إستثمار هذه الطاقة في إحداث الثورة التكنولوجية والمعرفية. ذلك بالإضافة إلى الحاجة البنائية المستمرة لهذه التحولات ، والتي تشكل بحد ذاتها طاقة كافية مفجرة للتحول أو دافعة له. هذا النمط من التحول الاستراتيجي يمتلك في العادة قدرة ذاتية على الإنطلاق والاستمرار وهو مستمر طالما أن هناك وجود إنساني وإجتماعي فعال (٤٠). ويتميز النمط الثاني للتحول بالطابع التكتيكي ، حيث يكون مسارة متقطعا أو متردداً يهدر الطاقة بطبيعته ، وهو يقع في المجتمع ساعيا إلى تغيير جملة جوانبه. غير أنه ما يلبث أن يتعرض لتحول من نمط آخر أو مضاد في طبيعته ، يلغى متضمنات التحول الأول التي تجسدت على أرض الواقع. هكذا تستمر التحولات في إتجاهات متضادة تنفى بعضها البعض ، جزئيا أو كليا، ومن ثم فإننا نجد أن كافة هذه التحولات تتعرض للإجهاض بصورة مستمرة ، ونتيجة لذلك نجد أن إنجازاتها محدودة. وفي العادة نجد أن القوى المعوقة لهذه التحولات تكون ذات طبيعة داخلية أو خارجية ، أو أن هذه القوى تفرض على التحولات أن تسير في إتجاهات محددة. وينتشر النمط الثاني المبدد للطاقات في مجتمعات الجنوب ومنها المجتمعات العربية والإسلامية، ومن الطبيعي أن يؤدي هذا النمط من التحول بالإضافة إلى إهدار الطاقة، وإلى تمزيق النسيج الاجتماعي ، بل وتبديد رأس المال الاقتصادي

والاجتماعى والثقافى للمجتمع. وإذا كان ذلك يحدث على مستوى المجتمع فإنه من الطبيعى أن يؤثر على وحداته ومؤسساته الرئيسية ، كالأسرة (٤١).

فإذا تأملنا التحولات الاجتماعية الاقتصادية التى مرت بها غالبية المجتمعات العربية الإسلامية فى النصف الثانى من القرن العشرين وحتى الآن ، إستناداً إلى معطيات التحولات التى وقعت فى المجتمع المصرى. بإعتبار أن التماسك والتجانس العربى كان قويا فى هذه الفترة بخاصة فى العقود الثلاثة الأولى من النصف الثانى من القرن العشرين. فسوف نجد أن هذه المجتمعات قد خضعت لمجموعة من التحولات الاجتماعية المتلاحقة ، بحيث أدى هذا التلاحق المتسارع فى بعض الأحيان إلى عدم إستيعاب بعض متضمنات هذه التحولات، إضافة إلى التغير فى طبيعة هذه التحولات. بحيث وجدنا أن هذه التحولات تلغى بعضها بعضا ، بل وتتناقض متضمناتها فى أحيان كثيرة مع بعضها البعض ، الأمر الذى أدى فى أحيان كثيرة إلى تبديد طاقة المجتمع ، وهى التفاعلات التى إنعكست سلبيا فى أحيان كثيرة على منظومات القيم الموجهة للتنشئة السياسية. وقد وقع التحول الأول فى العقد الأول من النصف الثانى للقرن العشرين، وقد بدأ هذا التحول فى مصر عام ١٩٥٢ بإختيار الليبرالية التى تتداخلت مع العواطف القومية لكى تشكل أيديولوجيا توجه التنمية الإجتماعية الاقتصادية. وإنتهى عام ١٩٦١ إلى تبنى الاشتراكية كأيديولوجيا توجه التطور الإجتماعى فى المجتمع، فى ظل هذه الأيديولوجيا صدرت تشريعات كثيرة صبت فى أغلبها لصالح الطبقة المتوسطة. نذكر منها قرارات وقوانين الإصلاح الزراعى، وتقنين إيجارات الأراضى الزراعية فى الريف ، وقوانين تأجير المساكن فى الحضر، بالإضافة إلى بناء الصناعات الثقيلة وصناعة إحلال الواردات. إلى جانب سياسات مجانية التعليم ، وتشغيل الخريجين ، ودعم السلع الأساسية، وقد توجت التحولات فى هذه المرحلة ببناء السد العالى وإستصلاح مايقرب من مليون فدان من الأرض الزراعية (٤٢). إضافة إلى ذلك فقد سعت الدولة إلى التوسع فى بناء البيروقراطية الحكومية وفق أسس عقلانية حسبما ذهب عالم الاجتماع ماكس فيبر (٤٣). حيث تضخمت البيروقراطية بفعل ثلاثة عوامل،



ويتمثل العامل الأول في الدولة المركزية ، التي تجسدت بأوضح ما يكون في المرحلة الاشتراكية. حيث أصبحت الدولة تشرف بشكل مباشر على تسيير العمل في كل مجالات الحياة في المجتمع. بينما يتحدد العامل الثاني في التوسع في التعليم وفتح قنوات الحراك الاجتماعي على مصراعيها ، الأمر الذي بعث في بناء المجتمع حالة من الفعالية والحيوية، تجسدت في معدلات النمو العالية التي تحققت خلال هذه الفترة ، سواء على صعيد البناء التحتي أو صعيد المؤسسات الانتاجية (٤٤). ويتصل العامل الثالث بأنه بسبب النظرة التاريخية للوظيفة الحكومية ، أصبح العمل بالبيروقراطية الحكومية هدفا غالبا لكل من تدفقوا من خلال التعليم كقناة للحراك الاجتماعي. بالإضافة إلى الهجرة ، بحيث نجد أنه مثلما تضخمت البيروقراطية ، إتسعت مساحة تنشئة فئة كبيرة من الموظفين البيروقراطية وفق ثقافة بيروقراطية خاصة بهذه المرحلة.

بيد أننا إذا تأملنا هذا التحول فسوف نجد أنه كان لصالح بعض القوى الاجتماعية ولغير صالح قوى إجتماعية اخرى. فقد إستفادت الطبقة المتوسطة لكونها الطبقة التي ناضلت في الفترة السابقة على الثورة ضد الاستعمار وضد القصر ، وأبضا لأن نخبة يوليو تنتمي إليها ، وقد نجحت حركة هذه الطبقة في ١٩٥٢ بالإطاحة برأس النظام السياسي وتغييره وإنتزاع الاستقلال من المستعمر. في مقابل ذلك فإننا نجد أن هذا التحول كان مضادا لمصالح البرجوازية العليا بالتحديد. فقد تم الإستيلاء على بعض أراضيها وأممت موانعها وشركاتها ، ثم كانت هي الطبقة التي حرمت من المشاركة السياسية وفرضت على أملاكها الحراسات بعد أن تقاعست عن الإسهام أو الدفع برأسمالها في تنمية المجتمع. ويؤخذ على هذا التحول أن الموجهين لدفته، إضافة إلى تصفية البرجوازية العليا بدلاً من تأسيس الظروف لمشاركتها في التنمية الاجتماعية الاقتصادية ، فإنهم تولوا القضاء على الجماعات الأيديولوجية التي لا تتسق توجهات الأيديولوجية مع التوجهات الأيديولوجية للنظام السياسي. الأمر الذي حرم المجتمع من خلاف الأفكار وتفاعلها ، وجعل التنشئة الاجتماعية والسياسية تتحقق بصورة أحادية مملاه في الغالب من أعلى. كما أنها لم تهيئ الإطار الملائم لمشاركة

جماهيرية فعالة في دفع عجلة التنمية والتطور ، ضاربة عرض الحائط بالممارسة الديمقراطية الواعية. مستبدلة إياها بتنظيم حزبي وحيد ، هش ورخو ، غير قادر على السيطرة على الواقع إضافة إلى عجزه عن تعبئة الجماهير. وقد تأكد عجزه حينما تسلقت عناصر إنتهازية ، فسيطرت عليه ، وعاشت فساداً في كل إتجاه ، حتى تآكل التحول والنظام الذى أسسه من الداخل ، حيث كانت هزيمة ١٩٦٧ هى نقطة نهاية هذا التحول. ونستطيع القول بأن هذا التحول لم يستطع خلال سيطرته على المجتمع ترسيخ منظومة القيم الاشتراكية كمنظومة تقود التحول وذلك بسبب عدم التأكيد القوى على هذه القيم ، إضافة إلى أن من سعوا إلى تطبيق الإشتراكية لم يكونوا إشتراكيين في حقيقة امرهم. ذلك إلى جانب غياب مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية الفعالة خلال هذه المرحلة ، باستثناء بعض التنظيمات التربوية أو السياسية الهشة التى لم تستطع تجذير هذه القيم ، إضافة إلى ضعف مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية القائمة. إلى جانب ذلك فقد شهدت هذه المرحلة بداية تبلور وإتساع مساحة منظومة القيم الانتهازية ، حيث إستند هذا الاتساع إلى رافدين. ويتمثل الرافد الأول في الشعار الذى رفع خلال هذه المرحلة ، والذي تمثل في التفرقة بين أهل الثقة وأهل الخبرة، حيث دفع هذا الشعار إلى سعى البعض لتقديم الولاءات ، ولو كانت عن غير قناعة ليحظو بمكانة أهل الثقة ، بحيث أصبحت القيم الانتهازية هى القيم التى حكمت المشاركة والسلوك السياسى لشريحة غالبية. وقد ساعد على نمو منظومة القيم الانتهازية أن نسبة عالية ممن تحركوا إلى أعلى من خلال التعليم ، إصطنعوا وسائل وسلوكيات أخرى غير المعايير الموضوعية في آدائهم لوظائفهم. فقبلوا التملق ممن هم أقل منهم في مستوياتهم الوظيفية وقدموه لمن هم أعلى منهم ، بحيث أصبح رضاء الرئيس من المعايير الأساسية للترقى في الوظيفة الحكومية (٤٥). ومن الطبيعى أن يلجأ الموظف البيروقراطى سواء في التنظيمات السياسية أو البيروقراطية لطرق كل السبل ولو غير المشروعة وغير الموضوعية للحصول على هذا الرضاء ، بإعتباره جواز المرور للترقى والصعود الوظيفى والإجتماعى.

وقد تبنى التحول الثانى الذى وقع خلال هذه الفترة التوجهات الليبرالية،

حيث تولى الرئيس السادات الذى كانت إرتباطاته بالاشتراكية واهنة. ومن ثم فقد إتجه بمجرد تولية دفة الحكم إلي إعادة دفع التحول فى المجتمع بقوة بإتجاه التنمية وفقا للأيدولوجيا الليبرالية . التى كانت بعض مؤشراتها قد بدأت فى قلب التحول الاشتراكى السابق بصدور القرار الوزارى رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٩ والذى أتاح الفرصة لرأس المال الخاص ، العربى والأجنبى، للاستثمار فى المشروعات الصناعية المسموح بالاستثمار فيها لرأس المال الوطنى . ولتأكيد ذلك أصدر النظام السياسى ترسانه قانونية لترسيخ هذا التحول الجديد، كان أولها صدور القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ وهو القانون الخاص باستثمار رأس المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة. ثم القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٢ الذى رد الاعتبار للبرجوازية العليا، من خلال إجراءات مثل فك الحراسات ، ودفع التعويضات لمن أمت ممتلكاتهم ومشروعاتهم. وإلغاء القيود الواردة فى القانون الصادر فى نوفمبر ١٩٦٣ بحظر مباشرة الحقوق السياسية بالنسبة لبعض الفئات. ولإستكمال دفع عملية التطور فى هذا الاتجاه تم حل مجلس الشعب - حينئذ - وأجريت إنتخابات جديدة أفسحت المجال للعناصر الجديدة المنتمة للبرجوازية العليا بالأساس. ولتأكيد ذلك أعيد تنظيم الاتحاد الإشتراكى بحيث تشكلت المنابر داخل عباءته التى تحولت إلى أحزاب صريحة بعد ذلك. ثم بدأ النظام السياسى الليبرالى يسحب الإمتيازات الكثيرة التى حصلت عليها الطبقة الوسطى فى مرحلة التحول الاشتراكى. بل والإتجاه إلى تصفية وبيع شركات القطاع العام الخاسرة، ثم الإتجاه بعد ذلك إلى مزيد من تصفية وبيع القطاع العام إلى القطاع الخاص ، الوطنى ، والأجنبى ، حتى أصبح الأخير هو المسيطر على إقتصاد المجتمع. وقد صاحب هذه الفترة إنطلاق موجات الهجرة إلى مجتمعات الخليج ، بخاصة من قبل أبناء الطبقة الوسطى ، الذين وجدوا أن السياق الليبرالى غير موات لوجود الطبقة الوسطى وطموحاتها.

وبسبب التفاعل بين النظام السياسى والطبقة المتوسطة فى هذه المرحلة ظهرت مجموعة الثقافات الفرعية التى شكلت منظومات القيم التى وجهت التنشئة الاجتماعية والسياسية خلال هذه المرحلة. فمن ناحية نجد أن التيار

الإسلامى الذى عادى النظام السياسى فى الفترة الإشتراكية قد قام النظام الليبرالى بتدعيمه ماديا ومعنويا، حتى يصبح فى إمكانه تقليص مساحة التيارات الأيديولوجية الأخرى كالناصرية والماركسية. بحيث أصبحت منظومة القيم الإسلامية والليبرالية هى التى شكلت مرجعية التنشئة الاجتماعية والسياسية خلال هذه المرحلة. وحينما حدث تناقض بين التيار الإسلامى والنظام السياسى الليبرالى، فإن خريطة المرجعية التى وجهت عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية خلال هذه المرحلة إنقسمت إلى سته مرجعيات. مرجعية الإسلام السياسى ، وهى المرجعية التى إعتمدتها عديد من جماعات الإسلام السياسى التى إعتمدت العنف كسلوك سياسى. إضافة إلى مرجعية الإسلام المعتدل - ظاهريا- والتى جسدتها توجهات جماعة الإخوان المسلمين وحاولت التمدد والسيطرة على النظام السياسى ، ذلك جانب المرجعية الليبرالية التى بدأت تتسع مساحتها خلال هذه الفترة ، إضافة إلى بعض المرجعيات اليسارية الماركسية والناصرية. يضاف إلى ذلك ثقافة الاستهلاك التى إختزقت الفضاء الثقافى للمجتمع من ثلاثة مصادر ، الحرمان التاريخى للطبقة الدنيا وبعض شرائح الطبقة الوسطى. إلى جانب عائدات عمل المهاجرين إلى مجتمعات الخليج، والتى لم تنظم لها أوعية إدخارية توجهها نحو الاستثمار. يضاف إلى ذلك أرصدة الطبقة العليا خاصة "المحدثة" التى تدفق بعضها فى قنوات الاستهلاك. وبرغم أن هذه المرجعيات الثقافية للتنشئة الاجتماعية والسياسية كانت قائمة فى المجتمع ، إلا أن التنشئة الاجتماعية والسياسية وفق هذه المنظوات لم تتخذ الطابع المنظم ، بل تبنت الطابع التلقائى والعشوائى الذى بلغ حدود فوضى التنشئة الاجتماعية والسياسية فى غالب الأحيان.

وقد بدأ التحول الثالث مع إغتيال الرئيس السادات المسئول عن التحول الليبرالى فى عام ١٩٨٠. فى هذه الفترة تزايد المد الليبرالى على الصعيد العالمى ، حتى إنطلاقه إلى آفاق رحبة مع إنهيار الاتحاد السوفيتى السابق، وتربع الولايات المتحدة الأمريكية على قمة نظام عالمى جديد ، وحتى إنهيار برج التجارة العالمية فى ٢٠٠١. وإذا كانت العولمة قد بدأت قبل ذلك بكثير ، غير أنها إبتداء من العقد الأخير للألفية الثانية والعقد الأول من الألفية الثالثة، إتسعت

فعاليتها بسبب تأسيس فضاءات عالمية مفتوحة تدفقت عبرها السلع والأفكار وسقطت الحدود أو المعوقات، بحيث تميز هذا التحول بأربعة خصائص. أول هذه الخصائص إتساع مساحة القطاع الخاص وتضافراً مع ذلك إتسعت فاعلية دور رجال الأعمال، وسيطر أبناء البرجوازية العليا على مقاليد الأمور. بينما تشير الخاصية الثانية إلى فاعلية المؤسسات الدولية، سواء كانت مؤسسات ذات طبيعة سياسية كمنظمات حقوق الإنسان أو مؤسسات إقتصادية كمؤسسات التمويل الدولية أو المؤسسات الثقافية كمنظمة اليونسكو. ونظراً لأن القوى الكبرى في العالم تسيطر على هذه المؤسسات، فإن ذلك يوضح حجم الإختراق والسيطرة التي أصبحت للقوى الكبرى على مجتمعات الجنوب. وتتصل الخاصية الثالثة بالإنسحاب التدريجي للدولة من مجال الإنتاج، وكذلك من مجال الخدمات والإبقاء على دورها في الحدود الدنيا كما يتصور ذلك المذهب النفعي. وترتبط بذلك الخاصية الرابعة التي تتمثل في نمو تنظيمات المجتمع المدني، وبخاصة المنظمات الأهلية، التي قد يتسع دورها بحيث أصبحت تؤدي بعض المهام التي كانت من إختصاص الدولة (٤٦). فإذا نحن تأملنا هذا التحول الأخير، فسوف نجد أن القوى العالمية تباركه، لأنه سوف يعنى خضوع الدولة بما يؤمن مصالحها. كما سوف تسعد به الدولة لأنه سوف ينقل الأعباء المفروضة عليها إلى القطاع الخاص وتنظيمات المجتمع المدني. ومن الطبيعي أن يساعد ذلك على تدفق الأرباح إلى خزائن القطاع الخاص بدون رقابة جادة من قبل الدولة، كما سوف أنه يطلق يده في السيطرة على الأسواق. وفي مقابل ذلك سوف تكون الطبقة المتوسطة والشرائح الطبقيّة الدنيا هي القوى التي قدر عليها أن تتحمل معاناة هذا التحول، الذي يتم التفاعل في إطاره وفق آليات وقوانين السوق، لكونها لا تمتلك أية وسائل تستطيع بواسطتها تأمين مصالحها.

ونحن إذا تأملنا حصاد التحولات التي وقعت في النصف الثاني من القرن العشرين في محاولة لإستكشاف تأثيرها على عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية، فسوف نجد ان هذه التحولات أنتجت منظومات قيمية عديدة شكلت مرجعيات متنوعة - سلبية أو إيجابية - لعملية التنشئة الاجتماعية والسياسية. ولتوضيح ذلك فإننا تؤكد منذ البداية على محورية منظومات القيم بالنسبة

للتحول الاجتماعى ، سواء كانت هذه المنظومات القيمية متضمنة فى التراث الذى تدفق للمجتمع من ماضية فى الثقافة الناتجة عن تفاعله المعاصر ، أو كانت متضمنة فى الأيديولوجيا الذى تبناها النظام السياسى لتقود عملية تحديث المجتمع برغم كونها صادرة عن الخارج. وإذا كان من الطبيعى أن تشكل هذه المنظومات القيمية مرجعية تقدم تصورات لنموذج المجتمع الجديد أو الذى ينبغى أن يكون . بحيث يحتوى هذا التصور على معانى جديدة ينبغى أن يستوعبها البشر من خلال عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية، وتلعب دورها فى توجيه سلوكياتهم ، وتحل محل التصورات القديمة التى لديهم. فإنه حتى تتمكن هذه المنظومة القيمية من تحقيق ذلك فإنها ينبغى أن تكون متماسكة، إضافة إلى ضرورة إمتلاك المجتمع لآليات التنشئة الاجتماعية والسياسية التى تنولى تنشئة البشر وفق معانى المنظومات القيمية الجديدة. بحيث يصبح البشر الذين إستوعبوا هذه المعانى قادرون على تحمل أعباء التحول وتحقيق أهدافه (٤٧).

وتؤدى القيم دورها المحورى فى تأكيد تماسك المجتمع ودفعه على طريق التحديث من خلال ثلاثة حالات . فى الحالة الأولى ، وهى الحالة المثالية يقدم التحول منظومته القيمية القوية ثم يعمل على إعادة تنشئة البشر وفقا لها من خلال آلياته العديدة. بحيث يستوعب البشر هذه القيم ، ومن ثم يصبحوا هم القوة الدافعة للتحول والحارس لمنجزاته. وفى الحالة الثانية يأتى التحول بمنظومته القيمية ، غير أنه لا يملك الآليات الفعالة لتنشئة البشر وفق معانى هذه المنظومة. ومن ثم تقع أحداث التحول ومنجزاته ، غير أن البشر ليست لديهم المعانى أو القيم التى تربطهم بهذه الإنجازات. ومن ثم يظل التحول ومنجزاته قائماً كموضوعات تشغل حيزا فى مساحة المكان ، غير أن معانيها لم تتسلل إلى ذوات البشر لتشكّل وعيهم ، الذى يدافعون إستناداً إليه ضد أى تهديد لهذه المنجزات. وفى الحالة الثالثة تقع أحداث التحول مصحوبة بمنظومته القيمية لتتعايش مع المنظومة الثقافية والقيمية القائمة فى المجتمع ، يضاف إلى ذلك أية منظومات قيمية أخرى، فى هذه الحالة قد توجد منظومة القيم التقليدية أو التراثية إلى جانب منظومة القيم الحديثة. فإذا لم تتمكن إحدى هذه المنظومات

السيطرة على المنظومات الأخرى ، وتعايشت في ذات الوقت وذات الساحة مع بعضها البعض ، فإن ذلك قد يؤدي إلى تأسيس حالة شبيهة بحالة ”الأنومي“. حيث يضيق البشر بتعدد المنظومات القيمية وتناقض معانيها ، الأمر الذي يضعف تأثيرها في مجملتها ، مثل هذه الحالة تدفع إلى بروز الأيديولوجيات او المنظومات القيمية الفردية والانتهازية الخاصة، التي تشكل المعاني الموجهة للسلوك المحقق للمصالح الفردية ، ذلك أن تناقض المنظومات القيمية يؤدي غالبا إلى عدم الالتزام بها جميعا.

وتعد الفجوة بين الأيديولوجيات السياسية التي سادت هذه الفترة وبين ثقافة المجتمع وتراثه من الظواهر التي نتجت عن تحولات النصف الثاني من القرن العشرين. وإذا كانت الحالة المثالية أن تنبثق الأيديولوجيا من ثقافة المجتمع وتراثه ، بإعتبار أن الأيديولوجيا هي منظومة القيم الأكثر عقلانية وتقنينا لثقافة المجتمع التلقائية. فإننا نجد أن هذه الفترة شهدت ظاهرة الازاحة الأيديولوجية ، حيث تزيح الأيديولوجيا الاشتراكية الأيديولوجيا القومية ، ثم تأتي الأيديولوجيا الليبرالية لتقوم بإقصاء الأيديولوجيا الاشتراكية ، كل ذلك يحدث منفصلاً عن ثقافة المجتمع ، لذلك نجد ان هذه الأيديولوجيات المتتابعة لم تعمل على تطوير ثقافة المجتمع أو تطوير نوعية الحياة فيه. بل إننا نجد أن غالبية هذه الأيديولوجيات سعت إلي التعامل البراجماتي مع الثقافة العامة كالادعاء بأن الإسلام أصبح إشتراكية ، او ليبراليا ، أو يتعانق مع هذه الأيديولوجيات على ساحة العلم والإيمان. ولذلك بقيت الثقافة العامة قائمة من غير مصادر أيديولوجية تضخ الحيوية في بنائها ومن ثم بدأت تضعف ، وفي احيان كثيرة أضحت وجودها شكليا(٤٨).

وتتمثل الظاهرة الثانية التي طرأت على منظومات القيم او الثقافة التي تشكل مرجعية التنشئة الاجتماعية والسياسية ، في اتجاه منظومات القيم إلى التراجع عن ما هو إيجابي إلى ما هو سلبي ، وعن ما هو شامل إلى ما هو جزئي وضيق، وعن ما هو مثالي إلى ما هو عملي براجماتي. تأكيداً لذلك أن ليبرالية الثلاثينيات والأربعينيات ذات الطابع الانتاجي تحولت إلى ليبرالية إستهلاكية في نهاية النصف الثاني من القرن العشرين. وإشتراكية أو ماركسية الستينيات

إستبدلت عند البعض بالحديث عن العلمانية في نهاية ذات الفترة. والإسلام الوسطى المعتدل ظاهرياً بعنفه الكامن، الذى عمل على إحيائه الشيخ حسن البنا من خلال حركة الإخوان المسلمين التى لعبت دوراً على مختلف الساحات الاجتماعية، في سعي تاريخي محموم للامساك بالسلطة تحول حينما سنحت الظروف، إلى إسلام سياسى تطرفت وعنف به جماعات أضرت باعتدالية الإسلام ووسطيته وسماحته، وساهمت في تشويه صورته. وقيم الثقافة العربية التى تتحدث عن مجتمع عربى وقومى واحد، دفع بها إلى خلفية المسرح لتحل محلها ثقافات قطرية ضيقة الأفق (٤٩). وذلك يرجع بطبيعة الحال إلى أن منظومات القيم لم تتمكن من إعادة إنتاج ذاتها، إما بسبب تشتت أو تشرذم التحولات الاجتماعية الاقتصادية، أو بسبب الضعف والوهن الذى أصاب مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية، أو لأن البشر أعضاء المجتمع لم يستوعبوا هذه المنظومات القيمية.

بالإضافة إلى ذلك سبحت في الفضاء الثقافى للمجتمع منظومة القيم السلبية، التى نتجت بالأساس عن ضعف منظومات القيم السوية، وإفتقاد إمتلاك المجتمع لمعايير وقيم مشتركة متفق عليها. فقد تواجدت منظومات القيم الفردية التى حلت محل الثقافة العامة التى تآكلت، ونعنى بالقيم الفردية تلك التى لا تحتكم إلى أية معايير أو مرجعيات اجتماعية وجماعية. بل تصبح المصلحة الشخصية هى المعيار المقبول والمعتز به، بحيث تصبح هذه الأخيرة المدخل إلى توليد ثقافة الفساد. وبغياب الثقافة العامة المستندة إلى قاعدتها الدينية، والتى تمجد قيم الإنتاج والتقشف، سيطرت ثقافة الاستهلاك والترف والاسترخاء. ذلك يرجع إلى أنه في الفترات التى يعجز فيها البشر عن تحقيق طموحاتهم ونجاحاتهم، فإنهم يتحولون إلى كائنات إستهلاكية تستهلك لمجرد إثبات البقاء. بالإضافة إلى ذلك فقد برزت ثقافة الجنس والمخدرات وإشباع الغرائز، لأن القيم والمعانى التى تؤكد أو ترسخ الجوانب الروحية للبشر ضعفت أو إستقلت، ولم تعد قادرة على كبح جموح الغرائز أو تقييدها، ومن ثم فقد إنطلقت تعربد في كل إتجاه، بحيث أصبح ذلك شاهداً على سقوط الطهارة عن الثقافة العامة للمجتمع.



بالإضافة إلى ذلك برزت القيم أو السلوكيات الانتهازية ، التى تتحين الفرص للإرتقاء أو الحراك الشخصى، من خلال إقتناص الفرص بعيداً عن الاحتكام إلى أية معايير مثالية. وإذا كانت بدايات الثقافة الإنتهازية قد وجدت بداياتها الأولى في التفرقة بين أهل الثقة وأهل الخبرة أو في حالة الأنومى الثقافية التى ميزت الفضاء الثقافى للمجتمع عبر عقود عديدة. فإن مساحتها قد إتسعت بسبب التحول القيمى الذى أصاب شرائح واسعة من أبناء الطبقة الوسطى الذين تحركوا إلى أعلى مستويات المناصب البيروقراطية في المرحلة الاشتراكية. وبسبب إعتيادهم الحراك ، فقد ورثوا، إرتباطاً بذلك ، حراك القيم ومرونة المنظومات الثقافية والأيدولوجية ، ومن ثم التحقوا بكافة الأيدولوجيا المتتابة ، وكذلك بكافة تنظيمات الأنظمة السياسية المتعاقبة. وحينما أدركوا أن السفن الاشتراكية تواجه الغرق ، تخلوا عن شعاراتهم الأيدولوجية وقفزوا كالفئران المذعورة التى هربت رعباً لتتعلق بالأستار الليبرالية. ذلك يرجع إلى أنه لم تحدث لهم تنشئة اجتماعية وسياسية فعالة خلال المرحلة الاشتراكية ومن ثم لم تؤسس بداخلهم منظومات القيم أو السلوكيات الاجتماعية والسياسية المقنعة بالنسبة لهم ، والتى على أساسها يتحدد موقفهم من مسائل الواقع الاجتماعى المحيط بهم.

بالإضافة إلى ذلك فقد ظهرت في نهاية فترة التحول ، بخاصة في العقد الأول من الألفية الثالثة ثقافة الرفض والتمرد ومنظومات القيم المتضمنة فيها والسلوكيات المرتبطة بها. وبرغم أن هذه الثقافة ما زالت محدودة ، لكونها ما زالت محصورة بجماعة محدودة من المثقفين ، فإنها عبرت عن ظاهرة إيجابية نتجت عن هذه التحولات وتجلت إيجابيتها لكونها تمثل بحث عن بصيص أمل نقى وديموقراطى وطاهر. ويمكن إسناد تبلور هذه الثقافة إلى مصادر وظروف عديدة، أول هذه الظروف طبيعة الممارسات التعسفية التى يمارسها النظام السياسى ، ذلك برغم إدراك قطاعات عريضة في المجتمع لضعفة وعجزه. ويتمثل المصدر الثانى في الظروف الاقتصادية والسياسية المتردية ، حيث غياب فرص الحصول على العمل والدخل أو الخدمات الملائمة ، إضافة إلى غياب

العدالة الاجتماعية عند توزيع مختلف الفرص ، الأمر الذى أدى إلى حالة من الاستقطاب الاجتماعى الذى يعتبر ظهور الجماعات الرافضة أو المتمردة مؤشراً على وقوعها. إضافة إلى رفض النظام السياسى للمشاركة الاجتماعية والسياسية الجادة. ذلك إلى جانب الدور الذى لعبته تنظيمات المجتمع المدنى سواء فى التنشئة الاجتماعية والسياسية والتدريب على الممارسة الاجتماعية والسياسية ، أو فى حراسة المشاركة المحدودة حتى تكون جادة قدر الامكان. إضافة إلى إستنفار تنظيمات المجتمع المدنى الضغوط العالمية ، التى تعمل بإتجاه تقييد فاعلية العصا الأمنية الغليظة للنظام السياسى. غير ان هذه الثقافة ما زالت محاصرة ، إما بسبب العصا الأمنية الغليظة للنظام السياسى ، وهو الأمر الذى يحرم الجماعات الرافضة أو المتمردة من الاتساع أو الامتداد. أو لأن هذه الجماعات ، بإعتبارها جماعات مثقفين لم تعثر بعد على الأسلوب الأمثل لإستنفار الجماهير ودفعها بإتجاه المشاركة بسبب إنشغال الأخيرة وتكيفها مع صعوبات الحياة اليومية ، حتى تستطيع توفير ما يشبع حاجاتها الأساسية لتأمين البقاء على قيد الحياة .

بالإضافة إلى ذلك تتحقق التنشئة الاجتماعية والسياسية على مرجعية ثقافة التكيف والتحايل، حيث يتم تنشئة الجماهير وفق هذه الثقافة بآليات كثيرة. وتتمثل الآلية الأولى فى حفاظ الدولة على إستمرار حالة الفوضى فى المجتمع والمحافظة عليها بواسطة الآلية الأمنية ، حتى لا تتحول إلى حالة من التمرد العام. فى هذا الإطار يفرض على البشر التكيف مع ندرة الفرص أو الخدمات وعدم العدالة فى توزيعها ، ومن ثم يتحولون من الاهتمام بالقضايا العامة والكلية التى تهم الوطن إلى قضايا تفصيلية او جزئية تهم الحياة اليومية للمواطن الفرد ، ومن ثم الانصراف عن الاهتمام بقضايا المجال العام إلى الإهتمام بقضايا المجال الخاص. يضاف إلى ذلك تعمد المسؤولين فى الدولة عن قصد أو بدون قصد إطلاق وعود كلامية بحل كل المشكلات ونشر حالة من الأحلام الوردية التى تتناقض مع عذابات الواقع. وحتى تمنع الجماهير من التحرك الرافض لمساحة الفجوة بين القول والفعل ، فإن العصا الأمنية الغليظة

تلعب دورها في حصار حياتهم في ظل نوع من الحرمان المطلق، دون إمتلاك القدرة على التحرك أو الرفض. إلى جانب ذلك تعمل الدولة على إدارة المجتمع بأسلوب اصطناع الأزمات المحدودة ، حيث يعيش المواطن طول يومه يحاول أن يقدم حلولاً فردية لهذه الأزمات. أزمة عدم وجود مياه الشرب ، وأزمة الرغيف ، وأزمة غرق العبارات ، وأزمة الكهرباء وأزمة عدم بيع محصول القطن ، أزمة المرور ، إضافة إلى الأزمات الدائمة كأزمة البطالة ، والإسكان ، وتردى مستويات المعيشة بسبب غياب الدخل الملائم. بحيث تستهلك هذه الأزمات الاهتمامات والسلوكيات اليومية للمواطن ، وتنشئة على الاهتمام بالقضايا أو المشكلات اليومية والجزئية المحدودة ، ومن ثم لا يتبقى لديه الوقت أو الطاقة لمتابعة قضايا أو مسائل تتصل بالشأن أو المجال العام. فإذا حاولنا رصد تأثير التحولات الاجتماعية الاقتصادية التي مرت بها مجتمعاتنا على التنشئة الاجتماعية والسياسية، فسوف تبرز أمامنا مجموعة من الظواهر الأساسية. وتتمثل الظاهرة الأولى في أننا إذا نظرنا إلى هذه التحولات من منظور شامل في بعدها التاريخي، فسوف نجد أن هذه التحولات تضمنت منظومات قيم عديدة. تعددت أحيانا وتناقضت في أحيان أخرى ، بحيث أدت هذه الحالة إلى إضعاف فاعلية الثقافة عموما ، وهو الأمر الذي أسلم إلى حالة من الفراغ الثقافي الذي ساعد في مرحلة تالية على ملئة بقيم فردية وإنتهازية، الأمر الذي ساعد على تبلور ثقافة إنتهازية أصبحت طافية وطاغية في فضاء المجتمع. كما ساعد في مرحلة أخرى على تيسير الظروف لإختراق فضائنا الثقافي بمنظومات قيم غريبة على مجتمعاتنا، بحيث بشرت هذه الظروف جميعا بحالة ساعدت على طرق الأفراد المواطنين أبواب سلوكيات سياسية غير مواتية لإحتياجات وتطلبات المجتمع.

وتشير الظاهرة الثانية إلي أننا إذا نظرنا إلى الساحة الثقافية عبر نصف قرن من التحولات ، مع إختزال البعد التاريخي أو الزمنى - بإعتبار أن

العمليات الثقافية، سواء باتجاه الحيوية أو الإنهيار، تستغرق زمناً طويلاً - فإننا سوف نجد ان الفضاء الثقافى للمجتمع إمتلأ بمنظومات ثقافية عديدة. أضعفت من ناحية بعضها البعض - على نحو ما أشرت - فأُسست فراغاً ثقافياً فى المجتمع، غير أنها من ناحية أخرى كانت نتيجة لتحولات إجتماعية مترددة ومتأرجحة أو لعبت دوراً فى تأسيسها. إضافة إلى تأرجح أو تردد مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية بين القيم التى كانت مسيطرة على فضاء التحولات من ناحية وبين المنظومات القيمية التى من المفترض أن تتحقق التنشئة الاجتماعية والسياسية وفقاً لها لتجسد المضامين المستهدفة لهذه التحولات . الأمر الذى أدى فى النهاية إلى تمزيق النسيج الثقافى للمجتمع ، بحيث أصبحت قدرته ضعيفة على قيادة تنشئة سياسية فعالة لمواطنة ، أو متابعة تبنينهم لقيم اجتماعية وسياسية معينة أو ممارستهم لسلوكيات اجتماعية وسياسية محددة. وقد ساعد على ذلك أن الأنظمة السياسية المتتابة إرتكبت خطيئة العجز عن متابعة عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية، فلا هى أسست عن قصد تنظيمات أو مؤسسات تتولى تربية النشئ وتنشئتهم اجتماعياً وسياسياً وفق أيديولوجيات التحولات - بغض النظر عن تباينها أو تناقضها - ولا هى حافظت على مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية التى طورها المجتمع فى مسيرته التطورية. والنتيجة أن المجتمع عاصر حالة أو وضع غابت فيه التنشئة القصدية التى عجزت الأنظمة السياسية المتتابة عن تأسيسها ورعايتها، والتى يمكن أن تقوم بها مؤسسات رسمية. كما ضعفت فاعلية المؤسسات التقليدية للتنشئة الإجتماعية والسياسية، وهى الحالة التى فرضت تنشئة سياسية ضعيفة. جعلت المواطنين الصغار نهبا لأية قيم ومضامين اجتماعية وسياسية منحرفة يمكن لهم أن يستوعبوها وتوجه سلوكياتهم.

من الظواهر التى برزت على ساحة التحولات الاجتماعية الاقتصادية تناقض مضامين التنشئة الاجتماعية والسياسية والإجتماعية بالنسبة لمختلف

الفئات الاجتماعية ، في مختلف مراحل التحول الإيديولوجية. تأكيداً لذلك أن التنشئة الاجتماعية والسياسية في المرحلة الإشتراكية قد عانت من عدة تناقضات أو تطرفات، مثال على ذلك أن بعض الفئات التي إستفادت من المرحلة الإشتراكية بدأت تنشئ أبنائها - مع كل السلبيات التي أشرت إليها - حسب القيم الإشتراكية باعتبارها قيم المرحلة التي منحهم إمتيازات كثيرة ، بحيث أدت هذه التنشئة بهؤلاء الأبناء لأن يكون أكثر إرتباطاً بالوطن في هذه المرحلة وأقوى إنتماءً له. في مقابل ذلك فإننا نجد بعض الفئات أو الشرائح الاجتماعية التي أضررت في المرحلة الإشتراكية، نتيجة لسحب بعض إمتيازاتها، تتجه إلى تنشئة أبنائها وفق مضامين غير إشتراكية أو مضامين لا تعكس طبيعة هذه المرحلة الأمر الذي يؤدي إلى أضعاف إنتمائها الاجتماعي لمجتمع ودولة هذه المرحلة. وبين هذه الفئات المتباينة وجدت شرائح إجتماعية عملت على تنشئة أبنائها وفق قيم فردية نفعية، أدت بهم إلى القناعة بمضامين الثقافة والسلوكيات الإنتهازية. وهي الثقافة السياسية التي وإن بدأت في المرحلة الأشتراكية إلا أنها إزدهرت في المرحلة الليبرالية بعد ذلك. وقد مارست ذات الفئات أدواراً معكوسة لإنجاز التنشئة الاجتماعية والسياسية في المرحلة الليبرالية ، حيث تبدلت مواقف الشرائح والفئات الاجتماعية من التجربة الليبرالية ، ومن ثم تبدلت ممارساتها في عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية لأبنائها ، بحيث وقعت نتائج وآثار لهذه الممارسة.

وتعد ظاهرة التنشئة الاجتماعية والسياسية الوطنية في الخارج من ملامح المرحلة الليبرالية التي بدأت مع بداية السبعينيات. وقد بدأ هذا النمط من التنشئة مع هجرة أعداد كبيرة من المصريين إلى مجتمعات الخليج . بلغت في بعض السنوات حوالى أربعة ملايين نسمة تتبدل بمعدل كل خمس سنوات ، وهو ما يعنى أن نسبة كبيرة من المواطنين الذين سافروا بعائلاتهم أو الذين بقيت عائلاتهم هنا في الوطن. تمت تنشئة أولادهم وهم يدركون أن حاجاتهم

الأساسية تشبع من موارد وسخاء وطن غريب ، بحيث كان ذلك مدخلاً لاستيعاب ثقافة ومفرداته التى تسربت إلى ذواتهم. الأمر الذى توازى معه نشأة وفمو عواطف سلبية تزايدت مساحتها فى وعيهم الثانوى ، بأن المجتمع الخليجى هو مصدر الأشباع، بينما وطنهم لم يكن كذلك، الأمر الذى قوى من إرتباطهم بالمجتمع الخليجى ، وأضعف فى نفس الوقت إرتباطهم بمجتمعهم وإنتمائهم له. وهى الحالة التى أدت أيضا إلى التعامل مع الوطن ليس وفق منطق عاطفى يستنفر فى الإنسان مشاعر مثالية تؤكد على الإرتباط به ، ولكن وفق منطق عقلانى رشيد يؤكد على قيم المصلحة والمنفعة الأنانية فى التعامل مع الوطن أو فى العلاقة المتبادلة معه.

### المراجع

١. محمد زاهى بشير المغيرى : قراءات في السياسة المقارنة ، بنغازى ، منشورات جامعة قاريونس ، ١٩٩٤ ، ص ٤٣.
٢. نفس المرجع ، ص ٤٧.
٣. محمد ياسين حمودة: بحوث في واقع أمتنا ، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، المجلد الأول ، ١٩٩٤، ص ص ٥-١٢.
٤. أديب عقيل : التليفزيون وتحديات التنشئة الاجتماعية ، <http://ptth.aabanna.www> ، [mth.nuzfilt/46abn/gro](http://mth.nuzfilt/46abn/gro).
٥. على ليلة: العولمة والأمن القومى العربى ، الأبعاد الثقافية والإجتماعي، الكتاب الأول ، دار الأنجلو المصرية ، ٢٠١١ ، ص ٤٩.
٦. على ليلة : العراق ٢٠٢٠ ، رؤية مستقبلية ، بحث للحلقة السابعة عشر "مجلس الفكر العربى ، "مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية" إبريل ٢٠٠٧ ، ص ٣٩.
٧. نفس المرجع : ص ٤٧.
٨. محمد عابد الجابري: العولمة والهوية الثقافية ، عشر أطروحات (في) العرب والعولمة "ندوة" مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ٢٨-٣٠ ، ديسمبر ١٩٧٧ ، ص ٢٠.
٩. على ليلة: العولمة والأمن القومى العربى، الأبعاد الثقافية والإجتماعية، مرجع سابق ، ص ٢٨.
١٠. محمد عابد الجابري : مرجع سابق ، ص ٢٢.
11. Turner, Brain: Theories of Modernity and Post-Modernity. London, Suage, 1990,P.184.
١٢. كريم أبو حلاوة: الآثار الثقافية للعولمة ، خطوط الخصوصيات الثقافية في بناء عولمة بديلة ، عالم الفكر ، المجلة ٢٩ ، العدد ٣ يناير - مارس ٢٠٠١ ص ص ١٧٤-١٧٥.
١٣. نفس المرجع : ص ١٨٣.

١٤. على ليلة: العولمة والأمن القومي العربي، الأبعاد الثقافية والاجتماعية، مرجع سابق، ص ٥٣.

١٥. وحيد بن حمزة هاشم: العلاقة بين التنشئة الوطنية والاستقرار، ورقة عمل مقدمة لندوة المجتمع والأمن، كلية الملك فهد الأمنية، الرياض، ٢١-٢٤/٢/١٤٢٤هـ، ص ٩.

١٦. عماد علو: دور منظمات المجتمع المدني في العملية السياسية، جريدة المدى "آراء وأفكار" الأحد ١٥ يوليو ٢٠٠٧. <http://www.almodapapor.com>

١٧. على ليلة: العولمة والأمن القومي العربي، الأبعاد الثقافية والاجتماعية، مرجع سابق، ص ٦٥-٦٦.

١٨. على ليلة: ثقافة المخدرات، البحث عن نموذج نظري، دراسة غير منشورة "ندوة" المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناائية، ٢٠٠٣، ص ١٢.

١٩. محمد عابد الجابري: مرجع سابق، ص ١٤.

٢٠. على ليلة: العولمة والأمن القومي العربي، الأبعاد الثقافية والاجتماعية، مرجع سابق، ص ٦٧-٦٨.

٢١. على ليلة: قضايا ومشكلات التخلف في العالم العربي، جامعة عين شمس، ٢٠٠٠، ص ٣٠٧.

٢٢. على ليلة: ماكس فيبر والبحث المضاد في أصل الرأسمالية المعاصرة، المكتبة المصرية للطباعة والنشر، ٢٠٠٤، ص ٦٣-٦٤.

23. Abdel Hakim, S.S:

٢٤. على ليلة: تفاعل الحضارات بين إمكانيات الالتقاء وإحتمالات الصراع، مركز دراسة الحضارات المعاصرة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٦، ص ٩٧.

٢٥. على ليلة: العولمة والأمن القومي العربي، الأبعاد الثقافية والاجتماعية، رجع سابق، ص ١٠٣.

٢٦. نفس المرجع: ص ١١٢.



٢٧. نفس المرجع: ص ١١٣.
٢٨. كريم أبو حلاوة: مرجع سابق ، ص ١٧٢.
٢٩. على ليلة: العولمة والتراث الثقافي للمجتمع ، بحث مقدم ”لندوة“ العولمة والثقافة المادية، يناير ٢٠٠٦ ، ص ٣٢.
٣٠. عبد الله بليز : عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة ”في“ العرب والعولمة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ”تحرير“ أسامة الغزالي ، يونيو ١٩٩٨ ، ص ٤٢.
٣١. نفس المرجع ، ص ٣٠.
٣٢. على ليلة : العولمة والأمن القومي العربي، الأبعاد الثقافية والاجتماعية، مرجع سابق ، ص ١١٦.
٣٣. — : تفاعل الحضارات بين إمكانيات الالتقاء وإحتمالات الصراع ، مركز دراسة الحضارات المعاصرة ، جامعة عين شمس ، مرجع سابق.
٣٤. — : العولمة والأمن القومي العربي ، الأبعاد الثقافية والاجتماعية ، مرجع سابق ، ص ١٧٢.
٣٥. نفس المرجع: ص ١٧٢.
٣٦. نفس المرجع : ص ١٣٣.
٣٧. نفس الرج : ص ١٣٤.
٣٨. نفس المرجع: ص ١٣٤.
٣٩. على ليلة : تفكيك أدوار المرأة مدخل لتفكيك بناء المجتمع ”بحث في مؤتمر“ المرأة على ساحة أطر حضارية متباينة ، مركز الدراسات المعرفية ، قسم الإجتماع ، جامعة عين شمس ، نوفمبر ٢٠٠٦. ص ٤٢.
٤٠. — : نفس المرجع ، ص ٦٧.
٤١. — : العولمة والأمن القومي العربي، الأبعاد الثقافية والاجتماعية، مرجع سابق ، ص ١٧٣.
٤٢. محمود عودة ، على ليلة : تاريخ مصر الاجتماعي ، جامعة عين شمس، برنامج التعليم المفتوح ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٨٤.

٤٣. نفس المرجع: ص ٢٨٥.

٤٤. نفس المرجع : ص ٢٨٧.

45. Palmer, Monte & Ali liela & Sayed Yassin: The Egyption Bureaucray, Syacuse University Press, 1988, P. 32.

٤٦. محمود عودة ، على ليلة : مرجع سابق ، ص ٢٨٩.

٤٧. على ليلة: العولمة والأمن القومى العربى، الأبعاد الثقافية والاجتماعية ، مرجع سابق

، ص ١٧١.

٤٨. نفس المرجع : ص ١٧٤.

٤٩. نفس المرجع: ص ١٧٥.



## الفصل الرابع

### سياقات ومضامين

### التنشئة الاجتماعية والسياسية للشباب



## الفصل الرابع

### سياقات ومضامين

#### التنشئة الاجتماعية والسياسية للشباب

##### تمهيد

تعد التنشئة الاجتماعية والسياسية من العمليات الضرورية لوجود وإستمرار أى مجتمع من المجتمعات، وذلك بإعتبار أن التنشئة الاجتماعية والسياسية - وهى موضوع الفصل الحالى - تستهدف بالأساس بناء الضمير الاجتماعي والسياسى للفرد. وهو الضمير الذى ندركه من خلال تجليات عديدة، أبرزها أن تنمو هوية الفرد بحيث تعكس هوية الجماعة، وكلاهما يعكس هوية المجتمع، يضاف إلى ذلك أن هذا الضمير - فى حالة إكتماله - يدفع الفرد إلى الإرتباط بالمجتمع والإنتماء له. وفى هذه الحالة فإنه يسعى إلى المشاركة فى بناء تفاعلاته، سواء الاجتماعية أو السياسية، وهو ما يؤدى فى النهاية إلى تقنين علاقة البشر ببعضهم البعض على مرجعية المواطنة، وهو ما يعد مدخلا لتحقيق الاستقرار الاجتماعى والسياسى، ويحافظ على الهوية القومية.

ونظراً لمحورية عملية التنشئة الاجتماعية السياسية بالنسبة للأفراد المجتمع - بخاصة الشباب - فإننا نجد أن المجتمعات توكل عملية إنجازها لفواعل عديدة. فى هذا الإطار يعتبر السياق الاجتماعى الذى ينتمى إليه الفرد فاعلاً أصيلاً فى إنجاز عملية التنشئة الاجتماعية، إلى جانب بعض السياقات الفرعية. وإرتباطاً بذلك يعد السياق الريفى هو السياق الاجتماعى القاعدى فى المجتمع المصرى، وهو سياق يتميز بسيطرة الثقافة التقليدية، وسيطرة الطبيعة الجماعية وقوة العواطف الدينية. حيث نجد أن هذه الطبيعة تؤسس تنشئة سياسية، تتميز بالمحافظة والتقليدية، والميل إلى الخضوع للسلطة الاجتماعية والسياسية بإعتبارها إمتداداً لسلطة التقاليد ورب العائلة وشيخ البدانة وأعيان المجتمع المحلى. ثم أن التنشئة الاجتماعية فى هذا السياق تتميز بترسيخ القيم والمعايير، المحافظة على إستقرار السياق الاجتماعى، وهى الأبعاد التى تشكل مرجعية السلوك الاجتماعى والسياسى للإنسان الريفى.

ويعد السياق الحضري احد فواعل التنشئة الاجتماعية والسياسية كذلك، حيث نجد أن التنشئة الاجتماعية والسياسية في هذا السياق لها طابعها المميز، تأكيداً لذلك أننا نجد أن السياق الحضري يتميز بالفردية التي تشكل في غالب الأحيان قاعدة للقيم النفعية والسلوك الاجتماعي والسياسي الأناني والمنفعي وربما الانتهازي. بالإضافة إلى ذلك فإننا نجد أن الثقافة الاجتماعية والسياسية الضابطة للتفاعل في السياق الحضري، تتميز بالتنوع إلى حد التباين أو التناقض، وهي الحالة التي قد تفضي في أحيان كثيرة إلى حالة الأنومي في الثقافة الاجتماعية والسياسية. حيث نجد في إطارها أن القيم والمعايير إما أنها ضعيفة بحيث نجدها عاجزة عن توجيه السلوك الاجتماعي والسياسي للمواطنين. أو أنها متناقضة بحيث نجدها تسلم أحيانا إلى سلوكيات اجتماعية وسياسية متناقضة، وهو ما ينشر أحيانا حالة من الأنومي وفوضى السلوك الاجتماعي والسياسي في السياقات الحضرية. بالإضافة إلى ذلك فإن عقلية الحشد قد تحكم السلوك الاجتماعي والسياسي في السياقات الحضرية كما تتجسد أحيانا في بعض التظاهرات والإضرابات الحضرية.

ونظراً لأن العشوائيات تعد ظاهرة حضرية بالأساس، حيث تضم بداخلها نسبة عالية من السكان المهمشين اجتماعياً وإقتصادياً وثقافياً وسياسياً. فمن الناحية الاجتماعية يسكن العشوائيات الأفراد الذين إنتقلوا حديثاً من الريف إلى المدينة، وهم يعيشون حالة من التحول بدرجة كاملة، من الثقافة والقيم الريفية إلى الثقافة والقيم الحضرية. وفي الغالب نجدهم لم يتخلوا عن الثقافة الريفية التقليدية تماماً، ولم يكتسبوا الثقافة الحضرية بعد، فهم في حالة إنتقالية، الثقافة والقيم الاجتماعية والسياسية التي تشكل مرجعية سلوكياتهم ما زالت ضعيفة، ولذلك نجد أن سلوكياتهم الاجتماعية والسياسية مضطربة، وفي أحيان كثيرة منحرفة. كما أنهم مهمشون من الناحية الاقتصادية. حيث تضم العشوائيات الفقراء الذين لفتتهم الأحياء الأخرى في المدينة، إضافة إلى الفقراء الذين هاجروا من الريف، وسكنوا العشوائيات إنتظاراً للحصول على بعض فرص الحياة. ومن الناحية الثقافية فإن الظروف الأيكولوجية والسكنية في

العشوائيات، تلغى الخصوصية الثقافية والاجتماعية أحياناً، الأمر الذى يؤدى إلى إزدهار عديد من القيم والسلوكيات المنحرفة، وبذلك يقود التهميش الاجتماعى والاقتصادى إلى حالة من التهميش الثقافى والأخلاقى. ومن الطبيعى أن يؤدى كل ذلك إلى حالة من التهميش السياسى، فغالبية سكان العشوائيات يدركون أن قوتهم محدودة من حيث تأثيرهم فى العملية الاجتماعية والسياسية، وهى الحالة التى تشعرهم بالإحباط وإنعدام القيمة. وهى المشاعر التى تضعهم على أعتاب رفض العملية الاجتماعية والسياسية إما من خلال الامتناع عن المشاركة، أو من خلال إستفادتهم من التنافس الاجتماعى والسياسى فى العمليات الاجتماعية والسياسية والتعامل مع بمنطق نفعى، وفى هذا الإطار يلعبون أدوارهم باعتبارهم آلية للبلطجة، وشراء الأصوات. غير أن خطرهم يتجلى بأوضح ما يكون حينما يتعرض السياق الحضرى لبعض مظاهر الفوضى، فى هذه الحالة فإننا نجد أن سكان العشوائيات، يبرزون باعتبارهم كتلة نارية قادرة على تدمير وأحراق مجتمع لإنفاة لهم فيه ولا جمل.

ويشكل السياق الطبقي أو الفئوى السياق الاجتماعى الثالث الذى له علاقة بالتنشئة الاجتماعية والسياسية، ونحن إذا تأملنا بعد السياق الطبقي فسوف نجد أنفسنا امام بناء طبقي غير مكتمل. قد تكون هناك كتل طبقية منفصلة عن بعضها على أساس مستوى الدخل، حيث ينقسم المجتمع إلى الطبقة العليا والوسطى والدنيا، غير أن هذه الطبقات غير ناضجة، لأنها لم تملك وعيها بعد، وهو الأمر الذى يجعل سلوكها السياسى يتصف بالعشوائية أحياناً، وعدم الاتساق مع مصالح الطبقة فى احيان كثيرة. فإذا تأملنا التنشئة الاجتماعية والسياسية فى كل طبقة من الطبقات فسوف نجد أن الطبقة العليا مثلاً يتلقى أبناؤها التعليم الأجنبى، وهم منفتحون على الثقافة ومنظومات القيم الغربية. وفى الغالب يكون ذلك على حساب ثقافتهم وهويتهم القومية، لذلك نجد أن روابطهم بمجتمعهم دائماً ضعيفة، وإنتمائهم له أضعف، هم فى الغالب فرديون نفعيون أنانيون يغلبون مصالحهم على مصالح المجتمع. على الطرف المقابل نجد الطبقة الدنيا لم يحصل أبناؤها على فرص التعليم الكافية، لذلك كان من السهل تزييف



ويعيهم، لدفعهم في إتجاه سلوك سياسى ضد مصالحهم، وربما ضد مصالح المجتمع. في بعض الأحيان نجد لدى بعض أفراد هذه الطبقة متاجرة بالسلوك الاجتماعي والسياسي، فبعضهم يبيع أصواته في بعض العمليات السياسية، بخاصة الانتخابات والاستفتاءات. غير أن نسبة عالية من هذه الطبقة قد تدعم السلوكيات السوية المرتبطة بالعمليات الاجتماعية والسياسية، أملا في الحفاظ على ممارسيها باقين في منطقة السواء الاجتماعي.

تبقى الطبقة الوسطى التي تشكل رمانة ميزان المجتمع، غالب أبناء هذه الطبقة تتطابق مصالحهم مع مصالح المجتمع، في العادة تموج ساحة الطبقة الوسطى بعدديد من الأيديولوجيات والتوجهات السياسية، غير أن التوجه الحقيقي لهذه الطبقة هو التوجه المعبر عن نواتها الصلبة أو شريحتها الوسطى. قد يرفض قطاع من هذه الطبقة صيغة الاستقرار ويطالب بالتغيير، في مقابل قطاع متمرد آخر قد يطالب بالتغيير، حتى التغيير الراديكالى. إذا تأملنا مسيرة هذه الطبقة، فسوف نجد أنها خضعت لحالة من الحراك الاجتماعي إلى أعلى في المرحلة الاشتراكية، حيث حصلت على كثير من فرص الحياة، في التعليم والصحة والسكان والعمل. غير أننا نجدها قد قادت حراكا متراجعا في المرحلة الليبرالية، التي بدأت مع توجه المجتمع إلى التأكيد على الأيديولوجيا الليبرالية، وقيادة القطاع الخاص لعملية التنمية والتحديث. ونظرا لأنها حرمت في هذه المرحلة من الفرص، فإنها تبنت سلوكيات اجتماعية وسياسية غير منتمية إلى حد كبير، فهاجرت من المجتمع سعيا وراء مصالحها الخاصة ولو على حساب المجتمع. إضافة إلى ممارسة سلوكيات تشير إلى إنطلاقها من مرجعية إنتهازية، يضاف إلى ذلك أننا نجد أنه قد طورت على ساحتها سلوكيات التطرف الدينى والعنف. كما نمت في نطاقها توجهات سياسية عديدة في العقود الأربعة السابقة على ثورة ٢٥ يناير، تؤكد بضرورة التغيير الراديكالى. وفي أعقاب ثورة ٣٠ يونيو نجدها قد رفعت شعارات الدولة المدنية، وبسبب كثرة الحركات والتوجهات التي تطورت على ساحتها، فهي تعد اكثر الطبقات ديناميكية من الناحية الاجتماعية والسياسية.

بالإضافة إلى ذلك تعتبر الفئات الاجتماعية مرجعية للتنشئة الاجتماعية

والسياسية التى يخضع لها أفراد الفئة الاجتماعية، فى هذا الإطار فإننا نجد أن هناك بعض الفئات الاجتماعية، التى تبلورت على ساحتها ثقافة اجتماعية وسياسية شكلت مرجعية التنشئة الاجتماعية والسياسية على ساحتها. تأكيداً لذلك فإننا نجد أن المرأة مثلاً أصبحت تقود سلوكيات اجتماعية وسياسية، تنطلق من مرجعية حقوق الإنسان وحقوق المرأة، فى مقابل تخليها عن بعض السلوكيات التى تفرضها عليها الثقافة التقليدية. ومن ثم نجدها من الناحية الاجتماعية والسياسية تقف إلى جانب التوجهات الليبرالية الحديثة، التى تؤكد على حقوق الإنسان والتحول الديمقراطى. إضافة إلى تبنى قطاعات كبيرة من النساء، لمضامين التنظير النسوى فيما يتعلق بالموقف من مقتضيات الثقافة التقليدية.

يضاف إلى ذلك الشباب، الذين أصبحوا أكثر إنفتاحاً على الثقافة الحديثة من خلال الاعلام وتكنولوجيا المعلومات، وإستوعبوا مضامين ما بعد الحداثة، التى أصبحت ترفض كل ما هو موروث وتقليدى. ولذلك نجدهم يقفون دائماً فى معسكر التمرد والرفض، يطالبون دائماً بالحرية والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية، بإعتبارها موجهات أو شعارات أيديولوجية، تستهدف بناء المجتمع الذى يرغبون الحياة فيه.

كما يعتبر النظام السياسى احد الفواعل الأساسية للتنشئة الاجتماعية والسياسية للشباب، وفى هذا الإطار يشير تأمل دور الأنظمة السياسية فى التنشئة الاجتماعية والسياسية، إلى أن قدرتها فى هذا الصدد تتجه إلى التراجع. فبعد أن كانت هى صاحبة الاختيار الأيديولوجى، الذى يحتوى المضامين التى تتم بالنظر إليها التنشئة، فإنه لم يصبح أمامها سوى تبنى التوجهات الأيديولوجية لقوى العولمة. إضافة إلى أن هناك آليات عالمية ومجتمعية عديدة، تحاصر آداء الأنظمة السياسية فى هذا الصدد. فهى من ناحية محاصرة بآليات وقوى العولمة، ومن ناحية ثانية فهى محاصرة بواسطة قوى وثقافة المجتمع التقليدى. ويتصل بذلك المجتمع المدنى الذى يشارك فى هذه المرحلة فى عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية، حيث يعمل المجتمع المدنى بإتجاه تطوير الوعى

السياسي للجماهير التي يتعامل معها. حتى تصبح مشاركتها الاجتماعية والسياسية رشيدة، يضاف إلى ذلك أن المجتمع المدني يعمل بإتجاه التأكيد على حالة من التعددية السياسية، ومن ثم فهو يدرب الجماهير على قبول الآخر والتسامح معه، بغض النظر عن الخلافات في التوجه أو الرأي. يضاف إلى ذلك أن المجتمع المدني، من خلال المنظمات الحقوقية، بدأ يلعب دوراً أساسياً في الدفاع عن الجماهير في مواجهة النظام السياسي، أو أية مؤسسات داخلية أو خارجية تسعى لفرض القهر عليه.

وإلى جانب هذه الفواعل الشاملة، التي تلعب دوراً أساسياً في عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية للشباب، هناك مجموعة من الفواعل التي تلعب دوراً مباشراً في عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية. وتعتبر الأسرة أول هذه الفواعل، حيث تبدأ التنشئة الاجتماعية والسياسية داخل الأسرة، وحسب طبيعة الأسرة تكون القيم التي يستوعبها الطفل وتوجه سلوكه الاجتماعي والسياسي مستقبلاً، كما تتباين الأسرة من حيث قدرتها على تطوير الوعي السياسي للأبناء، وأيضاً في دفع الأبناء بإتجاه المشاركة الاجتماعية والسياسية الإيجابية. غير أن الأسرة خضعت في الفترة الأخيرة لإختراقات إجتماعية وثقافية عديدة، أعجزتها عن السيطرة على التنشئة الاجتماعية والسياسية للأبناء، بل وخفضت قيمتها في مخیلتهم، فتراجعت كفاعل له تأثيره في عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية. ويتكامل دور النظام التعليمي إبتداءً من المدرسة وحتى الجامعة مع دور الأسرة، في عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية، فمن خلال الحياة المدرسية والتفاعل في إطارها، يتعلم الطفل أسس التفاعل الديمقراطي مع الآخر. كما تدريبه على قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، إضافة إلى أنها تدرب الطلاب على أسس التعامل الرشيد مع السلطة. وأخيراً يأتي الاعلام وتكنولوجيا المعلومات، التي برزت على الساحة كفاعل تزداد قوته بصورة مستمرة، من حيث قدرته على السيطرة على عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية. حيث يستوعب الشباب المضامين الاجتماعية والسياسية المتدفقة من الاعلام وتكنولوجيا المعلومات لتشكل مرجعيته الموجهة لسلوكياته الاجتماعية والسياسية، ونحن إذا

تأملنا أداء الاعلام، فسوف نجد أن مساحة فاعليته تتزايد بصورة مستمرة على حساب إنكماش فاعلية الفواعل الأخرى.

وإذا كنا قد تحدثنا على تعدد الفواعل القائمة بالتنشئة الاجتماعية والسياسية للشباب فإننا نعتقد أن مضامين التنشئة الاجتماعية والسياسية يغيب عنها التجانس الذى ينبغى ان يتوفر للقيم التى تشكل مضامين هذه التنشئة. إذ تعاني مضامين التنشئة الاجتماعية والسياسية من تغير الأيديولوجيات السياسية، التى تأق إلى الساحة وتنسحب منها بصورة متتابعة. كما تعاني أحيانا من تباين مضامين التنشئة الاجتماعية والسياسية، وتناقضها إلى حد أنها تجسد حالة الأنومى فيما يتعلق بالمرجعية الثقافية والأخلاقية الموجهة للتنشئة الاجتماعية والسياسية، وهى الحالة التى تنعكس على طبيعة السلوكيات السياسية للشباب فى مختلف المجالات، وهى القضايا التى نعرض لها فى الصفحات التالية.

أولاً: التنشئة الاجتماعية والسياسية على خلفية السياق الريفى - الحضرى.

يمكن إعتبار التفاعلات التى وقعت على الساحة الريفية - الحضرية أحد المتغيرات المؤثرة على التنشئة الاجتماعية والسياسية على السواء. وترجع فاعلية هذا المتغير إلى أن الانتقال من السياق الريفى إلى السياق الحضرى، يعنى الانتقال من الثقافة الريفية التقليدية إلى الثقافة الحضرية، والتى ربما كانت حديثة أو عشوائية متخلفة، كما يعنى هذا الانتقال أو الحراك الافلات من سطوة التكوينات الجماعية التقليدية، إلى حياة تمجد الفردية المستندة إلى القيم الفردية والنفعية التى تميز السياقات الحضرية. وهو ما يعنى أن التنشئة الاجتماعية والسياسية تصطبغ عادة بالإطر التى تحققت فيها. فى هذا الإطار فإننا نجد ان لدينا ثلاثة أطر أو سياقات إجتماعية، كان للتنشئة الاجتماعية والسياسية فى كل منها طبيعة خاصة. فلدينا السياق الريفى التى تنظم الثقافة التقليدية التفاعل الحادث فيه بما فى ذلك التنشئة الاجتماعية والسياسية للبشر. كما أن لدينا السياق الحضرى الذى من المفروض ان ينظم التفاعل فيه وفق معايير الثقافة

الحديثة. ثم السياق الإنتقالى ، وهو بالأساس سياق تصورى قد يكون فى القرية التى إخترقتها ثقافة التحديث ، أو فى المدينة التى هاجرت إليها الثقافة التقليدية. ومن الطبيعى أن تسود هذا السياقات تناقضات كثيرة تنعكس على فوضى التنشئة الاجتماعية والسياسية فى إطارها. وفيما يتعلق بالتنشئة الاجتماعية والسياسية فى السياق الريفى ، فإننا إذا تأملنا الواقع العربى والمصرى نجد أن السياق الأول والقاعدى هو السياق الريفى الذى له نوعية حياته وثقافته ومط التنشئة الاجتماعية والسياسية وآلياتها فى إطاره ، حيث نجد أن هذا النمط قد تغير بفعل عملية التحديث التى تضافرت مع هجرة او حراك إجتماعى من الريف إلى الحضر بحثا عن فرص الحياة الأفضل. إرتباطا بذلك ترجع عملية الهجرة من الريف إلى المدينة إلى عاملين أساسيين ، ويتمثل العامل الأول فى عدم التوازن بين قدرة الاقتصاد الريفى المحدود وبين سكانه المتزايدين ، وهى قضية إشار إليها عالم الاجتماع إميل دوركيم فى معالجته للتحويل من المجتمع التقليدى ، الذى سماه بمجتمع "التضامن الآلى" ، إلى المجتمع الحضرى الحديث ، الذى سماه بمجتمع "التضامن العضوى". فقد ظلت الأرض الزراعية ثابتة تقريبا. تأكيداً لذلك أننا إذا تأملنا واقع المجتمع الريفى فسوف نجد أن هذا التناقض إتضح بأوضح ما يكون فى فترة القرن التاسع عشر والقرن العشرين. فبينما بلغت المساحة الزراعية عام ١٨٩٤ نحو ٤,٧ مليون فدان ، ثم إرتفعت إلى نحو ٥,٦٦ مليون فدان عام ١٩١٤ ، ثم إرتفعت عام ١٩٣٠ لتصبح ٥,٩٢ مليون فدان ثم إنخفضت لتصبح ٥,٩٩ مليون فدان عام ١٩٥٢ ، فإننا نجد فى ذات الوقت إزدیاد عدد سكان الريف عن نفس السنوات على التوالى من ٧,٥٨ مليون نسمة إلى ١٠,٠٣ مليون نسمة إلى ١٠,٣٧ مليون نسمة إلى ١٢,٦ مليون نسمة (١). وهو ما يعنى أنه فى مقابل الثبات النسبى لمساحة الأرض الزراعية تزايد عدد السكان إلى الضعف تقريبا. وهو ما يشير إلى أن هذا الفائض السكانى من الطبيعى أن يطرق قنوات الهجرة إلى الحضر، بحثا عن مختلف فرص الحياة. بحيث نجد أن سكان الحضر تزايدوا خلال هذه الفترة بسبب الهجرة إلى جانب الزيادة الطبيعية ، حيث قدر عدد المهاجرين من الريف إلى الحضر خلال الفترة ١٩٤٧-١٩٨٠ بنحو ١٠,٧٪ من سكان المجتمع المصرى (٢). وحينما

ذهبوا إلى الحضر تخلوا عن عائلاتهم الممتدة التي كانت لهم في الريف وشكلوا عائلات نووية جديدة أو عاشوا في نطاق حدودها. ذلك بالإضافة إلى أن هذه الشرائح بدأت تتخلى تدريجياً عن ثقافتها التقليدية وسعت إلى إكتساب قيم الثقافة الحضرية ، التي هي بالأساس ضعيفة بسبب تأثير التحولات الاجتماعية الاقتصادية كما أشرنا. وفي بعض الأحيان عاشت الأسر المهاجرة على أطراف المدن أو في العشوائيات، بلا منظومات قيمية سوية ان لم تكن هذه المنظومات مطعمة بعناصر ثقافية منحرفة (٣). هذه السياقات العشوائية في الغالب بعيدة عن السيطرة الكاملة للدولة، ومن ثم نجدها تشكل ساحات عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي. ومن الطبيعي أن تصاب التنشئة الاجتماعية والسياسية في هذه السياقات العشوائية بتشوهات عديدة تفرض على سكانها ممارسات وسلوكيات اجتماعية وسياسية مشوهة كتشوة التنشئة.

وقد تضافرت عملية التحديث أيضاً مع الحراك التعليمي، الأمر الذي أدى إلى إندفاع موجات أخرى من سكان الريف إلى الحضر ، حيث ساعدت علي ذلك ثورة الطموحات والآمال التي أطلقتها شعارات التحديث عبر مراحل التحول المتتابعة. إضافة إلى فتح قنوات التعليم ومجالاته على مصراعية امام أبناء الريف الأمر الذي أدى إلى تدفقهم عبر هذه القنوات ليتعلموا ثم ليشغلوا وظائف في البيروقراطية الحكومية، خاصة في المرحلة الإشرافية. غير أنهم أثناء صعودهم الاجتماعي تخلوا في الغالب عن قيم الثقافة التقليدية وضعفت إرتباطاتهم بالسياق الريفي وثقافته. وفي ذات الوقت لم يحققوا إكتساباً قوياً لقيم الثقافة الحضرية ، ومن ثم عاشوا في بعض الفترات حالة من الفراغ الثقافي، لأن القيم لا تسقط فجأة ولا تكتسب فجأة كذلك. وهو الفراغ الذي إمتلأ بقيم وأيديولوجيات فردية تبرر الصعود الاجتماعي ونزوده بمنظومة القيمة التبريرية ، وتدرجياً تولدت لديهم فلسفة الغايات التي تبرر الوسائل (٤). وهو ما يعنى مزيداً من إضعاف الثقافة التقليدية، أو لتصبح ثقافة تقليدية مشوهة يعيش وفق معاييرها المهاجر في عشوائيات المدينة.

إرتباطاً بفاعلية العوامل السابقة أخذت الثقافة التقليدية تواجه حالة من

الوهن أو الضعف ، خاصة أن سياسات الدولة إتجهت بالأساس نحو تحديث الريف من خلال السعى إلى نشر أو نقل الثقافة الحضرية إليه. حيث تحقق لها ذلك من خلال نشر المؤسسات التعليمية بمستوياتها المختلفة في القرى ، بحيث ساعد ذلك على إرتفاع عدد الملتحقين بها ، إضافة إلى التحديث من خلال فرض أتساع شبكة المواصلات والاتصال الحديثة ، بحيث لعبت كل هذه العوامل دوراً في هز رواسخ الثقافة التقليدية من ناحية وتفتيت الأبنية الجماعية ذات الطبيعة القرابية في الريف من ناحية ثانية.

فإذا تأملنا الواقع الريفي الحضري فسوف نجد أن لكل سياق تأثيره على عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية إرتباطاً بنوعية الحياة وطبيعة الثقافة التي تسوده. وإذا كان السياق الريفي هو السياق الأول في هذه المعادلة ، فإننا سوف ندرك وجود متغيرين هما المسئولين عن تنظيم الحياة والتفاعل على ساحته. ويتمثل المتغير الأول في ان الحياة الريفية والثقافة المنظمة للتفاعل في إطارها تؤكد على ضرورة مراعاة الاتفاق القيمي والمعياري للمجتمع. وذلك يرجع إلى أن البناء المعياري هو الذي يضبط سلوك الإنسان من الخارج حسبما تذهب وجهة النظر الهوبزية. في هذا السياق تؤدي المعايير دورها كأحد الآليات المنظمة للتفاعل الاجتماعي في السياق الذي ينجز في إطاره الإنسان سلوكه. غير أننا نجد أن إميل دوركيم يطور هذا الموقف الهوبزي ، حينما يؤكد أن لدى الإنسان التزاماً أخلاقياً ذاتياً بهذه المعايير الأخلاقية. ذلك أن المجتمع من خلال عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية يعيد تأسيس الإنسان كشخصية مدربة أخلاقياً، بأن يقوم بتدريبه على المعايير الأخلاقية التي تنظم سلوكه في مختلف مجالات الواقع الاجتماعي. بحيث تصبح هذه العناصر المعيارية مستوعبة في داخل الفرد وذاته. ومن ثم يصبح بمعنى ما متوحداً مع هذه المعايير ، التي تشكل في النهاية ضميره الداخلي (٥). وهو ما يعنى أن الفرد في السياق الأولى مراقب في سلوكه الاجتماعي والسياسي بآيتين ، فهو مراقب بالقواعد والقيم والقوانين التي تعرف عليها ونشئ وفقاً لها حسبما يذهب الموقف النفعي ، ثم هو مراقب أيضاً بضميره الداخلي الذي تشكل من خلال التنشئة الاجتماعية

والسياسية المتنوعة والمتتابعة حسبما يذهب الموقف الدوركيـمى. ويتشكل المتغير الثانى من الجماعة القرابية التى تعد الوسيلة الثانية المنظمة للتفاعل داخل الحياة الريفية. فى هذا الإطار يؤكد أميل دوركيم أن للبطن أو العائلة سلطة هائلة على الأفراد من أعضائها ، فى مواجهة السلطة المركزية التى يكون وجودها ضعيف فى هذا السياق (٦). وذلك يرجع لأن السياق الريفى يتشكل من جماعات صغيرة هى الجماعات القرابية التى تكون عادة قوية بالنسبة للفرد. خاصة إذا تضافت قوتها مع قوة الثقافة التقليدية التى يدعمها الدين ، الأمر الذى يمكن الجماعة القرابية من التدخل عادة فى تفاصيل الحياة والخصوصيات الفردية وتنظيمها بما يلائم تحقيق مصالح الجماعة (٧). وإذا كانت التكوينات القرابية الكبيرة كالقبيلة والبدنة هى التكوينات القاعدية ، فإن التكوين القرابى السائد فى السياق الريفى حاضراً هو العائلة الممتدة. التى بدأت هى الأخرى تواجه التحلل بإتجاه العائلة "النووية" ، وإن كانت فعاليتها فى الريف ، خاصة فيما يتعلق بالتنشئة الاجتماعية والسياسية ما زالت قائمة. ويستند ذلك إلى أننا إذا تأملنا السياق الريفى فسوف نجد أن العائلة الممتدة ، لكونها ذات عمق رأى وأفقى فإننا نجدها تقوم بعملية تنشئة سياسية ذات طبيعة معينة. ونقصد بالعمق الرأى أن زيادة عدد أجيال الأسرة الذين يعيشون مع بعضهم فى دار معيشية house-hold واحدة، من شأنه أن يدعم قدرتها على أداء عملياتها الإنتاجية إضافة إلى فعاليتها السياسية وادوارها الاجتماعية والثقافية. إلى جانب ذلك فإن زيادة كثافتها من حيث عدد الأفراد يتحول عادة إلى ما يمكن أن يسمى بالكثافة الاجتماعية التى يكون لها وطأتها على أفرادها. من خلال تنشئتهم اجتماعيا وثقافيا وسياسيا، بما يساعد على بناء الضمائر الداخلية لأعضائها ، إضافة إلى القدرة الضبطية العالية لهذه العائلة . وذلك بإعتبار إتساع عدد الأفراد الذين من حقهم تربية الابن ، ومراقبة سلوكه وممارسة الضبط والرقابة عليه. بالإضافة إلى ذلك فإن العائلة الممتدة هى الأكثر نجاحا فى عملية التنشئة بسبب إعتداد الفرد عليها سواء فيما يتعلق بإشباع حاجاته الأساسية سواء المادية أو المعنوية المتصلة بالعزوة التى تمنحها العائلة للفرد فتساهم فى تحديد



وتدعيم مكانته. ومن الواضح أن هذا النمط - الجماعة القربية - هو الأكثر تجذراً في ثقافتنا العربية التي إنحدرت إلينا من القبيلة العربية ، إضافة إلى التأكيد الديني عليها من خلال تأكيد الدين على المكانة الخاصة للوالدين، والأهل ولذوي القربى والأقربين بحيث يعتبر هذا النمط من العائلة مدخلاً للاستقرار الاجتماعي ولتماسك المجتمع (٨). ومن المؤكد أن ثمة تضافر بين الثقافة التقليدية وبنية العائلة الممتدة ، حيث يدعم كل منهما الآخر بصورة متبادلة. فالثقافة التقليدية التي تدفقت من القبيلة العربية تؤكد على التكوينات العائلية المناظرة أو التي تعكس صورتها من حيث بنائها وتوزيع مكاناتها وأدوارها. والعائلة بدورها كوحدة تلعب دورها في نقل التراث الثقافي التقليدي ، ثم أن العائلة الممتدة هي أكثر أنماط العائلات من حيث قدرة الاعتماد على الذات ، ومن ثم فهي لا تميل إلى الإعتماد كثيراً على ما هو خارج عن حدودها، كما أنها تتردد في قبول بعض عناصره. وتتطلب العائلة الممتدة أن يذوب الفرد في بنائها ، فمطالب العائلة مقدمة على مطالبه، وهو ما يعنى أن ينشأ بحيث يكون ذو طبيعة إثارية. فطالما أن العائلة تدعمه من خلال إشباع احتياجاته الأساسية ، وتحمية في مواجهة أى اعتداء عليه ، فإنها تتطلب منه أن يخضع لها خضوعاً كاملاً ، يستوعب ثقافتها وقيمها من خلال التنشئة ويقوم بالأدوار التي ترسم له، بحيث يؤدي هذا التفاعل إلى إستقرار السياق الريفى كما ندرکه.

إرتباطاً بذلك تذهب إحدى الدراسات المنطلقة من مرجعيات غربية إلى التأكيد على أن هذه الثقافة التقليدية المنتشرة في السياقات الرعوية و "الزراعية" تنمى قيم الرضوخ والتسلط وتعمل على ترسيخ روح العجز والأتكالية والاذعان لمن هم أقوى منه. وتذهب الدراسة إلى أن الحياة الاجتماعية العربية مبنية في إطار سلسلة مترابطة من علاقات التسلط والرضوخ ، بين الأب والأبناء ، الأخوة والأخوات ، الكبير والصغير ، الرئيس والمرؤوس ، وهكذا إلى أن تصل إلى العلاقة بين الحاكم والمحكومين. ومن الطبيعي أن تنعكس علاقات التسلط والرضوخ المنتشرة في الحياة الاجتماعية العربية ، وروح الإذعان والأتكالية في نهاية الطاف على الحياة الاجتماعية والسياسية ذاتها ، فيصبح من الطبيعي

على الإنسان العربي أن يتقبل أى نظام تسلطى ، حيث أن هذا ما تعود عليه طيلة حياته. ويصبح عنده إحساس بالعجز وعدم القدرة على المشاركة فى إتخاذ القرارات ، حيث أنه قد تعود على الحياة فى سياقات عائلية أبوية ، ومن ثم على وجود من يتخذ له القرارات فى جميع جوانب حياته الأخرى ، وهو ما يجعله يتقبل وجود من يتخذ له القرارات بالنيابة عنه فى المجال الاجتماعى والسياسى. ويؤدى عدم إدراك المواطن فى هذا النمط العائلى لحقه فى المشاركة فى إتخاذ القرارات ، ومن ثم عجزه عن هذه الممارسة إلى القبول بأى نظام تسلطى ، باعتباره أمر متفق مع طبيعة الأشياء فى مجتمعه. بغض النظر عن مشاعره تجاه هذا النظام ، وعادة ما تكون مشاعر سلبية مشوبة بالكراهية وعدم القبول به ، يصاحب ذلك إحساس بالعجز تجاه النظام التسلطى وعدم القدرة على تغيير سياساته (٩).

وتذهب دراسة أخرى إلى أن هذا العجز فى مواجهة السلطة والكراهية لها وعدم القبول بها برغم طاعتها، تنعكس بجلاء فى كثير من الأمثال الشعبية العربية التى تعبر عن إحساس المواطن العربى بالكراهية تجاه رموز السلطة المختلفة وعلى إتكاله على قوى خارجية لتخليصه منها . كذلك تنعكس روح الاتكالية هذه من خلال تصور المواطن العربى، وإنتظاره البطل الأسطورى وعلى الزعيم المنقذ لتخليصه من رقة الاستبعاد والسيطرة. لذلك تنتشر فى الثقافة الاجتماعية والسياسية العربية ظاهرة الخضوع للفرد والاعتماد على الشخصية الملهمة للزعيم البطل لانقاذ المواطن مما يعيش فيه من عسف وظلم وتسلط (١٠). على هذا النحو ينظر الإنسان العربى إلى وجود سلطة سياسية تمارس عليه تسلطها وعسفها ، وتقوم بإتخاذ القرارات التى تؤثر عليه فى حياته ووجوده نيابة عنه ودون إستشارته ، بإعتباره أمر طبيعى يتفق مع بقية جوانب حياته الأخرى. حيث أنه كان هناك دائماً من يتخذ له القرارات فى البيت والمدرسة ومكان العمل. ويرجع ذلك إلى نوعية الحياة وأنماط السلوك التى يتعلمها الإنسان العربى من خلال قنوات ومؤسسات المجتمع المختلفة (١١). وهو الأمر الذى يجسد نوعية التنشئة الاجتماعية والسياسية التى يتعرض لها الإنسان العربى فى ظل ثقافة

### القبيلة العربية أو العائلة العربية الممتدة.

ويشكل السياق الانتقالي الذي يشغل المسافة بين السياق الريفي والسياسي الحضري ، وهو سياق تصوري في زمانه ومكانه. قد يبدأ في المكان والزمان الريفي ، غير أن قد يمتد ليوجد أيضا في السياق الحضري ، في العشوائيات وعلى أطراف المدينة. يعاني هذا السياق من حالة إهتزاز التنظيم وتشوه التفاعل. ومن الطبيعي ان تظهر في مثل هذا السياق حالة "الأنومي" التي تعني إنهيار القيم والمعايير أثناء مرحلة التحول سواء بالهجرة من الريف إلى المدينة. أو بسبب التحديث الذي فرضته الدولة على الثقافة الريفية التقليدية مدججة بآلية الإعلام. وقد تتخذ حالة الأنومي أشكال عديدة. أولها أن تصبح القواعد الأخلاقية والثقافية القائمة ضعيفة نتيجة لعدم إمتلاكها لجهاز ثواب وعقاب فعال ، فقد تجاوزها التفاعل الاجتماعي ولم تعد قادرة على تنظيمه كما يحدث في تحول المجتمع الريفي إلى الثقافة الحضرية ، أو هجرة الإنسان الريفي إلى السياق الحضري. بالإضافة إلى ذلك فقد تظهر هذه الحالة - الأنومي - بسبب التواجد المعنى لكم هائل من القواعد الثقافية والمبادئ الأيديولوجية المتنوعة وربما المتناقضة ، والتي تبرر كل منها أفعالا مدانة من وجهة النظر الأخرى. أو أن المجتمع لا يمتلك قيم ومعايير ثقافية او مبادئ أيديولوجية تشكل مرجعيته ، لأن التحولات التي تمت أصابت بنية الثقافة بالضعف والوهن. إما بسبب عدم فاعلية مؤسسات التنشئة الاجتماعية وعدم تأهيلها للبشر على إستيعاب مضامينها، أو بسبب محاولة فرض أيديولوجيات ذات مضامين ثقافية وقيمية متناقضة معا(١٢). في هذا السياق الانتقالي تزدهر الثقافات الفرعية. وربما تتجاوز في فعاليتها الثقافة العامة. وحينما تتم التنشئة الاجتماعية والسياسية وفق مفردات هذه الثقافات الفرعية ، فإن ذلك يعنى تأكيد الانتماء للجماعة الفرعية وثقافتها على حساب الثقافة العامة. ومن شأن ذلك أن يفتح الأبواب واسعة لسلوكيات اجتماعية وسياسية تبدأ بعدم الانتماء للمجتمع العام ، أو اللامبالاة بما يحدث في إطاره. وتنتهي بسلوكيات الفساد وإعمال القيم والقواعد الخاصة التي تحكم التفاعل مع الآخرين ، وتبرر السعى وراء المنفعة والمصلحة الفردية.

ويعد السياق الحضري الذى يعيش على ساحته المهاجر أو المتنقل السياق الثالث الذى تقع على ساحته تحولات التحديث وتستقر فيه. ونحن إذا تأملنا مساحات من هذا السياق فسوف نجدها سياقات إنتقالية بطبيعتها، فبرغم إستقرارها وهيئتها العامة إلا أنها تشكل بالنسبة للمهاجر من الريف حالة إنتقالية يتخلى فيها عن أشياء تتعلق بنوعية الحياة التى تسربت إلى بنيته وضميره الأخلاقى الداخلى فى السابق، بينما هو لم يكتمل إكتسابه أو إستيعابه للثقافة والقيم ونوعية الحياة القائمة فى السياق الحضري. ذلك يعنى أن الإنسان المهاجر إلى السياق الحضري يواجه على الأقل فى الجيل الأول إنهيار أطر اجتماعية سابقة، برغم أنه لم يستوعب نظائرها الحضرية بعد. ويرتبط بذلك إنهيار التكوينات الاجتماعية التى كانت تلعب دوراً محورياً فى تشكيل نوعية حياة الفرد. مثال على ذلك أنه إذا كانت الجماعة القرابية فى المجتمع الريفى قد شكلت إطار إجتماعى يحيط به من كل إتجاه ويدبره وفق قيم ومعايير الثقافة الريفية. فإننا نجد أن هذه الجماعة القرابية قد إنهارت، فمعظم السياقات الحضرية تتشكل من مهاجرين فرادى لم تهاجر معهم روابطهم القرابية. وبذلك يصبح السياق الحضري خلو من فاعلية الضبط القرابى الريفى. وفى هذا الإطار يربط دوركيم إنهيار سلطة التقاليد بإنهيار الأطر القرابية، لأن الحراك الهائل للبشر وهجرتهم إلى الحضر من شأنه إضعاف التقاليد (١٣). فالتقاليد تصبح قوية إذا بقى الإنسان فى ذات المكان الذى تربى فيه، لأنه يظل باقيا مع نفس الأشخاص الذين يعرفونه والذين يخضع فى سلوكه لهم. غير أنه إذا إنتقل إلى السياق الحضري، فإن فاعلية الجماعة القرابية تصبح لا وجود لها، لأنه خلفها وراءه وهو يغادر السياق الريفى. ومعها سقطت سلطة الثقافة التقليدية، وذلك بسبب التكوين السكانى للمدينة، التى تتكون من البالغين الذين هاجروا إليها، والذين حررت ثقافتها فعلهم من سيطرة الثقافة التقليدية (١٤).

ومع إنهيار فاعلية الجماعة القرابية فى السياق الحضري ينهار الأتفاق القيمى الذى كان سائد فى الريف، وذلك يرجع إلى أن مجتمع المدينة يتشكل من المهاجرين الذين وفدوا إليه من كل حذب وصوب. حيث هاجر إلى المدينة

أفراد وجماعات كثيرة من اماكن عديدة ، وتحركت على ساحة المدينة في أماكن عديدة كذلك. كل منهم جاء ومعه ثقافته ومنظوماته القيمية التي يرى أنها ينبغي أن تضبط التفاعل الاجتماعي بينه وبين الآخر.

ونتيجة لذلك ينتهي أو يتوقف الاحتكام إلى القيم أو المعايير أو التقاليد عموماً باعتبارها آليات ثقافية لتنظيم التفاعل الاجتماعي. وإرتباطاً بذلك يتأكل ويضعف الضمير الجمعي ومن الطبيعي أن تكون لذلك انعكاساته على الضمير الفردي ، ليبقى القانون والمصلحة هما وحدهما المعيارين الباقيين لتنظيم تفاعل البشر مع بعضهم البعض. على هذا النحو نجد أن دوركيم يؤكد على أن حياة الإنسان في المدينة هي حياة في قلب الحشد Crowd، وفي قلب الحشد يصبح الإنسان بعيداً عن مراقبة الآخرين. وفي هذا الإطار فكلما كان السياق الحضري أكثر اتساعاً ، كلما كانت كثافته أعلى، كلما تشتت الانتباه الجمعي على نطاق اوسع ، ومن ثم يعجز هذا الانتباه عن متابعة حركات كل فرد. في هذا الإطار نجد أن الضمير الجمعي يصبح ضعيفاً كلما أصبح السياق الحضري أكثر تعداداً واتساعاً (١٥).

ذلك يعني أن الإطار الاجتماعي تصبح فاعليته الضبطية ضعيفة في مواجهة البشر ، ونتيجة لذلك تصبح الروابط الشخصية ذات الطبيعة الأولية نادرة وضعيفة ويفقد الفرد الآخرين من نطاق رؤيته ، ومن ثم يفقد الإنسان الاحساس بوجود الآخرين الذين معه. ويؤدي هذا الإهمال المتبادل إلى إنهيار المراقبة الجماعية أو إفتقادها. على ساحة هذا التفاعل يتسع مجال السلوك الفردي تدريجياً ، حتى تصبح الخصوصية حقاً وقاعدة. وبالنظر إلى ضعف الضبط الاجتماعي الجمعي ، فإن أنماط السلوك التي تنتهكها ترتكب يومياً بدون رد فعل أو عقاب ، ومن ثم يتوقف إحترام القواعد الأخلاقية ويتأسس الحق في الاستقلال الكامل للإنسان عن هذه القواعد (١٦). في مثل هذا السياق يصبح القانون هو الآلية الوحيدة لتنظيم التفاعل الاجتماعي على الساحة الحضرية. ونظراً لأن التنشئة في السياقات الحضرية هي فردية ونفعية ، فإنها تؤكد دائماً على المصلحة والمنفعة. ونتيجة لذلك يشهد السياق الحضري تجمع الأفراد

المتجانسين من حيث المصلحة في جماعات ينتمى إليها الأفراد ، ما دامت تلعب دوراً في تحقيق مصالح أعضائها . قد تكون النقابات أو الأحزاب السياسية أو جماعات الضغط بأشكالها المختلفة. التى ينتمى إليها الأفراد لتحقيق مصالحهم في مواجهة النظام السياسى أو الجماعة الحاكمة أو حتى الجماعات الأخرى. كما يشهد السياق الحضرى كذلك حراكية القيم والسلوك، فالقيم والسلوكيات تدور دائماً في فلك المصالح وتزدهر هذه الظاهرة بأقوى ما يكون حينما تعاني السياقات الحضرية من حالة الأنومى الحاد. فما دامت المصالح هى البوصلة التى تحدد الاتجاه ، فإن التضحية بالقيم والتنكر للأيديولوجيات والالتزامات وربما مصالح الوطن تصبح قرابين تقدم على مذبح المصالح الفردية.

ونتيجة للتحويل العشوائى غير المنظم من الريف إلى الحضر تبرز ظاهرة السياقات الحضرية العشوائية التى تشكل أطراً لتكثيف التوتر وإنفجار أحداث العنف الداخلى والخارجى على السواء. يسكن هذه العشوائيات سكان مهمشون يستقرون على أطراف المدينة وأحيانا في قلب خرائطها. المسئول عن هذه الظاهرة متغيرات عديدة. أول هذه المتغيرات إنطلاق فئات عديدة من المهاجرين إلى الحضر منطلقين من السياقات الريفية ، حينما ضاقت الأرض الزراعية بسكانها فهاجروا إلى المدن وبخاصة العواصم الأساسية (١٧). ونظراً لأن غالبية سكان العشوائيات من البسطاء والفقراء فقد إستقروا بالأساس على أطراف الأحياء الشعبية أو على أطراف المدن ، في مناطق أقيمت عشوائيا وبوضع اليد. وبذلك شكلت تجمعاتهم أحزمة من الأحياء الفقيرة حول المدن الكبيرة وفي قلبها. وحينما ضاقت هذه الأحزمة العشوائية بسكانها إتجه البشر إلى سكنى المقابر كما هو الحال بالنسبة لمدينة القاهرة. ونظراً لتشكّل ساكنى هذه المناطق من جماعات المهاجرين الذين جاءوا حديثاً ، ونظراً لأن كل جماعة تشكل وحدة بالنسبة للجماعات الأخرى ، فقد أصبح لكل جماعة زعامتها التى تحتكم إليها. ومن ثم فقد ظهرت الزعامات العشوائية "كالمعلمين" الذين إحتاجوا إلى "البلطجية" - الذين تساقطوا إلى هذه المناطق من أحياء المدينة الأخرى. التى لفظهم ودفعتهم إلى عشوائيات الحضر - لبسط نفوذهم داخل

الجماعة أولاً، ثم لتوسيع هذا النفوذ ليمتد إلى ساحة الجماعات الأخرى بعد ذلك. الأمر الذي أدى إلى تفجر صراعات كثيرة بين جماعات هذه السياقات وتوترات كثيرة كذلك (١٨). في مثل هذه السياقات ينشأ الإنسان على تمجيد القوة وإستخدام العنف لأن الدنيا تؤخذ غلابا، كما ينشأ البشر على ان الآخرين هم الجحيم بالنسبة لهم كأنهم أصبحوا وجوديون بحكم الواقع وليس بمنطق الفلسفة. القوة والعنف التى نشئوا عليها، مثلما تنتقل إلى الآخر في المكان القريب، تنتقل أيضا إلى الآخر في المكان الأبعد وحتى الدولة.

أحيانا يوصف سكان العشوائيات بالهامشين، بإعتبارهم فائضا سكانيا يعيش على هامش المجتمع، أو تعمل آليات الأخير على دفعهم إلى الهامش. على هذا النحو يمكن تحديد الفئات الهامشية الحضرية بإعتبارهم مجموعات من البشر الذين تعد الظروف الاجتماعية الاقتصادية المتردية للدولة والمجتمع ككل، هى المسئولة عن تهيمش وجودهم. وبهذا المعنى تصبح الهامشية هى التعبير عن الفقر والبؤس والحرمان وإنعدام العدالة الاجتماعية. إذا تأملنا الكتلة الهامشية فسوف نجدها تضم شرائح كبيرة من فقراء الحضر الذين يلوذون بالأحياء الفقيرة ومناطق وضع اليد. يشكلون شرائح غير مؤهلة تشتغل بالأعمال العارضة والمهن غير الفنية، والحرف الصغيرة والخدمات الشخصية والتجارة البسيطة. لهم ثقافتهم الفرعية ووعيهم بوجودهم، وأساليبهم الخاصة في التعامل، وفلسفتهم الخاصة في الحياة، ويرضون بالعمل في أى مهنة والسكن في أى منطقة، يستخدمون قوتهم البدنية وأدوات إنتاج متخلفة لإنتاج سلع مغشوشة ومتخلفة كذلك. غاية ما تبغية هذه الشرائح أن تتاح لها فرصة بيع قوة عملها كسلعة في سوق العمل، يتعرضون عادة للظلم والقهر ويعانون من البطالة الصريحة أو الملقنة. وتؤدي الأمية ونقص التأهيل المهني والجهل بأبسط الحقوق إلى التأكيد على إستمرار تهيمشهم إقتصاديا وإجتماعيا. يفتقدون أى ضمان بأمان في المستقبل، غير أن الأمر الذى لا شك فيه إن النظام الاجتماعى والسياسى هو المسئول عن تهيمش دورهم الاجتماعى وتحجيمه (١٩).

تتميز تنشئتهم الاجتماعية والسياسية بكونها متردية أو منحرفة. منذ

أن يولدوا صغاراً في السياقات الحضرية العشوائية، يفتقدون جوانب كثيرة من المعاني الأخلاقية. يقومون بأي عمل للحصول على ما يبقينهم أحياء حتى ولو كان ذلك من خلال الدعارة أو المتاجرة بالجسد ، العنف والجنس المباح والمتسع المساحة، هي دائماً سلوكيات تتضافر مع تنشئتهم . القوة هي معيار الحياة في السياق العشوائى أو الهامشى ، لا وجود للدولة إلا في أيام الانتخابات التى ينظرون إليها كمصدر رزق لهم. ينظرون إلى سكان المدينة الأوفر حظاً باعتبارهم الذين حصلوا على كل شئ ، فأخلوا بميزان العدل الاجتماعى لغير صالحهم. لذلك يتعمق لديهم الشعور بالإحباط وعدم الرضاء الاجتماعى ، ومن ثم تتولد لديهم ثقافة الرفض والتمرد وينشئوا عليها حتى ولو كان الرفض والتمرد سلبياً. ونتيجة لتكثف مستويات التوتر لديهم فإنهم يكونون متأهبين دائماً للخروج على النظام من خلال العنف والجريمة والانحراف وحتى إشاعة الفوضى عسى أن يحصلوا على مكاسب من وراء ذلك (٢٠). فإذا إستمرت أوضاعهم إلى مزيد من التردى، أو إذا مارس النظام السياسى القهر عليهم بصورة مفرطة ، فإن إستنفار سلوكهم السياسى يتأرجح بحسب أحد أفتراضين. الأول إفتراض الحرمان النسبى ، وهو الإفتراض الذى يتحول بحسبه الشعور بالاحباط والحرمان الاجتماعى إلى الرفض والعنف والتمرد. وذلك حينما يكون النظام السياسى والاجتماعى أكثر ديموقراطية وأقل بطشاً، بحيث يمكن للعنف أو التمرد أن يولد ضغطاً يساعد فى الحصول على بعض المكاسب ، خاصة إذا كانت مبررة أو مشروعة. يقع العنف أو التمرد حسب منطق إفتراض الحرمان النسبى إذا كانت الهامشية محتملة فى ظروفها ، ويلوح فى الأفق إمكانية تحسينها بقدر من الضغط. وإذا تصادف أن كان النظام السياسى والاجتماعى ديموقراطياً ، أو على الأقل ليس قهرياً، حيث لا يلقى التمرد أو العنف بسبب ظروف التهميش المتردية عقاباً صارماً بسبب طبيعة. وقد يحدث ذات العنف أو التمرد حينما يكون النظام السياسى هشاً وضعيفاً ، بحيث يصبح العنف أو التمرد فى مواجهته مؤثراً ، ويساعد على التفاوض وفرض المطالب (٢١).

على خلاف ذلك - حسبما تذهب بعض الدراسات - نجد إمكانية إستنفار



الهامشيين إستناداً إلى أفترض الحرمان المطلق، الذي يؤكد على أن الشعور بالحرمان الناتج عن الفشل في إشباع الحاجات الأساسية والاحباط المتراكم الناتج عن ذلك، من المحتمل أن يدفعهم إلى التمرد ورفض الأوضاع المتردية التي يعيشون في إطارها. غير أنه إذا تصادف أن كان النظام قهرياً أو إذا أدركت الكتلة الهامشية أنها ستواجه بالقوة والبطش، فإنها سوف تتجه إلى سلوكيات رافضة ذات طبيعة إنسحابية. وإذا كانت فرضية الحرمان المطلق هي الفرضية المولدة للثورة عند ماركس، فإن نجاح الثورة - على الصعيد النظري - إرتبط في نظريته بوجود نظام إجتماعي وسياسي ضعيف (٢٢). ونظراً لغياب هذا الشرط الأخير في مجتمعاتنا فسوف يبقى الرفض عند مستوى هروبي وإنسحابي يتجلى من خلال ممارسات إنسحابية أو سلوكيات إنحرافية عديدة. غير أنه إذا إستمرت الأوضاع الهامشية والعشوائية على ما هي عليه، فإن الهامشين قد يسلكون أحد طريقتين الأول، الإنسحاب والاستدارة إلى الذات، حيث يتأكل الجسد الهامشي ويتحلل في اتجاه ما هو أدنى. بحيث نجد قبول السياقات الهامشية المعيشة في ظل أوضاع إجتماعية وأخلاقية متردية في مختلف مجالات الحياة. وفي إطار الطريق الثاني يتراكم التوتر في السياقات الهامشية، ليتحول إلى انفجارات قد تأتى على الأخضر واليابس في المدينة الحاوية لهم. في مثل هذه السياقات تتم التنشئة الاجتماعية والسياسية وفق ثقافة اجتماعية وسياسية تؤكد معاييرها على القوة والبلطجة، بإعتبارها قيم تنظم التفاعل الاجتماعي والسياسي. وفي هذه السياقات تتآكل عواطف المواطنة والإنتماء الوطني الذي يختزل إلى الإنتماء للدولة، التي ضنت عليهم أجهزتها المختلفة بما يشبع حاجاتهم الأساسية. ويتحول شعور الحرمان لديهم إلى شعور عدائي نحو الدولة، بخاصة أطرافها التي تتواجد على ساحتهم. فهم كارهين لأجهزة حفظ الأمن والشرطة، لا يثقون في الأجهزة المحلية، تنشئتهم الإجتماعية والسياسية تؤدي إلى تآكل ضميرهم الاجتماعي والسياسي. ومن ثم فهم في سلوكهم الاجتماعي والسياسي يحتكمون إلى معايير المنفعة،

فهم يشاركون في الانتخابات مثلاً لبيعوا أصواتهم في أسواقها. لا تهمهم قيم الطهارة والشفافية والنقاء. لأنهم في عشوائياتهم يعيشون حالة الفساد التي ترسبت على ساحتهم من المجتمع الكبير والدولة وأجهزة الحكم والضبط والسيطرة. يعيشون في المدن التي يعيشون فيها إجراماً وإنحرافاً لكي يحصلون على ما يقيم أودهم، وفي هذا السياق تزدهر توجهات الرفض والعنف التي تنفجر لتؤدي بكل آخر يعتقدون أنه أحد مصادر حرماناتهم.

ثانياً: الإطار الطبقي للتنشئة الاجتماعية والسياسية للشباب.

يشكل الإطار الطبقي أحد أبعاد الإطار الاجتماعي للتنشئة الاجتماعية والسياسية. ويستوجب الحديث عن الإطار الطبقي للتنشئة الاجتماعية والسياسية الاهتمام ببعدين. حيث يتمثل البعد الأول في أن البناء الطبقي بطبيعته غير مكتمل في مجتمعات الجنوب عامة، والمجتمعات العربية كأحد تكوينات مجتمعات الجنوب. وذلك يرجع إلى أن عملية الاستقطاب أو التبلور الطبقي ما زالت في حالة من الفاعلية، حيث لم تستقر بعد على بنية طبقية محددة. خاصة أن غالبية المؤشرات الاجتماعية تؤكد أن الحالة الطبقيّة التي عندنا هي حالة مرضية بالأساس، فمن غير المنطقي أن يكون الفساد المالي والمخدرات وغسيل الأموال آليات لتشكيل بعض أجنة الطبقة العليا مثلاً. ومن غير المعقول بنفس القدر أن تتأكل الطبقة الوسطى، وهي العنصر الذي يحفظ توازن المجتمع. والثاني أنه نظراً لأن بنية هذه الطبقات لم تكتمل، فإنه من الطبيعي أن لا يكتمل وعيها كذلك. وبسبب هذا البناء الطبقي غير المكتمل فإننا نجد أن بعض مضامين التنشئة الاجتماعية والسياسية مشتركة بين مختلف الطبقات الاجتماعية، وهو ما يعني أن هذه المضامين تتصل بالمجتمع بصورة عامة، بينما أن هناك بعض آليات ومضامين التنشئة الاجتماعية والسياسية خاصة بطبقة معينة دون أخرى.

وفي محاولة التعرف على طبيعة التنشئة الاجتماعية والسياسية في مختلف الطبقات الاجتماعية، فإننا سوف نعرض لطبيعة البنية الطبقيّة، ثم لطبيعة المتغيرات المؤثرة فيها، ومن ثم أثرت على التنشئة الاجتماعية والسياسية في نطاقها، وشكلت بالتالي ممارساتها وسلوكياتها الاجتماعية والسياسية.

وإذا كان المجتمع بخطوط عريضة يتشكل من ثلاث طبقات هي الطبقة العليا والوسطى والدنيا ، فإننا نجد أن ثمة متغيرات متباينة كان لها تأثيرها على كل من هذه الطبقات ، ومن ثم دفعت إلى تنشئة وسلوك اجتماعي وسياسي متباين. وتشكل الطبقة العليا التي تتشكل من كبار الملاك في الريف وأصحاب الصناعات والمتاجر الكبيرة في الحضر ، الطبقة التي تقع أعلى سلم الهرم الطبقي. وبرغم أن هذه الطبقة كان لها وجودها على الساحة الاجتماعية والسياسية في النصف الثاني من القرن العشرين ، إلا أنها شغلت موقع المفعل به حيناً ، والفاعل أحياناً أخرى. فقد خضعت الطبقة العليا خلال عقدي الخمسينيات والستينيات، لإجراءات خشنة من قبل نخبة يوليو ١٩٥٢ لاستعادة توازن البناء الاجتماعي للمجتمع المصري، بعد أن أهتز توازنه بسبب سلوكيات هذه الطبقة في الفترة السابقة على ثورة يوليو ١٩٥٢. ولذلك فقد إتجهت جماعة الثورة منذ البداية إلى التخلص من طبقة الأعيان الذين تحكموا في مصير الوطن خلال السنوات السابقة على الثورة (٢٣). ثم بدت في تقليص دورهم السياسي بحرمانهم من بعض الإمتيازات السياسية. ففي سبتمبر ١٩٥٢ بدأ التحول الذي لم يكن لصالح الطبقة لكونه قد سعى إلى تقليص أوضاع هذه الطبقة من كل إتجاه. فقد صدرت القوانين المتتابعة للإصلاح الزراعي ، إبتداء من قانون الإصلاح الزراعي الأول رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وحتى القانون الأخير رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٩ ، وهي القوانين التي وضعت حد أقصى لملكية الفرد من الأرض الزراعية بخمسين فداناً (٢٤). وبموجب هذه القوانين إستولت حكومة الثورة على نحو مليون فدان أعادت توزيعها على الطبقة الوسطى والدنيا، وهو الأمر الذي يشير إلى أن الثورة دفعت بكبار الملاك إلى الوقوف إلى جانب الجدار الأعلى للطبقة الوسطى. بحيث دفعها قانون التوريث الإسلامي بعد أقل من جيل واحد إلى قلب هذه الطبقة. وقد حدث تقليص لبنية هذه الطبقة في السياق الحضري كذلك ، وإن كان ذلك في تاريخ متأخر نسبياً. ففي عام ١٩٦٠ تبنت الدولة مجموعة من الإجراءات الحادة التي نقلت بمقتضاها ملكية بنك مصر والبنك الأهلي إلى الدولة. وتلى ذلك نقل التزامات شركات النقل إلى مؤسسة النقل العام بالقاهرة. وفي يوليو ١٩٦١ ،

صدرت قوانين التأمين ١١٧، ١١٨، ١١٩، لسنة ١٩٦١ فأُمدت ٨٠ شركة تأميناً كاملاً، وأسهمت الحكومة في ٨٣ شركة أخرى، ونص القانون رقم ١١٩ على أن لا يزيد ما يملكه الفرد على عشرة آلاف جنية. ثم شهد عام ١٩٦٣ سلسلة أخرى من التأمينات والمصادرات وسحب التراخيص لنحو ٣٩٠ شركة (٢٥). بحيث أدت هذه الإجراءات الثورية إلى إنسحاب هذه الطبقة، إما بهجرتها إلى الخارج أو بقاءها في الوطن دون أن تشارك في التفاعل الحادث فيه، أو تبنى بعض ثوريتها كأنها هي ملك أكثر من ملك، وفي كل الأحوال فهي ساكنة وقابعة تنتظر الوقت الملائم للأنقضاء على النظام الثوري ومنجزاته.

وإذا كانت بداية السبعينيات قد شهدت إسدال الستار على التجربة الاشتراكية وبداية التوجه الليبرالي للنظام السياسى الجديد. فقد كان منطقياً أن يستدعى النظام السياسى الطبقة العليا كقوة إجتماعية تدعم التوجه الجديد، لأنه بدوره يخدم مصالحها. ولأن أن الطبقة العليا لم تنس تجربتها التاريخية المبريرة مع النظام السياسى فى المرحلة الاشتراكية، فإنها أدركت أن إستدعائها التاريخى ليس "لسواد عيونها" ولكن لظروف فرضت ضرورة وجودها. من هذه الظروف أن البرجوازية العالمية هى الآن القوة الأقوى فى العالم، وأن البرجوازية العليا المحلية هى ربيبتها، ومن المؤكد أنها سوف تحصل على حمايتها. من هذه الظروف كذلك، أن الدولة أصبحت حينئذ محدودة الموارد، ولذلك فهى تسعى بإتجاه تصفية القطاع العام وقيادة تنمية تعتمد بالأساس على القطاع الخاص. ومن ثم فهى القوة التى يحتاجها النظام السياسى بدرجة أكثر من حاجتها إليه. تأكيداً لذلك إن النظام السياسى أصدر القوانين والقرارات التى تؤمن مصالحها. وقد تعمقت لديها درجة الأمان لأن البرجوازية العالمية شاركتها فى غالبية مشروعاتها، وهى بطبيعة الحال مؤمنة بالقوى التى تقف وراءها. وبرغم الأمان الذى منح لها فإنها لم تشارك فى الخطة الخمسية ٨٢-١٩٨٧ سوى بربع الاستثمارات اللازمة للخطة إستكشافاً للنوايا، ثم إرتفعت فى الخطة التالية لتصل إلى النصف تقريباً. وبرغم أن بعض عناصر هذه الطبقة شارك فى تنمية المجتمع بإحساس عالى من المسئولية، إلا أن نسبة عالية منها أبدعت فى إبتكار

أشكال عبقرية للفساد والفساد. يكفي أن نشير - تدليلا على ذلك - أن هذه العناصر قد إقتضت من البنوك حوالى ٤٧ مليار دولار دون إمكانية الرد. ومزيديا من تدليل الدولة لهم قال عنهم رئيس الوزراء حينئذ "إنهم حفنة بسيطة لا تشوه وجه رجال الأعمال في مصر" (٢٦). وبطبيعة الحال فإن الفساد الذى سلكته هذه الطبقة أدى إلى حالة الأنومى الأخلاقية والثقافية التي سادت لأربعة عقود تالية تقريبا، كما أدت إلى تراخى القوانين والضوابط الحكومية أو غيابها، وأيضاً إلى ضعف وتدليل الدولة الرخوة، حينئذ لهم.

فإذا تأملنا التنشئة الاجتماعية والسياسية لأبناء هذه الطبقة، فإننا نجدها تنشئة مغتربة بالأساس، فحينما تولد الطفولة في هذه الطبقة فإنها تدرّب عادة وفق قواعد وأساليب نوعية حياة غربية في المآكل والملبس والمشرب. وتستوعب منظومة القيم الغربية بإعتبار أنها التي تحتل المكانة الأعلى في طبقات القيم لديها، فهي لا ترتبط بقيم التراث، ولا حتى بالثقافة العامة التي تنظم التفاعل في المجتمع. تنظر دائما إلى تراث مجتمعه بإعتباره تراث "الفلاحين" والناس "البلدى" أو "الشعبى". بحيث يكبر الوليد وقد إستوعب مساحة كبيرة من منظومة القيم الغربية التي تربطه بمجتمعات الغرب أكثر من إرتباطه بمجتمعه. فإذا كبر هذا الوليد فإن القنوات التعليمية الأجنبية، هي دائما التي يتعلم في إطارها أبناء الطبقة العليا، وقد بدأ إرتباط تعليم أبناء هذه الطبقة بالتعليم الأجنبى منذ تاريخ سابق. حدث ذلك حينما كانت هذه الطبقة منكمشة في داخل حدودها فإن أبناءها كانوا هم بالأساس رواد المدارس الأجنبية التي كانت محدودة في مصر، أو التي كانت تعلم بلغات أجنبية. وحينما يصل الطالب إلى مستوى التعليم الجامعى، فإن الجامعة الأمريكية كانت مؤسسة تعليم أبناء هذه الطبقة، أو أنهم يسافرون للتعليم والالتحاق بالجامعات الأجنبية. ليصبحوا بعد تخرجهم مؤهلين للعمل في المؤسسات الأجنبية التي كانت محدودة كذلك حينئذ، أو في السفارات الأجنبية القائمة في المجتمع. وهم بذلك يشكلون شريحة منفصلة عن مجتمعه، إنتماؤهم ضعيف، ومتابعتهم لقضايا مجتمعهم إضعف. وقد أصبح الأمر أكثر فداحة في المرحلة الليبرالية الأخيرة - ١٩٧٠ وحتى

الآن - ، فلم يعد أعضاء الطبقة العليا هم الذى يعلمون أبناءهم فى نظام التعليم الأجنبى فقط ، ولكنهم إتجهوا بقوة لتأسيس الجامعات الخاصة والجامعات الأجنبية ، ليتعلم فيها أبناءهم وأبناء القادرين من أبناء الشريحة العليا - إقتصاديا - للطبقة الوسطى. لقد أصبحوا فى الزمن الليبرالى اكثر شجاعة فعملوا علانية لتصبح التنشئة من خلال الإعلام والتعليم أجنبيا ومغتربا عن مجتمعه ، إضافة إلى أنهم ساعدوا فى توسيع مساحة التعليم الأجنبى، أو الذى يتم باللغة الأجنبية ليتغلغل فى المؤسسات التعليمية الحكومية حتى الجامعات. وحتى يوسعوا من المكون الأجنبى فى النظام التعليمى ، جعلوا مخرجاته اكثر أتساقا مع إحتياجات سوق العمل، وفى نطاق هذا النمط يتحقق الإغتراب عن الوطن. وهم فى ذلك على خلاف مع سلوك البرجوازية الأوربية التى تحملت المسؤولية الاجتماعية لتطوير مجتمعاتها. يتعاملون مع الوطن بمنطق نفعى بحث، فهو بالنسبة لهم ساحة لجلب الأرباح وتحقيق المنافع. وفى سبيل تضخيم ثروتهم ليس هناك حدود للحرام، الذى يبدأ بالإحتكار، ويمر بسلوك الكيف حيث الأتجار فى المخدرات لينتهى بالفساد والإفساد ، ونهب أموال البنوك والهروب بها أو التلاعب فى سدادها. يضاف إلى ذلك سعيها للتضافر مع السياسة لتمتلك القوة ولتتمكن من مزيد من النهب لرأسمال المجتمع. وهى بذلك تؤسس تنشئة إجتماعية وسياسية تولد ضعف الانتماء ، وتجعل سلوكيات الفرد حيادية ونفعية فى مواجهة المجتمع تغيب عنها أية عواطف وطنية.

الطبقة الدنيا هى الطبقة المقابلة ، ظلمت فى التاريخ الإشتراكي والليبرالى على السواء. وإذا كانت الطبقة العليا قد وجهت وجهها شطر الخارج تستلهم قيمة ونوعية حياته ، تسعى إلى نقلها أو على الأقل الحياة وفق مقتضياتها، فإننا نجد أن الطبقة الدنيا منكفئة إلى الداخل. ظلمت فى المرحلة الإشتراكية حينما تدفقت غالبية مكاسب الثورة إلى ساحة الطبقة الوسطى. حقيقة أن الطبقة الدنيا قد حصلت على بعض رزاد الخير حينئذ، غير أنها لم تحصل على نصيب واضح من الكعكة . يتضح ذلك أنه إذا صادرت حكومة الثورة مليون فدان تقريبا من كبار الملاك ، نالت الطبقة الوسطى منها ٦١٤ ألف فدان على حين لم ينل الفقراء

سوى ٢١٤ ألف فدان برغم أن نسبة ٤٤٪ من أسر السياق الريفي كانت معدومة حينئذ (٢٧) ، ولم تفعل الإشتراكية لهم سوى رفع الحد الأدنى للأجور حينئذ إلى ٢٢ قرشاً. وحينما حلت المرحلة الليبرالية واجهت ظلماً أشد ، فقد قامت الدولة بالتخلص بالبيع من القطاع العام، وأيضاً من الشركات المملوكة للدولة أو المشاركة فيها التي كانت توفر لها بعض إحتياجاتها اليومية بالسعر المناسب. إضافة إلى ذلك فإنه حينما باعت الدولة هذه الشركات لم تؤمن في الغالب حقوق العمال ومكتسباتهم فيها، ومن ثم فإننا نجدهم فجأة وقد أصبحوا عرايا من حماية الدولة لهم في مواجهة القطاع الخاص الذي تلاعب بعقود العمل والأجور ومتطلبات التأمين. وفي طرفة عين وجدوا أنفسهم يعيشون نوعية حياة تعسة ، يذهب صغارهم مبكراً للتعليم في الورش ، لأن التعليم أصبح ترفاً بالنسبة لهم ، يسربونهم من التعليم ليصبحوا عاملين صغار لهم اجور يساعدون بها أسرهم. العنف يحكم التفاعل بينهم سواء كان داخل الأسرة أو بين الجيران، وبرغم نزاعاتهم الداخلية إلا أنهم ينشئون على إحساس بالظلم والدونية ، الذي ينبغي أن يتكيفون معه خاصة حينما يتعاملون مع الشرطة أو مع بيروقراطية الدولة. إنتماؤهم للوطن باهت، يبذلون طاقات كبيرة من التحايل والتكيف حتى يظلوا أحياء ، سلوكياتهم في أحيان كثيرة عارية من الأخلاق. السرقة أو صناعة السلع المغشوشة أو التجارة فيها وكذلك الدعارة للحصول على ما يقيم الأود ، فإن لم يتحقق ذلك فليكن الارقاء في أحضان دين متطرف يبتدعه. يهربون في إطار تقشفه ومثالياته من صعوبات الحياة ، بل ويحاولون فرضه على الآخرين. الانتخابات بالنسبة لهم لا تحدد مصير مجتمع أو تحديثه أو تطويره ، مفاهيم ومثاليات لا معنى لها بالنسبة لهم. ولأنهم جوعى فإنهم يتعاملون بمنطق نفعى ، يبيعون أصواتهم في الانتخابات لمن يدفع أكثر ، يؤجرون بإعتبارهم يتقنون البلطجة ، لمناصرة الكبار أبناء الأحياء الراقية أو المتوسطة يشاركون في موسم الإنتخابات لقاء المال، فإذا إنتهت الإنتخابات فالفراق حتى اللقاء لحظة إنتخابات ثانية. يدركون أن هذا الوطن لا ناقة لهم فيه ولا جمل ، لذلك نجدهم حينما تضعف عصا الدولة ، أو يتزايد مخزون التوتر بسبب صعوبة الحياة، أو

إنتشار حالة من الفوضى لأى سبب ، فإن شعار العنف والتخريب يتملكهم ، يحطمون كل ما حولهم فليس ما حولهم سوى القيود والعنت والأغلال.

وتشكل الطبقة الوسطى القوة الاجتماعية الثالثة ، وهى قوة تشكل حسبما أشرت رمانة الميزان الإجماعى. إذا إتسعت مساحة هذه الطبقة كان ذلك دلالة على صحة المجتمع وعافيته ، أما إذا تقلصت مساحتها فمعنى ذلك أننا نعيش فى ظل حالة إستقطاب طبقى ، وعلى أبواب صدام أو عنف إجماعى. لذلك نجد أنه كلما كان النظام السياسى رشيداً كلما إستهدف مشروعة الإجماعى وسياساته تطوير أوضاع الطبقة الوسطى وتوسيع مساحتها. إما إذا كان نظام يفتقد البصر والبصيرة فإنه يدفعها باتجاه التساقط أو الحراك إلى أسفل لتنضم إلى الطبقة الدنيا. حتى ماركس رأى أن ترفيع Thining مساحة هذه الطبقة فى النظام الرأسمالى يعد مقدمة للثورة البروليتارية.

يكشف تأمل أوضاع هذه الطبقة فى النصف الثانى من القرن العشرين أن هذه الطبقة كانت القوة المدللة من قبل صفوة يوليو فى عقدى الخمسينيات والستينيات. مؤشرات ذلك عديدة منها أتساع مساحة الأرض الزراعية للطبقة الوسطى فى الريف على حساب تقلص مساحة الطبقة العليا ، وبقاء مساحة الطبقة الدنيا أو المعدمين كما هى تقريباً. إضافة إلى تطوير أوضاع الطبقة الوسطى الحضرية ، وهو ما يعنى ان المشروع الاجتماعى لثورة يوليو كان يعمل لصالح الطبقة الوسطى . يسعى إلى تطوير قدراتها وإشباع إحتياجاتها ، إعتقاداً من نخبة يوليو ، أنها القوة الاجتماعية ذات التاريخ النضالى المشرف ، ومن حقها أن تحصل على بعض الكعكة التى ناضلت لصناعتها وصونها. ثم أنها القوة التى يمكن أن يعتمد عليها النظام السياسى الثورى فى تأسيس مشروعاته التنموية ، وحراسة منجزاته أثناء صراعة مع البرجوازية العالمية والمحلية (٢٨). لذلك إستهدفت سياسات ثورة يوليو ١٩٥٢ توفير الخدمات الأساسية لأبناء هذه الطبقة ، كخدمات الصحة والتعليم والإسكان وتوسيع مظلة التأمينات الاجتماعية ، وتشغيل الخريجين من أبناء الطبقة الوسطى ، خاصة إذا أدركنا أن نحو ٨٥٪ من طلاب الجامعات كانوا ينتمون للطبقة



الوسطي. إضافة إلى فتح الأبواب واسعة أمام أبناء هذه الطبقة ليشغوا أعلى المراكز البيروقراطية الحكومية، الأمر الذي فتح أمامها المجال للسيطرة على الجهاز الحكومي. في هذه الفترة إتسعت مساحة وفاعلية الطبقة الوسطى من ناحيتين، من ناحية بسبب السياسات والإجراءات التي تبنتها الدولة حينئذ. فقد أدت الإجراءات الاقتصادية التي أتخذت النخبة السياسية الحاكمة تجاه الطبقة العليا إلى سقوطها، أو حراكها إلى أسفل في الجيل الثاني، نتيجة لهذه الإجراءات إلى نطاق الطبقة الوسطي بالإضافة إلى ذلك فقد إتسعت مساحتها بفعل القادمين من أسفل، من الطبقة الدنيا، الذين إستطاعوا تحقيق قدر من الحراك التعليمي خلال هذه الفترة. بالإضافة إلى ذلك فقد تزايدت فاعلية الطبقة الوسطي، لأن أبنائها الذين سيطروا على البيروقراطية الحكومية تسللوا أو تسلقوا إلى إدارة المؤسسات المؤممة أو الممصرة من خلال تعيينهم في جهازها الإداري. بحيث تحولت الشركات المؤممة إلى مؤسسات تشكل نطاق لتوفير فرص عمل لأجيال أخرى من أبناء الطبقة الوسطي، الذين تخرجوا من الجامعات، والذين تولوا إدارتها لحساب الدولة وبذلك إتسعت سيطرة الطبقة الوسطي على جهازها (٢٩).

وحيثما حدث التحول من النظام الإشتراكي إلى النظام الليبرالي، أدركت الطبقة الوسطى أن البيئة السياسية المحيطة بها لم تعد مواتية. فالنظام الليبرالي الجديد متنكر لها ويتجه إلى سحب إمتيازاتها. فقد فك الحراسات عن الأرض الزراعية، حيث طرد منها الفلاحين الذين وزعت عليهم بفعل القوانين الإشتراكية، ومن ثم عادت ثانية إلى الطبقة العليا. وتراجع التزام الدولة بتعيين الخريجين، ويتراجع الآن عن تعليم أبناء الطبقة الوسطي والدنيا. وحررت إيجارات الأرض الزراعية في الريف وإيجارات المساكن في الحضر، وأدركت الطبقة الوسطى أن العالم المحيط ليس عالمها، ومن ثم فقد قررت الهروب بأحد أساليب أربعة. فقد حاولت من خلال الأسلوب الأول الهروب إلى الأيديولوجيا والدين، ومن ثم فقد ظهرت من رحم الطبقة الوسطى الجماعات الماركسية والناصرية إلى جانب الجماعات التي تطرفت بالدين، ودخل الجميع مرات عديدة نوع من الصدام

الحاد مع النظام السياسي حينئذ. ومن خلال الأسلوب الثانى هاجر بعض أعضاء الطبقة الوسطى هروبا إلى مجتمعات الخليج تستريح من العنف الذى فرضه النظام عليها ، والذى إتخذ شكل سحب إمتيازاتها ، كما يستريح النظام بهجرتها وهروبها. فى نطاق ذلك هاجر من ثلاثة إلى أربعة ملايين من أبناء الطبقة الوسطى تكررنا كل خمسة سنوات تقريبا منذ منتصف السبعينيات وحتى نهاية الألفية الثانية، وكان لهم تأثيرهم على نشر الثقافة الإستهلاكية فى المجتمع. بينما إتجه البعض الثالث ليضع نفسه فى خدمة المشروع الاجتماعى للقطاع الخاص ، وتعلق باستار الطبقة العليا، على حين أثير البعض الرابع طرق سلوكيات الفساد والجريمة والإتهار. وفى هذا الإطار إنفصلت مصالح الطبقة الوسطى عن قاعدتها، ولم يعد هناك وجود لتيارات أيديولوجية وسياسية متماسكة، تمثل رؤية ومصالح هذه الطبقة فى إجمالها نظراً للتحويلات العالمية والمحلية المعلومة. وإتجهت معظم الطلائع المثقفة لهذه الطبقة لتحقيق مصالحها الآنية والأناينة، وفقا لمنطلقات إرجائياتيه ومادية بحتة. فقد تراجع تقريبا عصر الخطابات الكبرى بحسب تعبير ”ليوتار“ ولم يحفل بها سوى القلة ، وبديلاً لذلك وجهت إمكانياتها إلى عالم السوق (٣٠).

ويشير تأمل منظومة القيم التى شكلت مرجعية التنشئة الاجتماعية والسياسية للطبقة الوسطى إلى أنها تميزت بالطبيعة السلبية خلال جملة التحويلات التى حدثت فى النصف الثانى من القرن العشرين. وترجع أهمية قيم الطبقة الوسطى إلى محوريته بالنسبة للمجتمع ، لكونها القيم التى تحفظ للمجتمع هويته وتوازنه. وإذا كانت الطبقة العليا منفتحة على منظومات القيم الخارجية بدرجة أعلى ، وإذا كانت الطبقة الدنيا تستند فى سلوكياتها وأفعالها إلى منظومة قيمية ذات طبيعة آدائية بالأساس، فإن الطبقة الوسطى شكلت الساحة الاجتماعية التى تفاعلت على خلفيتها منظومات قيمية متباينة ، بما فى ذلك المنظومات القيمية المرتبطة بالقوى الاجتماعية الأخرى. ونظراً لضخامة حجم الطبقة الوسطى ، فإننا نجد فى مراحل الاستقرار الأجتماعى أن منظومات القيم على ساحتها تميل إلى الالتقاء فى منطقة وسط ، لكى تشكل الطبيعة

الأخلاقية لمنظومة قيم هذه الطبقة. أو أننا نجد أن هذه الطبقة، لفاعليتها وحيويتها، تفيض قيمها لكي لتنظم التفاعل على ساحة الطبقات الأخرى. ومن ثم تصبح قيمها هي المعاني التي تتدفق في المجرى الرئيسى للمجتمع، غير أن هذا النهر له ضفاف. وإستناداً إلى ذلك فإننا نجد أنه في حالة الصحة والعافية الاجتماعية، تصبح معاني الطبقة الوسطي ومنظوماتها القيمية هي المسيطرة والفاعلة في المجرى الرئيسى للمجتمع. لكونها تستوعب أفضل ما في المنظومات الأخرى من معاني أو تفرض عليها معانيها، غير أنها في فترات الإنهيار الاجتماعى - التى تنتج عن تحولات ذات طبيعة سلبية - تتجه إلى تبني منظومة قيم أى من القوى الاجتماعية التى تقع على ضفاف المجرى الرئيسى. فهى قد تتبنى قيماً إستهلاكية وإنتهازية لتحقيق مصالحها - أسوة بالطبقة العليا أحياناً - حتى ولو كان ذلك على حساب المجتمع، أو على حساب المثل، أو على نقيض معانيها النضالية. وهى إذا إستمرت تعيش حالة أزمة، فإننا نجدها قد تتبنى قيماً مأخوذة عن الطبقة الدنيا، تعينها في التكيف مع واقعها المادى المتردى، أو نجدها تسقط في هذه الحالة في سلوكيات ذات طبيعة أخلاقية تتناقض مع مضامين أو معاني منظوماتها القيمية. وذلك يقود بطبيعة الحال إلى ثقافة وأوضاع إجتماعية منهارة في المجتمع أو تكون نتيجة لهذه الأوضاع. لذلك قيل أنه إذا إنهارت أخلاق الطبقة الوسطي إنهارت أخلاق المجتمع، وإذا إنصلحت أخلاقها إنصلحت أحواله وأخلاقه (٣١).

بالإضافة إلى ذلك فإننا نجد أن الطبقة الوسطي التى كانت ذات طبيعة نضالية في النصف الأول من القرن العشرين لم تعد كذلك في النصف الثانى من ذات القرن. فقد إنتاب العطب منظوماتها الأخلاقية التى شكلت مرجعيتها في التنشئة الاجتماعية والسياسية على السواء. وهو التناقض الذى تجسده الفجوة الواسعة بين القيم النضالية التى كانت للطبقة الوسطى في النصف الأول من القرن العشرين، والتى توجت بقيام الثورة والحصول على الاستقلال، وبين القيم الانتهازية الأنانية والفاصلة، التى أصبحت تميز سلوك أغلب أعضاء هذه الطبقة مع نهاية النصف الثانى من القرن العشرين. ويمكن تفسير هذا التحول

في منظومة قيم الطبقة الوسطى بأربعة إفتراضات. ويرتبط الإفتراض الأول بأن الحراك الاجتماعى يؤدي عادة إلى تغيير الإنسان المتحرك لمنظومته القيمية. وذلك يرجع إلى أن الإنسان في حراكه الاجتماعى يستوعب عادة توجهات مرنة فيما يتعلق بالقيم ، حسبما يذهب عالم الاجتماع "بيترم سروكين" Pitrium Sorokin . فهو يتحرك عبر سياقات إجتماعية عديدة ، وفي كل سياق يترك قيما سابقة ليتعامل بقيم السياق الجديد ، فهو إنسان فندقى Hotel Man أينما يحط ترحاله فإنه يتعامل بقيم السياق الذى حط فيه (٣٢). لذلك فالقيم تتحول لدية من غايات يسعى إلى تحقيقها إلى وسائل تساعد على الإنجاز وفي تحقيق التكيف.

ويشير عالم الاجتماع "الفن جولدنر Alvin Gouldner" إلى افتراض ثاني يفسر هذا التحول القيمي من خلال طرحه لمفهوم "الإفتراضات القاعدية" Back-ground Assumption وهى الإفتراضات التى تحدد له طبيعة إدراك الإنسان للتفاعل الحادث في الواقع الاجتماعى المحيط به. ثم إفتراضات المجال Domain assumption، وهى الإفتراضات التى تحدد وجهة نظر الفاعل في المجال المباشر الذى يتحرك فيه. ثم الإفتراضات العامة Genereed Assumption وهى الإفتراضات التى تشكل وجهة نظر الإنسان في الحياة والكون المحيط به. ومن الواضح أن التأثير يتدفق عادة من الإفتراضات القاعدية إلى إفتراضات المجال إلى الإفتراضات العامة. وعلى ذلك فإن تغيير الإنسان - بحكم حراكه الاجتماعى - لأوضاعه وسياقاته الاجتماعية، من شأنه أن يؤدي إلى تغيير إفتراضاته القاعدية ، ومن ثم إفتراضات المجال، ثم تتغير الإفتراضات العامة بعد ذلك. الأمر الذى يدفع هذا الإنسان إلى تغيير وجهة نظره في كل ما يحدث حوله ، فليس لديه إلتزام محدد بوجهة نظر ثابتة (٣٣). الأمر الذى يؤسس لدى الإنسان المتحرك حالة من عدم الإلتزام القيمي والأخلاقي الثابت. فالإلتزام دائماً يكون بالقيم التى تحقق له قدرة تكيفية عالية مع موضوعات ومتطلبات الموقف المحيط.

ويستند الإفتراض الثانى إلى التنظير الراديكالى، الذى يرى في إطاره

كارل ماركس أن كل طبقة إجتماعية أثناء صعودها الاجتماعي من المنطقى أن تتبنى أيديولوجيات وتوجهات راديكالية ، فإذا بلغت غايتها وشغلت مراكزها فإنها تسعى للحفاظ عليها ، ومن ثم نجدتها تتبنى توجهات محافظة (٣٤). ويتطابق مع ذلك ما ذهب إليه عالم الاجتماع الشهير "س.رايت ميلز" في مؤلفه الخيال السوسيولوجي ، حيث أشار إلى أن القيادات الطلابية في عقود تاريخية سابقة، هم الذين يشغلون مراكز السلطة والمناصب الجامعية القائمة في مرحلة تاريخية تالية. ويرجع ذلك بطبيعة الحال إلى أن الحراك الاجتماعي يولد لدى الإنسان القدرة على التخلي عن منظومة القيم التي لديه والتي حكمت حراكه في المرحلة السابقة ، وإكتساب منظومة قيمية جديدة تتلاءم مع الظروف أو السياق الجديد (٣٥). وكلما تدفق الحراك رأسيا وأفقيا ، كلما كان ممكنا أن يتخلى المتحركون عن منظومة قيمهم وإكتساب قيم وثقافة جديدة ، الأمر الذى يضعف في النهاية لديهم بعد الالتزام القيمي ، وتتولد لديهم حالة من المرونة القيمية أو الأخلاقية التي تيسر لهم التكيف مع أى قيم ومع أى مبادئ.

ويستند الافتراض الثالث إلى نظرية التبادل ، وهو الافتراض الذى يمكن أن نفسر بواسطته حالة "الأنومى" الأخلاقية التى أصابت سياق الطبقة الوسطى. حيث تذهب نظرية التبادل إلى القول بأن البشر في تفاعلاتهم اليومية يتبادلون قيما. في هذا الإطار يستند التبادل المستقر إلى تساوى القيم التى تشكل مضمون التبادل ، سواء كانت قيما مادية أو معنوية. غير أنه إذا أجزل أحد أطراف التبادل العطاء للطرف الآخر دون إصرار على أن يحصل على المقابل. فإن ذلك من شأنه أن يدفع الطرف الآخر أو المقابل إلى تقليص القيم التى يدفعها في عملية التبادل ، إذا ضمن أنه برغم تقليص القيم التى يدفعها في التبادل فإن الطرف الآخر في التبادل لن يتعامل معه بالمثل وسوف يستمر في عطاءه ، ومن ثم يظهر ما يمكن أن يسمى بالتبادل غير المتوازن. في إطار هذا التبادل غير المتوازن نجد أنه كلما أجزل طرف العطاء دون الاصرار على المقابل بنفس القيمة ، فإن ذلك يدفع الطرف الآخر إلى تقليص المقابل المدفوع بدرجة أكثر عن ذى قبل ، طالما أنه ضمن الحصول على ما يريد دون أن يدفع المقابل.

وتستمر هذه الحالة من التفاعل أو التبادل حتى تصل إلى مستوى يمكن أن يسمى بالتبادل الصفري. حيث يدفع أحد الأطراف كل شئ، بينما لا يحصل على شئ في المقابل من الطرف الآخر (٣٦)، وهكذا كانت علاقة الدولة بالطبقة الوسطى في المرحلة الاشتراكية. حيث أجزلت الدولة العطاء لهذه الطبقة من كل إتجاه وفي مختلف المجالات دون الاصرار على الحصول منها على المقابل. وهى الحالة التى دفعت هذه الطبقة إلى تبنى عادة الأخذ من المجتمع دون العطاء له، الأمر الذى أضعف بداخلها القيم الإنسانية وأسقط منها إلتزامها الأخلاقى.

وتتصل الفرضية الرابعة التى يمكن أن تفسر السلوكيات المعاصرة لهذه الطبقة بحالة الأنومى الثقافية، التى إنتشرت فى البنية الأخلاقية للمجتمع. ففى المرحلة الإشتراكية طرحت على الساحة عناصر تناقضت جميعها ع بعضها البعض ، فبينما تبنت الدولة التاكيد على قيم الإنجاز فإن الواقع قد شهد تفضيل أهل الثقة على أهل الخبرة. وعلى حين بدت الدولة قوية كما أوحى بذلك خطابها السياسى إذا بها تواجه أشنع هزيمة فى عام ١٩٦٧ ، وعلى حين أكدت الدولة على الإشتراكية إعتمدت ثقافة المجتمع على قاعدة من الدين. وعلى حين أكدت الدولة على حرية الإنسان وكرامته إذا بأجهزته الأمنية تمزق هذه المعانى إربا. ذلك بالإضافة إلى الضعف القوى أصاب مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية، فالأسرة خضعت لتحولات ألقت بنوع من الغموض على معانى القدوة. وبرغم ان التعليم أصبح مجانيا إلا أن ذلك كان على حساب الكفاءة. والاتحاد القومى ومن بعده الاتحاد الاشتراكى ثم الحزب الوطنى الديموقراطى إمتلأ بالمنتفعين الذين إنتسبوا لهذه التنظيمات وأيضاً بمعتادى التسلق على بنية مختلف التنظيمات السياسية. وفى مواجهة هذه الحالة من الفوضى الأخلاقية، تولدت إستجابات متنوعة بدأت بالإنسحاب الكامل ، وإنتهت بالتمرد وحتى العنف الإيجابى مروراً بالتجديد فى الوسائل دون الغايات ، حيث أصبح هذا المنطق يحكم سلوكيات وتفاعلات هذه المرحلة. حيث السعى لتحقيق الغايات والأهداف بغض النظر عن شرف الوسيلة، فالغاية تبرر وسائلها بغض النظر عن آية معايير اخلاقية. حيث كان المنطق النفعى فى ذاته هو المنطق الملائم لضبط

إيقاع سلوكيات البشر في هذه المرحلة من أجل التكيف مع واقعهم المحيط ، نوع من الميكانيكية أو الإنتهازية التي تؤكد أننا بإمكاننا تحقيق أهدافنا بغير الوسائل والسبل التي يقرها المجتمع (٣٧).

وإذا كانت هذه الفرضيات الأربعة تسعى إلى تفسير طبيعة التنشئة الاجتماعية والسياسية التي تعرض لها أبناء هذه الطبقة في مراحل التحول الاجتماعي. فإن المضامين الأخلاقية المتضمنة في هذه التنشئة، من الطبيعي أن تشكل المرجعية الأخلاقية للسلوكيات التي يتبناها أبناء هذه الطبقة على الساحة المعاصرة لمجتمعنا. وهي السلوكيات التي يمكن بلورتها في ثلاثة أنماط. ويشكل السلوك الإنسحابي نمط السلوك الأول الذي يتبناه قطاع عريض من هذه الطبقة. فقد إدرك هذا القطاع أن العالم الذي نعيش فيه ليس عالم الطبقة الوسطي ، وكذلك المجتمع الذي نعيش فيه ليس مجتمع الطبقة الوسطي. إذ تشهد هذه المرحلة سحب أو تآكل عناصر نوعيه حياتها لتصبح أكثر ترددا ، فقد ألغيت مجانية التعليم بأساليب كثيرة وملتوية ، وتركت المؤسسات التعليمية التي تعلم اولادها في حالة من الإهمال الذي يعجزها عن أداء وظائفها ، وتخلت الدولة عن تعيين أبنائها فبقى أغلبهم في حالة من البطالة الكاملة. وتردت المؤسسات الصحية التي كانت تطيب أمراض أبناء الطبقة الوسطي ، وأصبحت المساكن بأسعار فلكية لا تطيقها ميزانيات أبناء الطبقة الوسطي. وفي ذات الوقت فالنظام السياسي عصاه الأمنية غليظة وقوية وقاسية ، منتهى قوتها تعبر عن منتهى ضعفه. لذلك آثرت الطبقة الوسطي الإنسحاب من على الساحة وتحولت بالقهر والسكوت عليه إلى جسد يأكل ذاته ، فقد أصبحت طبقة بلا أحلام ولا طموحات. وفي حالة غياب ما تشعله المثل ، وأمام ضغط المشكلات المتصلة بعدم إشباع الحاجات يتفكك جسد هذا القطاع من الطبقة الوسطى ويتهراً أو يتآكل نسيجها الأخلاقي. مؤشرات ذلك إرتفاع معدلات الطلاق وتفكك الأسر وإنهيارها، وكذلك إرتفاع معدلات الزواج العرفي خارج الشرعية بين أبناء الطبقة الوسطي ، وأخيراً تعاطى المخدرات للغياب من حالة الاجتماع وأحوال السياسة.

ويعد السلوك الإنتهازى هو السلوك الذى طرقة قطاع أكبر من أبناء

الطبقة الوسطى، بخاصة هؤلاء الذين نجحوا في تحقيق حراك تعليمى واسع ومظاهر هذا السلوك كثيرة ومتابعة. فهم قد انفصلوا بداية عن إطارهم الاجتماعى الذى ولدوا فيه، لأن التعليم أكسبهم قيما وثقافة ساعدت على تفكيك روابطهم بخلفياتهم الاجتماعية والثقافية التقليدية، بل وتنكروا لها أحيانا، سواء كانت أطرهم الطبقيّة أو الاجتماعية. وهم من ناحية ثانية الذين تسلقوا التنظيمات السياسية ابتداء من هيئة التحرير إلى الاتحاد القومى إلى الاتحاد الإشتراكي إلى الحزب الوطنى الديموقراطى برشاقة وقدرة إنتهازية وتسلفية منقطعة النظير. وهم الذين إستغلوا نفوذهم فى الوظائف الإدارية العليا بجهاز الدولة أو القطاع العام قديما، فحولوا نفوذهم إلى رأسمال إقتصادى، شكل جواز حركتهم للتضافر مع الطبقة العليا التى تعمل على تقزيم طبقتهم. وهم الذين أصبحوا عمد أيديولوجيا وسياسات الانفتاح إبتداء من السبعينيات، وهم الذين ينظرون الآن لتصفية القطاع العام ومؤسسات الملكية العامة. وهم الذين يلتحقون بالتنظيمات السياسية الليبرالية المعاصرة ليس عن قناعة ولكن عن إنتهازية، لأن السياسة أصبحت مدخلا للوظيفة العامة. كأنما لم يعلنوا يوما أنهم إشتراكيون بل وماركسيون. لقد تحول الوطن إلى فريسة على مائدة اللئام تحصل الطبقة العليا على نصيب الأسد ولا مانع أن يلقى ببعض الفتات للفئة المتعاونة من أبناء الطبقة الوسطى، فلديهم قابلية القبول بذلك (٣٨).

بالإضافة إلى ذلك يوجد القطاع المتمرد أو الرافض من أبناء الطبقة الوسطى. لقد رأى هذا القطاع ان الإنسحابات السلبية لم تحل مشكلة، وأن الإنتهازيين من أخوانهم إستبدلوا مصلحة الوطن بمصالحهم الخاصة. ومن ثم فقد تولدت لديهم قناعة أن الاحتجاج والتحدى والتمرد الإيجابي هو الحل، خاصة أن ثمة ظروف فى البيئة الخارجية والداخلية تساعد على ذلك. وقد إتخذ الأحتجاج لديهم شكل ظهور بعض الحركات الاجتماعية كحركة "كفاية" و "لابد" و "شايفينكم" و "حركة ٩ مارس" وحركة "نادى القضاء" وغير ذلك من الحركات الاحتجاجية التى قامت بها بعض النقابات وبعض تنظيمات المجتمع المدنى. حيث طالبت هذه الحركات الإحتجاجية بإصلاحات على الصعيد



السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وقد بلغت معارضة وإحتجاجات الطبقة الوسطي ذروتها حيناً رفض ثلث مجلس الشعب المصري في ٢٠٠٧ التعديلات الدستورية. حيث رأى بعض مثقفي هذه الطبقات أنها دون التوقعات، وأنها تعديلات قاهرة للحريات أكثر من كونها موسعة لمساحتها.

ثالثاً: مؤسسات وأطر التنشئة الاجتماعية والسياسية للشباب.

نظراً لأن التنشئة الاجتماعية والسياسية - وقبلها التنشئة الاجتماعية - من العمليات الأساسية اللازمة لاستمرار الوجود الاجتماعي فقد أسس المجتمع لإنجازها عدة مؤسسات تلعب دورها في تنشئة البشر. لتتسق سلوكياتهم مع إحتياجات المجتمع من ناحية، وبما يتلاءم مع تفاعلهم مع بعضهم البعض من ناحية ثانية. ونحن إذا تأملنا هذه المؤسسات فسوف نجد ان بعض هذه المؤسسات يؤدي وظيفته بصورة تلقائية بالنظر إلى ثقافة المجتمع ومنظوماته القيمية كمرجعية لذلك كالعائلة او الأسرة مثلاً. بينما البعض الآخر من المؤسسات تحدد الدولة مرجعية التنشئة فيه بصورة مسبقة، لأن الدولة من خلال هذه المؤسسات تحتاج إلى تنشئة مواطنيها صورة محددة. نموذجاً لذلك المؤسسات التعليمية، والبرامج التربوية أو الدراسية التي تتبعها. ذلك في حين أن هناك بعض المؤسسات التي لا تحدد الدولة مرجعية التنشئة فيها وأن كانت هذه المرجعية ما تزال في نطاق أو إطار مرجعية الدولة والمجتمع. ويدخل في هذا الإطار الحزب السياسي ومؤسسات الإعلام وتنظيمات المجتمع المدني الأخرى كمؤسسات للتنشئة الاجتماعية والسياسية. ذلك برغم أن هناك جانباً من الإعلام ومن تنظيمات المجتمع المدني أصبح خارج نطاق سيطرة الدولة والمجتمع (٣٩). وهو ما يميز التنشئة الاجتماعية والسياسية الحالية عن ذي قبل ذلك، حيث كانت في السابق محددة بحدود الدولة والمجتمع، بينما هي الآن قد تخرج في بعض مكوناتها عن سيطرة الدولة أو المجتمع. في هذا الإطار فإنه من الضروري ملاحظة ان التنشئة الاجتماعية تعد الإنسان للتفاعل في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية، على حين تقتصر التنشئة الاجتماعية والسياسية على إعداد الإنسان للتعامل مع المجال السياسي وبعض المجالات التي تتداخل معه.

إستناداً لذلك تعد الأسرة أبرز مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية، وذلك بإعتبار أن الأسرة من غُط الوحدات المحورية في المجتمع. وهى تكتسب محوريته من خلال بعدين أساسيين، الأول أن كل فرد في المجتمع من الطبيعي أن ينتمى لفترة طويلة من حياته لأسرة ، ومن ثم فإنه من الطبيعي أن يمر كل شخص بخبرة الحياة الأسرية. بالإضافة إلى ذلك فإننا نجد أن الأسرة هى الأقوى تأثيراً من بين كل مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية لأن الفرد يعتمد عليها عاطفياً ومادياً الأمر الذى ييسر قبوله الصعوبات التى يتعرض لها أثناء عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية. لذلك نرى تأكيد غالبية المفكرين على الأسرة بإعتبارها إحدى آليات التنشئة الاجتماعية والسياسية. تأكيد لذلك أن الفيلسوف الصينى كونفشيوس أرجع صلاح الحكم أو المواطنة الصالحة إلى قدرة الأسرة على تلقين أطفالها قيم الفضيلة والحب المتبادل واحترام المصلحة العامة للوطن. الأمر الذى دعى الدولة إلى تحمل مهمة التنشئة السليمة إبتغاء تأسيس نظام إجتماعى سياسى يؤدى إلى قيام حكم صالح رشيد (٤٠). وفى إطار الفلسفة اليونانية خصص أرسطو جزءاً من فلسفته للحديث عن دور الأسرة والدولة فى التربية وتحدث أيضاً عن الواجبات الأخلاقية فى هذا المضمار، ورأى أن الأخلاق الشعبية تنشئ الحكم الشعبى ومضمونه (٤١). وقد ذهب مؤكداً أنه لما كانت غاية الدولة واحدة وجب أن تكون التربية متماثلة للجميع. وأن يكون السهر عليها من شئون العامة وليس من شئون الخاصة (٤٢).

وترجع أهمية الأسرة فى التنشئة الاجتماعية والسياسية إلى أنها الخلية الأولى فى بناء المجتمع ، وهى المصدر الأول الذى يستقى منه الفرد المفاهيم والقيم التى تشكل ثقافته الاجتماعية والسياسية ومن ثم تشكل سلوكه الاجتماعى والسياسى. بالإضافة إلى ذلك فإن الأسرة تقوم بهذا الدور بكفاءة عالية، بسبب العلاقة الدائمة والتأثير المبكر والمباشر على الطفل. إضافة إلى أن التأثير العاطفى الذى يميز العلاقة بين الأسرة والطفل، من شأنه أن يساعد فى تجذير قيم الثقافة الاجتماعية والسياسية فى داخل الطفل، خاصة أن الطفل فى هذه المرحلة تكون شخصيته طيبة وقابلة للتشكيل. ذلك يعنى أن الطفل يكتسب من

الأسرة من خلال المحاكاة والتقليد في الطفولة المبكرة نماذج معينة من سلوك الوالدين. ومن خلال التلقين في فترة الطفولة المتوسطة أو المتأخرة (٤٣). وذلك يتطلب بطبيعة الحال أن يكون الوالدين أو أحدهما على قدر من الوعي الاجتماعي والسياسي حتى يتلقى الأبن النماذج السلوكية الاجتماعية والسياسية السليمة. كما ترجع أهمية الأسرة كوحدة للتنشئة الاجتماعية والسياسية إلى كونها تضم أول نمط للسلطة يعايشه الطفل، ومن ثم تؤثر طريقة ممارسة هذه السلطة فيه وعلى اتجاهاته ومعارفه. فإذا كان الأب متسلطاً في معاملته لأفراد أسرته بات من المحتمل أن تتأكد لدى الأبناء قيم الإكراه والسلبيّة الفردية. وبالمقابل إذا كان الأب ديمقراطياً تربي الأولاد على قيم الحرية والاهتمام بالجماعة. ويتضح تأثير الأسرة في التنشئة الاجتماعية والسياسية للأطفال حينما تتبنى أفكار معينة ينشأ الأطفال عليها، فقد بينت الدراسات أن الأطفال في الولايات المتحدة يميلون إلى أن يكونوا ديمقراطيين أو جمهوريين تبعاً للحزب الذي ينتمى إليه الوالدان (٤٤).

وتقوم الأسرة بدور تربيوي بارز حينما تعمل على تفسير المفاهيم الاجتماعية والسياسية للطفل وأسلوب أعمال هذه المفاهيم. فمثلاً يتعلم الطفل داخل الأسرة أصول الممارسة الديمقراطية والمشاركة بإيجابية في صنع القرار داخل الأسرة. إلى جانب أنه يتعلم واجب الاذعان للسلطة المتمثلة في الأب والأم، كما يتعلم الطفل داخل الأسرة معنى مفهوم الحرية وحدودها التي تقف عند حد امنه وأمن غيره، وعدم الإعتداء على حقوق الآخرين. كما يتعلم الطفل داخل الأسرة كيف يحترم ملكية الغير وعدم جواز الاعتداء عليها، ويدخل في هذا الإطار إحترام ملكية الدولة والملكية العامة. ويرتبط بذلك أن تقوم الأسرة بعملية التوجيه الواعي العقلاني، الذي يتضمن غرس القيم والعادات والمعايير والأخلاق وطبيعة النظرة إلى التراث. إضافة إلى الموقف من المؤسسات الاجتماعية والسياسية، والموقف من القضايا الاجتماعية والسياسية ذات الطبيعة الحيوية. إضافة إلى غرس القيم والمثل والمعتقدات الاجتماعية والسياسية الملزمة، والتي تلعب دوراً في تحديد توجهاته نحو ذاته ونحو الآخرين. كما تقوم الأسرة بنقل

التوجهات الاجتماعية والسياسية والوطنية الثقافية وغرسها في شخصية الطفل، حتى تساعد في تشكيل هويته بإعتبارها تعكس الهوية العامة للمجتمع (٤٥).

وفي بعض الأحيان تصبح التنشئة الاجتماعية والسياسية التي تقوم بها الأسرة متعمدة ، حينما يخضع الوطن لفترات حرجة وصعبة ، كالخضوع للإحتلال الأجنبي أو المشاركة في صراع ممتد طويل. حيث تعمل الأسرة على تأجيح المشاعر والعواطف الوطنية عند الطفل، مثال على ذلك التنشئة التي تقوم بها الأسرة لأطفالها في فلسطين المحتلة. في هذا الإطار يمكن النظر إلى الإنتفاضة الفلسطينية التي قام بها أطفال الحجارة، بإعتبارها تعبيراً عن دور الأسرة الفلسطينية في التنشئة الاجتماعية والسياسية. التي إستهدفت الحفاظ على الهوية القومية للطفل الفلسطيني، بعد أن زيفت سلطات الإحتلال الإسرائيلي كل المقررات الدراسية ، ونزعت منها أي بعد قومي. وبعد أن ركنت سلطات الإحتلال إلى أن الجيل الجديد نشأ وتربى في ظروف ستجعله أقل مقاومة ورفضاً للإحتلال من جيل الآباء. وإذا بها تفاجأ بأن الأسرة الفلسطينية قد أخرجت لها جيلاً أقوى وأصلب إيماناً وأقدر على المقاومة. بحيث يمكن إعتبار ذلك دليل على أن دور الأسرة الفلسطينية بالنسبة للأطفال، يمكن أن يكون هو خط الدفاع الوحيد أمام الشعوب والأمم في فترة معينة من حياتها السياسية (٤٦).

ويذهب أحد الباحثين إلى التأكيد على أن الأسرة تقوم كغيرها من المؤسسات الاجتماعية والسياسية، بتأهيل الفرد للمشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية بأن يكون مصوتاً أو مرشحاً، أو على الأقل مهتماً بالقضايا الاجتماعية والسياسية لمجتمعه، والميل إلى المشاركة في التفاعلات الاجتماعية والسياسية بشأنها. في هذا الإطار فإننا قد نجد أن بعض الأفراد لا يقدمون على المشاركة الاجتماعية والسياسية ، حيث قد يرجع ذلك إلى وجود قيم وعادات ، نشئوا عليها في الأسرة تدفعهم إلى عدم الإهتمام بالأمور الاجتماعية والسياسية. فالطفل حينما يتأثر بنمط تنشئة اجتماعية وسياسية معينة موجهة له ، فإنه يمر بمراحل متعددة كي يحصل على معرفة تجاه السلطة. وتعد مرحلة التعرف على السلطة

بالتسييس Politicization أول هذه المراحل، وفي إطارها يدرك الطفل من خلال علاقاته في الأسرة والمدرسة والمجتمع، أن هناك سلطات أعلى منه يجب عليه طاعتها من خلال موافقة في الحياة معهم. فبمرور الوقت يدرك الطفل أنه مطالب بطاعة الوالدين، وتقدير المعلم أو مدير المدرسة، وإحترام رجل الشرطة. وتشير المرحلة الثانية إلى التعرف على السلطة بالشخصانية Personalization. وفي هذه المرحلة يمكن للطفل أن يبدأ بجمع معلومات عن شخصيات معينة قريبة منه ويسهل على عقله إدراكها، مثل مدير المدرسة أو الشرطي، فيقوم بطرح أسئلة عن مهام هذه الشخصية ومكانتها في المجتمع ودورها في الحياة المدنية والمجتمعية. ومن ثم تتطور هذه العملية إلى أن يدرك الطفل ويجمع معلومات عن رئيس الدولة ورئيس الحكومة في مرحلة متقدمة تتوازي مع مرحلة متقدمة من عمره ونضجه العلمي والسياسي. ثم ينتقل إلى المرحلة الثالثة، حيث التعرف على السلطة بالمؤسسات Institutionalization. وتعد هذه هي أهم المراحل في عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية للطفل، فيها تتضح الصورة لدى الأطفال من خلال ربط الصفات المترسبة في أذهانهم عن بعض الشخصيات، كرجل الشرطة والرئيس، بالمؤسسات الاجتماعية والسياسية التي يرتبطون بها، كإدارة الشرطة والمجالس البرلمانية والحكومة وغيرها من المؤسسات. الأخرى مما يدل على مدى النضج الاجتماعي والسياسي لدى الطفل الذي أصبح يدرك تطور المنظمات والمؤسسات القائمة في النظام السياسي، ومن جهة أخرى فإن هذا النمط من التعرف على السلطة يثرى المعرفة الاجتماعية والسياسية للنشئ. في هذا الإطار فالمعتقد أن وجود تنشئة اجتماعية وسياسية صحيحة للأطفال في المراحل المبكرة من عمرهم، تعد مطلب ضروري يحتاج إلى بيئة وإرادة سياسية، تساعد فعلاً على تفعيل هذه العملية بشكل صحيح ومؤثر من أجل الحصول على أفراد فاعلين في المجتمع (٤٧).

وتتباين أمطال الأسر من حيث قدرتها على التنشئة الاجتماعية والسياسية، وقد تأكد إستنادا إلى دراسات عديدة، أن العائلة الممتدة هي العائلة القادرة على التنشئة الاجتماعية والسياسية الفعالة. بإعتبارها الوحدة التي تستمد

قوتها من تداخل القيم الدينية والأخلاقية لتنظيم التفاعل الحادث على ساحتها ، إضافة إلى إمتزاج ذلك بالعواطف الجمعية . بحيث يجعل كل ذلك من العائلة وحدة قوية ومتماسكة . ومما يزيد من تماسك هذا النمط وضوح ترتيب مكاناته وأدواره ، بحيث نجد أن أداء الأدوار يؤدي بالنظر إلى جملة الحقوق والواجبات المرتبطة بالدور . هذا التدرج محكوم بمعياري السن والنوع وهى المعايير التى تتدخل لتحديد الحقوق والالتزامات التى تؤدى بالنظر إليها الأدوار والوظائف . إضافة إلى أن هذا النمط له تأثيره القوى على الفرد لاعتماد أعضائه عليه ماديا وعاطفيا . الأمر الذى يعمق إرتباطهم بدورهم به وإنتمائهم له ، ومن ثم فهو نمط يساعد على تحقيق الاستقرار الاجتماعى ، إضافة أنه يطور عواطف العطاء للآخر والتضحية من أجل الجماعة . هذا إلى جانب أنه يعمل على إذكاء العواطف والمشاعر الروحية في أعضائه ، كما يؤكد هذا النمط على ما هو ضرورى لإشباع الحاجات ، لكونه يبارك المعيشة المشتركة البسيطة ، ومن ثم نجد أن أعضاء هذا النمط ليسوا على إستعداد للمشاركة في ثقافة الاستهلاك والترف (٤٨) أو حتى في ثقافة الرفض والتمرد ، وإذا كانت بعض هذه المظاهر قد ظهرت أخيراً في بعض السياقات التى تعيش فيها هذا النمط العائلى فإن ذلك يرجع بالأساس لأن هذا النمط ذاته بدأ يصاب بالإنهيار والتفتت لصالح نمط الأسرة النووية .

تأكيداً لذلك أننا إذا تأملنا واقعنا العربى المعاصر فسوف نجد أن العائلة الممتدة أخذة في التآكل ، وذلك بفعل عوامل عديدة بعضها خارجى فرضته حالة الضعف التى عليها بناء المجتمع العربى ، وهى الحالة التى لعبت دوراً أساسيا فيها عوامل داخلية وخارجية على السواء . وقد أشرنا إلى العوامل الداخلية بإعتبارها تتبلور حول ضيق مصادر الرزق والدخل في السياق الريفى إضافة إلى فاعلية الإعلام ، إلى جانب فاعلية التعليم وعديد من المتغيرات الأخرى التى لعبت دورها في تفكيك تماسك الثقافة الريفية التقليدية والمستندة في جانب منها إلى قاعدة الدين . وكذلك إطلاق موجات الهجرة من الريف إلى الحضر ، إلى جانب موجات الحراك الاجتماعى ، وهى الإنتقالات التى فصلت الأفراد والأسر

النوعية عن العائلة الممتدة كمرجعية لها. بحيث جعلت هذه الظروف المجتمع في كليته معرضا لتدفق موجات الإختراق من الخارج ، وهو الإختراق الذي أثر بدوره على النسيج الاجتماعي للمجتمع والوحدات المكونة له ومن بينها العائلة الممتدة. كذلك هو الإختراق الذي تضافر مع العوامل الداخلية العديدة التي صاحبت التحولات الاجتماعية الاقتصادية المتتابة ، إضافة إلى الظروف المتعلقة بالواقع الاجتماعي كثبات الموارد الاقتصادية المحدودة في مواجهة الزيادة السكانية المتنامية على نحو ما آشرت. بحيث دفعت هذه العوامل مجتمعه إلى إضعاف هذا النمط بحيث أسلمت نتائج العوامل الداخلية والخارجية إلى تشكل عائلة غير قادرة على القيام بالتنشئة الاجتماعية والسياسية ناهيك عن حمايتها من التشوة. الأمر الذي عرض هذه الأسرة والتنشئة الاجتماعية والسياسية التي تقوم بها لمظاهر عديدة من التشوة.

من هذه المظاهر أن الإختراق الثقافي دفع بقيم الفردية والنفعية إلى مقدمة المسرح ، وهى القيم التي تؤكد على المصلحة لتحل محل القيم الإيثارية والعطاء الذي ينبغى أن تتصف به الحياة العائلية. يضاف إلى ذلك سيطرة القيم المادية والإستهلاكية على منظومة القيم الأسرية ، الأمر الذي يعنى أن الأسرة أصبحت تعمل في ظل منظومة قيمية ذات طبيعة فردية وأنانية في مقابل إختفاء القيم الجماعية والإيثارية. وهو الأمر الذي دفع إلى بروز حقائق جديدة ، منها ان الفرد أصبح مقدما على الجماعة ، وأصبحت المصلحة الأنانية الفردية هى معيار المشاركة في الحياة الأسرية. وقد تضافر ذلك مع إختراق فضاء المجتمع بقيم جديدة متعلقة بالنوع الاجتماعي تتصل بالحياة الأسرية ، بحيث أدى ذلك إلى فوضى في ترتيب المكانات والأدوار الأسرية (٤٩). ومن الطبيعي أن ينشأ الأفراد في إطار فوضى الحياة الأسرية، وفقا لهذه القيم النفعية الفردية، يضاف إليها الطابع الفوضى الذي أصبح يميز الحياة الأسرية أو يضمن في التنشئة الاجتماعية والسياسية. بحيث نجد أن البشر الذين خرجوا من هذه الأسر ضعاف الإنتماء ، يتعاملون مع الوطن باعتباره ساحة لتحقيق المصالح الفردية والأنانية ، إضافة إلى أن هذه القيم شكلت مرجعيته للقيم الانتهازية التي

أصبحت تثقل كاهلنا وتقتل عواطف الأيثارية والغيرية نحو الوطن بداخلهم.

من هذه المظاهر كذلك إنتشار حالة من الفوضى على ساحة الحياة الأسرية نتيجة لمنظومات قيمية إقتحمت فضاءنا الثقافي والاجتماعى. فقد أدت المنظومات الفردية التى طرحت نفسها فى الفضاء الأسرى إلى إعادة تشكيل التفاعل الأسرى حول قضايا كانت مستقرة ولكنها أصبحت خلافية تتعلق بعمل المرأة من عدمه ، مشاركة الرجل فى الأعمال المنزلية ، والاستفادة من راتب الزوجة للمساهمة فى أعاشة الأسرة من عدمه. وإذا كان ذلك يرجع إلى تدفق قيم الأنانية والمصلحة فى الحياة الأسرية، فإن ذلك يرجع أيضا لعجز المؤسسات الدينية والاجتماعية عن تقديم الفتاوى التى تصنع وعيا عاما بما ينبغى أن تكون عليه الحياة الأسرية ، حتى تصبح هذه الفتاوى مرجعية تنبثق منها المعايير التى تنظم الحياة الأسرية. إذ أن غياب المعايير التى يحتكم إليها فى مثل هذه القضايا من شأنه أن يؤجج وتيرة الصراعات الأسرية، ومن ثم يسبب التفكك والإنهيار الأسرى. مؤشر ذلك إرتفاع معدلات إنهيار الأسر بالطلاق فى جميع الفئات العمرية والمستويات الاجتماعية الإقتصادية ، وذلك بسبب القيم والادعاءات النفعية والمصلحية ، وهو ما يعنى أنه حينما لا تتحقق المصلحة الفردية لأى من أعضاء الأسرة، فإنه يميل إلى أن ينفض يده من المشاركة فيها، بغض النظر عن عمر الأسرة أو النتائج السلبية المترتبة على ذلك. بحيث نجد أن الطفل الذى ينشأ فى الأسرة وفق هذا المنطق ، ينقل ذات المنطق إلى المجتمع ، بحيث نجدة يتعامل تعاملًا نفعيا إنتهازيا مع المصالح العليا للوطن ، فإذا لم يعد عليه عائد مادي من ورائها ، فإنه ينفض يده منها ليبحث فى مجال آخر أو حتى مجتمع آخر عن ما يحقق له مصلحة الفردية والأنانية (٥٠).

بالإضافة إلى ذلك فقد تبنى الغرب قضية المرأة لتشوية التراث وشق عصا إتفاق الجماعة فى مجتمعاتنا ، كالإدعاء بنقص مواطنة المرأة فى مجتمعاتنا ، وما يتصل بذلك من حقوق وواجبات ، مع أن هذا التراث قدم مضامين متقدمة على الفكر الغربى فى هذا الصدد. يؤكد ذلك قوله تعالى "ياأيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله



أتقاكم“ (٥١). وقوله سبحانه ”يا أيها الناس أتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيراً ونساءً وأتقوا الله الذين تساءلون به والأرحام“ (٥٢). وهو ما يعنى أن تراثنا بخاصة الدينى إفترض المساواة الكاملة والمتوازنة بين الجنسين ، وليست المساواة الصراعية على الطريقة الغربية. ذلك يعنى أن نشر الغرب لتصور خاطئ عن التراث فيما يتعلق بقضية المرأة ، يعنى تنشئة الأبناء على إدانه التراث و وصفه أو وصمه بالتخلف والجمود. الأمر الذى يفصل الأجيال المنشأة في هذا السياق عن تراثهم ، كمقدمة لفصلهم عن هويتهم ، وإلباسهم هوية تابعة ترجع جذورها إلى المرجعيات الغربية. فإذا أصبحت الهوية تابعة، أصبحت الشخصية تابعة كذلك، تستوعب كل ما هو غربي ولو على حساب مجتمعتها وتراثها ، شخصية مفككة الروابط بكل من التراث والوطن ، ومما لا شك فيه أن لذلك نتائجه الخطيرة ، قد تعنى ضعف الانتماء للوطن ، أو محاولة الحاققة بالتبعية للغرب في ظل إدعاء التحديث ، او الإنسحاب من حركة المجتمع ، لأنه يسير في طريق ووفق آفاق غير غربية ، وهو ما يهدد بتآكل المواطنة ذاتها.

ونتيجة للإختراق الثقافى لفضاء التنشئة الأسرية ، استبدلت قيم المرأة الموقف والمبدأ والدور بقيم بالمرأة الجسد ، ليستوعبها الصغار ويعملوا وفق مقتضياتها. تأكيداً لذلك أننا إذا تأملنا تراثنا الأخلاقى والدينى فسوف نجد أنه أعلى من شأن المرأة ، وخلق عليها لباساً من الاحترام والتبجيل. فالمرأة التى أوصى النبى بها خيراً في خطبة الوداع ، بإعتبار أن النساء شقائق الرجال، والمرأة التى حاربت دفاعاً عن الإسلام ودفاعاً عن النبى ”صلى الله عليه وسلم“، فى حينما حمى وطيس الحرب والنزال. والمرأة ”أم سلمة“ التى أشارت على النبى ”صلى الله عليه وسلم“ فى وقت الأزمة، وأخذ بمشورتها هى ذات المرأة التى تختزلها الحضارة الغربية إلى جسد يتلوى ويتعرى ويسجل على أشرطه ممغنطة، وتفرض خصوصيته عبر العالم كمقدمة لإستنفاذ غرائز البشر وإبعادهم عن التعلق بالمثل. تستخدمها تكنولوجيا الإعلام والمعلومات الماضية والفعالة فى هذا الصدد ، والتى تلعب دورها فى تنشئة الكبار والصغار على السواء ، على

مرجعية الجسد والغرائز . فمن الضروري أن يتلاقى الجميع على ساحة الجنس القادم من العولمة ، المدير المسن المترف مع سكرتيرته الصغيرة وربما الفقيرة الحسنة . والعاطل الذي يعقد زواجا عرفيا غير مشروع ، والمغتصب الذي تختلط لديه نوازع البلطجة مع الضغط الوحشي للغريزة ، فالجميع يصدر عن جذر واحد . وبرغم ذلك تدعى الحضارة الغربية أنها المدافعة عن حقوق المرأة وحقوق الإنسان ، ومن الطبيعي أن يؤثر ذلك على التنشئة الاجتماعية والسياسية للبشر (٥٣) . ذلك أن المثل والقيم على نقيض وتقابل مع الغرائز ، والمثل في غالبها تتعلق بقيم الايثار والتعاطف مع الآخر ولإعلاء من شأن الجماعة ، وفداء لها بالروح في ساعة الأزمة . أما الغرائز فتعبر عن تراجع إلى ساحة أنانية ، يتحقق الأشباع فيها كلما كانت بعيدة عن الجماعة ، وأحيانا في غفلة عن الجماعة . وإذا إستغرق الإنسان في إشباعاتها ، فمن المؤكد أن ذلك سوف يصرفه عن متابعة أية أهداف ذات طبيعة مثالية ، عامة ووطنية ، ناهيك عن بذل الجهد والنفس دفاعاً عنها .

وفي تقييم لدور الأسرة في التنشئة الاجتماعية والسياسية تذهب إحدى الدراسات إلى أنه برغم أن التنشئة الاجتماعية والسياسية جزء من التنشئة الاجتماعية ، إلا أن هناك بعض العوامل التي تقلص نسبيا دور الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية . من هذه العوامل ان كثيراً من الأدوار والعلاقات السياسية لا تتم إلا عند الكبر ، وإن كانت بعض مبادئ المشاركة تتحقق من خلال التنشئة عند الصغر ، إضافة إلى أن معظم حالات المشاركة الاجتماعية والسياسية للفرد ترتبط بقضايا سياسية معاصرة ، وترتيبات حكومية محددة وزعامات وجماعات سياسية معينة . هذا بالإضافة إلى ان الفترة التي يكون فيها الفرد في أكثر حالات وعيه ومشاركته السياسية يكون في الواقع بعيدا كل البعد عن مرحلة الطفولة التي تمتاز بالتأثير القوي للأسرة . وعلى هذا النحو قد يحدث تداخل بين تأثير الأسرة في التنشئة الاجتماعية والسياسية وبين السياق السياسي لحياة الفرد عند الكبر ، إلى جانب أن بنية الحياة الاجتماعية والسياسية قد تختلف عن ما كان موجوداً خلال مرحلة الطفولة . بينما يتمثل العامل الثاني

المحدد لدور الأسرة في التنشئة الاجتماعية والسياسية في ان الأسرة لا تهتم كثيراً بإعداد أبنائها للحياة السياسية مثل إهتمامها بإعدادهم لأدوار أخرى. وذلك يرجع إلي أن المحيط السياسي لا يمثل شيئاً مهماً وبارزاً بالنسبة لمعظم الأطفال والصبيان، وأن إعداد الأبناء لأداء أدوار مهنية أسرية يعتبر أكثر أهمية وأولوية بالنسبة لمعظم الأسر، من إعدادهم للحياة السياسية. وفي هذا السياق نجد أن الأسر تبذل جهداً واضحاً من أجل تعويد الأطفال على الاعتماد على النفس والقيام بالأدوار المختلفة وتهيئتهم للزواج والأبوة والأمومة وتربيتهم تربية دينية مناسبة، أما التعليم السياسي وتعليم المواطنة فإن الأسرة لا تولية إلا جهداً ووقتاً ضئيلاً (٥٤) وفي الغالب يتحقق بصورة غير مباشرة. بالإضافة إلى ذلك فإن الأسرة من خلال التنشئة الاجتماعية والسياسية قد تغرس في الطفل القيم وأمط السلوك الاجتماعي والسياسي والمشاركة الاجتماعية والسياسية في أكثر مستوياتها مثالية، غير أنه حينما يتعامل في الواقع إستناداً إلى هذه القيم، فإنه يواجه في الحقيقة بقيم وسلوكيات وأمط مشاركة لا تتسق ومضامين التنشئة الاجتماعية والسياسية التي إستوعبها خلال مرحلة الطفولة، الأمر الذي يؤسس لديه صدمة ثقة في التفاعل السياسي المحيط به. ذلك إلى جانب أن الأسرة العربية بإستثناء الأسرة في مجتمعات الخليج تتعرض لظروف إقتصادية صعبة وضاغطة. بحيث تجعل التفاعل داخل الأسرة ليس مستقراً، إن لم يكن عدائياً، وفي أفضل الأحوال قد لا يتيح الفرصة للأسرة للتفرغ للقيام بالتنشئة الاجتماعية بالمستوى الملائم، ناهيك عن التنشئة الاجتماعية والسياسية، هذا بالإضافة إلى أن إرتفاع نسبة الأمية في مجتمعاتنا من شأنه أن يعوق القيام بالتنشئة الاجتماعية والسياسية للأبناء بخاصة فيا يتعلق بالجانب المفاهيمي أو ببعض القضايا ذات الطبيعة السياسية.

وتشكل المدرسة المؤسسة الثانية والمكملة للأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية. ويتميز دور المدرسة في هذا الصدد في كونها تشكل المجتمع غير القرابي الذي يعيش فيه الطفل مع أقرانه الغرباء عنه، والذي عليه أن يدير علاقاته ذات الطابع الاجتماعي السياسي معهم. وقد تنبه الفلاسفة

إلى الدور الذى تقوم به المدرسة فى عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية، حيث ذهب افلاطون فى كتابه "الجمهورية" إلى إعتبار التعليم واحداً من أهم أعمدة الدولة الفاضلة . فهذه الأخيرة لا تقوم بغير مواطنين صالحين ، ولا سبيل إلى خلق المواطن الصالح إلا من خلال نظام تعليمي مميز ، وتأكيداً لأهمية التعليم فى التنشئة الاجتماعية والسياسية طالب أفلاطون الدولة بتولى مسئولية الإشراف التام على التعليم ، وعدم تركه فى أيدي أفراد وهيئات خاصة (٥٥). ومن المؤكد أن دور المدرسة فى التنشئة الاجتماعية والسياسية يستكمل الدور الذى قامت به الأسرة ، حيث نجدهما يعملان معاً على تحقيق النضوج السياسى والاجتماعى للطفل. وبإعتبار أن المدرسة إحدى مؤسسات الدولة ، فإن الطفل يتعلم فيها النظام، كما يتعلم حقوقه فى مقابل حقوق الآخرين وواجباته نحو المجتمع وما يضم من مواطنين ، كما يتعلم الالتزام بمعايير المجتمع وقواعد الديمقراطية فيه، وأدب الحوار وإحترام المعلم بإعتباره بديل للأب من ناحية وممثل السلطة من ناحية ثانية. فإحترام المعلم دليل على تقدير الطفل لدور الأب وتبجيل المعلم دليل على إحترام سيادة السلطة والقانون، وهو ما يشكل جوهر الوعى الاجتماعى و السياسى ، الذى ينبغى أن يكون للتلاميذ والطلاب فى مختلف المراحل التعليمية (٥٦).

وقد أثبتت البحوث أن المدرسة والكتاب والمدرس لهم ثقلهم وأهميتهم القصوى ، بإعتبارهم مصدراً لتكوين المفاهيم السياسية للطفل، من خلال المقررات الدراسية والمكتبية والأنشطة الطلابية. إضافة إلى فكرة الحكم الذاتى ومناقشة الأحداث والموضوعات السياسية ، فالمقررات الدراسية تتضمن الاتجاهات الأيديولوجية السائدة فى المجتمع، وتمثل وجهة نظر الدولة وسياساتها. وهى تسعى - أى المدرسة - إلى ربط الطفل بوطنه وجعله محور تفكيره ، من خلال تعريفه بوطنه وجغرافيته وتاريخه ودوره فى رفع مشعل الحضارة. كما تحتوى المكتبة المدرسية على الكتب التى تساعد الأطفال على الاستزادة بالمعرفة لمسايرة التطور الحادث فى الأوضاع السياسية العالمية. وإرتباطاً بذلك نجد أن الطفل يكتسب بعض جوانب ثقافته الاجتماعية والسياسية ، من خلال الأنشطة الطلابية

وبصفة خاصة الصحافة المدرسية، التي تعتبر ممارسة حقيقية للديموقراطية ، وبناء شخصية الطفل والتعبير عن رأيه والنقاش والجدل والاقناع والنقد البناء. بالإضافة إلى ذلك فإننا نجد أن المدرسة تشكل الإطار الذي يعد الطفل للحياة والتفاعل في المجتمع ويوجهة نحو الحياة العملية. فالمدرسة تعلم الأطفال الحرية والديموقراطية ، كما تعلمهم أن ذلك يتطلب مستويات معنية من السلوك والشعور بالمسئولية الشخصية ، إستعداداً للتعاون من أجل الوصول إلى الأهداف العامة. كما تجسد المدرسة علاقات القوى في المجتمع وتعبر من خلال ما تقوم بتدريسه للأطفال على قاعدة تكوين قناعات بقبول هذه القيم والعلاقات الاجتماعية. فالمدرسة لا تعيد إنتاج البنى الطبقية للمجتمع فحسب ، بل هي تعمل في معظم الأحوال على إعادة إنتاج البنى الفكرية والمؤسسية كذلك. لذلك من الصعب إنكار دور المدرسة في التنشئة الاجتماعية والسياسية. فهي مؤسسة إجتماعية تربوية غير محايدة في علاقتها بالأيديولوجيا السائدة في مجتمع معين ، ومن ثم فهي تساعد على إستمرارية تراتبية وتعيد أنتاجها. وهو ما يعنى أن المقررات الدراسية تتضمن الاتجاهات الأيديولوجية في المجتمع وتمثل وجهة نظر الدولة وسياستها في ذات الوقت (٥٧).

وتقوم المدرسة بعملية التنشئة الاجتماعية والسياسية من خلال ثلاثة أبعاد أساسية. ويتمثل البعد الأول في المناخ السائد في الحياة المدرسية والتفاعل السائدة فيها. هل التفاعل الحادث من النمط الأوتوقراطي الفردي أو الدكتاتوري ، أو التسلطي والاستبدادي ، وهو النمط الذي يسود غالبية مجتمعات العالم الثالث ، وينتج عنه الخضوع والطاعة وقلة فرص الإبداع. ويعد النمط "التسبيبي" أو الفوضوي هو النمط الثاني للتفاعل. وهو نمط يدفع إلى الأهمال والتقليل من أهمية العلم والوقت. بينما يعتبر النمط الديموقراطي أو المشارك هو النمط الثالث ، وهو أفضل أنماط التفاعل داخل الحياة المدرسية ، لأن الطالب يشعر في إطاره بأهميته في المدرسة مما يشعره بالمسئولية. ويتمثل البعد الثاني في دور المقررات الدراسية في التنشئة الاجتماعية والسياسية. فإلى جانب أن الطالب يحصل على المعارف من خلال المقررات الدراسية ، فإنها

تلعب دوراً في تنشئته سياسياً كذلك . إذ أنه مع تطور المراحل الدراسية تتطور المفاهيم والقيم والأحداث السياسية في تلك المقررات ، لتساير بعضها البعض في نسق تعليمي متكامل ، ولتواكب النمو الفعلي والمعرفي للطالب . وتستند تنشئة الطلاب سياسياً على مقررات معينة دون أخرى . فمثلاً نجد أن مقررات التربية الوطنية أو القومية والتاريخ تكون في الغالب الأكثر ثراء من غيرها فيما يتعلق بغرس القيم والمعتقدات الاجتماعية والسياسية . ويمكن أن نضيف أيضاً مقررات اللغة العربية والتربية الدينية ، حيث تحتوي هذه المقررات على مضامين تستهدف خلق مواطن صالح يهتم بقضايا وطنه . وتتضمن ما يساعد على الترويج لأيديولوجيا معينة أو مذهب معين ويخلق الشرعية على النظام السياسي ، وقد تجمع المقررات بين النوعين (٥٨) . بالإضافة إلى ذلك تلعب المقررات الدراسية في المدرسة الدور الأساسي في عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية وتخلق القيم التي سوف تحملها الأجيال الصاعدة . ومن الطبيعي أن تؤثر تلك القيم في سلوكيات ومعتقدات تلك الأجيال . مثال على ذلك أجرى عدد من الباحثين دراسات حول ظاهرة العنف ضد السود في جنوب أفريقيا ، وأظهرت هذه الدراسات أن ذلك يعود لما تتضمنه المناهج الدراسية من كراهية للسود وإبراز الفظائع التي إرتكبها السود بحق البيض ، وأن البيض هم أفضل من السود (٥٩) .

إلى جانب ذلك يلعب التفاعل الحادث في مجتمع المدرسة دوراً أساسياً في عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية . حيث تساعد بعض الممارسات الطقوسية كتحية العلم ، أو ترديد النشيد الوطني ، والاحتفالات بالأعياد الوطنية والقومية ، وتعليق الصور والرموز الوطنية على بث القيم الاجتماعية والسياسية التي نستهدف غرسها في نفوس الناشئ ، كما تركز الطابع الجماعي لحب الوطن والانتماء إليه ، لكونها تمارس بطريقة جماعية في الأغلب الأعم (٦٠) . إضافة إلى ذلك يكتسب الطفل الثقافة الاجتماعية والسياسية كذلك من خلال الأنشطة الطلابية وبصفة خاصة الصحافة المدرسية التي تعتبر ممارسة حقيقية للديموقراطية ، لكونها تساعد في بناء شخصية الطفل كما تدريبه على التعبير

عن رأيه والنقاش والجدل والاقناع والنقد البناء. وفي هذا السياق تقوم المدرسة بتعليم الأطفال قيم الحرية والديموقراطية، كما تعلمهم أن ذلك يتطلب مستويات معينة من السلوك والشعور بالمسئولية الشخصية إستعداداً للتعاون من أجل الوصول إلى الأهداف العامة. كما تجسد المدرسة التفاعل المتعلق بعلاقات القوى في المجتمع وتعبّر عن خلال ما تقوم بتدريسه للأطفال على تكوين قناعات بقبول هذه القيم والعلاقات الاجتماعية. وعلى ذلك نجد أن المدرسة تعيد إنتاج البنى الفكرية والمؤسسية، ونتيجة لذلك فإنه من الصعب أن ننكر دور المدرسة وأهدافها في مجال التربية السياسية. وإذا تأملنا أوضاع المدرسة في التنشئة الاجتماعية والسياسية فسوف نجد أنها مؤسسة غير محايدة أيديولوجياً، إذ تتضمن المقررات الدراسية عادة الإتجاهات الأيديولوجية السائدة في المجتمع والتي تمثل وجهة نظر الدولة وسياساتها. وعلى هذا النحو نجد أن المدرسة تستكمل النمو الاجتماعي والسياسي للأسرة. الأمر الذي يفترض أن تعمل السياسات التربوية على مراعاة هذا البعد في تنشئة الطفل حتى لا يبرز تناقض في أداء مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية، بحيث تعمل المدرسة وسائر مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية الأخرى على تعميق إلتزام الطفل بالثقافة الاجتماعية والسياسية والأيديولوجية للمجتمع والدولة.

ومن الطبيعي أن تستهدف التنشئة الاجتماعية والسياسية أنجاز عدة وظائف أساسية وتتمثل الوظيفة الأولى في تأكيد الانتماء السياسي للطفل لمجتمعه ودولته، وذلك يتحقق من خلال عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية. وإذا كانت التنشئة الاجتماعية تسعى لغرس البعد الاجتماعي إلى جانب البعد البيولوجي في بناء الكائن الفرد، فيتحول من كائن بيولوجي إلى كائن إجتماعي، يستطيع أن يشارك مع غيره من البشر في التفاعل الاجتماعي الحادث في مختلف المجالات الاجتماعية. فإن التنشئة الاجتماعية والسياسية تعمل على غرس منظومة القيم الاجتماعية والسياسية في الكائن الاجتماعي، حتى يستطيع إستناداً إلى هذه القيم المشاركة في التفاعل السياسي الحادث في مجتمعه. ولذلك فإنه إذا ذهب البعض إلى التأكيد على أن التنشئة الاجتماعية والسياسية تتلازم مع التنشئة

الاجتماعية منذ مرحلة الطفولة في الأسرة . فإننا نعتقد أن التنشئة الاجتماعية تمهد لقيام التنشئة الاجتماعية والسياسية ، وهى حالة سابقة عليها ، باعتبار أن منظومة القيم الاجتماعية والسياسية والتفاعل السياسى المرتبطة بها يأتى في مرحلة الطفولة المتأخرة . حينما يبدأ الفرد في إدراك طبيعة التفاعل السياسى ، بل وتتطلب الظروف مشاركة فيه .

من الوظائف التى تؤديها التنشئة الاجتماعية والسياسية أيضا أنها تستهدف تحقيق الاستقرار الاجتماعى ، وذلك لأن القيم الاجتماعية والسياسية تتصل بشخصية الفرد من خلال بعدين رئيسيين . البعد الأول أن منظومة القيم الاجتماعية والسياسية تتغلغل إلى داخل الشخصية من خلال عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية ، لتشكل الضمير الداخلى للإنسان . وهو الضمير الاجتماعى والسياسى الذى يقود أفعاله ويوجه سلوكياته في المجال الاجتماعى والسياسى ، وهو ما يعنى أن الإنسان المواطن مدفوع إلى نمط معين من التفاعل الاجتماعى والسياسى من داخله . بيد أن السياق الاجتماعى يشهد وجود ذات منظومة القيم الاجتماعية والسياسية ، التى تتولى ضبط التفاعل الاجتماعى الحادث في مختلف المواقف الاجتماعية ، من خلال ما يمكن أن يسمى بصيغة التوقعات المتبادلة ، التى تحقق إستقرار التفاعل في الموقف الاجتماعى والسياسى . وهو ما يعنى أن إنهيار صيغة التوقعات المتبادلة من شأنه أن ينشر حالة من الفوضى في التفاعل الاجتماعى والسياسى وربما في الحياة الاجتماعية والسياسية .

وتتصل الوظيفة الثالثة بأن التنشئة الاجتماعية والسياسية مطلوبة في عالم الهويات السائلة . ففي العصر الذى نعيشه حيث تقلص الزمان والمكان ، وتداخلت مجتمعات العالم في بعضها البعض ، فإن الحفاظ على الهوية القومية متماسكة اصبح مطلباً أساسياً ، للحفاظ على المجتمع والدولة على السواء . فنظراً لأن آليات للتنشئة الاجتماعية والسياسية ليست تحت السيطرة الكاملة للدولة ، فإن هذه الآليات قد تبث قيماً تعمل على إضعاف منظومات القيم الاجتماعية والسياسية القومية ، ومن ثم قد تتراجع الهوية القومية إلى هويات



محلية أضيق كالهويات الإثنية ، أو تنفلت إلى هوية عالمية غير محددة بسبب إنفلات روابطها مع الهوية القومية ، بحيث يمكن أن يصبح مثل هذا التفاعل مدخلاً لعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي. إرتباطاً بذلك فإنه من الضروري بالنسبة للدولة القومية أن تطور مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية ، بحيث تعمل هذه المؤسسات بإتجاه تأسيس الهوية القومية. فإذا لم تفعل ذلك فإنها سوف تفتح الباب واسعا أمام تدفق منظومات القيم من خلال آليات أو مؤسسات من خارج المجتمع، وهو ما قد يؤدي إلى إضعاف الإنتماء وتشويه الهوية وتفكيك روابط الإنسان الوطني بمجتمعه.

فإذا تأملنا واقع التنشئة الاجتماعية والسياسية في مؤسساتنا التعليمية فسوف نجد أنها تعاني من مظاهر ضعف وتشوه عديدة. ويتمثل المظهر الأول في غياب التفاعل عن المؤسسات التعليمية، وهو التفاعل الذي يتضمن الممارسات التي تلعب دوراً هاماً في التنشئة الاجتماعية والسياسية للتلاميذ أو الطلاب. فقد أختزلت العملية التعليمية إلى مجموعة من "الحصص" أو "المحاضرات" التي تلقى على الطلاب لتعليمهم مضامين المقررات الدراسية وغابت عن المدرسة التفاعلات المتعلقة بالأنشطة الطلابية المختلفة ، والتي يسودها تفاعل تلقائي يعمل على تشكيل شخصية التلاميذ كمواطنين قادرين على المشاركة المسؤولة. وبدلاً من ذلك إختزلت هذه الأنشطة ، بل وقد حدث عبث وحذف في مضامين بعض المقررات الدراسية للطلاب في بعض المجتمعات الإسلامية ، بخاصة مقررات الدين والتاريخ والتربية الوطنية أو القومية ، بحيث أدى ذلك إلى تشويه أو تغييب دور المدرسة في التنشئة الاجتماعية والسياسية السليمة والمتكاملة. ويتمثل المظهر الثاني لتشوه التنشئة الاجتماعية والسياسية في نظمنا التعليمية في إتساع مكون التعليم باللغة الأجنبية في مؤسساتنا التعليمية. حتى أن هناك شرائح كاملة من الطلاب تجيد التحديث باللغة الأجنبية أكثر من إجادته اللغة العربية . بحيث تراجعت اللغة العربية لتشغل مرتبة إدنى من مستوى اللغات الأجنبية ، بل وأصبحت لغة الشرائح الاجتماعية الأدنى والتعليم الأدنى ، والمكانة الاجتماعية الأدنى، الأمر الذي أدى إلى عدم الإهتمام بإجادتها

لأنها لغة الفئات الأدنى من كل جانب أو إتجاه . وإذا قلنا أن اللغة هى التى تنظم التفاعل الاجتماعى ، وهى التى تعبر عن روعة ، فإن عدم إجادة اللغة يعنى عدم إجادة الدين ، وعدم إدراك التراث . بل والانفصال عن اللغة التى يرتضيها المجتمع ، ومن ثم يحدث الانفصال وفك الارتباط بكل ما هو وطنى أو قومى ، ومن المحتمل أن يكون ذلك مدخلاً لتآكل وإنهيار الهوية. يضاف إلى ذلك مظهر ثالث يتصل بإتساع مساحة مؤسسات التعليم الأجنبى فى مجتمعاتنا العربية والإسلامية، حيث أصبحت تقترب فى عددها من التعليم الحكومى ذاته. ومن المعتقد أن التعليم فيها سوف يكون أكثر مضاءً وفاعلية لثلاثة إعتبارات. الأول أن هذه المؤسسات التعليمية بخاصة الجامعات الأجنبية تشكل مجتمعا مغلقا وخصا، يدرّب الطلاب فيه على نوعية معينة من الحياة الإجتماعية والسياسية، تتحقق وفق منظومات قيم خارجية وليست قومية. الأمر الذى يعنى تطوير هوية لهؤلاء الطلاب ليست متطابقة تماماً مع الهوية القومية ، مما يؤسس لدى البعض حالة يمكن أن نسميها بالهوية الناقصة أو غير المكتملة. والثانى أن المكون الوطنى أو القومى يكون محدوداً فى هذه العملية التعليمية ، وهو ما ينعكس على التنشئة الاجتماعية والسياسية المتضمنة فيها، حيث يتولد لدى الطلاب إحساس بتمجيد الأجنبى ، أو على الأقل القابلية على التواصل معه والخضوع له ، وهو ما يعنى التأثير بقدر ما على الإنتماء الوطنى لهؤلاء الطلاب. ويعد الإعتبار الثالث هو الأخطر ويتمثل فى أن الشريحة الطلابية التى يمكن تنشئتها فى هذه المؤسسات التعليمية، بخاصة الجامعات يلتحق بها دائماً أبناء الطبقة العليا ، وكذلك الشرائح الطبقيّة التى تقع أعلى الطبقة الوسطى . وهى فى الغالب الشريحة التى سوف تشكل نخبة المستقبل فى مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية. بحيث نجد أن هذه النخبة حينما تتولى مقاليد الأمور ، فإنها سوف تعمل على دفع مجتمعاتها بعيداً عن هويتها وجذورها بإتجاه الالتحاق بالغرب وربما السعى لإكتساب هويته .

وتشكل تكنولوجيا الاعلام والمعلومات الآلية الثالثة التى تتولى تنشئة الطفل سياسياً. وتكمن قوة هذه الآلية فى أن قيم التنشئة الاجتماعية والسياسية تتسلل

إلى نفوس النشئ مغلفة بإطار ترفيهي وعاطفي ، الأمر الذي يجعلها تتسرب بسهولة إلى شخصيات الأطفال. بالإضافة إلى ذلك فإن الآلة الإعلامية هي آلة متعددة الأوجه تحيط بالطفل من كل إتجاه ، فيإلى جانب أجهزة الإعلام المحلية هناك أجهزة الإعلام العالمية والمتنوعة. ذلك بالإضافة إلى الصحافة والأذاعة وتكنولوجيا المعلومات كأجهزة الحاسبات وشبكات المعلومات الدولية. بحيث نجد أن الآلة الإعلامية تشكل فاعلاً قويا يتولى صياغة المرجعية القيمة للطفل ، بل وتفرض عليه ضغوطا ناعمة تجعله يقبل بما تبثه من أفكار وتوجهات ومنظومات قيم. ونحن إذا تأملنا مختلف المواقف بشأن دور الإعلام في التنشئة الاجتماعية والسياسية، فسوف نجد أن بعض جهات النظر تذهب إلى التأكيد على أن الوسائل الإعلامية التي تضم الصحف والمجلات والإذاعة والتلفزيون تؤدي دوراً هاماً ونشطاً في عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية ، لكونها تزود الفرد بالمعلومات السياسية ، كما تشارك في تكوين قيمة السياسية (٦١). وإرتباطاً بذلك يؤكد علماء الاجتماع والسوسيولوجيا السياسية على أن نجاح عملية التحديث والتحديث الاجتماعي والسياسي يعتمد في قدر كبير من تحقيقه على شبكة إتصال إعلامي حديثة ومتطورة . وأنه لا وجود لمجتمع حديث يعمل بفاعلية يحافظ بها على إستقرار أنساقه وتطويرها في الآن ذاته ، دون وجود نسق متطور من وسائل الإعلام الوطنية ، التي تلعب دورها في نشر ثقافة التعدد والإختلاف وقيم التسامح والديموقراطية (٦٢).

ويمكن القول بتباين الآراء حول الدور الذي يمكن أن يلعبه الإعلام وتكنولوجيا المعلومات بالنسبة لتحديث المجتمع ، أو إنجاز التنشئة الاجتماعية والسياسية ذات الآثار الإيجابية. وفي هذا الإطار نجد أن البعض يؤكد على أن الإعلام يدعم الاحساس بالمواطنة والانتماء، والرغبة في بناء الوطن والاسهام في تشكيل الهوية الوطنية ومحاولة خلق وعي عام لدى الجماهير بأهمية الاكتفاء الذاتي والاعتماد على النفس. كما يعمل بإتجاه الحفاظ على القيم الذاتية الوطنية ، وتعزيزها والحيلولة دون التعرض لفاعلية الغزو الثقافي وآثاره السلبية ، كفرض إتجاهات إجتماعية وسياسية ونماذج سلوكية قد تعوق

التنمية ، وتؤكد على إستمرار أوضاع الظلم الإجتماعى والتبعية ، وأن كان ذلك لا يمنع من الإنفتاح - من خلال الإعلام - على الثقافات الأخرى (٦٣). بيد أن هذا الانفتاح ينبغي أن يكون فى حدود تحديث المضامين الإعلامية وتزويدها بالمستجدات الحديثة على الصعيد العالمى دون الإخلال بالهوية القومية. وإذا كانت الثقافات المخترقة من خلال الإعلام تقدم مضامين غريبة على مجتمعاتنا أو تعمل على تقويض إستقرارها ، وإذا كان من الصعب الوقوف فى مواجهة تدفق منظومات القيم الغربية على ساحة ثقافتنا بسبب الفضاءات المفتوحة التى تيسر هذا التدفق . فإنه من الممكن أن يعمل الإعلام الوطنى على الترويج لمعانى ومنظومات قيم موازية تدعم هوية المجتمع وتربطه بتراثه ، وتساعد على تدريب المواطن على المشاركة الاجتماعية والسياسية الفعالة ، التى تعمق قيم المواطنة وتساعد على تأكيد الاستقرار الاجتماعى والسياسى. بيد أن هناك رأياً آخر يؤكد على الدور السلبي الذى يمكن أن يلعبه الإعلام سواء بالنسبة لعملية التحديث أو لعملية التنشئة الاجتماعية والسياسية. يذهب هذا الرأى إلى القول بأنه نظراً لأن الإعلام يقع تحت سيطرة السلطة السياسية ويعبر عن قيمها وتوجهاتها ويغيب عنه النقد والتحليل والنقاش الحر لمختلف الآراء والتوجهات. فإن ذلك من شأنه أن يؤدى إلى تعزيز الشخصية التسلطية فى الإنسان العربى وإلى تأكيد نمط الثقافة الاجتماعية والسياسية التى تفرض الخضوع للسلطة المتسلطة (٦٤). بالإضافة إلى ذلك فإن الإعلام قد يلعب دوراً سلبياً، حينما يترك مساحة ولو ضيقة لبعض المسلسلات الأجنبية والمعدة لتناسب أذواق وقيم المجتمعات الغربية ، حيث يبث إعلامنا هذه القيم فى مجتمعاتنا الشرقية فتبدو غريبة أو تشعر المشاهد لدينا بإحباط من نوع خاص (٦٥). بل إننا نجد أن الإعلام الغربى يحاول أحيانا أن يضرب منظوماتنا القيمية ومقدساتنا فى الصميم ، كما يحدث حينما يشوهون رموزنا الثقافية والدينية والسياسية لنصبح أمة بلا رموز ، ومن ثم يؤخرون إنبعاثنا أو طرقنا لآفاق التحديث (٦٦).

بالإضافة إلى ذلك يؤكد بعض المفكرين على أن الإعلام من الممكن أن يلعب

دوراً محورياً في التأثير على مواقف الأفراد وتوجهاتهم ومواقفهم الاجتماعية والسياسية ، وفي التأثير على أذواقهم ومجمل نمط حياتهم. ونظراً لأهمية الإعلام هذه تسعى الأنظمة السياسية للسيطرة عليه وتوجيهه لخدمتها ، موظفة المتخصصين في مجالات الإعلام في هذا الصدد، حتى تحقق النتيجة المرجوة والتي تتمثل في الهيمنة على أفكار الناس وعقولهم (٦٧). ولذلك أسست النظم السياسية المختلفة أساليب رقابية متنوعة ، حتى تستطيع الدولة السيطرة على جهاز الإعلام بما يؤكد سيطرة هذه النظم وهيمنتها على المجتمع. وفي هذا الإطار فإننا نؤكد مع البعض الذي يرى في الإعلام جهاز يخاطب عقولنا، ويحاول جاهداً تشكيل نفسية الفرد والجماعة معاً صوب هدف محدد سلفاً. وهو الأمر الذي يتطلب إمتلاك الإعلام للمرجعية الأخلاقية والسياسية ، التي على أساسها يتصور التفاعل السياسي والاجتماعي الذي ينتوي تحقيقه ، وأيضاً توفير الحراسة لترسيخ القيم الأخلاقية التي تيسر ذلك. وفي هذا الإطار فإننا نجد أن دور الرقيب ليس عبثياً ولا مجانياً بقدر ما يمثل ذلك الحارس الأمين للمنظومة الأخلاقية. وهنا لا بد أن نفرق بين المنظومة القيمية والأخلاقية التي يريد النظام السياسي غرسها في المواطن ، وبين المنظومة القيمية والأخلاقية الملائمة لتطور المجتمع. وفي هذه الحالة الأخيرة فإن الرقابة قد تلعب دوراً إيجابياً، بأن تساعد على أن يلعب الإعلام دوره في دفع المجتمع على طريق الديمقراطية والتحديث.

وفي هذا الإطار فإننا نلاحظ في بعض المجتمعات المتخلفة أن الأنظمة السياسية المتسلطة تسعى لأن تكون كل وسائل الإعلام تحت سيطرتها ، أي تحت سيطرة السلطات العامة ، ومعبئة في خدمة أيديولوجية النظام السياسي. وفي مثل هذه المجتمعات نجد أن الرقابة أو الرقيب يمارس سلطة مطلقة في تحديد المسموح به بحجة الحفاظ على إستمرار المجتمع. وفي حقيقة الأمر ليس الهدف الدفاع عن قيم المجتمع وعقائده ، بل حفاظ السلطة الحاكمة على جوانب معينة من ثقافة المجتمع ، تلك التي تستمد منها مشروعيتها ، ومن ثم مواجهة ثقافات تتعارض مع مصالحها أو تعمل على تعرية حقيقتها. وفي هذا الصدد

فإننا نجد أن الأنظمة السياسية تغفل أن الرقابة المانعة أو السلبية وإن كانت تساعد على الهيمنة مرحليا إلا أنها تكون مهددة لسلطتها. كما تعمل على عدم وإستقرار النسق الاجتماعى والسياسى معا على المستوى البعيد، خاصة بعد إنتشار وسائط الاتصالات فوق الدولة ، تلك التى لا تخضع لضبط معايير الدولة القومية (٦٨). ويوضح هذه الحالة بتطرف أحد الباحثين المغاربة، من خلال تأكيده على إرتباط الإعلام السمعى البصرى بالمغرب بجهاز وزارة الداخلية فى كل مستوياته التسييرية والتوجيهية ، بل وحتى التدبير المباشر. حيث يكون المسئول رجل سلطة قبل أن يكون إعلاميا أو صحفيا ، وهى فترة إمتازت بهيمنة أمنية واضحة لخطاب أمنى إكراهى متخلف ، جعل من جهاز التلفاز ملحقة إدارية بالوزارة المذكورة (٦٩).

وبرغم حدوث قدر من الإنفتاح الإعلامى خاصة مع بداية التسعينيات، فإن هذه الهيمنة الرقابية ما تزال قائمة ، وذلك يرجع إلى أن كل نسق سياسى أو اجتماعى أو ثقافى يحتاج إلى آليات للضبط والرقابة تمكّنه من الاستمرار والحفاظ على إستقراره وتوازنه. غير أن هذه المسلمة لا يجب أن توحى لنا بأن كل تغيير أو تحديث هو بالضرورة مهدد لإستقرار النسق، فقد تكون المعادلة معكوسة ، وبخاصة عندما يتعلق الأمر بمؤسسة ذات فعالية وحساسية كبرى كالمؤسسة الإعلامية. فالتسليم بضرورة الرقابة لا يعنى ممارستها بشكل تقليدى ومتخلف ، وذلك يرجع إلى قاعدة أن كل دفاع عن النظام القائم فى مواجهة التغيير هو بالتأكيّد دفاع عن مصالح شخصية، ومنافع ذاتية لا علاقة لها بمصلحة المجتمع وإمكانيات تحديثه وتطويره. ففى ظل التطور الهائل فى مجال الاتصال والتواصل ، لم يعد بإمكان الحكام توجيه سلوك وغط تفكير الجماهير ، وذلك لأن الإعلام الخارجى يعمل على إختراق الفضاء القومى بمساحة واسعة بحيث أصبح العالم يشهد تفاعلاً غير متوازن يتحرر فى إطاره الإعلام العالمى من كل قيد وفى ذات الوقت يفرض نفسه على الإعلام الوطنى أو القومى. الأمر الذى يفترض معه أن تحرير الإعلام القومى من سيطرة مراكز القرار والهيمنة سواء على المستوى القومى أو العالمى أصبح ضرورة حيوية ملحة. إذ لا

يكفى تأسيس وحدات إعلامية أخرى تعيد إنتاج نفس الثقافة المهيمنة والخطاب السائد، بل المطلوب نشر قيم الحرية والتضامن والتسامح والديموقراطية . وتربية الأجيال الجديدة على قبول الاختلاف والقدرة على الاقناع وإمتلاك وعى كبير بالذات والمحيط معا. ذلك يعنى أن المهمة الحقيقية للرقابة الإعلامية تتحدد في مسألتين. الأولى أن تعى أن دورها ليس كبح جراح التطور المجتمعى بقدر ما يتمثل في دعمه بجرات كافية من قيم التنشئة الديمقراطية الحديثة . التى تمكّنه من بلورة هويته ومن ثم حمايته من أى إنزلاق غير محمود محتمل ، وهو ما يتطلب بالضرورة تأهيل الموارد البشرية التى تقوم بوظيفة الرقابة، وتوسيع هامش الحرية امامها ، وحثها على الخلق والإبتكار. وكذلك تحرير الجهاز الإعلامى من المنطق الأمنى الضيق ، وأيضا من الإختراق الدولى. أى العمل على تأسيس إعلام جاد فاعل قادر على تحقيق التنمية والتحديث والانتقال نحو الديمقراطية، إضافة إلى الإعلام المرسخ للمواطنة (٧٠).

ويعد المجتمع المدنى أحد الآليات أو الفواعل التى تلعب دوراً أساسياً فى التنشئة الاجتماعية والسياسية، وذلك يرجع إلى أن مجتمعات الجنوب تعاني عموماً من ضعف المشاركة الاجتماعية والسياسية والشعبية ، وإتساع حجم الأغلبية الصامتة. إضافة إلى تدنى الوعى الحدائى ، بحيث تشكل هذه الظروف قيوداً على التطور الديموقراطى وبناء المجتمع المدنى. وإرتباطاً بذلك من الضرورى بلورة وعى سياسى حديث ، يؤسس لدى أفراد المجتمع قناعة كاملة بأن الديمقراطية ينبغى أن تشكل مرجعية النظام السياسى الأكثر ملاءمة لحياة الإنسان فى الظروف المعاصرة. وفى هذا الإطار فإنه من المفترض أن يعمل نشطاء المجتمع المدنى وحقوق الإنسان على تكثيف دورهم التوعوى الهادف نحو تنشئة اجتماعية وسياسية حديثة ، أى تنمية شخصية الفرد بإعتباره مواطناً ديموقراطى يشارك فى مجمل العمليات الاجتماعية والسياسية، والاجتماعية، وتترسخ فى وعيه رؤية حدائية لطبيعة النظام السياسى بإعتباره معبراً عن حاجات المجتمع وأهدافه (٧١).

لذلك تزايد الإهتمام بالمجتمع المدنى الذى يشير إلى الطبيعة المدنية ذات

البناء المؤسسى والتعاقدى ، التى تميز الدولة والمجتمع ، وبذلك يكون حضور دولة الحق والقانون تعبيراً عن مدى نضج وتبلور معنى المجتمع المدنى ، وهو المعنى الذى يعبر عن مجتمع يقوم على الديمقراطية والتعددية السياسية وحقوق الإنسان وتداول السلطة وسيادة الشعب . وإرتباطا بذلك يشير المجتمع المدنى بالمفهوم الخاص إلى مجمل المؤسسات الإقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ، التى تتصف بكونها غير حكومية وغير إرثية ولا تهدف إلى الربح ، وتقوم عضويتها مستندة إلى الطوعية أو الإرادية (٧٢) . ويضم المجتمع المدنى عدة أبنية تقترب أو تبتعد من حيث تعبيرها عن روعة ، وتعد المنظمات غير الحكومية المكون الأول فى بناء المجتمع المدنى ، وهى تعبر عن روعة بامتياز ، لكونها لا تميز بين الأفراد فى الخدمات أو الأدوار التى تؤديها بالنسبة لهم . وهى تقع فى المسافة القائمة بين الدولة والأسرة أو الفرد ، وهى وإن كانت فى أغلبها لا تتعاطى السياسة إلا أنها فى أغلبها تدرب البشر على السياسة . وتشكل الأحزاب السياسية - ما دامت ليست فى السلطة - تنظيمات بارزة فى بناء المجتمع المدنى ، بيد أن هناك ظروف تؤثر على طبيعة الأحزاب فلا تجعلها تعبر عن روح المجتمع المدنى بصورة كاملة ، على سبيل المثال فإن الأحزاب تخدم قطاع المنتمين إليها وربما تتوقف عن تقديم الخدمات للخارجين عنها ، ناهيك عن تنشئتهم سياسيا . بالإضافة إلى ذلك فإن الأمساك بالسلطة هو الشغل الشاغل للتنظيم الحزبى ، الأمر الذى يجعله بهذا البعد السياسى يخرج عن المجتمع المدنى ، بخاصة إذا شغل كرسى الحكم . كذلك النقابات وإن كانت تدخل فى نطاق المجتمع المدنى إلا أن عضويتها وخدماتها تقتصر على المنتمين لها ، وعادة ما تفرض مواصفات معينة . بذلك نجد أن المنظمات غير الحكومية هى التى تعبر - كما أشرت - عن روح المجتمع المدنى (٧٣) .

وبرغم أن المنظمات غير الحكومية ظلت لفترة طويلة من تاريخها لا تتعاطى السياسة ، ذلك أنها أول ما ظهرت تأسست بإعتبارها تنظيمات تقوم برعاية بعض الفئات الاجتماعية ، التى تحتاج إلى الرعاية من خلال تقديم الخدمات المختلفة لها . وإذا كان الجيل الأول من المنظمات غير الحكومية قد إهتم بالجوانب



الرعاية ، فإن الجيل الثاني أكد على التنمية من خلال المشروعات التنموية ، التي تتأسس حتى يستطيع صاحب الحاجة الاعتماد على نفسه ومساعدة الآخرين، عملاً بالقول الصيني "لا تعطني سمكة بل علمني كيف أصطاد السمك". ثم ظهر الجيل الثالث من التنظيمات غير الحكومية ، والذي يركز بالأساس على تنمية القدرات الإنسانية ، حيث يستطيع الإنسان بهذه القدرات بناء مختلف المشروعات ، وهو التطور الذي تبني شعار "التمكين" في بعض جوانبه. ثم ظهر الجيل الأخير والمتمثل في المنظمات غير الحكومية الدفاعية ، وهو الجيل الذي تلائم ظهوره مع التطورات العالمية المعاصرة ، التي طرحته شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان. وهو الأمر الذي يعنى إتجاه المجتمع المدني إلى إكمال تنظيماته من ناحية، وإلى إمتلاك القوة في مواجهة النظام السياسى من خلال آلية التشبيك من ناحية ثانية.

وتسعى تنظيمات ومؤسسات المجتمع المدني المختلفة إلى نشر الثقافة المدنية في المجتمع بقيمتها العديدة ، كالعامل الجماعى والمساواة والتسامح ، وإحترام الآخر ، وقبول تعدد الآراء والأفكار . إضافة إلى الموافقة على تعدد الانتماء السياسى ، وإدارة الاختلافات بطرق سلمية ، ونبذ العنف ثقافة وخطاباً وممارسة . إلى جانب تأمين حق المرأة فى المشاركة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ، إضافة إلى المرونة وسعة الأفق والرؤية ، والوعى بحقوق المواطنين ، وكذلك القدرة على المشاركة والمساندة والعطاء (٧٤). بالإضافة إلى ذلك تعمل تنظيمات المجتمع المدني بإتجاه تأهيل أعضائها حتى يتمكنوا من المشاركة الاجتماعية والسياسية وفق المعايير السوية والمثالية للمشاركة. فهى تدرب أعضائها على إنتخاب أعضاء الجمعية العمومية أو مجلس الإدارة ، مما يساعد على التأكيد على قيم المشاركة والممارسة الاجتماعية والسياسية إستناداً إلى معايير موضوعية. ذلك بالإضافة إلى تدريب البشر على مفردات ثقافة العمل التطوعى ، وعلى الشفافية وعلى القدرة على قراءة المعلومات والمحاسبة والشفافية . ذلك إلى جانب نشر قيم محاسبة أو مساءلة السلطة والتأكيد على خدمة الصالح العام. وهو ما يعنى أن تنظيمات المجتمع المدني - إذا توفرت

له الظروف الملائمة - فإنها تعمل على التنشئة الاجتماعية والسياسية الجادة للجماهير. بيد أننا إذا تأملنا الواقع العربي والمصري فيما يتعلق بدور تنظيمات المجتمع المدني، فسوف نجد أن هناك مجموعة من الظروف التي تعوقه عن أداء وظيفته في التنشئة الاجتماعية والسياسية. من هذه الظروف ما يرجع إلى الدولة، وما يرجع إلى المجتمع، وما يرجع إلى تنظيمات المجتمع المدني ذاتها. وفيما يتعلق بالدولة فإننا نجد أن الدولة في مجتمعات الجنوب دولة غير واثقة من نفسها، عاجزة عن إشباع حاجات مواطنيها، ولذلك نجدها تحاصر تنظيمات المجتمع المدني العديدة، حتى لا تشاركها ولاء الجماهير حيث ترى في ذلك تهديد لشرعيتها. ومن ثم فهي دائماً ما تحاصرها بالقيود والقرارات السلبية من كل إتجاه. وتتعلق العقبات المتعلقة بالمجتمع بغياب ثقافة العمل التطوعى وضعف فاعلية الثقافة المدنية. وفيما يتعلق بالسلبات المتصلة بتنظيمات المجتمع المدني، فإننا نجد أن بعض هذه التنظيمات تخون أحيانا منظوماتها القيمية. على سبيل المثال أننا نجد أن غالبية هذه التنظيمات تقع في خطيئة غياب تداول السلطة، إضافة إلى تغييب المعلومات، ومن ثم غياب القدرة على المساءلة وغياب القبول بها (٧٥). ذلك بالإضافة إلى سقوطها في بعض الأخطاء والانحرافات، التي تؤثر على قدرتها على أداء التنشئة الاجتماعية والسياسية بمستوى ملائم من الكفاءة. ذلك إلى جانب ضيق نطاق فاعلية غالبية تنظيمات المجتمع المدني، مثال على ذلك أن العدد الكبير من الأحزاب بدون فاعلية، أو السيطرة المباشرة للدولة عليها كما هو الحال في بعض التنظيمات النقابية.

رابعاً: منظومات قيم التنشئة الاجتماعية والسياسية للشباب.

يتطلب نجاح التنشئة الاجتماعية والسياسية توفر منظومة قيم التنشئة الاجتماعية والسياسية، وهى المنظومة التي تشكل مضمون الثقافة الاجتماعية والسياسية التي يستوعبها الطفل من خلال عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية التي تقوم بها المؤسسات المعنية بذلك. وفي هذا الإطار فإننا نجد أنه لكي تتحقق

التنشئة الاجتماعية والسياسية بالمستوى الملائم ، فإنه من الضروري أن تتم بالنظر إلى مرجعية ثقافية وأيديولوجية فعالة ومتماسكة ، هي التي توجه التنشئة وتشكل بوصلتها الموجهة. وذلك لأن مرجعية التنشئة الاجتماعية والسياسية قد تتأثر سلبيا من خلال ثلاثة جوانب ، حيث يتمثل الجانب الأول في التناقض أو عدم التطابق بين مضامين التنشئة الاجتماعية الى التحقق في المجتمع . حيث تعكس بعض هذه المضامين ثقافة المجتمع ومعانية المنظمة للتفاعل في إطاره ، في مقابل مضامين التنشئة التي تفرضها أيديولوجيا النظام السياسي ، الأمر الذي يخلق حالة من الفوضى في المنظومات أو المعانى الثقافية والقيمية. ويتحدد الجانب الثانى المؤثر سلبيا على عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية في التغيرات الأيديولوجيا المتتابة ، وهو ما قد يؤدي إلى التناقض بين مضامين الأيديولوجيات المتتابة الأمر الذى جعلها تعيش خارج الشخصية، لكونها لم تستوعبها بدرجة كافية بحيث تكون قادرة وفعالة على توجيه سلوكيات البشر في مختلف مجالات الواقع الاجتماعى. ذلك بالإضافة إلى التناقض الذى قد يقع بين أيديولوجيا النظام السياسى وثقافة المجتمع ، الأمر الذى قد يحرم الأولى من قاعدتها الصلبة المتمثلة في ثقافة المجتمع . ويتصل الجانب الثالث بضعف مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية وعدم إستنادها إلى مرجعية واحدة ، الأمر الذى يجعلها تضخ في الشخصية قيما متنوعة وربما مختلفة ومتناقضة ، لا تيسر تراكمها ومن ثم تضعف قوتها وفعاليتها.

ويجد المتأمل لطبيعة التنشئة الاجتماعية والسياسية في مجتمعاتنا أن مرجعية التنشئة تعاني من حالة الأنومى الثقافية التى رافقت عملية التنمية والتحديث في النصف الثانى من القرن العشرين. وإذا كانت الحالة الافتراضية لثقافة المجتمع تؤكد على ضرورة تجانسها او الاتفاق عليها بالنسبة لغالبية البشر في المجتمع ، فإننا نجد أن هناك ظروف عديدة أضعفت الاتفاق والتجانس الثقافى. من هذه الظروف تعدد العناصر التى شكلت منها بنية الثقافة في المجتمع ، إذ يوجد بالثقافة العنصر التراثى الذى بدأ من التراث الفرعونى وحتى التراث القبطى ، ثم الثقافة العربية ذات النظرة الخاصة إلى بعض

القضايا كالنظرة إلى المرأة والسلطة ، ثم العنصر الإسلامى حيث منظومة من المعانى والقيم الراضة لبعض مضامين الثقافة العربية. ثم الثقافة الغربية التى إختزقت منظوماتها الفضاء العربى والإسلامى على هيئة أيديولوجيات ليبرالية وإشتراكية. وأخيراً منظومات قيم الثقافة الاستهلاكية التى تحولت فى العقدين الأخيرين إلى ثقافة إستهلاك الجنس وشحذ الغرائز، بحيث أننا إذا نظرنا إلى هذه العناصر الثقافية، فإننا سوف ندرك أننا أما ثقافة تفتقد التجانس ، تتنافر عناصرها إلى الحد الذى يسلب هذه العناصر القوة والفاعلية (٧٦).

ويتصل الجانب الآخر لحالة أنومى الثقافة الاجتماعية والسياسية ، فى تباين منظومات قيم الأيديولوجيات التى إختارتهما الأنظمة السياسية لقيادة عملية التنية والتحديث ، مع منظوات قيم ثقافة المجتمع التى تطورت معه تاريخياً وإستندت فى أساسها إلى قاعدة من الدين . وإذا كانت الحالة الافتراضية أن تنطلق الأيديولوجيا من رحم ثقافة المجتمع وإحتياجاته الواقعية ، ومن ثم فهى تدعم ثقافة المجتمع وتعمل على تطويرها . فإننا نجد أن الأيديولوجيات التى قادت عملية التنمية والتحديث قد عجزت عن أداء هذا الدور ، أولاً لأن هذه الأيديولوجيات - ليبرالية كانت أم إشتراكية - قد فرضت على المجتمع من خارجه. ومن ثم فهى تحتوى على مضامين ومعانى مختلفة عن المضامين والمعانى الكامنة فى ثقافة المجتمع ، إن لم تتناقض معها. يضاف إلى ذلك أن هذه الأيديولوجيات فشلت فى أن تشكل تراكماً متواصلاً أثناء عملية التحديث، فقد تتابعت الأيديولوجيات وراء بعضها البعض. حيث الأيديولوجيا الليبرالية ، ثم القومية ، ثم الإشتراكية ثم الليبرالية ثانية. حيث كانت الإيديولوجيات تحل محل بعضها البعض، وتلغى كل أيديولوجية الأيديولوجية السابقة عليها والانجازات التى تحققت فى ظلها ، ومن ثم حدث نوع من هدر رأس المال الأيديولوجى للمجتمع . إضافة إلى أن التنشئة الاجتماعية والسياسية وفق هذه الأيديولوجيات كانت متغيرة ومتأرجحة وغير ثابتة أو مستندة إلى معانى أيديولوجية محددة ، الأمر الذى أعجزها عن تحقيق التنشئة الاجتماعية والسياسية التى تؤهل إنتماء الإنسان للمجتمع وسعيه إلى المشاركة فى تفاعلاته (٧٧).

ويتمثل الجانب الثالث لحالة الأنومي في أنه بسبب التواجد المعنى في بعض الأحيان لهذه المنظومات القيمة الأيديولوجية والثقافية ، المتجاورة أو المتناقضة في الفضاء الثقافي للمجتمع، فإننا نجد أن هذه الحالة ادت إلى نتيجتين ، الأولى إضعاف هذه المنظومات القيمة لبعضها البعض. والثانية أن الفضاء الثقافي والأيديولوجي للمجتمع إمتلأ إلى جانب ذلك بمنظوات قيمية ذات طابع سلبي وفردى بالأساس . وهو الوضع الذى أدى إلى إتساع إنتشار الأيديولوجيا الفردية التى تؤكد على معايير المنفعة والمصلحة الشخصية ، وهى الأيديولوجيات التى إسلمت - بإمتدادها الطبيعى - إلى قيم وسلوكيات الفساد. وإذا كانت الحالة المثالية لثقافة المجتمع أن تعتمد على قاعدة من القيم الدينية المتصلة بتنظيم المجتمع وتاريخه المتطور ، فإن ضعف هذه الثقافة أو عدم فاعليتها دفع إلى بروز ثقافة الاستهلاك. ففى الفترات التى يعجز فيها البشر عن تحقيق طموحاتهم ونجاحاتهم ومثلهم فإنهم يتحولون إلى كائنات إستهلاكية تستهلك لمجرد إثبات البقاء. بالإضافة إلى ذلك فقد برزت ثقافة الجنس والغرائز، حيث ضعفت الجوانب الروحية التى كانت تشكل غذاء معنويا للبشر أو إستقالت ، ولم تعد قادرة على كبح جماح الغرائز، فإنطلقت تعربد في كل إتجاه ، بحيث يمكن إعتبار ذلك مؤشراً على سقوط الطهارة عن الثقافة العامة للمجتمع.

ذلك يعنى أن المجتمع أصبح يعانى من حالة الأنومي وهى الحالة التى أضعفت المنظومات الثقافية الخاصة بالمجتمع ، بل وفتحت أبواب فضائه لتتدفق منظومات ثقافية جديدة وغريبة أصبحت هى التى تشكل، برغم تعددها وتنافر عناصرها أحيانا، مرجعية التنشئة الاجتماعية والسياسية فى المجتمع. بحيث نجد أنفسنا فى النهاية فى مواجهة منظومات قيم تنتمى إلى مجتمعات ثلاث - الطبيعى والسياسى والمدنى - غير أنه لم يحدث إنصهار بين هذه المنظومات القيمة فى بوتقة واحدة ، الأمر الذى دفعها إلى إضعاف بعضها البعض. وهو ما يعنى أن تأثيرها على توجيه السلوكيات الواقعية يصبح ضعيفا. وفى هذه الحالة فإننا نجد أن الإنسان السياسى يتعامل بصورة نفعية وذرائعية مع هذه المرجعيات القيمة المتباينة ، لكونها تتحول لديه إلى وسائل وليست

غايات. في هذا الإطار قد ينحرف الفعل الفردي عن مرجعية معينة لمجتمع بعينه ليحتوى بمرجعية أخرى لمجتمع آخر. مثال على ذلك أن المطالبة بالدولة ذات المرجعية الدينية قد تبارك قوله المرجعية الدينية، بينما قد تدينه المرجعية الاشتراكية والليبرالية وترفضه، والملحد الخارج عن الدين والملة قد تباركه بعض الأيديولوجيات العلمانية، غير أنه يصبح مدانا من مرجعية أصحاب التوجهات والقيم الدينية. وهو ما يعنى أن تعدد المرجعيات يقود عادة إلى حالة من الفراغ الأخلاقي الذي قد يسود المجتمع، وفي هذه الحالة قد يصبح سلوك البشر مهدداً بأن يكون عشوائياً وعارياً من الأخلاق (٧٨).

وفي محاولة إستكشاف المنظومات القيمية التى تواجدت في معية واحدة في الفضاء الثقافي للمجتمع، فأشاعت الفوضى في عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية. فإننا بداية سوف نجد أن التراث الدينى للمجتمع هو الذى يشكل المنظومة القاعدية في المرجعية الأخلاقية للمجتمع. حيث يحتوى التراث الدينى على طبقات عديدة تبدأ من ديانات الحضارات القديمة غير السماوية وحتى اليهودية والمسيحية والإسلام. وهو ما يعنى أنه برغم تنوع الأديان وتتابع تراكم طبقاتها في بناء الشخصية في مجتمعاتنا، فإننا نجدها تدعم روحاً واحدة هي روح التدين. تأكيداً لذلك أننا إذا تأملنا الواقع الاجتماعى الدينى فسوف نجد أن المشاهد الدينية واحدة ومتداخلة، فمقابر الفراعنة والموميات وهامات إجراس الكنائس ومأذن المساجد، صورة العذراء ومعلقات "آيات القرآن" تثير كلها في النفس ذات العواطف الدينية. ولذلك شكلت القيم الدينية قاعدة الثقافة، وأصبح التراث الدينى هو المرجعية التى يقاس بالنظر إليها قبول أو رفض أى منظومات قيمية أخرى. فالدين متجذر في التاريخ، والدين أيضاً يتغلغل في الأوضاع المعاصرة لأن النسبة الغالبة من السكان متدينة بالأساس، لذلك أصبح الدين آلية من آليات النضال كما هو آلية من آليات التكيف. آلية من آليات الدفع باتجاه العمل والإنتاج كما هو آلية من آليات الدفع باتجاه الاستمتاع بالحياة. وقد تضافرت منظومة القيم العربية مع منظومة القيم الدينية، فاللغة العربية هي لغة القرآن، وهي اللغة التى يقرأ بها المسيحيون الأنجيل. ومن خلال اللغة

تسربت ثقافة القبيلة العربية التي تتناقض في بعض قيمها مع القيم الدينية وإن شكلت الأخيرة المرجعية الأساسية أو القاعدية للتنشئة الاجتماعية والسياسية.

بالإضافة إلى ذلك فقد شكلت القيم الليبرالية المنظومة الثقافية الثانية في مرجعية التنشئة الاجتماعية والسياسية، ويكن القول بأن منظومة القيم الليبرالية قد تدفقت في فضاء المجتمع على موجتين. الموجة الأولى حينما وفدت هذه القيم مع القوى الاستعمارية، وإعتنقتها الطبقة الإستقرائية، بحيث نجد أن هذه المنظومة كانت المنظمة للتفاعل في المجال السياسي والتنظيمات السياسية التي برزت حينئذ. وإستمرت هذه الموجة حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢، التي قامت بتقليص مساحة منظومة القيم الليبرالية في حياة المجتمع. وقد بدأت الموجة الثانية للأيديولوجيا الليبرالية مع بداية السبعينيات في أعقاب سقوط النظام الإشتراكي والأيديولوجيا الإشتراكية، حيث تدفقت منظومات قيم الموجة الثانية للأيديولوجيا الليبرالية في حياتنا بتأثير إتساع المد العالمى لهذه الأيديولوجيا. وبرغم أنه قد تحققت بعض الإنجازات السياسية والاقتصادية فيما قبل ١٩٥٢ في ظل هذه الأيديولوجيا، فإنها فيما بعد السبعينيات كانت ذات تأثير كارثي على بناء المجتمع (٧٩).

وقد شكلت منظومة القيم الإشتراكية المنظومة القيمية الثالثة التي تواجدت في الفضاء الثقافي للمجتمع. وبرغم أن هذه الأيديولوجيا قد بشرت بها بعض الكتابات في الثلاثينيات والأربعينيات، مثل كتابات المفكر الإشتراكي "سلامة موسى" وجماعة "الماركسيين الإشتراكيين"، حيث كانت هذه الأيديولوجيا وراء بعض المطالبات الإصلاحية في هذه المرحلة. غير أنه حينما قامت ثورة يوليو التي إنتمى غالبية أعضاء نخبتها إلى الشرائح الدنيا والمتوسطة للطبقة الوسطى. والذين كانت عواطفهم ذات طبيعة إشتراكية بالأساس. وإرتباطا بذلك ساعدت الضغوط العالمية الاستعمارية على تعميق الخط الإشتراكي لثورة يوليو، وإتصلاً بذلك أجهد المثقفون أنفسهم - لإقناع الجماهير ذات القناعة الدينية - في هذه الفترة في البحث عن رابطة عضوية تربط بين منظومة القيم الإسلامية كمنظومة مرجعية وبين القيم الإشتراكية. وفي هذا الإطار برزت دعاوى وشعارات كثيرة

تؤكد على هذه العلاقة "كإشترابية الإسلام" و "الأشتراكليون أنت إمامهم لولا دعاوى القوم والغلواء" يقصد بذلك سيدنا محمد "صلى الله عليه وسلم". والناس شركاء في ثلاثة "الماء والكلاء والنار" وكثر الحديث عن "أبأذر الفقاري" كصحابي فقير إعتبر مبشراً أسبق بالإشترابية. (٨٠).

وتعد منظومة القيم الاستهلاكية هي المنظومة الثقافية الرابعة التي كان لها وجودها في الفضاء الثقافي للمجتمع، ويمكن تتبع موجات إتساع منظومة الثقافة الاستهلاكية في المجتمع من خلال عدة مراحل. وقد بدأت الموجة الجينية الأولى لثقافة الاستهلاك، حينما فضلت الطبقة العليا - الريفية والحضرية - التي أضيرت مصالحها في المرحلة القومية والاشتراكية أن تبدد مدخراتها إستهلاكياً، فعاشت حياة مترفة داخل مجتمعها أو مارست الترف خارج حدوده. وقد نتجت الموجة الثانية للأستهلاك نتيجة لهجرة أبناء الطبقة الوسطى والدنيا إلى مجتمعات الخليج. حيث حصلوا هناك على مرتبات عالية لم تجد طريقاً إلى قنوات إستثمارية إنتاجية، ومن ثم فقد تدفقت إلى أسواق الاستهلاك. بحيث يمكن القول بأن المهاجرين إلى مجتمعات الخليج هم المسؤولون بامتياز عن موجة الاستهلاك الثانية في المجتمع. وقد إتسعت مساحة ثقافة الاستهلاك في الموجة الثالثة بفضل إختراق العولمة لثقافتنا، وهي الثقافة التي أعادت تنشئة الصغار والشباب والمرأة بالأساس وفق منظوماتها القيمية، وقد إستخدمت الإعلام والأعلان وتكنولوجيا المعلومات لتعميق الإقتناع بهذه القيم. ونظراً لأن ثقافة الاستهلاك غير متلائمة وإحتياجات الواقع الاجتماعي الذي نعيش في إطاره، فإننا نجد أنه وإن إستوعبت نسبة غالبية من السكان قيمها، إلا أنها لا تستطيع المشاركة في التفاعل وفقاً لها. الأمر الذي يصيبها بالحنق والحق وضعف الانتماء، يرجح ذلك أن ٤٠٪ من سكان المجتمع يعيشون تحت خط الفقر، محرومين من أشباع حاجاتهم الأساسية، وأن ٢٥٪ من هؤلاء يعيشون تحت خط الفقر المدقع (٨١).

وتعد ثقافة الفساد هي المنظومة القيمية الخامسة التي لها وجودها في الفضاء الثقافي لمجتمعاتنا. وتتضمن ثقافة الفساد عديداً من القيم والمعاني



التي أصبحت مؤثرة في عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية. وإذا كانت ثقافة الفساد لها بعض جذورها التي ترجع بالأساس إلى حراك أبناء الطبقة الوسطى، فإن كثيراً من قيم هذه الثقافة تدفق مع إختراقات ثقافة العولمة عبر الأيديولوجيا الليبرالية وسياسات أو إجراءات الخصخصة والتحرير الاقتصادي والمالي بإعتبارها الصيغ الراجعة للنجاح الاقتصادي (٨٢)، صيغ تصلح لكل مجتمع، غنياً أو فقيراً، ولكل شخص قوياً أم ضعيفاً. ولثقة هذه الثقافة - أي ثقافة العولمة - بنفسها، فقد عملت على إضعاف طهارة الثقافة القومية، ويمكن العثور على مؤشرات عديدة لفاعلية هذه الثقافة في توجيه سلوكيات البشر، من خلال إنتشار الرشوة في مختلف مستويات الإدارة الحكومية. إضافة إلى قيام بعض رجال الأعمال من القطاع الخاص إلى الاقتراض من المؤسسات المالية للدولة، أو المؤسسات الاقتصادية الدولية، والهروب بهذه القروض التي ليست سوى الضرائب التي يدفعها المواطنون المتعبين، يضاف إلى ذلك أعضاء مجلس الشعب المهتمون بالحصول على القروض دون ردها، أو المتاجرين في المخدرات وغسل الأموال العائدة منها، إضافة إلى أشكال عديدة من الفساد التي تعبر عن مرجعية أو منظومة قيمية كامنة وراء سلوكياتها (٨٣).

إضافة إلى ذلك توجد منظومة قيم الثقافة الانتهازية، وهي ثقافة تبلورت مع تشكل حالة الأنومي في الثقافة المصرية. لقد بدأت هذه المنظومة تتشكل إبتداءً من المرحلة الاشتراكية، حيث بدأت قيم هذه الثقافة تظهر على سطح الطبقة الوسطى فتحل محل قيمها النضالية. فقد بدأت هذه القيم على خلفية تفضيل أهل الثقة وأهل الولاء على أهل الخبرة لحراسة المشروع الثوري والاشتراكي. ومن ثم فقد تقلد أعضاء هذه الشريحة أعلى المناصب لأحساس النظام السياسي بالأمان تجاههم وحدهم. الأمر الذي دفع الكثيرين من نظرائهم لأن يسعوا أو يطلبوا أو يقدموا الولاءات - ولو بصورة ظاهرية ودون إقتناع حقيقي - ليصبحوا أهل ثقة. يضاف إلى ذلك أن تفاعلات الدولة الإشتراكية ساعدت على نمو القيم الانتهازية، وإتساع الشريحة الحاملة لهذه القيم، بحيث بدأت تظهر خلال هذه المرحلة تفضيل الصالح الخاص على الصالح العام، ثم إستغلال

الصالح العام لتمكين الصالح الخاص. وحينما غرقت السفينة الاشتراكية قفزت الفئران الإنتهازية مذعورة إلى السفينة الليبرالية. فأبناء الطبقة الوسطي والدنيا من هذا النمط - الذين تعلموا في المرحلة الاشتراكية - هم الذين ساعدوا في صياغة سياسات الانفتاح وترسانة القانونية. وهم الذين تحالفوا - برؤوس أموالهم الصغيرة التي حصلوا عليها من وظائفهم في القطاع الحكومي أو عمولات التعامل مع القطاع الخاص في المرحلة الاشتراكية - مع رجال اعمال الطبقة العليا. متجاهلين أنهم في يوم سابق كانوا من عمد الاشتراكية وأنهم قد شاركوا في تصفية هذه الطبقة. ذلك يعنى أن القيم الإنتهازية إزدهرت في هذا الفراغ الثقافى وإتسعت مساحتها، حتى باتت تشكل ظهيراً لمنظومة قيم الفساد، وتلعب دوراً في عملية الانهيار القيمى والثقافى للمجتمع، وهى التى تشكل الآن مرجعية لكل مظاهر الفساد وعدم الشفافية في المجتمع (٨٤).

ذلك يعنى أن التنشئة الاجتماعية والسياسية تتحقق وفق مرجعية قيمية وثقافية ضعيفة من حيث تماسكها، تسودها تناقضات وتباينات كثيرة، إضافة إلى أنها مرجعية ثقافية تتسع فيها مساحة الفساد والانحراف. إلى جانب أنه ليس هناك تأكيد أو التزام مجتمعى أو سياسى للعمل وفق مفرداتها أو عناصرها الصالحة. الأمر الذى يعنى أنه إذ كانت مرجعية التنشئة الاجتماعية والسياسية ضعيفة ومشوهة، فإن ذلك من شأنه أن ينعكس على عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية ذاتها. وهو ما يعنى أن ذلك سوف يسلم في النهاية إلى قنوات وسلوكيات ليست ملائمة لاحتياجات تحديث المجتمع أو النهوض به.

### المراجع

١. على ليلة : المجتمع الريفي ، تحليل للتحويلات البنائية والاجتماعية ، المكتبة المصرية للتوزيع والنشر ، يناير ١٩٩٤ ، ص ١٣٤.
٢. على ليلة: العولمة والأمن القومي العربي، إختراق الثقافة وتبديد الهوية، مكتبة الانجلو المصرية ، ص ١٦٣.
٣. نفس المرجع : ص ١٦٤.
٤. نفس المرجع: ص ١٦٧.
٥. نفس المرجع: ص ١٦٢.
٦. محمد ياسين حمودة : بحوث في واقع أمتنا، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد الأول، ١٩٩٤ ، ص ٩.
٧. نفس المرجع : ص ١١.
٨. نفس المرجع ك ص ١٢.
٩. على ليلة : النظرية الاجتماعية المعاصرة ، دراسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف ، ١٩٩٠ ، ص ٣٢٢.
١٠. نفس المرجع : ص ٣٢٥.
١١. نفس المرجع : ص ٣٢٧.
١٢. نفس المرجع : ص ٣٢٨.
١٣. على ليلة : تقاطعات العنف والأرهاب في زمن العولمة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ٢٠٠٧ الطبعة الأولى ، ص ١٦٢.
١٤. نفس المرجع : ص ١٦٢.
١٥. نفس المرجع : ص ١٥٧.
١٦. نفس المرجع : ص ١٦٤.
١٧. على ليلة : ليلى عبد الجواد ، رباب الحسيني ، وآخرون : تعاطى المخدرات عند الهامشين الفقراء ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ص ١٤.
١٨. نفس المرجع : ص ٢٤.

١٩. نفس المرجع : ص ٢٥.
٢٠. نفس المرجع : ص ٢٥.
٢١. على ليلة : العولمة والأمن القومي العربي ، مرجع سابق، ص ١١٢.
٢٢. نفس المرجع : ص ١١٤.
٢٣. نفس المرجع : ص ١١٥.
٢٤. نفس المرجع : ص ١٢١.
٢٥. نفس المرجع : ص ١٣٧.
٢٦. نفس المرجع : ص ١٣٢.
٢٧. على ليلة : المجتمع الريفي ، تحليل للتحويلات البنائية والاجتماعية، المكتبة المصرية للتوزيع والنشر، يناير ١٩٩٤، ص ١٣٩.
٢٨. على ليلة : العولمة والأمن القومي العربي، إختراق الثقافة وتبديد الهوية ، مرجع سابق ، ص ١٢٢.
٢٩. على ليلة : الشباب العربي ، تأملات في ظواهر الأحياء الديني والعنف ، دار المعارف ، ١٩٩٠ ص ١٣٨.
٣٠. على ليلة : الثابت والمتغير في بناء الطبقة العاملة المصرية، بحث مقدم لندوة مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، مايو ٢٠٠٦، ص ٤٠.
٣١. على ليلة: الاستراتيجية الناصرية لتذويب الفوارق بين الطبقات (فصل) في ”ثورة يوليو ١٩٥٢ ، دراسات في الحقبة الناصرية “تحرير“ محمد السعيد إدريس ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، وحدة دراسات الثورة المصرية ، ص ٣٥٥.
32. Sorokin, P: Social Mobility, New York, Mc-Hill, 1952,P.74.
33. Gouldner, Alvin: The Coming Crisis of Western Sociology, Heinmann, London, 1971, P.113.
٣٤. على ليلة :النظرية الاجتماعية المعاصرة ، دراسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع ، مرجع سابق ، ص ١٤٣.

35. Mills, C. Wright: The Sociological Imagination, Grove Press, New York, 1961, P.118.
36. Alvin Gouldner: Op.Cit, P.230.
37. Merton, R.K :Social Theory and Social Structure, The Free Press of Glencoe, 1962, P.73.
٣٨. على ليلة : الاستراتيجية الناصرية لتذويب الفوارق بين الطبقات ، مرجع سابق ، ص ٣٥٣.
٣٩. موسوعة الشباب السياسية ، "المشاركة بين الثقافة والتنشئة" مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، [/sspc.go.gro.marha.www/:ptth](http://sspc.go.gro.marha.www/:ptth)
٤٠. عيسى أبو زهرة : التسامح والمساواة في المنهاج الفلسطيني "مواد الصفين الأول والسادس الأساسي نموذجاً" مجلة تسامح ، العدد الرابع ، السنة الثانية ، آذار ٢٠٠٤ ، ص ٣٢.
٤١. نفس المرجع : ص ٣٤.
٤٢. نفس المرجع : ص ٣٥.
٤٣. سوسن رسلان : مصادر التنشئة الاجتماعية والسياسية للطفل ، ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٦.
- [etI&3483=di&weiv=ksat&tnotnoC-moc=noitpo?php.2xedni/gro.yaen.www/:ptth](http://ptth.gro.yaen.www/:php?2xedni&3483=di&weiv=ksat&tnotnoC-moc=noitpo)  
[o=egaP&l=pop&s9=dim](http://ptth.gro.yaen.www/:php?2xedni&3483=di&weiv=ksat&tnotnoC-moc=noitpo)
٤٤. وحيد بن حمزة هاشم: مرجع سابق ، ص ١٠.
٤٥. نفس المرجع ص ١٢.
٤٦. نفس المرجع ص ١٢.
٤٧. نفس المرجع ص ١٣.
٤٨. على ليلة : تحولات الثقافة ومنظومات القيم عبر نصف قرن ، الهيئة القبطية الإنجيلية ٢٠٠٤ ، ص ٩.
٤٩. نفس المرجع : ص ٢١.
٥٠. نفس المرجع : ص ٢١.



٦٩. نفس المرجع

٧٠. نفس المرجع

٧١. فؤاد الصلاحى: دور التربية الدينية في تجسيد ودعم قضايا المواطنة وحقوق الإنسان

، بحث مقدم "لورشة عمل" التعليم من أجل مواطنة ديمقراطية [/pw.ten.trfw/ptth](http://pw.ten.trfw/ptth)

[mth.3 eve\\_pw/udEytiC](http://pw.ten.trfw/ptth)

٧٢. نفس المرجع

٧٣. على ليلة : دور المنظمات غير الحكومية في مواجهة الفقر ، الشبكة العربية

للمنظمات الأهلية ، ٢٠٠٢ ، ص ٧٩.

٧٤. نفس المرجع : ص ٨٣.

٧٥. أماني قنديل ، على ليلة : الإدارة الرشيدة للحكم في المنظمات الأهلية العربية ، دراسة

مقارنة ، مصر - المغرب - اليمن - الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ، ٢٠٠٧ ، ص ٢٠٣-٢٣٩.

٧٦. على ليلة : العولمة والأمن القومى العربى ، إختراق الثقافة وتبديد الهوية، مرجع

سابق ، ص ١٢٣.

٧٧. نفس المرجع : ص ١٣٧.

٧٨. نفس المرجع : ص ١٣٩.

٧٩. نفس المرجع: ص ١٤٢.

٨٠. نفس المرجع : ص ١٤٠.

٨١. نفس المرجع : ص ١٤٤.

٨٢. نفس المرجع : ص ٤٥.

٨٣. نفس المرجع : ص ٦٧.

٨٤. نفس المرجع: ص ١٤٣.

## الفصل الخامس

### حرك الشباب وتفاعلاته

بين المجتمع الواقعي والمجتمع الافتراضي





## الفصل الخامس

### حراك الشباب وتفاعلاته

#### بين المجتمع الواقعي والمجتمع الافتراضي

##### تمهيد

وقعت تغيرات كونية جذرية وشاملة في الثلث الأخير من القرن العشرين والعقد الأول من الألفية الثالثة، فرضت علينا واقعاً اجتماعياً وثقافياً جديداً وليس نطاقاً عالمياً جديداً فقط. حيث خضعت الثوابت لتغيرات زلزلت قواعد، إذ تجلت هذه التغيرات من خلال مظاهر عديدة، فقد حدث تحول من الحداثة إلى ما بعد الحداثة. من الحديث عن النسق المتوازن الذي يسعى إلى الإكتمال باتجاه الحديث عن التفكيك والوحدة الكامنة في التنوع. وبدلاً من الحديث عن العالم المتخلف والنامي الذي يسعى من خلال التحديث إلى إكتساب خصائص الغرب المتقدم، إنطلقت العولمة من الغرب، متعجّلة تسعى إلى إعادة صياغة عالم بأسره. وبعد أن كانت الدولة القومية قاطرة تحديث مجتمعاتها، تراجعت لتلعب دور المنظم لآليات جديدة لتحديث المجتمعات ضمت القطاع الخاص الأجنبي والوطني. إضافة إلى المجتمع المدني الذي بدأ دوره في التزايد. ومع تراجع الدولة وتقدم جحافل العولمة سقطت الحدود التي تشكل أحد أبعاد الدولة والهوية القومية. وأصبحت الفضاءات الثقافية والإقتصادية والسياسية مفتوحة لتدفق تأثيرات العولمة التي إتجهت إلى إعادة صياغة كل شئ بحسب طبيعتها.

وحتى تحقق العولمة أهدافها وأهمها صياغة تجانس عالمي على قاعدة طبيعتها، فقد إمتلك آليات كثيرة أبرزها التطور الحاسم لتكنولوجيا الإعلام والمعلومات، التي شكلت أبرز آليات التدفق والإختراق. والتي بدأت تنقل مضامين ثقافية ومادية عديدة إلى مجتمعاتنا، حيث كثر الحديث عن التنمية المستدامة التي تشارك في تجسيدها الجماهير بدلاً من التنمية التي شكلت إختياراً محدداً برؤية النخبة. يضاف إلى ذلك فقد أمتلأت فضاءات المجتمعات المتخلفة والنامية بشعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق الأقليات، وإدارة الحكم الرشيد. حيث إستنفرت هذه الشعارات عواطف الجماهير، التي خضعت لسيطرة قهرية

من قبل نظم أبوية، أخذت من الأبوية الهيمنة، ولم تنقل الرحمة. وإذا كانت هذه الشعارات قد شكلت ضغوطاً على نظم المجتمعات المتخلفة غير أنها في ذات الوقت أيقظت عواطف وأشواق الجماهير بإتجاه المشاركة والتنمية وحرية التعبير والحياة بلا خوف. سواء الخوف من العجز عن إشباع الحاجات الأساسية أو الخوف من الإنسحاق تحت سنانك خيل الأمن.

ونتيجة لذلك تفجرت صراعات وإحتجاجات على ساحات غالبية مجتمعات العالم الثالث تعبيراً عن عواطف وتوترات مكتومة بين الجماهير من ناحية، والنظم السياسية من ناحية ثانية. النظم السياسية متمترسة وراء عنادها وأبويتها المتهالكة، وإمتلاكها لآليات القوة القاهرة، التي بواسطتها تفرض إرادتها ورؤيتها على المجتمع. وأضافت إلى قهرها الأمنى تجملها المخادع أمام العالم بأنها مع الحرية والديموقراطية والمشاركة، في مقابل الجماهير العربية التي تدرك أن العالم من حولها ينتفض ويتمرد، وتفرض جماهيره الحرية، وتتمنى أن يستنفر ذلك طموحاتها لتسير على دربها. بيد أن هذه الجماهير تدرك أن أنظمتها السياسية نجحت في دفعها إلى الإهتمام بقضايا الحياة اليومية الصغيرة في مقابل تخليها عن القضايا والأحلام الكبيرة. ساعد على ذلك حجم الحرمان وتردى نوعية الحياة التي تعيشها الجماهير، إضافة إلى فاعلية العصا الأمنية إذا إستردت بعض هذه الجماهير بعض وعيها وآثرت التحرك.

وإذا كان الشباب هم دائماً القطاع السكاني المخفف القيود مقارنة بالكبار، وإذا كانوا هم الذين يعانون بدرجة أكثر من عدم إشباع حاجاتهم الأساسية. وإذا كانوا هم الأكثر قدرة على التعامل مع مستحدثات العولمة، ولأنهم الأفضل من حيث ظروف نوعية حياتهم - لانتماء غالبيتهم للطبقة العليا والشرائح العليا من الطبقة الوسطى - مقارنة ببقية الشرائح الشبابية الأخرى، فقد قررت النضال الناعم أو المخملى. فقد أدركت أن نظمها السياسية أصبحت مخادعة، وأن عصاها الأمنية أضحت قاسية وماكرة، والجماهير غارقة حتى أذنيها في تفاصيل الحياة اليومية تسعى وتكد طيله يومها لتحصل على ما

يحافظ على مجرد البقاء، فليست لديها المساحة الكافية ولا حتى الوعي لتأمل القضايا أو الأحلام الكبيرة.

على هذه الخلفية تحددت مهمة الشباب المتفاعل في إطار المجتمع الافتراضي وأبرزها شباب "المواقع الافتراضية"، الذين أدركوا أن الواقع لا يشبع غالب إحتياجاتهم، إبتداء من الحاجة إلى حرية التعبير وحتى الحاجة إلى الجنس. ومن ثم فقد تدفقوا إلى المجتمع الافتراضي، إتخذوا من صفحات "المواقع الافتراضية" منبراً للنقد السياسي والإجتماعي والثقافي لكل ما هو واقعي. يسعون من وراء ذلك إلى إيقاظ وإستنفار وعي الجماهير، وفي ذات الوقت إضعاف الأنظمة السياسية التي تشكل عقبة كؤود أمام دوران عجلة التحديث والتغيير. لقد هربوا من المجتمع الواقعي إلى المجتمع الافتراضي، ليتخذوا من آلياته منابر لنقد المجتمع الواقعي بكل تكويناته، في محاولة لتغييره. غير أننا نعتقد أن حركتهم ودعواتهم إلى الاحتجاج والتظاهر، وإن أفرغت الأنظمة السياسية الضعيفة، غير أنها غير قادرة لفرض إنهيارها. وذلك لأسباب عديدة منها أن تمردهم شامل وغير مركز الهدف، ويستنفز ضدهم جبهات عديدة، إبتداء من النظام السياسي حينما يعايرونه بعجزة، ويطالبون بضرورة إزاحته. وحتى المجتمع الذي يتناقضون مع تراثه وأخلاقه حينما يطالبون بحرية الجنس وإباحة الشذوذ. ولذلك فإنهم وإن كانوا قادرين على إستنفار الوعي ببعض القضايا، غير أننا لا يمكن أن نعتبرهم قوة قادرة على التغيير إنهم أطفال الثورة الصغار حسب تعبير جيرجون هابيرماس.

أولاً: حقائق أساسية حول مواقع المجتمع الافتراضي

يعد "المواقع الافتراضية" أحد مكونات شبكة المعلومات الدولية، إضافة إلى أنه يشكل قطاع متميز، له طبيعته الخاصة في المجتمع الافتراضي، الذي أصبح له وجوده المؤثر، على تفاعلات المجتمع الواقعي الذي نعيش فيه. ويحاول البعض تعريفه بإعتباره مدونة أو صفحة شخصية على شبكة المعلومات. يناقش فيه صاحب الصفحة أصدقاؤه ويتكلم معهم ويتبادل معهم الصور والفيديو والصوتيات(١)، وهو ما يعنى أن المواقع الافتراضية في أساسه موقع إلكتروني،

يتضمن شبكة إجتماعية تساعد الأفراد على الإتصال بأصدقائهم وعائلاتهم، وأصدقاء العمل بفاعلية عبر شبكة المعلومات. ويشير أسم الموقع - الفيس بوك - إلى ورقة التعريف Facebook التي تمنح للطلاب الوافدين إلى الحرم الجامعي في الولايات المتحدة، والمدارس والكليات ليتعارف كل منهم على الآخر (٢). وقد أسس الموقع "مارك جوكربرج" الطالب بجامعة "هارفارد" لتسهيل عملية التواصل بين طلبة الجامعة، بإنشاء موقع يمكنهم من تبادل أخبارهم وصورهم وآرائهم.

وقد أنشئ موقع «الفيس بوك» كأحد المواقع الافتراضية في ٢٠٠٤ (٣) وأصبح الموقع الإجتماعي الأشهر على شبكة المعلومات في مصر والمجتمعات العربية، ومما يدل على أهمية هذا الموقع أنه تجاوز موقع "ماي سبيس" My Space من حيث عدد المشتركين في الولايات المتحدة، الذين بلغوا نحو ٨٠ مليون مشترك أو أكثر قليلاً، وبذلك يعد موقع "المواقع الافتراضية" هو الأشهر والأهم عالمياً، حيث يبلغ عدد المشتركين في الموقع نحو ٢٠٠ مليون على الصعيد العالمي (٤). ويجتذب الموقع الأمريكيين بالدرجة الأولى وتصل نسبة الأمريكيين الملتحقين بالموقع نحو ٣٨٪ من زوار الموقع. وتأتي في المرتبة الثانية كندا، ثم تأتي المملكة المتحدة في المرتبة الثالثة، حيث يصل عدد الذين ينتمون إليها نحو ٣,٥ مليون بريطاني، وتأتي مصر في المرتبة الرابعة. حيث يصل عدد زوار الموقع من المصريين نحو ٢,٥٪ مليون زائر وبذلك يشكل المصريون ١,٢٥٪ من زوار الموقع.

ويدخل إلى "المواقع الافتراضية" يومياً نحو ١٥٠ ألف زائر، وقد بدأ الموقع في مصر بداية متواضعة، ولم يكن عليه إقبال كبير في البداية، حيث تشكلت جماعات عديدة حول موضوعات متنوعة يلتقى الشباب حولها. ويدور بشأنها حوار ونقاش كبير حول قضايا تتصل بآداء الدولة والنظام السياسي. حتى أصبحت هذه الصفحة موقع رفض من قبل المراقبين لآداء هذا الموقع لأسباب ذات طبيعة سياسية في مضمونها. وهناك بعض الدول التي قاطعت

موقع المواقع الافتراضية كلية، حتى وصل الأمر إلى حد منع إستخدامه في مجتمعات مثل سوريا وإيران لأسباب سياسية (٥) وأن أدعى أن المنع كان لأسباب إجتماعية. وهو ما يعد شهادة على فعالية الموقع ودرجة تأثيره على تفاعلات المجتمع الواقعي، والأنظمة السياسية المهيمنة عليه. ويشير تأمل "الموقع الافتراضي" من حيث فاعليته والحوارات التي تدور حوله إلى تميزه ببعض الحقائق الأساسية. حيث تتمثل الحقيقة الأولى بهذا الصدد، في أنه على الرغم من الإنتشار الواسع لتكنولوجيا شبكة المعلومات الدولية. فإن موقع "المواقع الافتراضية" يعد أحد قطاعاتها، غير أنه يتميز على المواقع الأخرى في بعض الجوانب، أبرزها أنه يسمح بالتحكم في من يمكنه رؤية المعلومات الشخصية المتاحة. إذ يمكن لصاحب الصفحة، وضع قيود على بعض الأنشطة، بحيث يراها مجموعة الأصدقاء الذين يختارهم فقط، بالإضافة إلى إمكانية رفض مصادقة أى شخص بسهولة. "فالموقع الافتراضي" لا يسمح لأى شخص أن يتصفح أخبار الآخرين، إلا إذا كان من الأصدقاء المشتركين أو الذين ينتمون لنفس الشبكة. التى لا يمكن الإشتراك فيها إلا عن طريق E-mail بريد الكتروني معين خاص بهذه الشبكة. ويعكس ذلك مدى "الموقع الافتراضي" على حماية خصوصية أعضائه، وبذلك شكل هذا الموقع نقله في عالم شبكات المعلومات (٦).

وتتصل الحقيقة الثانية بتميز "الموقع الافتراضي" بعدة خصائص أساسية، من هذه الخصائص "خاصية الدوام" وهى يعنى بقاء المعلومات المتعلقة "بصفحة" الشخص لفترة طويلة قد تصل إلى ستة شهور. وذلك على عكس الحديث أو المعلومات المؤقتة التى تتدفق من خلال الوسائط الإتصالية عموماً، والتى ينتهى وجودها بمجرد الفراغ منها. فى هذا الإطار فإننا نجد أن هذه المعلومات تسجل من أجل الإستخدامات المستقبلية، بحيث ييسر ذلك تحقيق الإتصال غير المتزامن. كما أنه يشكل إطاراً لأنطلاق الحديث فى أى وقت آخر، فيما يتعلق بذات الموضوع. ذلك يعنى أن الأحاديث والتعليقات المتبادلة والمسجلة على الموقع، يمكن الرجوع إليها بعد دقائق أو أيام أو حتى شهور من

تسجيلها. وفي ذلك فهي تختلف عن المحادثات العادية بين الأفراد والتي تحدث في نطاق المجتمعات والتفاعلات الحياتية. ذلك يرجع إلى أن الكلمات التي يتبادلها الأفراد تكون عادة لحظية وغير مسجلة، ولا يستطيع الفرد إسترجاعها بعد اللحظة التي قيلت فيها (٧). ومن شأن هذه الحقيقة أن تجعل التفاعل على شبكة المعلومات أكثر كثافة مقارنة بالتفاعل الواقعي، وذلك لأن بعد الماضي يسقط من بنية التفاعل، الأمر الذي ييسر إمكانية إعادة التفاعل مع بعض هذه المضامين وإعادة تأملها وإحياء بعض جوانبها. وفي هذا الإطار فإنه إذا كان زمان أى تفاعل ينقسم إلى ثلاثة مراحل الماضي والحاضر والمستقبل. فإن هذه المراحل توجد في معية واحدة ويسقط التمييز بينها بالنسبة للتفاعل الافتراضي، في مقابل أن بعد الماضي هو الذي يسقط من التفاعل الواقعي، الأمر الذي يشير إلى كثافة أعلى في التفاعل الحادث بين شباب شبكة المعلومات، مقارنة بالتفاعل الواقعي.

وتشير الحقيقة الثالثة إلى تميز التفاعل الحادث على ساحة شبكة المعلومات، وبخاصة على "الموقع الافتراضي" بالقدرة على العزل والتصنيف، وذلك يرجع إلى أن البيانات المتعلقة بالهوية مسجلة في صفحة المشارك كنص. وإذا كان التفاعل الواقعي يحدث بصورة عشوائية أحيانا وتلقائية ولا إرادية أحيانا أخرى، الأمر الذي قد يتسبب في وقوع هدر واضح للتفاعل. فإن أدوات البحث والإكتشاف في "الموقع الافتراضي" تساعد الناس على العثور إراديا على العقليات المشابهة التي لها وجود رقمي، أو بينها إتصال مباشر على شبكة المعلومات، وهو الأمر الذي يتحقق بمجرد إجراء عدة ضغوطات على لوحة المفاتيح (٨). بحيث يعد ذلك مقدمة لتشكيل جماعات أكثر تجانساً تكون قادرة على تطوير ثقافة محددة، وربما أهداف محددة، بل ويساعد تفاعلها المتجانس إلى إستكمال هوية أعضائها بصورة واضحة. ويدخل في هذا الإطار بعد الإرادية، بمعنى أن تشكيل الجماعات يكون عادة محكوماً بالمرجعية التي أصبحت متقاربة، إستناداً إلى البيانات التي وردت في "صفحات الأعضاء". كما يرفع ذلك من مستوى العقلانية، لأن الإنتقاء يكون رشيدا في هذه الحالة،

فالجماعة التي تهتم بمناقشة القضايا السياسية، من غير المعقول أن تضم أعضاء يمارسون "السخرية" أو إطلاق "النكات".

وتذهب الحقيقة الرابعة إلى إمكانية النسخ المتكرر للأفكار التي طرحت على ساحة التفاعل الحادث على الموقع إنطلاقاً من أى صفحة من صفحاته. ويعنى ذلك أنه يصبح من السهل نسخ صورة أو تعليق أو مقال من أحد الصفحات، ونقله لصفحة أخرى بدون تغيير أى من ملامحه، وبالتالي فإن فرصة عدم الدقة في النقل أو إنتشار الشائعات أو النقل الخاطئ تقل كثيراً (٩). وهو ما يعنى القدرة على الإحتفاظ بالنص كنواة صلبة، يمكن أن يلعب دوره بصورة دائمة، وبنفس الطاقة تقريباً في إتجاه إستنفار تفاعل كل من يطلع عليه. بحيث يكون التفاعل مع النص عادة في طبيعته الصحيحة وغير المحرفة، ومن ثم تظل له دائماً قدرة إنتاج ذات التفاعل.

وتؤكد الحقيقة الخامسة على وجود الجمهور غير المرئى، وهى حقيقة ينبغى التنبيه إليها، وهى في ذلك تختلف عن التفاعل الواقعي، الذي يقع عندما يتحدث الفرد إلى صديق أو زميل في الحياة اليومية. حيث يكون من السهل في الغالب معرفة من بإستطاعته إدراك أو سماع المحادثة الجارية، وفي هذا الإطار يلعب الزمان والمكان دوراً فعالاً. غير أن هذا الأمر يختلف بالنسبة لما يقع على شبكات المعلومات، إذ أنه بإمكان أى شخص الدخول على الموقع وقراءة أو "سماع" المحادثة المسجلة في أى وقت، وبدون علم أطراف المحادثة - وإن وضع موقع "المواقع الافتراضية" بعض التحديدات على ذلك - يسهل ذلك الخواص السابقة، التي أشرنا إليها وهى "الدوام وقابلية البحث، وإمكانية التكرار، والجمهور غير المرئى". حيث يمكن البحث عن المحادثة، كما يمكن نقلها من موقع إلى آخر، وبالتالي زيادة إنتشارها بدون علم أطراف المحادثة. وعلى الرغم من ذلك فإن معظم مشتركي المواقع والشبكات الإجتماعية يدخلون عليها للمحافظة على صداقات موجودة بالفعل في حياتهم اليومية. ولتسهيل الإتصال بهؤلاء الأصدقاء، فإن الشخصيات والمحادثات تظل موجودة ومسجلة لآلاف أو لملايين أخرى من البشر، الذين يستطيعون رؤيتها في أى وقت ومن أى مكان



(١٠) ومن ثم يكون بإمكانهم التفاعل معها.

وتشير الحقيقة السادسة إلى أن الصفحات الشخصية Profile المتاحة على "الموقع الافتراضي" تساعد على تحقيق التفاعل الإجتماعي المستند إلى قاعدة التباين - التكامل. إذ يساعد التفاعل من ناحية في تأسيس مجموعات متجانسة من حيث إهتماماتها، لأن البيانات المتاحة على الصفحة تساعد على تحقيق التواصل بين الأفراد الأعضاء معاً. ومن ثم تقوم الصداقة بين الأعضاء المتشابهين في الصفات والهويات والأفكار. وعلى هذا النحو يساعد مثل هذا الوضع في تشكيل مجموعات متجانسة من الداخل حول إهتمام مشترك، وأن تباينت مع الجماعات الأخرى. وفي هذا الإطار تتبلور جماعات حول قضايا محددة كقضايا السياسة أو الجنس أو الدين، أو الموقف من بعض الظواهر الإجتماعية. أو حتى من بعض القضايا "التافهة" إذا نظرنا إليها من مرجعية المجتمع الواقعي، وإن كانت تشبع حاجة لدى الشباب. بحيث تشكل هذه الجماعات المتباينة - يضاف إلى ذلك الجماعات التي تتبلور حول إهتمامات مزدوجة - بنية المجتمع الافتراضي الذي يعمل موقع "المواقع الافتراضية" بالإضافة إلى المواقع الأخرى على إبراز ملامحة.

وتتصل الحقيقة السابعة على أن التعبير من خلال "الموقع الافتراضي" يتميز بكونه محرراً من القيود، ويمكن النظر إلى أن هذا التحرر يتحقق على ثلاث طبقات، الطبقة الأولى أنه تحرر يتحقق من خلال آليات المجتمع الافتراضي. وهي الآليات التي لا يستطيع الكبار التعامل بواسطتها، ومن ثم نجد الشباب محررون من سلطة الكبار فيما يتعلق بالمضامين التي يتداولونها. وفي إطار الطبقة الثانية فإنه بإمكان الشباب من أجل أن يصبح تعبيرهم حرراً، أن يظهروا أنفسهم من خلال صفات مستعارة غير صفاتهم الشخصية، وفي إطارها يعبرون بلا حرج عن كل ما يدور بداخلهم بدون إعتبار لأية قيود. والثالثة أن بإستطاعة شباب "الموقع الافتراضي" أن يمنع الآخرين من الدخول على صفحاته، كما أن بإستطاعته أن يمنع النقل منه. وهو ما يمنحه قدراً أكبر من التحرر والحرية في التعبير، ولذلك وجدنا أن التعبير عن مختلف القضايا صريحاً ومحرراً من أية قيود.

وتذهب الحقيقة الثامنة والأخيرة أنه برغم الفعالية العالية لشباب المجتمع الافتراضي، فإن حجمه ومدى فاعليته ما زال محدوداً. وذلك بإعتبار كونه يخضع لإستقطاب الشمال والجنوب والتوزيع غير العادل لآليات الإتصال. ذلك أن إستخدام آليات الدخول إلى المجتمع الافتراضي كإمتلاك الكومبيوتر وتكاليف الدخول إلى شبكة المعلومات، وإمتلاك المهارات لإنجاز ذلك قد تكون ميسرة للبعض. غير أنها تصبح ذات تكاليف باهظة وعالية للغاية بالنسبة للبعض الآخر في هذا العالم. فمثلاً نجد أن نصف الشباب في الولايات المتحدة يتعاملون مع هذه الخدمة، بالإضافة إلى فاعلية متغيرات الدخل والنوع والتعليم والسن، حيث تحدد هذه المتغيرات من هم السكان وما هي الشرائح الاجتماعية التي تستفيد من هذه الخدمة. غير أن الأمر يصبح أكثر سوءاً بالنسبة للمجتمعات الفقيرة، حيث تنخفض نسبة المتعاملين مع المجتمع الافتراضي بصورة واضحة. وإستناداً إلى بيانات البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، فإننا نجد أن المجتمعات الصناعية يصل سكانها الذين يتعاملون مع شبكة المعلومات الدولية إلى نحو ١٥٪ من سكان العالم غير أن نسبتهم تصل إلى ٨٨٪ من مستخدمي شبكة المعلومات في هذا العالم. تأكيداً لذلك نجد أن ٥، من واحد في المائة من السكان هم الذين يستفيدون من هذه الخدمة. وأن ربع مجتمعات العالم لديهم أقل من تليفون واحد لكل مائة شخص، الأمر الذي يجعل إمكانية الحصول على خدمة شبكات المعلومات أملاً صعباً في المدى القصير (١١)، وهو ما يعنى أن توزيع هذه الخدمة يتصف بعدم العدالة على الصعيد العالمي.

ويتساوى مع ذلك عدم عدالة مناظرة تصبح أكثر وضوحاً في مجتمعات الجنوب، حيث نجد أن إمتلاك إمكانية الدخول إلى المجتمع الافتراضي عبر آلياته ميسرة بالنسبة للطبقة العليا والشريحة العليا للطبقة الوسطى. التي يمتلك أبنائها الحاسبات الآلية وتكاليف الإشتراك في الشبكة، وفي العادة يدخل هؤلاء إلى المجتمع الافتراضي من داخل منازلهم. على خلاف ذلك نجد أن أبناء الشرائح الوسطى والدنيا للطبقة الوسطى، الذين يدخلون إلى المجتمع الافتراضي وإن كان ذلك بمستوى أقل نسبياً. وذلك لأنهم لا يمتلكون في الغالب

آليات الدخول إلا بصورة مؤقتة وغير منتظمة، من خلال "قهاوى الإنترنت" لقاء تكاليف منخفضة نسبياً، تأكيداً لذلك أننا نجد أنه بينما تبلغ نسبة الشباب في المجتمع المصري نحو ٣٤٪، أي ما يعادل خمس وعشرون مليون شاب، لا يدخل منهم شبكة المعلومات سوى مليونان ونصف شاب. يضاف إلى ذلك أن هناك غياب للعدالة بين الريف والحضر، حيث نجد أن سكان الحضر هم بالأساس المتعاملون مع المجتمع الافتراضي. يضاف إلى ذلك وجود بعض التحيزات فيما يتعلق بمتغير النوع والسن والتعليم، حيث نجد أن الذكور والشباب والمتعلمون هم الأوفر حظاً من حيث إمتلاك القدرة للدخول إلى المجتمع الافتراضي، مقارنة بالإناث وكبار السن والأميين.

ذلك يعنى أننا من خلال "الموقع الافتراضي" نطل على مجتمع افتراضي غالبية مواطينية من الشباب، الذين تحرروا من قيود واقعهم الإجتماعى، ومن ثم شرعوا في التعبير عن ذواتهم، بحرية تمكنهم من إختراق المحرمات كالدين والجنس والسياسة. وهى القطاعات التى تعتبر مجالات عمل مفضله بالنسبة للشباب، إضافة إلى أنها المجالات التى تفرض القيود بكثافة عليها. وإذا كنا في الفقرة السابقة قد عرضنا لبعض الحقائق المتعلقة "الموقع الافتراضي"، بإعتباره الموقع المتميز بين مختلف المواقع على شبكة المعلومات، فإننا نعرض في الفقرة التالية لبعض الإعتبارات المتعلقة بإستخدام الشباب لمواقع "المجتمع الافتراضي".

ثانياً: إعتبارات أساسية حول تفاعل الشباب في المجتمع الافتراضي

نحاول في هذه الفقرة تطوير مجموعة من الإعتبارات الأساسية التى تتصل بطبيعة العلاقة بين الشباب «ومواقع المجتمع الافتراضي»، بإعتبارها الأبعاد التى تحدد طبيعة التفاعل الثقافى والإجتماعى. وتتصل هذه الإعتبارات بجوانب كثيرة ابرزها دوافع دخول الشباب على أي من مواقع المجتمع الافتراضي، وأنماط الشباب المشاركين في هذه المواقع. إضافة إلى الدور الذى يلعبه الموقع في تشكيل الكتلة الشبابية التى تتفاعل في المجال الافتراضي،

الذى أسسه الموقع. وما هى خصائص هذه الكتلة، ثم ما هى القيم أو الثقافة التى توجه سلوكها على "مواقع المجتمع الافتراضي" وعلاقة ذلك فى مجملتها بالإطار الإجتماعى للشباب فى مجتمعه الواقعي. ويتمثل الاعتبار الأول من هذه الإعتبارات فى طبيعة الدوافع، التى تدفع الشباب للتعامل مع هذه المواقع، فى هذا الإطار تذهب إحدى الدراسات على أن أهم الدوافع هى الدوافع الطقوسية، والتى يسعى من خلالها الشباب لتمضية وقت الفراغ والتسلية والتنفيس عن الذات. وفى هذا السياق فإننا نجد أن التفاعل الحادث على المواقع الافتراضية يشكل الجانب العاطفى أو الدافئ فى حياة الشباب لكونه يشكل الساحة التى يهرب إليها من مصاعب الحياة اليومية. والذى تؤدي إلى تزايد ارتباط الشباب بالمجتمع الافتراضي عموماً، وبالمواقع الكائنة فيه بصفة خاصة. وتشكل الدوافع المعرفية الدافع الثانى، حيث يتجه الشباب إلى التعامل مع الموقع للحصول على المعلومات المتعلقة بمختلف المجالات، خاصة أن هذه المعلومات تقدم له أحياناً من خلال ثقافة الصورة الأكثر ملاءمة لعقلية الشباب. بالإضافة إلى ذلك هناك الدوافع الإجتماعية للتعامل مع الموقع، والتى تتمثل فى السعى لإقامة علاقات إجتماعية جديدة، والحرص على التفاعل الإجتماعى والمشاركة الإجتماعية مع الأصدقاء. خاصة أن الأطر الإجتماعية التقليدية الواقعية كالأُسرة والمدرسة لم تعد قادرة على احتضان الشباب. وتوفير إشباع لحاجاته العاطفية، فضلاً عن حرية الرأى والتعبير التى يفتقدها فى مختلف المجالات وعلى كافة المستويات. إلى جانب محاولة تأسيس علاقات عاطفية مع أصدقاء جدد، لم يرتبط بهم الشباب بأية علاقات خارج شبكة المعلومات (١٢). يؤكد ذلك دراسة أجريت على عينة من الشباب حول دوافع تعامل الشباب مع موقع "المواقع الافتراضية" فأشاروا إلى التسلية والترفيه، وذلك بنسبة ٧٠٪ من عينة الدراسة. إلى جانب تشكيل صداقات جديدة كما ذهبت نسبة ٤١,٢٪، والتواصل مع الآخرين كما أشارت نسبة ٣٧,٥٪ والتنفيس عن الذات كما ذكرت نسبة ٢٤,٣٪. ثم البحث عن علاقات رومانسية كما ذهبت نسبة ١٨,٤٪، والإشتراك فى مجموعات متنوعة كما أشارت نسبة ١٥,٤٪. وهى كلها دوافع تشير إلى إفتقاد الشباب لهذه

الجوانب في المجتمع الواقعي، ومن ثم فقد لجأوا إلى المجتمع الافتراضي الذي بدأ يشكل سياقاً لإشباع الحاجات الشبابية.

ويذهب الإعتبار الثاني إلى أن تعامل الشباب مع مواقع المجتمع الافتراضي يؤدي إلى عديد من الآثار الاجتماعية الإيجابية والسلبية على السواء. وهى الآثار التى تبدأ من إتاحة الفرصة للأنفتاح على الآخرين، وهو الإنفتاح الذى قد تكون له نتائج الإيجابية، كما قد تكون له نتائج السلبية. ومن النتائج الإيجابية التى أكدت عليها أحد الدراسات أن التعامل مع المواقع الافتراضية يساعد الشباب على أن يكونوا منفتحين على الآخرين بوزن نسبى يصل إلى ٤٤%. أو أنه يساعد الشباب على التخلص من الوحدة التى يشعرون بها في سياقاتهم الواقعية وذلك بوزن نسبى يصل إلى ٨٣,٠٩، أو أنه يساعد الشباب على التخلص من ضغوط الحياة بوزن ٧٨,٣٨. إضافة إلى أنه يساعد الشباب في تطوير علاقات إجتماعية، تساعد هـى في التواصل مع الأصدقاء من خلال الموقع كبديل للتواصل معهم في الواقع بوزن نسبى يصل إلى ٦٦,٠٣. كما أنه يساعد في تأكيد قدرة الشباب على التكيف مع مشاكلهم وذلك بوزن يصل إلى ١٥٦,٣٧. في مقابل ذلك هناك بعض الآثار الاجتماعية السلبية، كالشعور بالملل، بسبب قضاء وقت طويل في التعامل من خلال الموقع مع الآخرين، الأمر الذى يجعل الإنسان أكثر قلقاً لأنه يعيش مشكلاتهم وذلك بوزن ٥٩,٥٦. يؤكد ذلك قول أحد الشباب أن بعض المواقع الافتراضية كموقع "الفيـس بوك" ده دايماً مـليان دراما، أنا خلاص زهقت من الألم والدموع والغيرة والحزن والحقيقة والأكاذيب... دى حاجة فظيعة...أنا بجد زهقت جداً من الدراما، مش قادره أستحمل أكثر من كده، بدل من الحب المفروض نشعر به ... أنا عندى أصحاب بيشتكوا لى أنهم مش رقم واحد من ضمن أفضل ثمانية أصدقاء عندى، مش مقعول، إكبـروا بقى، سارة ١٧ سنة" (١٣). إضافة إلى أن التفاعل من خلال المجتمع الافتراضي يجعل الإنسان سلبياً في مواجهة تفاعلات المجتمع الواقعي وذلك بوزن ٤٩,٥١. يضاف إلى ذلك أن التفاعل من خلال الموقع مع الآخرين،

من شأنه أن أثر على التفاعلات ذات الطابع الجماعي كتلك التى تقع فى نطاق الأسرة وذلك بـ ٤٣,٦٣. الأمر الذى يعنى أن إستغراق الشاب فى تفاعلات المجتمع الافتراضى، يؤثر بطبيعة الحال على درجة مشاركته فى تفاعلات المجتمع الواقعى، وعدم الإهتمام بقضاياها وظواهره (١٤).

وإلى جانب أن المشاركة الإجتماعية فى المجتمع الافتراضى من خلال أي من المواقع له آثاره السلبية والإيجابية، فإن لهذه المشاركة آثارها النفسية الإيجابية والسلبية كذلك. فمن الآثار الإيجابية ذكر نسبة من الشباب أنها تشعر بسعادة كبيرة حينما تتواصل مع أصدقاء قدامى، وذلك بوزن ٩٢,٤. إضافة إلى تأكيد بعض الشباب بأنه يشعر بالأهمية والإيجابية حينما يشارك الآخرين همومهم وأخبارهم ومناسباتهم، وذلك بوزن ٨٣,٨٥. كما ذكر البعض أنه لا يشعر بالوحدة أو الإنطواء عندما يتفاعل مع الآخرين من خلال المواقع وذلك بوزن ٨١,٨٦. كما ذكر آخرون بتزايد قدرتهم على المشاركة وإتخاذ القرار، من خلال التفاعل من خلال الموقع وذلك بوزن ٦٩,٨٥. أو أنهم يشعرون بتحقيق ذواتهم من خلال التفاعل مع آخرين فى الموقع وذلك بوزن ٦٧,٨٥، كما ذكرت شريحة أخرى بتغير مزاجها بسبب التفاعل كثيراً من خلال الموقع، وذلك بوزن ٦٥,٤٤. بالإضافة إلى ذلك توجد الآثار السلبية كذكر شريحة من الشباب بأنها تشعر بالسلبية، حينما لا تستطيع المشاركة فى حل مشاكل الآخرين المتفاعلين معهم خلال الموقع وذلك بوزن ٦٢,٥. كذلك ذكر بعضهم عدم الإرتياح لتغير أسلوبهم فى الحياة وذلك بوزن ٥٧,٦، وتأكيد البعض بوزن ٥١,٧٢ بأنهم يشعرون بالعصبية لإدمان التفاعل مع الآخرين داخل الموقع. وذكر البعض بأنهم يتقمصون أدوارا غير حقيقية فى التعبير عن حالهم داخل الموقع، وذلك بوزن ٥٠,٢٥ كما أكد البعض على الشعور بالقلق والإكتئاب بسبب التفاعل على ساحة الموقع (١٥).

وذلك يعنى بطبيعة الحال أن التحول فى طبيعة التفاعل الإجتماعى من هيئته الواقعية إلى شكلة الافتراضى، يجعل الشخص أكثر ميلا للإصابة ببعض التقلصات الإجتماعية والنفسية. وذلك يرجع إلى أن الشخص قد تمت تنشئة

في سياق واقعي التفاعل، وهو الآن يتفاعل بهذه المكونات الواقعية في سياق إفتراضي. الأمر الذي يفرض على بعض شرائح الشباب الأحساس بالميل إلى العزلة، أو القلق بشأن مشاكل الآخرين، أو بسبب الإبتعاد عن التفاعل الأسرى الذي إعتاد عليه. وذلك يرجع إلى أننا أمام تفاعلات جديدة يمكن أن تمس رواسخ المجتمع الواقعي، لولا أن الشرائح المشاركة في التفاعل الإفتراضي ما زالت محدودة للغاية، لا تتجاوز ٢,٥ مليون شاب. ينتمون في غالبهم إلى الشرائح العليا من الطبقة الوسطى أو الطبقة العليا، وهى شرائح لها موقعها المنعزل نسبيا في بناء الترتيب الإجتماعى.

ويتصل الإعتبار الثالث بأن "الموقع الافتراضي" يلعب دوراً محورياً في تشكيل الكتلة الشبابية، لتؤسس ما يمكن أن يسمى بشعب "الموقع" حيث تتأسس جماعة الكترونية، يشارك فيها الشباب الذين ينتمون إلى مجتمعات مختلفة، وإلى أعمار مختلفة نسبيا وإن كان داخل الحدود الشبابية (١٦). وبرغم قيام هذه الوحدة الشبابية ذات الطابع العالمى، إلى أن البعد القومى ما زال قائماً. إذ يتميز شعب "الموقع الافتراضي" بكونه - كما أشرت - يتشكل في غالبية من أبناء الطبقة الوسطى، الذين إتسعت مساحة الإحتجاج الإجتماعى لديهم تارة بسبب إرتفاع الأسعار، أو مظاهر الأزمات الأخرى التى تعاني منها الطبقة الوسطى. وتارة بسبب أشكال التعذيب في المعتقلات، حينما يحاول أبناء هذه الطبقة الإحتجاج بسبب سوء ظروفها وأوضاعها، أو بسبب تراجع الأوضاع الإجتماعية في مصر مقارنة بالفترة الإشتراكية السابقة التى إزدهرت فيها أوضاع الطبقة الوسطى (١٧). وذلك بإعتبار أن الطبقة الوسطى هى الطبقة التى يتولى أبنائها عادة التعبير عن الصوت المكتوم للمجتمع. ويساعد في تشكيل هذه الكتلة الشبابية، أن جميع الشباب يدخلون إلى "الموقع الافتراضي" متخلين تماماً عن تحيزاتهم الواقعية الإثنية. إذ لا يلعب الإلتواء العرقى أو الطبقي دوراً يذكر في الدخول والمشاركة في تفاعلات الموقع. فالمرهقون الفقراء السود يرغبون مثل بعض المراهقين البيض من الطبقات الأغنى في الالتحاق

بالموقع، على الرغم من أن ما يمارسونه على الموقع يتأثر بطبيعة الحال بخلفاتهم الإجتماعية“ (١٨).

ويذهب الإعتبار الرابع إلى تميز ”شعب الموقع الافتراضي“ - حسبما تذهب بعض الدراسات - بأن غالبية مستخدمي الإنترنت هم من الشباب، مقارنةً بالبالغين. وهو الأمر الذي انعكس على سرعة إتساع الشبكة الألكترونية لأسباب عديدة منها أن الشباب يشكلون الغالبية بخاصة في مجتمعاتنا العربية، إذ تصل نسبتهم في العالم العربي إلى نحو ٣٤٪ من جملة السكان العرب. وثانياً لأن الشباب هم الذين لديهم الميل إلى المغامرة وإستكشاف ما هو جديد، وقد ضاعف من ذلك الزمان المتسارع الأحداث والتفاعل، والذي يتسق في تحولاته السريعة مع طبيعة الشخصية الشابة. بحيث يساعد ذلك على إتساع مواقع الشبكات الإجتماعية عبر شبكة المعلومات الدولية بصورة سريعة جداً، حتي أنها لعبت دورها في تأسيس علاقات وقيام صداقات بين المستخدمين للشبكة في المنطقة الواحدة (١٩). والتي إتسعت أحياناً لتشمل التجمعات الشبابية عبر العالم، ما دامت التفاعلات تدور حول ذات الإهتمامات المشتركة. وحيث تقوم الصداقة بين الأعضاء المتشابهين في الصفات والهويات والأفكار، وهى الظروف التى تتيح لهم التعرف على بعضهم البعض، والتواصل فيما بينهم. مثل هذا التجمع يكتسب خصائص إجتماعية جديدة ومحددة، أهمها إلغاء فاعلية المتغيرات، التى قد تلعب دورها في تفتيت هذه الكتلة الشبابية. فمثلاً يشير تأمل حالة متغير النوع بين شباب ”الموقع الافتراضي“ إلى أن ٤٥,٦٪ منهم من الذكور حسبما تذهب إحدى الدراسات في مقابل ٥٤,٤٪ من الإناث هم الذين يشاركون في الموقع (٢٠). وهو ما يعنى التقارب في الإشتراك في ”الموقع الافتراضي“، وإن ظهرت الإناث بدرجة أكثر، لأنهن الأكثر تعرضاً للقهر في المجتمع الواقعي، ومن ثم الهروب إلى المجتمع الافتراضي. بالإضافة إلى ذلك فإن تأمل متغير السن يكشف أن شعب ”الموقع الافتراضي“ شبابي بالأساس. حيث نجد أنه برغم إمتداد الإشتراك في موقع ”الموقع الافتراضي“ إلى أسفل حتى شمل طلبة المدارس الثانوية، إلا أن عدد المشاركين من هذا المستوى ما زال محدود إلى



حد كبير. حيث نجد في ذات الدراسة أن نسبة المشاركين أقل من ١٨ سنة بلغت نحو ١٤,٦٪ وأن نسبة المشاركين بين ١٨ سنة إلى ٢٠ سنة بلغت نحو ١٦,٢٪. ونسبة المشاركين من ٢٠-٢٢ سنة بلغت نحو ٣٠,٩٪، وأن من هم أكثر من ٢٢ سنة حتى الحد الأعلى المفترض لسن الشباب، وهو ٣٠ سنة بلغت نحو ٣٨,٢٪ (٢١). وهو ما يشير إلى أن طلاب المرحلة الجامعية والثانوية هم الجهور الرئيسى "للمواقع الافتراضية". يضاف إلى ذلك أننا إذا تأملنا الأمر من الناحية الاجتماعية، فإننا سوف نجد أن غالبية المشاركين في "المواقع الافتراضية" هم من الغرب. في هذا الإطار تذهب ذات الدراسة إلى أن العرب بلغت نسبتهم نحو ٨٦,٨٪، في مقابل المتزوجين الذين بلغت نسبتهم نحو ١٣,٢٪. وهو الأمر الذى يشير إلى أن شبكة "المواقع الافتراضية" وما يتم تداوله على ساحتها أصبح المرجعية الأساسية للشباب العزب، ومن الطبيعى أن يكون ذلك على حساب تقليص روابطهم الاجتماعية الواقعية، على عكس المتزوجين الأقل مشاركة في موقع "المواقع الافتراضية"، وربما في المجتمع الافتراضى عموماً. لأنهم أكثر إستراقاً في تفاعلات وعلاقات المجتمع الواقعى، ومن ثم فلا حاجة لديهم للإستغراق في تفاعلات المجتمع الافتراضى.

وإذا كان الإعتبار السابق يشير إلى دور "المواقع الافتراضية" في تشكيل الكتلة الشبابية فإن الإعتبار الخامس يهتم بتشكيل الوعى الشبابى، من خلال دخول الشباب للتواصل مع الآخرين. حيث يؤكد أحدهم "لأنه المكان الذى فيه أصدقائى"، يدخل الشباب معبراً عن طبيعته إلى هذا الموقع ودون بحث في منطق هذا السلوك، حيث نجدهم يجيبون على سؤال لماذا الدخول إلى الموقع، فيجيب "مش عارف... بأخش وخلاص" (٢٢) تأكيداً لميل إنسياب إلى المغامرة والبحث عن ما هو جديد. بالإضافة إلى ذلك فإن الموقع يلعب دوره في تدعيم التواصل الاجتماعى بين مجموعات الأصدقاء. وهو ما يعنى أن الشباب ينضم إلى الموقع الافتراضى للمحافظة على إتصالاتهم مع الأصدقاء. بحيث يساهم تصفح صفحات بعضهم البعض في تعميق التواصل والتفاعل. بحيث يمكن

أن يؤدي ذلك بداية تشكيل مضامين هذه الصفحات مرجعية للأفكار والقيم والسلوك. وإنطلاقاً من الصفحات الخاصة يتحرك الجميع إلى تأسيس صفحة أو بروفايل عام "يعط الحائط أو الجدار أحد أشكالها ذلك لأن الشباب يميلون إلى إمعان النظر في بروفايلات الآخرين يبدأون بالصديق الذي دعاهم. وبرؤيتهم لهذا "البروفايل" تطرح أمامهم روابط لأصدقاء "الموقع"، وفي هذه الحالة يكون في مقدرتهم أن يقضوا ساعات لا حصر لها، يتصفحون شبكة الموقع. يقفزون من صديق إلى صديق ويللمون أثناء ذلك مضامين وقيم ومعطيات، وفي هذا الإطار يتعرف الشباب على أنواع التقديم التي تكون مناسبة إجتماعياً. إذ تقدم لهم صفحات الآخرين أمثلة واضحة لما ينبغي عليهم أن يقدموه على "البروفايل" الخاص بهم (٢٣). ومن ثم يتحرك الجميع باتجاه الإتفاق على مجموعة من الأسس- بدون التفاعل الفيزيقي المباشر - التي ينبغي أن تراعى سواء في بناء "البروفايل" أو السعى إلى تصفحه، أو ما يتعلق بالمضامين التي ينبغي أن توضع فيه. وهو ما يعنى أن التفاعل الإجتماعي مع الآخرين على "الموقع الافتراضي" يؤدي إلى تنمية المهارات الشخصية والخبرات الحياتية والتعامل مع الآخرين، فضلاً عن أن الروابط الإجتماعية على شبكة المعلومات، تساعد على بعث الشعور بالراحة لدى المستخدمين (٢٤)، فهم في مجتمعهم وبين نظرائهم.

على هذا النحو تتشكل كتلة شبابية باعتبارها واقع متجسد ومتفاعل في نطاق مجتمع افتراضي أو لنقل خيالي. ومن المثير أن هذه الكتلة ليست ساكنة ولكنها متحركة، تسعى إلى أن تتحول من كتلة في ذاتها إلى كتلة لذاتها - إذا إستخدمنا اللغة الماركسية - حيث يتحقق ذلك حينما تكتسب الوعي الفاعل من خلال الحوارات المتطرفة والمتناقضة أحياناً، حول قضايا متنوعة تهم مجتمعاتنا، ويهتم بها شباب "الموقع الافتراضي". من هذه القضايا قضية التفاعل بين العالمية والمحلية، فقد ظهرت مجموعات شبابية مناصرة لإدماج القيم الغربية في ثقافة المجتمعات العربية من أجل الأسراع في خطى التقدم بها. في مقابل مجموعات أخرى تطالب بالإنعزال عن وسائل التكنولوجيا الحديثة، حماية للهوية

العربية من القيم الدخيلة على المجتمعات العربية. وبين هذين الموقفين المتناقضين ظهر تيار وسطى يرى أهمية دمج الإتجاهين، بحيث يساعد هذا الدمج في عملية التحديث والتقدم العربي. قضية ثانية برزت حينما شنت إسرائيل العدوان على غزة، حيث ظهرت نتيجة لذلك حوارات على "الموقع الافتراضي" تعبر عن ميل البعض إلى التراجع، والإكتفاء بمتابعة القضايا الوطنية والإنكفاء عليها، على حين وضع البعض الآخر القضايا العربية في المقدمة، بإعتبارها تسبق الإهتمام بكل القضايا الوطنية (٢٥). وهو ما يعنى أنه ثمة تفاعلات تموج بها الساحة الشبابية على "الموقع الافتراضي" وهى التفاعلات التى تعبر عن ثلاثة أبعاد أساسية. حيث يشير البعد الأول إلى كسر إحتكار مجموعات شبابية معينة للعمل الشبابي إما لقربها من النظم السياسية، التى تتيح لها فرصة اكبر للتعبير، وإما لإحتمائها بمظلة جماعة إثنية معينة، تفرض تقدم المجموعة الشبابية على غيرها.

بينما يتمثل البعد الثانى في تحرك المجموعات الشبابية المشاركة في "الموقع الافتراضي" من موقع المتلقى إلى موقع المشارك، أى من شريحة خاملة لا صوت لها إلى شريحة فاعلة تشارك في صنع القرارات. ودون التضخيم في نسبة هذا التغير، إلا أنه من الملاحظ حرص غالبية المواقع الإلكترونية على فتح خاصية التعليق على محتوياتها لكل زوارها من الشباب. وهو ما أتاح الفرصة للشباب، بوضعهم يشكلون غالبية مستخدمى الشبكة الإلكترونية، للدخول بقوة في هذا المجال والتعبير عن وجهة نظرهم، تجاه القضايا المطروحة. وتقييم أو نقد طريقة التعامل الحكومى معها، بحيث يتم الإستفادة من هذه المدخلات وإعادة تدويرها لتنعكس فيما تبثه الفضائيات من أخبار وتحليلات.

ويتصل البعد الثالث ببناء شبكة علاقات الكتلة الشبابية، فلكي يزيد شباب المجتمع الافتراضي، من قوتهم فإنهم يلجأون إلى آلية التشبيك. والتشبيك يتم بعبور الحدود القطرية إلى الإتصال بالتجمعات الشبابية العربية، لتشكيل تجمعات شبابية عابرة للحدود الوطنية. وبالرغم من أنه لا يوجد تحديد واضح لأهم هذه المجموعات ونطاق عملها والمعوقات التى تواجهها، إلا أنه يمكن الحديث

عن عدة مجموعات شبابية نشطة في هذا المجال عابرة للحدود القطرية، منها مجموعة "شباب بلا حدود" (٢٦). وتتسع عملية التشبيك بمساحة أوسع حينما تتصل بعض مجموعات الشباب العربي ببعض مجموعات الشباب على الصعيد العالمي، لشرح بعض القضايا العربية للشباب (٢٧). وهو ما عجزت عنه، أو لم تؤده بنفس الكفاءة مؤسسات الأنظمة السياسية، وبقدر ما مؤسسات المجتمع المدني.

ويتمثل الإعتبار السادس في بروز تباين واضح بين الشباب في المجتمع الافتراضي، الذين يمتلكون إمكانية التعامل مع التكنولوجيا الإلكترونية. التي تشكل مدخلهم إلى المجتمع الافتراضي من ناحية، والكبار الذين تتابع دوائرهم من الكبار في الأسرة إلى الكبار في المدرسة إلى الكبار في مؤسسات الدولة المختلفة. ومن الثابت أن هؤلاء الكبار لم يتيحوا الفرصة الكافية في كثير من الأحيان للشباب، للتعبير عن أنفسهم. سواء من خلال الأسرة التي لم تعد قادرة على إستيعاب أبنائها، أو التي تفجر الصراع على ساحتها، بسبب الإنهيار والهشاشة التي تعاني منها. أو المدرسة التي تخلت عن وظائفها التربوية وسقطت على ساحتها القدوة، والأحزاب السياسية، وتكوينات المجتمع المدني التي لم تستطع أن تستوعب الطاقات الشابة من ناحية ثانية. مثل هذا التباين أدى إلى ترك شريحة من الشباب، الأكثر وعياً والأكثر قدرة على التعامل مع هذه التكنولوجيا الحديثة في المجتمع الواقعي. واللجوء إلى المجتمع الافتراضي، إذ يرى الشباب أن المجتمع الافتراضي الذي يشاركون في تأسيسه، والمواقع الإلكترونية الأخرى هو "الفضاء الخاص لهم، فهو مساحة للشباب بحكم كونهم شباب." إرتباطاً بذلك يدرك الشباب أن المجتمع الواقعي للكبار يفرض عليهم كثيراً من القيود، التي تحرمهم من المشاركة، ومن أبداء وجهة نظرهم. كما يشعرون بأنهم متأرجحون، وفي حيرة من أبائهم الذين يعتقدون في المضامين السلبية لهذه الإتصالات، تلك التي تقع بينهم وبين رفاقهم الشباب الذين يتفاعلون معهم عبر شبكة "المواقع الافتراضية". ويؤسسون معهم مجتمعا افتراضيا يقدم إشباعاً لإحتياجاتهم الشابة على المستوى المعنوي. وتتطور على ساحتها صيغ

عديدة للتوقعات المتبادلة التي تشير إلي أنه مجتمع في إتجاه الإكتمال. تأكيداً لموقف الأهل الشكى من هذه الإتصالات تؤكد إحدى الفتيات الصغيرات السن "ياسمين ١٧ سنة" قائلة "لأني كنت زهقانة، وكوني قاعدة على الكمبيوتر الساعة إثنين ونصف صباحاً مش معناه إني مش كويسة. يعنى إمبارح جت "أمى" وزعقت في علشان أنام. ولما ما فمتش بقت تقول (طيب بتعملى أيه، ورينى بتعملى إيه). طبعاً كنت بأتفرج على "بروفيلات" "الموقع الافتراضي"، لأنه مفيش حاجة تانية أعملها، لكن ما ينفعش أشرح لها ده، لأنها مش حتفهم" (٢٨). وتقول أخرى "أنا أمى صعبة جداً، فصعب أوى أروح أى مكان دى تبقى معجزة كبيرة، علشان كده بالكلم الناس من خلال الموقع الافتراضي أنا عارفة إنها تقصد خير، عارفة إنها مش عايزانى أفسد... بس ساعات بتحتاج تجرب علشان تعرف إنك غلطت. ساعات بتحتاج الأخطاء علشان تعرف إيه الصح. لازم نجرب" "سوزان ١٥ سنة" (٢٩). وتقول الثالثة "أنا عندي أصدقاء مش يقولوا لأهاليهم عن "ماي سبيس" أو "المواقع الافتراضية" لحسن يتعاقبوا، أنا أعرف إثنين إتمنعوا منه بس بيدخلوا برضة في السر "ليالى ١٥ سنة" (٣٠).

وتقف الدولة نفس هذا الموقف الشكى من الشبكات الافتراضية، فمثلاً إذا تأملنا سلوك الحكومة - حسبما يعبر مدير مركز الأندلس عن إضراب ٦ إبريل قائلاً "المشكلة الأساسية في إضراب ٦ إبريل أن الحكومة تعاملت مع "الفنكوش" قاصداً "الموقع الافتراضي" الذى مثل بالنسبة الحكومة حينئذ "عدوا مجهولاً. وإستطرد قائلاً "أن الحكومة تستخدم مع الشعب أسلوب المصادرة المادية والفكرية، مستشهداً بكتاب "علشان متضربش على قفاك" الذى صادرتة الحكومة. ومع ذلك قام الشاب بنشره على الإنترنت بما في ذلك من دلالة على أن "شباب هذا الجيل يرفض المصادرة، وليس لديه أى إستعداد لقبولها" (٣١). ويذهب باحث آخر إلى أن "الحكومة هى التى فرضت هذه الوسيلة على الشعب ومنحته التسهيلات الممكنة ليصل إلى كل فئاته، قاصدة من وراء ذلك أن يكون وسيلة للإلهاء فقط، ولكن ما فعلتة إنقلب إلى ضدها. فالشباب وجد نفسه يتفاعل

على شبكة المعلومات ويشعر بالإغتراب داخل بلده، بحيث إعتبرت والمواقع الألكترونية منبراً سياسياً وإجتماعياً وثقافياً، وذلك يرجع أيضاً إلى حرمان الشباب من المشاركة السياسية واقعياً. تأكيداً لذلك أن نسبة التمثيل السياسى للشباب داخل الأحزاب السياسية بلغت ١,٧% فقط، كما نشرت ذلك صحيفة النيويورك تايمز (٣٢).

ويتصل الاعتبار السابع بسعى الشباب لتطوير هوية افتراضية جديدة على "الموقع الافتراضي". حقيقة أن بعض عناصر الهوية الافتراضية لم تنشأ من فراغ، بل تمتد جذورها في السياق الواقعي وتتأثر ببعض ملامحه والتفاعلات الحادثة فيه. ويتعلق البعد الأول للهوية التي يطورها الشباب على "المواقع الافتراضية" بالمرحلة العمرية للمتحقين بهذا الموقع. إرتباطاً بذلك هناك بعض الدراسات التي أكدت أن ٨٧% من المتعاملين مع الشبكات الألكترونية، تتراوح أعمارهم بين ١٢-١٧ سنة. وأن ٦٤% منهم من ١٥-١٧ سنة، وإن كان السن حسب دراسة أخرى يرتفع قليلاً إلى أعلى بالنسبة "للفيس بوك" إلى ما بعد ٢٢ سنة. وهو ما يعنى أن مرحلة الشباب - كما أشرت - هي البعد الأبرز في تحديد هوية المتفاعلين على ساحة "المواقع الافتراضية". ويتحدد البعد الثانى في الهوية الشبابية لمرتادى هذه المواقع، في إنتماء أغلب المتعاملين معها والمجتمع الافتراضى عموماً من الشباب، المنتمى إلى أعلى الطبقة الوسطى، والطبقة العليا. وهم فئات الشباب الذين في إمكانهم التعامل مع هذه التكنولوجيا الحديثة. وإذا كانت الطبقة الوسطى في العالم العربى ومصر بالتحديد تعيش في أزمة من حيث وجودها الواقعي، أحد أبعادها أن ثقافتها أصبحت معرضة للتآكل إلى حد كبير (٣٣). بحيث إنعكس ذلك على دينامية تشكل هوية شباب هذه الطبقة في المجتمع الافتراضى، حيث نجد أن التفاعلات جميعاً، تدور حول عدة مشكلات أو قضايا تتصل إما بالإحتياجات الشبابية. التي تميل إلى التواصل مع الآخرين، الذين حلوا من خلال المجتمع الافتراضى محل أسرة الطبقة الوسطى المتهتكة النسيج، والتي تعاني أيضاً من مشكلات عدم التواصل بين أعضائها. أو مسائل تتعلق بالفساد، الذى يرى هؤلاء الشباب أنه قد أنتشر

في المجتمع، وبدأ يلعب دوراً سلبياً من حيث كونه سبباً لعدم إشباع حاجاتهم، أو حتى التفاعل حول قضايا مجتمعية عامة، غير أنها تتصل بإنهيار أوضاع الطبقة الوسطى. وبسبب الطابع الأخلاقي لثقافة الطبقة الوسطى، يتأرجح شباب "المواقع الافتراضية" في تفاعلهم بين سلوكين متناقضين. الأول أنهم يسعون أحياناً إلى إخفاء بعض ملامح هوياتهم، حتى لا يعرفوا، وحتى يمكنهم التفاعل بقدر من الحرية مع نظرائهم على ساحة "الموقع الافتراضي"، كي لا يصبحوا منكشفين. وفي ذات الوقت فهم يتفاعلون مع نظرائهم ولديهم رغبة عارمة في الحصول على الإعتراف الاجتماعي بهم من قبل هؤلاء الآخرين، وهو الأمر الذي يقود إلى إنكشافهم في النهاية. وفي اعتقادنا أن ذلك يعبر عن حالة مرحلية في التعامل مع "المواقع الافتراضية". إما زمنياً أو معنوياً، حيث يمر الشاب بمرحلة يكون فيها أكثر تأثراً بقيم المجتمع الواقعي. الأمر الذي يجعله يستعين بقيمة في البداية، وفي مرحلة ثانية يتجه إلى ممارسة قيم سلبية كالكذب، أو إنتحال أسماء وصفات لا تعبر عن ذاته. حتى إذا إطمأن إلى التفاعل الحادث، والذي يشارك فيه، فإنه يكشف عن ذاته، ويتفاعل في الواقع الجديد أو المجتمع الجديد بقيم جديدة ومعايير جديدة كذلك.

ويشير البعد الثالث إلى أننا إذا تأملنا شباب المجتمع الافتراضي بصورة عامة، فسوف نجد أن المتعاملين مع المجتمع الافتراضي، هم الشباب الذين لديهم قابلية التفاعل الإيجابي مع مضامين العولمة. بحيث يؤدي ذلك إلى نتيجتين، الأولى قابلية الإنتزاع من سياقهم الاجتماعي، والإهتمام بقضايا تتصل بصورة محورية باحتياجاتهم، وإن انفصلت نسبياً عن التفاعلات التي تقع على ساحة مجتمعاتهم. فهم يستخدمون تكنولوجيا المعلومات ويسبحون في فضاء المجتمع الافتراضي بعيداً عن مجتمعاتهم. ومن ثم نجدهم قد يهتمون بقضايا ذات طبيعة عالمية ليست ذات أهمية محورية بالنسبة لمجتمعاتهم. وفي هذا السياق تشير النتيجة الثانية إلى أن شباب "المواقع الافتراضية" وإن إحتج في السياق الافتراضي إلا أنه تخلق نسبياً عن الإحتجاج في السياق الواقعي. وفي هذا الإطار فإننا نجد أن لنا ملاحظتين، حيث تتمثل الملاحظة الأولى في أن

التفاعل على ساحة "المواقع الافتراضية" يساعد في تفريغ شحنات الإحتجاج الإجتماعي، الذي التى قد يطفو على ساحة الطبقة الوسطى. حيث قد يلعب هؤلاء الشباب دوراً في الإحتجاج والإدانة والنقد على صفحات "المواقع الافتراضية"، غير انه بمجرد الكتابة، فإن شحنة الإحتجاج الإجتماعي يتم تفريغها من بنية شخصياتهم. ومن ثم فهم وإن كان بإمكانهم تحريك الإحتجاج الإجتماعي إلا أنهم غير قادرين بفاعلية للإشتراك فيه أو تحمل تبعاته. وتتمثل الملاحظة الثانية بإرتباط شباب المواقع الافتراضية "ببعض مضامين العولمة من خلال بروز دور الجنس في صفحات هذه المواقع. إبتداء من تشكيل جماعات لمناقشة الجنس والتعامل مع معطياته، ومروراً بتبادل الألفاظ الجنسية النابية على صفحات المواقع، وهى الدعوة إلى نقل الظواهر الجنسية الشاذة والغريبة على مجتمعاتنا، والمطالبة بنشرها بين الشباب، الأمر الذي يؤكد أننا أمام واقع يتداخل على ساحة تفاعلات المجتمع الواقعي ولزومياته مع متطلبات العولمة وتفاعلاتها.

ويعد التعبير بغير إيماءات الجسد البعد الرابع الذي يميز هوية الشباب في المجتمع الافتراضي. تأكيداً لذلك أننا إذا تأملنا التفاعل الواقعي فإننا نجد أن هذا التفاعل يتحقق بنسبة كبيرة من خلال إشارات الجسد، وذلك لتوصيل بعض المعلومات المتعلقة بنا إلى الآخر، وسواء من خلال حركة الجسم أو الملبس أو الحديث أو تعبيرات الوجه. ثم نستقبل ردود فعل الآخرين لندرك مدى إدراكهم لما أردنا توصيله إليهم. ومدى نجاحنا في هذا الصدد، وهو ما يسميه "إيرفينج جوفمان Erving Goffman إدارة الانطباع (٣٤)". وهو ما يعنى أن ندرك أن أسلوب إدارة الانطباعات يعد مهارة إجتماعية، يتم تطويرها وتأكيد لها من خلال الخبرة. بحيث يساعدنا ذلك في إدراك أو إستخلاص المعنى من الموقف، إستناداً إلى ما نعرضه على الآخرين وردود أفعالهم التى نتعرف عليها. وذلك يشير أن تعلم قراءة الإشارات الإجتماعية والإستجابة وفقاً لها يشكل جوهر عملية التكوين والتكيف الإجتماعي مع التفاعل الإجتماعي الحادث في المجتمع. وإذا كانت هذه العملية تبدأ داخل الأسرة في إطار عملية التنشئة الإجتماعية، فإنها تلعب دوراً محورياً في إندماج الشباب وتفاعلهم داخل مختلف السياقات



الإجتماعية الأوسع، التي تتيح لهم بدورها تطوير هذه المهارات (٣٥). بيد أن ما يحدث في المجتمع الافتراضي من خلال مختلف المواقع مثلا، أن الأجسام لا تكون منظورة، والمهارات التي يحتاج الناس إلى إدارتها تكون مختلفة. وحسبما تذهب "جيني ساندن Jenny Sunden" فإن الناس ينبغي أن يكتبوا بأنفسهم عن أنفسهم (٣٦). حيث يصبح النص والصورة والصوت والفيديو وسائل ذات قيمة لتطوير وجود فعلى، ومن الطبيعي أن يختلف المنطق الذي يحدد الأسلوب الذي نوصل به معلومات لها معنى من خلال أجسادنا عن الأسلوب الذي نوصل به المعاني من خلال المجتمع الافتراضي حيث غياب الجسد. وهو تأمل ذاق يرى جدنز Giddens أنه ضروري لتشكيل الهوية وتأسيس الجسم الافتراضي، أو الرقمي حسبما يذهب ميشيل فوكو Foucault (٣٧).

وبرغم ذلك فإن المعلومات التي يدفع بها الشباب المتفاعلون على صفحات "المواقع الافتراضية" تكون أكثر فجاجة وأقل دقة، بحيث يمكن للمتلقى تفسيرها لإكتشاف أن كان بها زيف. وتوضح ذلك "إمى بروكمان Amey Bruckman" بقولها أن المعلومات الأساسية عن جسد الشخص تكون حاضرة ومتاحة على شبكة المعلومات، حتى حينما يحاول الشخص إخفائها والمراوغة بشأنها، البرهنة على ذلك أن الناس يبرعوا نسبيا في إكتشاف متى يكون الشخص رجلاً حتى لو أقر بأنه امرأة (٣٨). حيث يمكن من خلال إكتشاف إشارات معينة تدلنا على مساحة الخداع (٣٩).

ويشير الإعتبار الثامن إلى الحالة الثقافية لشباب "المواقع الافتراضية" وهي الحالة التي تشير إلى إتجاه الشباب إلى تفكيك روابطه مع ثقافة المجتمع الواقعي. وإتجاهه بديلا لذلك إلى تطوير ثقافة تنمو جنينيا داخل المجتمع الافتراضي، ويرجع تفكيك شباب "المجتمع الافتراضي" لروابطه مع ثقافة المجتمع الواقعي إلى عدة عوامل. أبرزها ضعف دور مؤسسات التنشئة الإجتماعية التقليدية، وعجزها عن تشكيل ثقافة الشباب، فقد أصبح تفاعل شريحة من الشباب مع مضامين "المواقع الافتراضية" أكثر من تفاعله مع المحيطين به من أسرته. يضاف إلى ذلك إفتقاد هذه المؤسسات لقدرتها على

رقابة الأنماط السلوكية الناتجة عن الاحتكاك بالعالم الخارجى من خلال المجتمع الافتراضى. وترك ذلك لآليات التصحيح الذاتى التى يقوم بها كل شاب على حدة، إعتماًداً على تجربته الشخصية. وقد تزامن ذلك مع إتجاه بعض الشباب إلى الإنعزال عن مجتمعاتهم، والإنكفاء خلف جهاز الكمبيوتر، الذى أصبح قناة عبوره إلى العالم الخارجى (٤٠). وبذلك سقطت الثقافة عن أن تشكل منظوماتها القيمية مرجعية للسلوك الشبابى فى الواقع الإجتماعى او المجتمع الافتراضى. وأصبحت القيم التى طورها الشاب على صفحات "الموقع الافتراضى" هى التى شكلت مرجعية سلوكه.

لقد وجد الشباب فى مواقع المجتمع الافتراضى قناة للتعبير ومنفذاً للإنتشار، وعرض وجهات النظر والآراء، إستناداً إلى مرجعية قيمية وأخلاقية إنتقوها من القيم المتاحة فى الفضاء العالمى أو طوروها بما يعبر عن طبيعتهم، بحيث لعبت هذه الشريحة دوراً أساسياً إستناداً إلى مرجعيتها فى إبراز البعد النقدى أو الرفض أحياناً للثقافة الشبابية الواقعية. ثم حاولت دفع النقد على صفحات "المواقع الافتراضية" لكى يشكل طاقة دافعة لها تأثيراتها على تفاعلات وأحداث السياق الواقعى. ومن ثم فإذا كان بعض الشباب قد لجأوا إلى "الموقع الافتراضى" للتعبير على صفحاته نتيجة لحرمانهم الواقعى، فإن ذلك كان مرحلة إستداروا بعدها إلى الواقع بأفكارهم فى محاولة تغييره.

ولا يتوقف الأمر عند حد إضعاف الثقافة، بل يتسع التشوية ليشمل اللغة التى تعد وعاء التعبير عن الثقافة، حيث تراجع إستخدام اللغة العربية لصالح اللهجات العامية. بل والإتجاه نحو إستخدام مزيج من الحروف والأرقام الإنجليزية بدلاً عن الحروف العربية. ويحاول البعض تفسير هذا التراجع بسبب شعور الشباب بالإغتراب والرغبة فى التمرد على قيود الأبناء ومن ثم لغتهم. بينما يرى البعض الآخر أن ظهور لغات جديدة للشباب هو أمر طبيعى يحدث من مدة لأخرى، وأن التعامل مع شبكة المعلومات ليس هو المسئول عن ذلك. حيث برز إتجاه إلى زيادة إستخدام اللغة الأجنبية أو بعض الفاظها فى لغة الحياة اليومية، بسبب تأثيرات العولمة (٤١). بيد أننا نعتقد إلى جانب صحة

التفسيرات السابقة أن مشاركة الشباب في الواقع الافتراضي من شأنه أن يتطلب ثقافة جديدة غير تلك التي تضبط التفاعلات الواقعية، ومن الطبيعي أن تتطلب هذه الثقافة بدورها لغة جديدة. وإذا كانت مشاركة الشباب في المجتمع الافتراضي تمثل فصلاً جديداً في علاقة الشباب السلبية بالمجتمع. فإن إبداعه لإشكال متتابعة من التعبير اللغوي يعد تعبيراً عن هذا الانفصال، كما يعبر عن سعى دؤوب نحو إستكمال ملامح الهوية الشبابية.

ثالثاً: حراك الشباب من السياق الواقعي إلى السياق الافتراضي

الذي لا شك فيه أن ثمة علاقة عضوية بين المجتمع الواقعي والمجتمع الافتراضي، وأن الشباب هم حلقة الصلة بين المجتمعين، وفي هذا الإطار فإننا نستطيع أن نرصد الحركة الشبابية في إتجاهين. الأول بسبب عجز المجتمع الواقعي عن إشباع الحاجات الأساسية للشباب، وأهمها التعبير عن إحتياجاتهم وعن ذواتهم فيما يتعلق بقضايا السياق المحيطة بهم. بينما يشير الإتجاه الثاني إلى تحول الشباب إلى التعبير عن أنفسهم من خلال "الموقع الافتراضي" كآلية لتغيير الواقع الإجتماعي، الذي خلفوه وراءهم وقطعوا روابطهم به. بداية لا بد أن نوضح أن ثمة إختلافات أساسية بين المجتمع الواقعي والمجتمع الافتراضي الذي يتفاعل الشباب على ساحاته. حيث يشير الإختلاف الأول إلى أن تفاعلات المجتمع الواقعي تؤكد على التواجد الجسدي، بما للجسد من إشارات وإيماءات تلعب دوراً بارزاً في التفاعل. بينما تفاعلات المجتمع الافتراضي ذات طبيعة عقلية بالأساس، إنه تفاعل بالصور والرموز ومقاطع الفيديو، وأحياناً تفاعلات بين شخصيات خيالية تخفى ذواتها أحياناً لتمارس الكذب والهروب. يضاف إلى ذلك أن التفاعل في المجتمع الواقعي هو تفاعل فوري، الفعل ورد الفعل المباشر له، بينما في المجتمع الافتراضي نجد أن الإتصال غير مباشر، قد يصبح رد الفعل إنتقائياً وقد يصبح متأخراً ولا فورياً. بالإضافة إلى ذلك فإنه إذا كان التفاعل في المجتمع الواقعي يتم متأثراً بمتغيرات السن والنوع ومستوى التعليم والحالة الإجتماعية والمستوى الإجتماعي الإقتصادي. فإن هذه المتغيرات تنتفى فاعليتها في المجتمع الافتراضي، حيث يحدث التفاعل بلا متغيرات منظمة،

أو من الممكن أن يحدث في ظل رموز كاذبة عن هذه المتغيرات (٤٢). على هذا النحو فإننا ندرك كلا المجتمعين من منطق الإستقطاب، وليس من منطق المتصل. ومن ثم فالإنتقال من المجتمع الواقعي إلى الافتراضي، هو رفض للواقعي بكل خصائصه وتفاعلاته، وإقتراب من المجتمع الافتراضي والمشاركة في نسج تفاعلاته. فحينما يستدير الشباب إلى المجتمع الواقعي، إنطلاقاً من الواقع الافتراضي، فإنه يسعى من وراء هذا التحول إلى نقد المجتمع الواقعي، حتى يمكن تطويره بما يساعد على إشباع حاجاته.

ذلك يطرح سؤالاً، لماذا رفض الشباب للمجتمع الواقعي؟ الإجابة على ذلك تحتوي على بعدين، الأول بعد وجودي، ويتمثل في أن الشباب بحكم طبيعته ونظرته المستقبلية غير قادر على التكيف الكامل مع المجتمع الواقعي في الحاضر. فهو دائماً ينشد ما هو مثالي ويرفض ما هو واقعي وسلبى، أما البعد الثاني فيتمثل في أن واقع مجتمعاتنا متخم في العادة بالمشاكل التي تكون لها وطأتها الأكبر على الشباب. والقطيعة مع المجتمع الواقعي تبدأ من عجزه عن إشباع الحاجات الأساسية للشباب، كالحاجة إلى الوظيفة للمشاركة في سوق العمل. والحاجة إلى الدخل لإشباع الحاجات الأساسية والحصول على فرصة مسكن وتشكيل أسرة، حيث يدرك الشباب أن رفاقهم الأكبر سناً منهم، ما زالوا يعانون من حالة الإحباط هذه. ومن ثم تتبلور لديهم حالة من القطيعة السيكلوجية مبكراً مع المجتمع. بالإضافة إلى ذلك يعاني الشباب من مشكلات الفراغ والتغيب والخضوع والتهميش وحرمانه من المشاركة في مختلف المجالات (٤٣). الأمر الذي يجعل الهروب إلى المجتمع الافتراضي فرض عين أو فرض حياة بالنسبة للشباب. بالإضافة إلى ذلك فإنه إذا كان العجز عن التعبير السياسي هو احد دوافع الهروب إلى المجتمع الافتراضي، فإن ذلك يرجع إلى أن الأحزاب الواقعية لا تستوعب الشباب، ولا تعمل بصورة منظمة على تربيتهم أيديولوجياً، كما لا تتيح لهم فرصة التعبير من خلال قنواتها، الأمر الذي يدفعهم إلى البحث عن قنوات جديدة من خلال "المواقع الافتراضية" (٤٤).

بالإضافة إلى ذلك يدرك الشباب أنه يتحرك في نطاق مجتمع واقعي

وعدائي في ذات الوقت. حيث تتتابع دوائر العدائية لتدعم بعضها البعض وتؤدي إلى إرهاب الشخصية الشابة. الدائرة الأولى حيث الأسرة، حيث يدرك الآباء أن التفاعل في المجتمع الافتراضي، الذي يشارك فيه الشباب غير محكوم بقيمهم، وربما لا يعرفون ما يمارس فيه. ومن ثم فهم يراقبون الأبناء وربما يتلصصون عليهم، وفي مقابل ذلك نجد أن الشباب، قد يترك لهم الصفحات التي استطاعوا قراءتها لينشئوا مواقع جديدة موازية لها ولا يعلم الكبار عنها شيئاً.

بالإضافة إلى ذلك فإن التفاعل الواقعي في نطاق الأسرة، يتم عادة في ظل ثقافة قهرية، تؤكد على ضرورة إنجاز الواجبات المدرسية، أو البقاء في نطاق الأسرة للتفاعل مع الآخرين في ظل قواعد محددة. فالأسرة والمسكن بالنسبة لكثير من الشباب هو فضاء منظم تنظيماً محكماً يتأسس التفاعل والعلاقات في إطاره في ظل قواعد وأعراف صارمة، يشرف الكبار على تفعيلها بدقة (٤٥). الأمر الذي يدفع الشباب إلى إختلاس الفرصة للهروب باتجاه المجتمع الافتراضي من خلال "المواقع الافتراضية" (٤٦). وفي هذا الإطار فإن أهم ما يميز شبكة المعلومات يتمثل في أنها تتيح للشباب أن يشاركوا في تبنى مواقف من القضايا العامة، التي إحتكرها الكبار. وهم في مواقعهم على ساحة الفضاءات المادية المنظمة للكبار مثل البيوت والمدارس، بحيث يصبح هذا السلوك في حد ذاته موضع تفاعل بين الشباب والكبار. فالولدان يسعيان إلى تنظيم سلوك الشباب في هذا الفضاء الإلكتروني الجديد، بحيث يؤدي ذلك بدوره إلى دفع الشباب إلى إخفاء تفاعلاتهم على ساحة الفضاء الافتراضي (٤٧).

الدائرة العدائية الثانية التي يتعامل مع الشباب هي التي تضم الكبار الذين ينتمون إلى التنظيمات الوسيطة، المدرسة والنادي الرياضي والمؤسسة الدينية. جميعها مؤسسات تفرض النظام، كما تفرض على الشباب أن يكون سلوكه في هذه المجالات وفق قواعد محددة وصارمة، وذلك إنطلاقاً من قناعة لدى العاملين أو المشرفين على هذه المؤسسات، بأن الشباب ملائكة وشياطين في نفس الوقت. فهم ملائكة لأنهم يمتلكون البراءة التي قد توردهم موارد التهلكة والخطأ أو الانحراف دون قصد منهم، وهم شياطين لأنهم يأتون سلوكيات غير

ملتزمة بأعراف المجتمع، ولديهم قابلية نشر الفوضى في إطاره. ومن ثم فهم بحاجة إلى متابعة ورقابة وحماية، ولذلك فإنه من الضروري تقييد سلوكهم حتى لا يضرُوا بأنفسهم أو يعملوا على هز إستقرا المجتمع. وهو ما يؤسس الصراع بين الشباب والكبار، ويزداد هذا الصراع ضراوة إذا تمسك الكبار بالتراث المتدفق من الماضي والذي يساعد في الحفاظ على الإستقرار. الشباب الذين يعيشون حالة تسارع التغير وتدفق المعاني في الحاضر، الأمر الذي يجعل الواقع الإجتماعي من وجهة نظر الشباب - على عكس تصورات الكبار - في حالة من الدينامية والسيولة. بحيث يصبح الهروب إلى المجتمع الافتراضي ضرورة لتفاعل يلائم الشباب، حيث لا قيود وإذا كانت هناك قيم تنظم التفاعل، فهم الذين إبتدعوها وبإمكانهم تغييرها، فهم صانعوا التفاعل على صفحات "الموقع الافتراضي"، وهم القادرون على تغييره وإعادة صياغته.

ويشكل النظام السياسي الدائرة العدائية الأوسع التي يفر من أسرها الشباب، ليمارسوا حريتهم على ساحة المجتمع الافتراضي. وفي نطاق هذه الدائرة، تناقش علاقة شباب "المواقع الافتراضية" بالأحزاب السياسية، ثم العلاقة المتبادلة بين السلطة وشباب "المواقع الافتراضية"، ثم السياسات التي تتبعها الأنظمة العربية في مواجهة شباب المواقع الافتراضية. وفيما يتعلق بالأحزاب السياسية فإننا نجد لها تكوينات هشة، لم تتسع لجذب الشباب. وعلى هذا النحو فطالما أن الأحزاب قد فشلت في تشكيل معارضة قوية ذات قيمة للحزب الحاكم، فإن شباب "المواقع الافتراضية" قدموا أنفسهم كبديل للأحزاب السياسية كتعبير عن المعارضة والتنفيس عن الغضب. في هذا الإطار يرى الشباب أن الأحزاب السياسية أصبحت "دقة قديمة" والإنضمام إليها يخلو من "الروشنة". وفي ذلك يقول أحد الشباب "أننى أستطيع أداء دورى الوطنى وأنا فى البيت مستلقيا "بالبيجاما" على السرير وبجانب اللاب توب" (٤٨). بهذه المفاهيم البريئة والساذجة وجه شباب "المجتمع الافتراضي" ضربة تحت الحزام لمجمل التجربة الحزبية في مصر، وكشفت عن مدى ضعف البنية المؤسسية التي توشك على الإنهيار في مختلف القطاعات. وأثبتت المواقع الافتراضية أنها

أصبح منافساً شرساً للمؤسسات الحزبية الوطنية، العلنية منها والسرية، فهي الحزب الذي استطاع أن يجتذب العشرات من الآلاف من الشباب بدون أى غطاء أيديولوجي أو أسس فكرية يستند إليها (٤٩).

وإذا كان النظام السياسي قد شكل أحد قطاعات الدائرة العدائية في مواجهة شباب "المواقع الافتراضية" فإن ذلك يتأكد من خلال إشارة إحدى الدراسات إلى أن بعض هذه المواقع يعتبر إمتداداً لحركة التدوين في مصر، إضافة إلى أن لديه مساحة حرية أكبر مقارنة بالمدونات للهروب من مراقبة الحكومة مما أفقدها السيطرة علي هذه المواقع وعلى أعضائها... إرتباطا بذلك ينصح أحد المحامين شباب "المواقع الافتراضية" بقولة "أطالبكم بتسهيل مهمة الدفاع عنكم أما القضاء، بإستخدام الفاظ في التعبير عن الرأي لا تضعكم تحت طائلة القانون، كما أطالبكم بالتخطيط لانتخابات موازية لانتخابات الحكومة من خلال الإنترنت، للهروب من أبداع الحكومة في عملية تزوير الإنتخابات. وأخيراً أتمنى أن تكثفوا جهودكم لمواجهة ليس التشريعات الجديدة فقط، وإنما طريقة تعديلها التي تظل في الظلام حتى لحظة إقرارها" (٥٠). ولتوجيه النقد للأنظمة السياسية فقد طور شباب "المواقع الافتراضية" حائطا ليكتبوا عليه جميع ما يجول بخاطرهم، كما تحدث في أرض الواقع، حيث يستيقظ أهل المدينة ليجدوا على الحائط كلمات جديدة، إما ضد السلطة أو ضد كل ما هو عدائي للمجتمع والشباب (٥١). بحيث دفع ذلك بعض السلطات إلى تكثيف الجهود الأمنية لتعقب شباب "المواقع الافتراضية" كما حدث في سلوك الأجهزة المصرية فيما يتعلق بالدعوة إلى إضراب ٦ إبريل. أو ما قامت به سوريا حينما حجبت بعض المواقع الافتراضية الذي إشتراك فيها ٢٨ ألف خلال عدة شهور، جميعهم من الإعلاميين والفنانين ورجال الأعمال وأغلبهم من الشباب، ليس بسبب الثغرات الأمنية التي يحتويها الموقع، ولكن بإعتبار أن هذه الخطوة من قبل النظام السوري، تشكل حلقة في مسلسل الحجب الذي طال عدد من المواقع الإخبارية والصحف العربية والدولية. وأيضا لأن "الموقع الافتراضي" شكل متنفساً لعدد كبير من الشباب السوري، وفرصة للتعبير عن آرائهم في القضايا السياسية

والاجتماعية والثقافية بعيداً عن مقص الرقيب. حيث تجلى ذلك حينئذ من خلال إنشاء عدد كبير من المجموعات مثل "إلغاء عقوبة الإعدام في سوريا" و "نحو مجتمع علماني" و "لا لحجب مواقع الإنترنت في سوريا". ومن الواضح أن الحكومة السورية - كأغلب الحكومات العربية - قامت بحجب منتدى "شبابك" الذي يضم أكثر من ٥٧ ألف عضواً. الأمر الذي أثار تساؤلاً أمام عدد كبير من الشباب السوري، حول إستمرار النظام في حجب مواقع عالمية مثل "يوتيوب" و "بلوغ سيوت"، إضافة إلى عدد من الصحف والمواقع الإخبارية العربية، كصحيفة الشرق الأوسط اللندنية وصحيفة النهار اللبنانية، فضلا عن صحيفة إيلاف الألكترونية (٥٢).

وإذا كان الشباب قد إتجهوا إلى مواقع المجتمع الافتراضي هروبا من الواقع لتطوير ثقافة نقدية يعبروا من خلالها عن الكبت المفروض عليهم بواسطة الأوضاع السياسية والإقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمعات العربية. حيث يناقشون بدرجة من الحرية غير المسبوقة قضايا الشأن العام والتعبير من خلال ما هو مكتوب بعيداً عن قيود البيئة التسلطية التي رسختها معظم النظم الحاكمة. بذلك يكون "الموقع الافتراضي" قد قدم فرصة جديدة لم تكن موجودة للشباب الذي تم تهميشه، يناقش بحرية الأزمت والمشاكل التي تعاني منها مجتمعه بدون محرمات تقليدية، بإستثناء ما يستحدثه الشباب لتنظيم أنشطتهم. حيث إقتحمت صفحاتهم محرمات السلطة والدين والجنس، على نحو أصبح معه المجتمع والنظام السياسي مكشوفاً وبدون ورقة توت. وتزامن ذلك بالطبع مع نشاط الفضائيات والصحف الخاصة التي شكلت تحالفا مع شباب الإنترنت لتعرية الدولة وكشف مشاكلها الحقيقية (٥٣).

ذلك يعنى أن "الموقع الافتراضي" يشكل رقابة على أداء الدولة وسلوك النظام السياسى يتنامى دوره ويتسع، ويؤدى وظيفة المعارضة الحقيقية، في حرية بلا قيود، وبلا مطامع أن تحصل على "لقمة" كعكة السلطة. الأمر الذى نتصور فيه أن تزداد فعاليتها بتراكم آدائها، إضافة إلى إنتشار تكنولوجيا المعلومات الحديثة بين شرائح تتسع في المجتمع. إرتباطا بذلك فإننا نتوقع أن



تسلك الدولة العربية أحد ثلاث سيناريوهات. حيث يتمثل السيناريو الأول بالسلوك غير الرشيد لبعض الأنظمة العربية، والذي يتجلى عدم رشدة في بقاء الأنظمة السياسية صامته في مواجهة ما يحدث على صفحة "المواقع الافتراضية". من إنتقادات وتقييمات لسياساتها منطلقة من إحساس شباب "المواقع الافتراضية" بالحرية المفرطة، في طرح القضايا وتحليلها على صفحاتهم. بحيث تصبح شرعية هذه النظم في خطر حقيقي، فهي معرضة للتآكل نتيجة لعجزها عن إستيعاب التيارات الشبابية الجديدة، التي رفعت سقف توقعات المواطنين ومطالبهم من النظام السياسى. ومن المدهش والمثير للسخرية أن تسعى هذه النظم لمواجهة تآكل الشرعية باللجوء إلى مزيد من فرض القيود على حرية التعبير، بل ومساءلة وإعتقال بعض الناشطين من الشباب والتضييق عليهم بواسطة الأجهزة الأمنية.

وإذا كان السيناريو السابق يتسم بالتشاؤم فإن السيناريو الثانى يتسم بالتفاؤل، حيث تراهن بعض النظم السياسية على نجاح الحركات الشبابية الجديدة، التى يقودها مبدعين إجتماعيين ونشطاء شبابيين على قدر عالى من الثقافة والخبرة. والذين يمكن أن يلعبوا دوراً في تغيير أوضاع المجتمعات العربية، من خلال السماح لهم بقدر من الحرية في التعبير، عن قضايا ومشاكل إجتماعية وسياسية تتفاعل معها هذه النظم بإيجابية. غير أن فرص نجاح هذا السيناريو غير مضمونة، لأن ذلك يعتمد على قدر تماسك هذه الجماعات الافتراضية من ناحية. والإستراتيجيات التى سوف يتبعها كل نظام سياسى على حدة، إضافة إلى قدر الرشد الذى سوف يكتسبه سلوك الأنظمة السياسية في مجتمعاتنا. ويتجلى السيناريو الثالث إلى تشكل التآلف الثالث للسيناريوهين السابقين المتناقضين. حيث يجمع هذا السيناريو بين الإتجاه إلى الدمج الحقيقى للشباب النشط في حركة المجتمع، من خلال العمل بمضامين النقد والإعتراض التى تتجلى على صفحاتهم في "المواقع الافتراضية" والمواقع الافتراضية الأخرى. واللجوء في أضيق الأحوال بإتجاه التضييق فيما يتعلق بمناقشة بعض القضايا الحساسة، خاصة فيما يتعلق بالجوانب الأخلاقية للمجتمع. فإذا تبنت الأنظمة السياسية هذا السلوك الرشيد، فإن ذلك من شأنه أن يدفع شباب

”المواقع الافتراضية“ والمواقع الأخرى إلى البعد عن التطرف، والعمل إنطلاقاً من المنطقة الوسط (٥٤).

رابعاً: تحولات المجال العام في المجتمع الافتراضي

يعتبر عالم الاجتماع جيرجون هايرماس إبرز من تولى بلورة مفهوم المجال العام، الذي رأى فيه الفضاء الذي يتوسط بين مجال السلطة العامة من ناحية والمجال الخاص، الذي قد يؤكد على الأسرة وشئون الأفراد الخاصة من ناحية ثانية. وفي نطاق المجال العام - كما تبلورت حدوده في الديمقراطيات الغربية - كانت تمارس المناقشات حول السياسات الحكومية، وعلى ساحته تتبلور اتجاهات الرأي العام. وقد عرف هايرماس المجال العام بأنه ”مجتمع افتراضي أو خيالي ليس من الضروري أن يتواجد في مكان معروف أو مميز. فهو يتكون من مجموعة من الأفراد الذين لهم سمات مشتركة مجتمعين مع بعضهم كجمهور (٥٥)، يتفاعلون مع بعضهم على قدم من المساواة حول قضايا مشتركة.

في هذا الإطار تشير كلمة عام إلى السياقات التي يمكن لأي شخص أن يشارك فيها. دون أن يكون المشاركين فيها على معرفة ببعضهم البعض. وبرغم ذلك فإنهم يتقاسمون فهمًا عامًا للعالم المحيط بهم، وهم يطورون هوية مشتركة، تطور إهتماماً جمعياً بنصوص مشتركة، سواء كانت هذه النصوص تعبر عن رؤية كونية أو قضايا محددة أو أفعالا وأحداث معينة (٥٦)، كما يعنى العام في المجتمع الافتراضي انه متابع من قبل كل فرد (٥٧). على عكس ذلك يشير تعبير المجال الخاص إلى السياقات المحدودة كالأسرة والجماعة الإثنية، حيث تسود في هذا المجال تفاعلات محكومة بمنظومة قيم ضابطة للآداء في نطاق هذا المجال الخاص. ومن حق أفرادها التفاعل بشأن قضايا المجال الخاص، وليس من حق الآخرين خارج هذه السياقات الخاصة ان يشاركوا في تفاعلاتها أو مناقشة قضاياها.

غير اننا إذا تأملنا الأمر بالنظر إلى ”المواقع الافتراضية“ الكائنة على ساحة المجتمع الافتراضي، فإننا سوف نلاحظ بروز مجموعة من التحولات

الأساسية على كل من المجال العام والمجال الخاص. من هذه التحولات ظهور ما يمكن أن يسمى بالمجالات الوسيطة، وهى المجالات التى تتجاوز كثيراً المجال الخاص وتقع ساحاتها دون المجال العام. ويمكن تحديد المجالات الوسيطة بأنها المجالات التى تقع بين المجال الخاص والمجال العام، وفي العادة تضم المجالات الوسيطة عدة أنماط من المجالات. الأول هو المجال الوسيط الخاص بفئة أو فئات معينة، إذ نجد على "المواقع الافتراضية" جماعات متنوعة، سياسية وثقافية وترفيهية وإجتماعية، كل جماعة لها قضايا الخاصة بها غير أنها قضايا مطروحة طرْحاً عاماً ولكن في حدود الجماعة ذاتها، حيث يمكن الدخول في هذا المجال لكل من تتوفر له صفات أو أهلية المشاركة. في هذا المجال يتم التفاعل والحوار لتطوير رأى عام وسيط خاص بجماعة معينة، غير أنها جماعة تشكلت تشكلاً إرادياً وطوعياً، وتتفاعل على قدم من المساواة، وإن كانت غالبها من الشباب. ويتمثل النوع الثانى من المجال الوسيط، بذلك المجال الذى يحتوى على جمهور يتفاعل بشأن قضية معينة أو يشكل رأى عام بشأنها. ومثال على ذلك أنه إذا طرحت قضية تتعلق "بالتحرش الجنىسى" مثلاً فإننا نجد أن نسبة من زوار "الموقع الافتراضى" يناقشون هذه القضية، ويطورا رؤية عامة مشتركة بشأنها. وبذلك، فإن تعبير المجال الوسيط هنا يقتصر على قضية أو قضايا معينة دون أن يشمل الحوار قضايا أخرى. وفي هذا الإطار من الممكن إعتبار المجال العام الذى يتيح "الموقع الافتراضى" هو مجال وسيط، بإعتبار أن المنتمين له من شباب هذا الموقع الذين لا يتجاوز عددهم ٢,٥ مليون. وهم بالأساس من أبناء الشرائح العليا للطبقة الوسطى وأبناء الطبقة العليا، وهم بالنظر إلى حجمهم العددى، وأيضاً خلفياتهم الطبقية لا يمكن أن يشكلوا مجالاً عاماً، بل نجدهم يشكلون مجالاً وسيطاً بإمتياز، لأن هناك فئات أخرى يمكن أن يكون لها مجالاتها الوسيطة كذلك.

ويتمثل التحول الثانى في ظهور ما يمكن أن يسمى بالمجال أو المجال الأعم، ويتجاوز هذا المجال الأعم المجال العام بإعتبار أن الأخير في مكوناته يتطابق مع النسق القومى، أو المجتمع القومى. غير أننا إذا نظرنا إلى نظامنا

العالمى المعاصر، فسوف نجد تراجعاً نسبياً للدولة القومية والمجتمع القومى المحتفظ بحدوده. وبرز ما يمكن أن يسمى بالمجتمع العالمى، أسسته قوى العولمة، ولعب الإعلام وتكنولوجيا المعلومات دوراً محورياً فى تجسيد وجوده. بحيث أصبح لهذا المجتمع العالمى مجاله الأعم الذى تطرح فى إطاره قضايا قد تتصل بالنظام أو المجتمع العالمى ذاته كتلك المتصلة بالأزمة الإقتصادية العالمية. أو الهجرة غير المشروعة، أو حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان. بحيث تناقش مثل هذه القضايا فى هذا المجال ويتم تطوير رأى عام بشأنها، يشارك فى هذا الرأى العام شرائح معينة فى مختلف المجتمعات القومية، وتتفاعل بشأنها لتشكّل قوة ضغط تدفع التفاعلات فى اتجاهات معينة.

ويتصل التحول الثالث بأن المواقع الإلكترونية، قد لعبت دوراً أساسياً فى فرص تآكل المجال الخاص لصالح المجال العام. وفى أحيان أخرى تتم حركة عكسية، حيث تآكل المجال العام لصالح المجال الخاص. فى الحالة الأولى نجد أن كثيراً من القضايا التى ينبغى أن يتم التفاعل بشأنها داخل الحياة الأسرية أو فى حدود ذات الفرد تنتقل لتصبح موضع حوار فى المجال الوسيط أو المجال العام. فالحديث عن جمود الآباء على "الموقع الافتراضى" أو عن شكهم فى أبنائهم حينما يجلسوا إلى جهاز الحاسب الآلى للاتصال بالمجتمع الافتراضى. هو نزاع لآحدى قضايا المجال الخاص لتناقش فى المجال العام. وحديث إحدى الفتيات عن تحرش جنسى حدث لها، ونشره على "الموقع الافتراضى" هو تحويل أو نقل لقضية خاصة إلى المجال العام. وقد سر تآكل المجال الخاص لصالح المجال العام، الدور الذى يلعبه الإعلام المعاصر وتكنولوجيا المعلومات الحديثة فى التنشئة الإجتماعية. حيث تتم التنشئة فى إطاره وفق قيم عامة وليست خاصة، فقد أنتهى العصر الذى كانت فيه الأسر تحتكر عملية التنشئة الإجتماعية أو الجماعة الإثنية تنشئة الأبناء وفق قيم معينة. لأن الإعلام وتكنولوجيا المعلومات همشت تأثير هذه المؤسسات الأولية والتاريخية. يضاف إلى ذلك التحولات التى طرأت على بنية الأسرة ذاتها، فقد أصبحت أعجز من أن تكون مجالاً للتنشئة الإجتماعية أو أعجز من أن تشكل إطاراً لخصوصية بعض القضايا.

ويتصل العامل الثالث لتآكل المجال الخاص بمجموعة الأصدقاء مرتادى "المواقع الافتراضية" والذي يطرحون ما هو خاص بهم بصورة متطرفة، ليصبح موضوعاً للنقاش العام. على سبيل المثال المطالبون بالمثلثية الجنسية والشذوذ، بحيث نجد أن طرح مثل هذه القضايا ليتشكل بشأنها رأى عام في العلن، بعد أن كانت في ظل القيم التقليدية من السلوكيات الأشد خصوصية. ويتصل التحول الرابع بأننا إذا تأملنا القضايا التى تناقش في المجال العام للمجتمع الافتراضى، فإننا سوف نجد أن المتفاعلين على ساحة المواقع الإلكترونية بدأوا يطورون منظومات قيمية تعد مقابلة لمنظومات القيم السائدة في المجتمع الواقعى. ويرجع ذلك لإنتماء منظومتى القيم إلى أنماط مختلفة من المجتمعات. منظومة القيم في المجتمع الواقعى، هى منظومة قيم تطورت عبر تشكل التراث الثقافى للمجتمع. وهو تراث من صنع الكبار الذين يميلون إلى تطوير منظومات قيم تضبط التفاعل حفاظاً على الإستقرار الإجتماعى، ومن ثم نجد أنها منظومات تتسم بالتقليدية والمحافظة. والتغير فيها يتم في حدود ضيقة على ما يذهب التراث السوسيولوجى، فهى من إبداع الكبار، ومسئولية الكبار الحفاظ عليها كذلك. على خلاف ذلك نجد أن منظومات القيم التى بدأت تتبلور على ساحة المجتمع الافتراضى من خلال المواقع المختلفة، هى منظومات قيم جذورها في الغالب مشدودة إلى العالمية، أو العولمة، ثم أنها منظومات قيم من صنع الشباب. ولأن الشباب هم مبدعوها ولأنها تتشكل في عالم متسارع التغير، فإننا نجد أن مضامينها رافضة للإستقرار وتميل إلى التغير كذلك، وليس من الضرورى أن يتم العمل وفقاً لها على قاعدة الإتفاق العام، كما هى الحال بالنسبة لمنظومات القيم في المجتمع الواقعى. إذ تخضع منظومات في المجتمع الافتراضى لحالة من التفكيك الذى يشكل السمة الغالبة لمجتمعات ما بعد الحداثة.

ويشير التحول الأخير والخامس إلى أن التفاعلات الحادثة والمواقع الافتراضية تشكل نوعاً من المعارضة الإجتماعية والثقافية، أي المعارضة للتفاعلات ومنظومات القيم والسلوكيات التى تقع في مختلف المجالات. ويرجع

تميز التفاعلات الحادثة في المجتمع الافتراضي بالطابع المعارض إلى ثلاثة أبعاد، الأول يتمثل في أن الشباب هم الذين يوجهون التفاعلات وهم الذين يطورون القيم في المجتمع الافتراضي. حيث نجد أن الشباب على صفحات "الموقع الافتراضي" بطبيعتهم رافضين للمجتمع الواقعي التقليدي، لأنهم وإن كانوا يعيشون في الحاضر إلا أن فاعليتهم الحقيقية في المستقبل. ومن ثم - حسبما يذهب التراث النظري - فإنهم يميلون إلى تقليص الحاضر لصالح المستقبل، ومن ثم فهم على رفض ضمنى له، خاصة أنهم على خلاف الكبار لم يستوعبوه بصورة كاملة داخل ذواتهم. بينما يذهب البعد الثاني إلى أن الشباب، بخاصة في المجتمعات النامية والمتخلفة يعيشون في ظل حالة من عدم إشباع الحاجات الأساسية. إبتداء من الحاجة إلى العمل والدخل، وحتى الحاجة إلى التعبير والمشاركة، الأمر الذي يعنى أنهم رافضون للمجتمع الواقعي القائم. ومن ثم فهم يقفون من خلال المواقع الإلكترونية موقف المعارضة لكل تكوينات المجتمع الواقعي تقريبا. إبتداء من الثقافة والقيم، ومرورا بطبيعة التفاعلات المتصلة بنوعية الحياة، وحتى ممارسات النظام السياسي. في حين يتصل المصدر الثالث لنمو المعارضة في كون الشباب أصبحوا منفتحين من خلال تكنولوجيا الإعلام والمعلومات على العالم الخارجي، بخاصة المجتمعات المتقدمة والمسيطرة على هذه المواقع والشبكات، يطلعون على نوعية الحياة فيها، وعلى الثقافة والقيم المنظمة للتفاعل في إطارها، وعلى إتساع مساحة إشباع الحاجات في نطاقها. وهو ما يعبر عن ظاهرة الإختراق الثقافي من خلال تكنولوجيا الإعلام والمعلومات، بحيث يستوعبها الشباب لتشكيل مرجعيته في رفض مختلف عناصر التفاعل الواقعي. وبذلك تصبح المعارضة الشبابية لما هو قائم في مختلف المجالات رأس حربة لتفكيك المجتمع الواقعي. بهدف القضاء على بعض تكويناته الثقافية والإجتماعية والسياسية، فكأن السياق الواقعي بسبب ظروفه السلبية هو الذي دفع الشباب إلى السياق الافتراضي ليطور أفكارهم ومعارضتهم بهدف تغيير السياق الواقعي. ونحن إذا تأمنا المعارضة الشبابية فسوف نجد أنها تتضمن منظومات قيم وسلوكيات ثقافة، تدفع إلى

تغير التفاعل الحادث في مختلف المجالات وفقاً لمضامينها الأساسية.

على هذا النحو تشكل "المواقع الافتراضية" مجتمعاً مدنياً خالياً من المعاني والقيم الإرثية والإثنية، التي تؤثر على تفاعلات المجتمع الواقعي في إطاره. حيث يعبر الشباب والمُلتحقين الآخرين بالموقع عن أنفسهم فيما يتعلق بقضايا اجتماعية وإقتصادية وثقافية وترفيهية متنوعة. في إطار هذه المواقع تناقش مختلف القضايا بلا قيود، وفي هذا النطاق تقتحم محرمات المجتمع الدين والجنس والسياسة كما أُشرت. بالإضافة إلى ذلك ولإبراز المعارضة تتشكل مجموعات حول شخصيات متنوعة، إبتداءً من الشخصيات التي لها علاقة بالشباب في المجال الفني، وحتى الشخصيات السياسية التي تثير إعجاب الشباب بآرائها. وبرغم أن حرية التعبير متاحة على صفحات "المواقع الافتراضية" وبرغم القيم والمعايير التي بدأت تتشكل في إطار هذا التجمع المدني في الواقع الافتراضي. وأبرزها أن يكون النقد موضوعياً أو على الأقل يعبر عن وجهة نظر الذات، ولكن بدون "شتائم" (٥٨) حسبما يؤكد المتفاعلون مع الآخر على أساس من المساواة وبدون أي متغيرات فاصلة كما يحدث في المجتمع الواقعي، أو حتى مع الآخر على الصعيد العالمي (٥٩).

#### خامساً: القيم السياسية للشباب في المجتمع الافتراضي

في محاولة التعرف على منظومات القيم الموجهة لسلوكيات المشاركين على صفحات المواقع الافتراضية فإننا ندرك هذه القيم من خلال القضايا التي تثار على هذه الصفحات. بيد أننا قبل أن نعرض لهذه القيم الثقافية فإننا نشير إلى أربعة ملاحظات، الملاحظة الأولى أن تطوير شباب "الموقع الافتراضي" لبعض القيم التي يتعاملون وفقاً لها، وتوجه سلوكياتهم، أمّا هي في جانب كبير منها إنعكاس لقيم واقعية رآها الشباب مقيدة لتفاعلاتهم وسلوكياتهم، أو أنها قيم مرفوضة بحكم طبيعتهم الشبابية. بينما تشير الملاحظة الثانية إلى أن بعض القيم التي أعلنها شباب علي الموقع الافتراضي تعتبر مؤشراً لحجم الإختراق الثقافي الذي حدث لثقافتنا ولتنوع حياتنا الاجتماعية. حيث وجدنا شرائح وجماعات من الشباب يطالبون ببعض القيم التي تتناقض مع مرجعيتنا الثقافية

والأخلاقية كمطالبة بعض الشباب مثلاً بإباحة "الشذوذ الجنسي". وهو ما يعنى أن صفحات "الموقع الافتراضي" وإن كانت تتعامل مع قيم واقعية رأتها سلبية، إلا أنها تعد في ذات الوقت نافذة لتدفق قيم ينبغي الحرص على منظومات قيمنا الثقافية من الخضوع لإختراقاتها. يضاف إلى ذلك ملاحظة ثالثة تتعلق بأن القيم التي طورها شباب "الموقع الافتراضي" تغطي تقريباً مختلف مجالات الحياة الإجتماعية. وإذا كانت هناك بعض المجالات التي لم يتم التطرق إليها، فإن ذلك لحدثة الدخول على صفحات "الموقع الافتراضي"، أو لzáالة عدد المتعاملين مع الموقع. لأن الدخول إليه يتطلب تجهيزات وإمكانات مادية قد لا تكون في متناول شرائح إجتماعية واسعة وغالبة. أما الملاحظة الرابعة، فإننا سوف نعرض لهذه الملاحظات على أساس من طبيعتها الأساسية مصنفة على هيئة متصل، القيم السياسية - الترفيهية، الذي يبدأ من القيم السياسية ثم الإجتماعية ثم الإقتصادية ثم الثقافية ثم الترفيهية.

وبرغم أن هناك بعض الدراسات التي تؤكد على عدم إهتمام شباب المواقع الألكترونية بالسياسة، تأكيداً لذلك أن نسبة ٨٦% من الشباب على "المواقع الافتراضية" لا يفضلون الإشتراك في موضوعات ذات طبيعة سياسية (٦٠). غير أننا برغم ذلك نجد أن عدد المجموعات التي تهتم بالقضايا السياسية تصل إلى نحو خمسمائة مجموعة سياسية. تمارس السياسة بكل أطيافها وتنوعاتها وتراوح توجهاتها من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، حيث يظهر فيها أصحاب الأصوات المكتومة على أرض الواقع. والتي أصبح الشباب شديد الإهتمام بها خصوصاً مع وجود جبهات معارضة لها ووجودها في الشارع. ويعكس إرتفاع نغمة المعارضة السياسية من خلال الوسائط الألكترونية "كالمواقع الافتراضية" إهتمام الشباب الغربي المحدود بالقضايا السياسية. على عكس ذلك نجد أن الشباب في مجتمعاتنا هم الأكثر إهتماماً بالقضايا السياسية. وذلك بسبب عوامل عديدة، من هذه العوامل أن الأبنية الحزبية في مجتمعاتنا غير قادرة على إستيعاب شريحة الشباب، وهى في الغالب أبنية نخبوية كسولة. وبسبب كسلها



أصبح لجماعة الإخوان المسلمين في فترة سابقة إمتدادها في الشارع المصري، وللحزب الوطني إمتداده المفروض في فترة سابقة كذلك. ومن ناحية ثانية فإننا نجد أنه برغم إتاحة الفرصة للمعارضة من خلال المجتمع المدني والصحافة المستقلة، إلا أن النظام السياسي متمترس خلف قناعاته، يدرك أن المعارضة والآخرين على خطأ، ومن ثم ينبغي عدم الإستماع إليهم وإن أمكن ملاحقتهم وإعتقالهم. نوع من الديمقراطية المدهشة، أن تفتح النظم السياسية نسبيا باب حرية التعبير، غير انها لا تستفيد من مضامين التعبير، كأنما ساحة الوطن متروكة لكل يفعل ما يريد. ومن ناحية أخرى تحريم التعبير السياسي الصريح أحيانا، كما هي الحال بالنسبة لانتخابات الإتحادات الطلابية لشباب الجامعات في الفترة السابقة علي ثورة ٢٥ يناير، حيث كان التدخل لكي تفرز إنتخابات الإتحادات الطلابية ذوى توجهات أيديولوجية معينة بينما، تستبعد آخرين ذوى التوجهات الأيديولوجية المخالفة. وهى الظروف التى قد تدفع لإشتعال جذوة المعارضة الشبابية، وهى وإن كانت معطلة في الواقع، فإن البديل هنا يتمثل في "الموقع الافتراضي" الذى يصبح منبراً لقوى الرفض الشبابية في الواقع، حيث يصبح موقعا يتاح فيه التعبير بدون قيود أو عوائق.

فإذا حاولنا تأمل المنظومة القيمية والثقافية التى تشكل مرجعية شباب "المجتمع الافتراضي" لممارسة المعارضة السياسية، فسوف نجدها خليطا من مجموعة من العناصر. أبرز هذه العناصر الطابع الراديكالى لهذه القيم، وهو ما يتسق في الغالب مع الطبيعة الشبابية، التى تميل إلى الرفض والتمرد، وبسبب ذلك كانت راديكالية هذه المرجعية. من هذه العناصر إدراك الشباب للقيود المفروضة على التعبير، الأمر الذى يؤجج حرية التعبير على صفحات "المواقع الافتراضية". بيد أن أننا نلمح بعض منظومات القيم التى يتم تداولها في الثقافة السياسية المصرية كالحديث عن تداول السلطة وعن "التوريث"، وعن ضرورة التغيير في بنية النظام السياسي. بالإضافة إلى ذلك فإننا نجد بعض العناصر القيمية التى تعبر عن مازق الطبقة الوسطي. وهى القيم الراضة على مرجعية أزمة ومازق هذه الطبقة، والتى تقف نسبيا موقفا عدائيا من النخبة السياسية

والاقتصادية، لإعتقادها انها سبب ازمتها. يضاف ذلك إلى عنصر طراً على واقعنا الإجتماعى بفعل إختراقات العولمة لفضاء ثقافتنا السياسية، وهو العنصر المتعلق بالقيم الديمقراطية، والتأكيد عليها. وكذلك قيم ضرورة إحترام حقوق الإنسان، خاصة أن بعض النظم السياسية العربية موضوعة في مأزق بالنسبة لهذه القضية. يضاف إلى ذلك التأكيد على قيم الشفافية، وهى القيم التى تبرز إنعكاساً لسلوكيات وثقافة الفساد، التى أصبح لها وجودها البارز فى الشارع المصرى. بالإضافة إلى ذلك يوجد بعد قوى يؤكد على قيم المواطنة المتساوية بين أبناء الشعب الواحد. وإستناداً إلى هذه المرجعية ترفض الفتن الطائفية، وترى أنها غريبة على مجتمعنا، تقع إما بسبب السلوك الرخو للنظام السياسى، أو بسبب الأزمة التى تمر بها الطبقة الوسطى. وهى الأزمة التى تنجلى من خلال وقوع انفجارات متنوعة تعبر عن تهتك نسيج بنية هذه الطبقة. على هذا النحو فنحن أمام منظومة قيمية ذات طابع سياسى قوى، وذات مسحة شبابية راديكالية شفافة. تعبر فى الغالب عن ثقافة شباب الطبقة الوسطى التى تعيش فى أزمة ومأزق تؤكد على أهمية تداول السلطة ورفض التوريث. كما تؤكد على الديمقراطية وحقوق الإنسان والمواطنة المتساوية وترفض الفساد والتشرذم الوطنى، كما ترفض المنطق الأمنى فى معالجة القضايا الوطنية، وإستبعاداً لذلك ترفض الإعتقال والمعتقلات.

على هذا النحو نجد أن منظومة القيم السابقة توجه عديداً من الممارسات على صفحات "المواقع الافتراضية". فعلى صعيد البنية الحزبية نجد أن الشباب من خلال موقع "المواقع الافتراضية" يقفون موقفاً مضاداً لكل من الحزب الوطنى والأخوان المسلمين ويضعونهما فى سلة واحدة. فمثلاً نجد مجموعة ظهرت على صفحات "المواقع الافتراضية" بعنوان "معا ضد الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم فى مصر" وهى مجموعة يصل عددها إلى نحو مائة ألف فى مقابل مجموعة مضادة "مع الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم فى مصر" ويصل عدد أفرادها إلى ثلاثة أفراد فقط. فى مقابل مجموعة ثالثة ترفض جماعة الأخوان المسلمين بعنوان "مش عايزين أخوان، حيث تضم هذه المجموعة ثلاثة

آلاف مشترك، يؤسسون رفضهم لجماعة الإخوان المسلمين، بإعتبارهم جماعة دينية تستهدف الوصول إلى السلطة (٦١). ولا يعنى ذلك أن الشباب الرفض للحزب الوطنى أنه رافض لليبرالية، ولكنه رافض لنخبة الحزب التى تتداخل فى بنيتها بعض الرموز التى أصبحت مرفوضة جماهيريا. فى ظل إعتقاد سائد بأن الأمور ساءت كثيراً بسبب الوجود الدائم لهذه النخبة ولهذا الحزب فى السلطة. حيث إرتبط ذلك بالظروف التعسة التى تعيشها شرائح كبيرة من المواطنين، فى مقابل الفساد والإنحراف والإحتكار الذى إرتبط ببعض رموز هذا الحزب، إلى جانب دوام بعض رموز نخبة فى السلطة لفترة طويلة لا يعلم نهايتها إلا الله.

بالإضافة إلى ذلك رفض جماعة الإخوان المسلمين ليس بسبب الدين ولكن بسبب ميلهم للعبث بالدين فى السياسة من أجل الوصول إلى السلطة، يضاف إلى ذلك أن رفض جماعة الإخوان المسلمين من قبل شباب "المواقع الافتراضية" يرجع بالأساس إلى المنظومة القيمية للشباب، التى تعد مرجعيتهم فى إدراك الأمور والحكم عليها. حيث نجد أن الشباب بحكم تكوينهم يميلون إلى التحرر وهم - بسبب الإختراق الثقافى - تم إستيعابهم لقيم الثقافة الليبرالية التى تفتح نوافذ التحرر نسبيا. خاصة شباب الطبقة العليا والشرائح العليا للطبقة المتوسطة، حيث ممارسة الدين بصورة معتدلة، يضاف إلى ذلك إنتشار غط الدين البعيد عن السياسة بين الشباب. يضاف إلى ذلك إستيعاب الشباب لقيم الثقافة الإستهلاكية كنتيجة لثقافة العولمة، وقيم الإستهلاك لا تتسجم كثيراً مع القيم الدينية المتقشفة التى يدعو إليها الدين، يضاف إلى ذلك الوجه القبيح الذى أطلت به جماعة الإخوان المسلمين علي المجتمع ، وكذلك الفضح السياسى لهم، يكفى أسم "الجماعة المحظورة" فى فترة والجماعة الارهابية فى فترة أخرى حيث أصبحت هذه التغيرات، رمزا لهذه الجماعة بدلاً من تعبير الإخوان المسلمين.

تناولت صفحات "المواقع الافتراضية" أيضا التأكيد على رفض بعض الشخصيات السياسية وقبول أو تمجيد اخرى، مثال على ذلك تشكلت مجموعة على أحد المواقع الافتراضية حول كراهية "إسرائيل وبوش"، كذلك أحد الزعماء

العرب الذي يجب أن يذهب في ظل شعار "يمكن فلان يغور لو وصل عدد المنضمين لهذه المجموعة إلى مائة ألف مشترك، غير انهم لم يستطيعوا تجميع سوى ٣٣٠ صوتاً فقط (٦٢). وبطبيعة الحال فإن القيم العربية هي التي شكلت رفض هذه المجموعة لبوش، بإعتباره الرئيس التي هاجمت أمريكا في عهده العراق، والذي تعامل مع العالم العربي بنوع من الصلف. وهو الذي دعم إسرائيل وحاول تفكيك لبنان، ووضع السودان على طريق التفكيك. أما رفضهم لإستمرار بعض الزعماء العرب فيرجع إلى أن الدوام لله وحدة، والإستمرار في الحكم لمدة طويلة، في عالم سنته الأساسية التغيير المتسارع يشير إلى تناقض وجودي واضح. وما دمنا نتحدث عن الزعامات العربية فقد تشكلت جماعة "عمرو موسى" الذي يعتبره شباب "المجتمع الافتراضي" أحد السياسيين العرب الذين لهم مكانتهم الجماهيرية (٦٣). ويبدو أن القيم التي شكلت مرجعية لوجهة النظر هذه تتصل بالبحث عن زعامة شامخة تقود المسيرة مثل زعامة الرئيس عبد الناصر في فترة سابقة من التاريخ المصري. هي قيم متعطشة إلى الكرامة والبطولة والقوة والرجولة، وهي قيم تستهوى سيكلوجية الشباب كثيراً.

ويبدو أن تصدى قوات الأمن للإحتجاجات والتظاهرات في الشارع المصري فيما قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، خلقت فجوة بين الأمن والشعب، وبخاصة الشباب الذين يشكلون في الغالب جمهور هذه الإحتجاجات والتظاهرات. تأكيداً لذلك سجلت على حائط أحد المواقع الافتراضية صور لضباط شرطة ضربوا بالرصاص أحد مهربي المخدرات، ورجال الشرطة تظهرهم الصور يضحكون بينما المصاب ينزف دماً. وبرغم أن المصاب تاجر مخدرات لا ينبغي أن يلقي تعاطف جماهيري، إلا أنه بسبب الكراهية الشعبية وبخاصة الشبابية للأمن فإننا نجد أن التدوين على حائط "الموقع الافتراضي" إتجه إتجاهاً مضاداً لرجال الأمن، والغريب أن تعاطف نسبياً مع تاجر المخدرات المصاب. حيث بلغت عدد التعليقات على الحائط نحو ١٢٢ تعليق، بينما بلغ عدد المشاهدات نحو ٤١١٧٠، تعليق يقول "مهرب مخدرات ويستاهل". وآخر يقول "الواحد مبسوط جداً بكل المشاهد دي لأنه إنشاء الله هتولع قريب، الناس خلاص جابت آخرها، هانت"،

آخر يقول "الشرطة النازية"، تعليق آخر يقول "عدد المصريين حيقل بالطريقة دي، كل ضابط يقتلو ٥ أو ٦، أكيد دي فكرة نظيف في تقليل عدد سكان مصر". وآخر يقول "حسبى الله ونعم الوكيل في النازيين المصريين من أفراد الشرطة، وإنشاء الله هم سيكونو هم سبب خراب البلد" (٦٤). ذلك بالإضافة إلى تعليقات قاسية وحادة تطول العديدين من نخبة النظام السياسى، الأمر الذي يعني تحرك الشباب برؤية رافضة للعنف، بخاصة ما يصدر عن رجال الأمن.

على هذه الخلفية يمكن فهم السلوكيات الإجتماعية التى إنطلقت من "المواقع الافتراضية" لتحاول التأثير في الواقع الإجتماعى، مثال على ذلك الدعوة لإضراب ٦ إبريل قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١. حيث تشير الكتابة على جدار الموقع إلى أن "أجواء مصر لم تمنع من بزوغ ملامح جيل جديد و "قوة ناشئة" صاعدة من الشباب جميعهم ينتمى إلى المرحلة الجامعية والثانوية أو هم حديثى التخرج أعلنوا "ميلاد وطن حر بأيدي شباب حر" فقد أكد عشرات الآلاف من الشباب المصرى في رسائل جاءت على صفحاتهم تدعوهم إلى الإضراب. إذ يؤكد أحدهم "أنا قرئت على النت وجتلى رسائل على الموبايل أن فيه إضراب عام يوم ٦ إبريل للإعتراض على الغلاء المفرط والإرتفاع الجنونى فى الأسعار. من ناحية أخرى المرتبات والدخل مبيتحركوش ومفيش ربط مفهوم بين الإرتفاع الجنونى للأسعار ... وكأن الحكومة عايزانا نضرب دماغنا فى الحيط. عجبتنى الفكرة وفكرة أن أحنا يمكن ندعم الفكرة بإضراب عام عن الشراء، ونعمل إضراب عن شراء أى سلع فى اليوم ده، وياريت منكنش سلبين ونشارك كلنا فى الإضراب بأى صورة من الصور... مفيش حاجة فى البلد ممكن تتغير وإحنا واقفين نتفرج ونمصص شفايفنا ونقول حسبى الله ونعم الوكيل... ومش حنتغير لو عدد قليل هو بس إلى إعتراض والباقي واقف يتفرج، لو مكنش سبعين مليون يقفو ضد حكومة فاسدة وظالمه ومرتشيه مفيش أى حاجة حنتغير، وساعتها إياك تقول أن الحكومة هى السبب فى إنك مش لاقى تاكل، لازم تعترف بأنك واقف تتفرج عليها وهى بتدبح فيك وفى أهلك وفينا كلنا، ٦ إبريل إضراب عام للشعب المصرى. وبالنسبة لهذا الجروب، وهو يعتبر الآن أقوى وأكبر

وأنشط التجمعات الداعية للأضراب فقد تم الاتفاق حتى الآن على ما يلي:

- ١- الإجماع على تعليق علم مصر في البلكونات.
  - ٢- الإجماع على إرتداء ملابس سوداء ويفضل مطبوع عليها أى شعار للإضراب، لو أمكن، مع كل شارة عن أنى هضرب إحتجاجا على الأسعار.
  - ٣- تم بالإجماع الإتفاق على الإضراب عن شراء أى سلعة تمثل وسيلة تهديد للحكومة التى لا تعيرنا أى إنتباه ولا تحترم وجودنا ولا تحس بمعاناتنا وكذلك الإضراب عن شراء السلع يعتبر تهديد لأى تاجر يرفع الأسعار (٦٥).
- ويعكس هذا الإقتباس طبيعة الشخصية الشابة التى تمتلك التعبير المباشر ورد الفعل العفوى لما هو موثر لهم بالواقع الإجتماعى، دونما إغراق فى تحليلات ذات طبيعة نظرية. يؤكد هذا الطابع العفوى أن اللغة المستخدمة هى اللغة العامية، وربما أقل من ذلك الموقفية والمباشرة بشكلها الخام، دونما تعديل أو تطوير للتفاعل مع الآخر. فإستخدام اللقب هو تعبير عن الذات بالأساس، ويبدو أن عصر إرتباط الشباب باللغة العربية قد ولى وإلى غير رجعة، وذلك بإعتبار أن الشباب هم الشريحة الأكثر تعرضا للأختراق من قبل لغة وثقافة العولمة. كما يؤكد هذا الإقتباس تأثير الإعلام وتكنولوجيا المعلومات بنقله لصور الإحتجاجات من الخارج إلى الداخل، ومحاولة تقليدها بالتأكيد على الشارات والرموز، فى محاولة لتطوير هوية وثقافة فرعية لجماعة الإحتجاج.

سادساً: الجماعات والقيم الإجتماعية لشباب المجتمع الافتراضى

بالإضافة إلى منظومة القيم التى وجهت التفاعلات والسلوكيات السياسية للشباب على صفحات "المواقع الافتراضية" فإننا نهتم فى هذه الفقرة بإستعراض القيم الثقافية المحددة لتوجهات الشباب فيما يتعلق ببعض القضايا والسلوكيات الإجتماعية. على أنه من الضرورى ونحن نعرض لثقافة الشباب فى هذا المجال، أن ندرك ذلك فى ظل أربعة أبعاد أساسية. ويتمثل البعد الأول فى أن غالبية المشكلات أو القضايا التى طرحت على صفحات "المواقع الافتراضية"، ذات طبيعة شبابية بالأساس، فهى قضايا تشغل حيزا من تفكيرهم أو تسبب لهم معاناة فتوترهم. ومن ثم تصبح هى القضايا التى يتفاعل بشأنها الشباب

ليقدموا تصورات بشأنها. بينما يشير البعد الثاني إلى أن بعض هذه القضايا لا يتصل بثقافتنا، بل هي قضايا دفعت إلى فضائنا الثقافي والاجتماعي من خلال عملية الإختراق الثقافي. إستناداً إلى مضامين وآليات العولمة، التي تعمل على تصدير قضاياها المرتبطة بنوعية حياتها، لتؤسس تجانسا عالميا على أساس من عناصر ثقافتها وسمات نوعية حياتها. بينما يؤكد البعد الثالث على أن غالبية القضايا والمشكلات التي طور شباب "المواقع الافتراضية" قيما وثقافة بشأنها تنتمي بالأساس للطبقة الوسطى والطبقة العليا، وهي التي تشكل الأطر الاجتماعية لشعب المجتمع الافتراضي من الشباب، إستناداً إلى ذلك فسوف نعرض لبعض القضايا التي شكلت نطاق حوار بين المشاركين من شباب "المواقع الافتراضية".

١- **جماعة المطلقات:** إستناداً إلى دراسات عديدة أجريت على ظاهرة الطلاق في واقع المجتمع المصري، فإن أسرة الطبقة الوسطى والعليا بدأت تعاني من تهتك نسيجها الإجتماعي إلى حد الإنهيار. وهو الإنهيار الذي كان من نتيجة أن لدينا حوالى ستة ملايين مطلقة، وتحدث واقعة طلاق كل ستة دقائق. والذي كان من نتيجة إرتفاع معدلات أطفال الشوارع أو الذين يودعون في دور التربية للأحداث (٦٦). ونحن إذا تأملنا هذه المشكلة فسوف نجد أنها نتجت عن عوامل عديدة أبرزها الدعوات التي إختزقت فضاءنا، وأكدت على حقوق المرأة دون أن توازن ذلك بحقوق الأسرة. فحقوق الإنسان ينبغي أن تتوازي مع حقوق الجماعة، يضاف إلى ذلك الوهن الأخلاقي والثقافي. بحيث يمكن القول بأن التفاعلات الحادثة في واقعنا الإجتماعي، أصبحت موجهة في غالبها بلا منظومات قيمية فعالة، من بينها ضعف القيم التي كانت تخلع نوعاً من القداسة على الأسرة. إلى جانب ذلك إنتشار القيم والروح الفردية، وهي المضادة للقيم والروح الجماعية. بحيث خلع ذلك عن الأسرة قداستها، وإقتربت من أن تكون وحدة قائمة على الشراكة، إستناداً إلى التزامات متبادلة دون وجود عواطف أسرية، أو وحدة أسرية تنتج عن إمتزاج وتفاعل عناصرها المكونة. نتيجة لذلك أصبح الطلاق سلوكاً فردياً، وتراجع عن كونه عملية إجتماعية، حتى أن الأسرة

بالنسبة لبعض الشباب لم تعد سكنا ولكنها تحولت إلى عبئ يمكن التخفيف منه. تشير الحقائق التي أشرنا إليها إلى بعض التفاعلات التي وردت على صفحات "المواقع الافتراضية". فعنوان الجماعة "المطلقات" ويصل عدد المشاركين في هذه الجماعة إلى ٤٨٤ مشارك ومشاركة أبرز أعضاء الجماعة هم "سالى" و"أحمد". أطلقت الجماعة دعوة تشير إلى أن "لكل مطلقة تحب تتكلم وتشارك غيرها بتجربتها". في إطار هذه الجماعة تبدأ المطلقات تتحدث عن التحرر من الروابط الأسرية، وعن عبئ المجتمع الذكوري، إضافة إلى التساؤل حول منطق الزواج نفسه. ولماذا يرتبط أثنان حتى الموت مع بعضهما في إطار أسرة، حتى لو أدرك كل عيوب الآخر. السنا في عالم متغير، وينبغي أن نتسق مع عالمنا، من الممكن أن يتحول المطلقين إلى أصدقاء، وإذا لم توفق المرأة في زواج لماذا يستمر. لماذا لا تدخل زواج جديد، مهما كانت عدد مرات الطلاق وعدد مرات الزواج. يستحسن الطلاق قبل الإنجاب لذلك نصيحة لكل متزوجة أن تؤخر الإنجاب. فإذا تأملنا ما سبق وهو مسجل على صفحات هذه الجماعة، فإننا ندرك مساحة التخلي عن تراثنا الثقافي والديني، والنظر إلى التفاعل والحياة الأسرية بنفس المنطق الغربي، الذى أشار إليه عالم الاجتماع فرنسيس فوكوياما في مؤلفه "نهاية نظام" The End of Order (٦٧).

ولا يتوقف الأمر عند التخلي عن المرجعية الدينية والتراثية في النظر إلى الأسرة والطلاق، ولكننا نجد بعض التعليقات تنحدر فتسلم الجماعة إلى ساحة الانحراف. (٦٨). لم يلاحظ على صفحات هذه الجماعة أى أدانه للطلاق، أو حزن على العلاقات التى إنهارت، ولا تعليق يشير إلى أن أبغض الحلال عند الله الطلاق. إذ لم تعد منظوماتنا القيمية الثقافية الدينية الواقعية هي المرجعية التى ينظر من خلالها شباب "المجتمع الافتراضي" إلى الطلاق، بل تسلت وإختارت القيم الغربية لى تصبح هي المرجعية بالأساس.

٢- جماعة "عوانس من أجل التغيير": من الجماعات التى لها صفحاتها على موقع "الفيس بوك" وتدور حول الفتاة العانس التى تأخر سن زواجها ولم تتزوج بعد. فهى قد أصبحت مشكلة إجتماعية زاد من حدتها مشكلة البطالة



التي فرضت على شريحة من الإناث البقاء في المنزل، يضاف إلى ذلك أن الظروف الإقتصادية الصعبة، إضافة إلى الأعباء التي يفرضها تشكيل الأسرة، جميعها دفعت إلى إنخفاض معدلات الزواج وتأخر سن الزواج. تذهب "سالي" التي أنشأت هذا الموقع وعمرها ٢٧ عاما قائلة "إننا كفتيات لا نريد ان نتزوج من اجل نيل لقب متزوجة فقط... ليست العنوسة شبحا يطارد الفتيات في أحلامهن ويقظتهن، فيلقين بأنفسهن في تهلكة زيجة غير متوافقة ليستبدلن لقب عانس بمطلقة". يعتقد البعض أني أناشد العوانس فقط، ولكنني اسست حركة إجتماعية لا تجمع العوانس فحسب، بل تضم كل المؤمنين بضرورة رفع الظلم الواقع على الفتاة التي تأخر زواجها، لنحول معا صورة العانس من تلك الصورة الخاطئة، التي تحصرها في تلك الفتاة الحاقدة إلى فتاة ناجحة، قادرة على إعمار الأرض، ليس من خلال الزواج فحسب ولكن بالإمكانيات التي منحها إياها الله" (٦٩). وحول إنتشار الحركة أشارت مؤسسة الجماعة "أن لقب عانس جزء من ثقافتنا، وهى مرتبطة بأنه يجب أن تتزوج المرأة. من الأشياء التي أسعدتني جداً أن بنات إتصلن بي من "ماليزيا" وقالوا لي إنهم يعانون من نفس المشكلة. ومن أسبانيا طلبت مني فتاة نفس الفكرة لتنشئها بالأسبانية، كل ذلك يؤكد أن العنوسة مشكلة ثقافية في العالم أجمع وليست مشكلة ثقافية في المجتمع العربي فقط (٧٠).

فإذا تأملنا منظومة القيم الموجهة لآداء هذه المجموعة فسوف نجد تآكلا في قيمة الحياة الأسرية، يكفى نجاح الفتاة في حياتها وعملها. ثم هجوما على المجتمع الذكوري، لكونه المجتمع الذي شكل مرجعية لمفهوم العنوسة بمعناه السلبي، وإن الفتاة يمكن أن تكون عضواً مفيداً في المجتمع من غير أن تكون بالضرورة زوجة. وهو ما يعنى مرة اخرى تفكيك منظومة القيم الأسرية المستندة إلى الدين والتراث إلى درجة تفضيل العنوسة على الزواج من ناحية، وتفضيلة على الطلاق من ناحية أخرى.

٣- "جماعة مخدرات": أصبحت المخدرات مشكلة إجتماعية تواجه مختلف المجتمعات لإنتشارها بين السكان وبخاصة الشباب. وبسبب المعاناة

المفروضة على مختلف الشرائح الاجتماعية وأبرزها الشباب، إضافة إلى زيادة المنتج العالمى للمخدرات، إلى جانب أن المخدرات المعاصرة، والموجودة بوفرة - تؤدي عادة إلى الإدمان. يضاف إلى ذلك أننا إذا تأملنا المواد المخدرة في الزمان الحاضر فإننا نجد أن إنتشارها بدأ يتجه إلى أسفل، حيث بدأ ينتشر بين الصغار في المرحلة الثانوية، وربما الإعدادية. من المدهش أن نجد جماعة على صفحات "المجتمع الافتراضي" تدعو إلى تعاطي المخدرات وتشجع عليها، وإن كان عدد المشاركين فيها لا يتجاوز ١٦٠ عضو فقط، النشر على صفحاتهم يتم باللغة الإنجليزية، وربما، المشاركين من خلفية طبقية بعينها. صفحات هذه الجماعة تحت شعار "عاشقى المخدرات" ثم عبارة "كل الناس يحبون المخدرات ونحن نريد لكل المصريين أن يدخلوا المخدرات كخطوه نحو الإدمان" و "في مصر خمسون مليوناً من المدمنين" (٧١). وبرغم أن الأرقام التي يشيرون إليها ليست صحيحة، غير أنهم كجماعة فرعية لها ثقافة تأمل في نشر التعاطي والإدمان والثقافة المرتبطة بهما، حتى يشكل الإقتران بهذه الثقافة وممارسات التعاطي تأسيس نوع من الأمان المعنوي والثقافي للجماعة.

٤- "جماعة لمكافحة الإدمان": توجهات هذه الجماعة تتناقض مع توجهات الجماعة السابقة، تعمل في ظل شعار "توقف عن تعاطي المخدرات، وغير حياتك". تذهب هذه الجماعة إلى أن عدد متعاطي المخدرات في العالم العربي يصل إلى عشرة ملايين متعاطي، وأن مصر بها وحدها حوالي أربعة ملايين. هذا ما تقوله الإحصاءات، وإن كان الواقع يشهد أضعاف هذا العدد. ومن المتوقع أن يتزايد هذا العدد بسبب انخفاض أسعار المخدرات وزيادة معدلات البطالة والأحباط بين الشباب. وقد إرتبط بذلك نموا متصاعداً للجرائم الكبيرة "كالإغتصاب والقتل" أو الجرائم الصغيرة كالسرقة إضافة إلى المشاحنات والحوادث العائلية بسبب تعاطي الأب والأبن للمخدرات، والتي تزايدت بحيث أصبحت مهددة للأمن الإجتماعي للعالم العربي. وإلى جانب أن التعاطي يتزايد بين الذكور إلا أنه ينتشر أيضاً بين الإناث، وهو الإنتشار الذي سوف يؤدي إلى إنتشار الجرائم الأخلاقية في المجتمع. وبرغم أن هناك سياسات وجهود لعلاج

المتعاطين والمدمنين، إلا أن عدد ما تم علاجهم في السنوات الثلاث الأخيرة لم يتجاوز أربعة آلاف سنويا بالإضافة إلى أن تعاطى المخدرات بدأ ينتشر بين المساجين في السجون، وفي حالة غياب إجراءات لعلاجهم فإنهم سوف يشكلون خطورة كبيرة في المستقبل.

ويشير وجود الجماعتين المتناقضتين على نفس الموقع إلى مسألتين، الأولى أن كلا الجماعتين لهما وجودهما الواقعي، وأن الإنطلاق إلى المجتمع الافتراضي من خلال "المواقع الافتراضية" يشهد على أن كلا الجماعتين تسعى، إلى توسيع نطاق المشاركين فيها، حتى تضمن فعاليتها. والثانية أن الثقافة العامة للمجتمع، تتضمن عادة عناصر متناقضة، فبعض العناصر تؤيد التعاطى باعتبار أن له عوائد وفوائد بالنسبة للمتعاطين، لذلك إستمر تعاطيهم، بل ونلاحظ إتساع مساحته، ذلك في مقابل ثقافة مناظرة ترفض التعاطى وتوضح مخاطرة.

٥- "جماعات علاقات جنسية": في بعض الأحيان يستخدم "الموقع الافتراضي" بشكل سئ ووفقا لدوافع إستغلالية غير بريئة، تؤدي إلى إنتشار الفضائح وتساعد على التحرش الجنسي. وإرتفاع معدل حدوث الجريمة والتورط في أعمال منافية للآداب، ضد الدين والقيم والمبادئ. إذ توجد على "المواقع الافتراضية" مجموعات تروج للدعارة والشذوذ الجنسي (٧٢). وتشير إحدى الدراسات إلى أن هناك مواقع افتراضية يرتادها حوالى ثلاثة ملايين عربي حيث الدردشة الحرة مع الجنس الآخر. من بينها غرف أصبح يرتادها ٢٢٪ من العرب وهى غرف تخص الجنسيين المثليين، للحديث الحر عن المثلية الجنسية وتبادل الخبرات والعناوين وأرقام الهاتف (٧٣). يردد هؤلاء نفس المنطق الغربي فيما يتعلق بالجنس، حيث ينبغي إشباع الجنس حسبما يرغب الفرد باعتباره غريزة فردية، وذلك حتى لا يؤدي كبته إلى تعطيل أداء الإنسان في مجالات الحياة الأخرى، إبتداء من الجنس خارج الشرعية إلى الجنس الشاذ (٧٤).

على صفحات "جماعة علاقات جنسية" في "المواقع الافتراضية" والتي تضم ٢٥٩ عضوا نجد إعلانا يقول "الجروب ده ياجماعة هيكون مركز إلتقاء للعلاقات والتطبيقات الجادة. أى ولد أو بنت... يابنات بلاش الحركات الأربعة

بتاعتكم وكروت الشحن والإشتغالات دي... والولاد اللي عايزين يهزروا ويتسلو وبس مالممش مكان هيتحذفو على طول من الجروب. يا جماعة لو سمحتم أى مخالفة للكلام ده إبتعولى تفاصيل المخالفة على طول علشان أعمل ريموف للمخالف، عاوز مشاركات متميزة للجروب ... وحنعطى للمشاركة المتميز فرصة أنه يكون أوفيسر للجروب“ (٧٥). ذلك بالإضافة إلى وجود مجموعة من الإعلانات عن الجنس، أقل ما فيها انها تخدش الحياء العام. ومن الواضح أن هذه الجماعة تعبر عن قمة الإختراق الثقافى لفضائنا الثقافى. حيث ضخ منظومة من القيم الغربية على ساحة تراثنا، وإذا كان البعض من ناحية يروج لضرورة تعلم ثقافة الجنس حتى يكون الشباب على وعى بها. فإن تشكل هذه الجماعة وما يناظرها في مواقع أخرى، يعنى فرض ثقافة جنسية منحرفة في منظوماتنا الثقافية، تلعب دورها معززة بالغريزة في تفكيك ثقافتنا المستندة إلى الدين والتراث. وعلى هذا النحو نجد أن والمواقع الافتراضية تؤسس لنشر ثقافة الجنس على ساحتنا لتفرخ، حتي تقضى على كل ما هو نبيل ومثالى في حياتنا.

**٦- جماعة حموات من أجل التغيير:** تناقش هذه في حياتنا على صفحات ”المواقع الافتراضية“ طبيعة العلاقة بين الحموات، وأزواج البنات أو زوجات الأبناء، في محاولة لتغيير الصورة النمطية لهذه العلاقة. والتي تطلق عليها النكات والأمثلة الشعبية في كل من الثقافة الشرقية والغربية على السواء. وفي ظل هذه الجماعة ظهرت جماعات أخرى مثل ”بكره حماتي“ و ”حماتي قنبلة ذرية“ و ”رضائي يا حماتي“ و ”الحموات الفاتنات“. وقد أجريت دراسة على شبكة ”الفييس بوك“ كأحد المواقع الافتراضية للتعرف على رأى روادها الذين بلغوا ٢٦١٨ زائرا في الفترة من ١٨-٢٥ يونيو ٢٠٠٨ أن أقلية محدودة رأت أن الحموات يسببون التوتر داخل البيت وهن سبب المشاكل الأسرية بنسبة ٢٩,٨٣%. وأن نسبة ٦٥,٠١% من الذين أجرى عليهم الإستطلاع رأوا أن الحماة في البيت هى سبب الدفئ العائلى. بينما أعتبر ١٦,١% من المشاركين فى الإستطلاع أن حمواتهم سبب لرعبهم. ويبرز الموقع عناوين متناقضة ناتجة عن تجارب ذاتية وشخصية فيما يتعلق بالحموات، بعضها يصف الحماة بصفات

سلبية مثل "حماتي ها تجنني" و "كابوس يقض مضجعي، وحماتي من بعيد لبعيد" و "حماتي متسلطة وأناية" و "حماتي سبب همي في الدنيا" وغير ذلك من الصفحات السلبية. ذلك في مقابل صفحات إيجابية مثل "يارب السماوات إحفظ الحموات" و "حماتي وأنا بالذات"، "أمي التي لم تلدني" و "حماتي أمي الثانية" (٧٦). في هذا الإطار تنسحب تناقضات الثقافة العامة من الواقع لتشكّل ثقافة الواقع الافتراضي، حيث نجد أن منظومة القيم المتعلقة بالحماة منقسمة على نفسها إن إيجاباً أو سلباً. وهو إنقسام لا يقتصر على الثقافات الشرقية فقط، ولكنها ثقافة عالمية أشار إليها العالم الأنثروبولوجيا الشهير راد كليف براون (٧٧).

٧- الدين وحوار الثقافة على صفحات المجتمع الافتراضي: شغل الدين مساحة واسعة في مواقع المجتمع الافتراضي عموماً، ذلك لأن الحوارات على صفحات الموقع الافتراضي تكون محررة من أية قيود يفرضها المجتمع. بل يصل الأمر أحياناً إلى أن المشارك في إمكانه أن يتنكر تحت أسماء مستعارة حتى يطلق العنان حراً فيما يتعلق بأفكاره المتعلقة بالدين. في هذا الإطار تنوعت الجماعات المهتمة بالشأن الديني أحياناً تكون جماعات معتدلة متسامحة فتأق إلى منطقة الوسط، وأحياناً تتطرف إلى اليمين فتعبر عن ظواهر مرضية متطرفة، وتتطرف إلى اليسار فتبرز هجوماً لا هوادة فيه على الدين. الحوارات تتنوع تارة حول "الدين الصحيح" بين المسلمين والمسيحيين وتارة أخرى حول "الإسلام الصحيح" بين السنة والشيعة (٧٨). بالإضافة إلى ذلك فقد إستخدمت "المواقع الافتراضية" لفرض إثارة الفتنة بين الأديان (٧٩). في هذا الإطار توجد مواقع عديدة منها موقع "الشباب المسلم يغير العالم" والذي وصل عدد أعضائه إلى تسعة آلاف شاب. وكذلك "مجموعات الدفاع عن الرسول صلى الله عليه وسلم" أو "الدين الإسلامي في مواجهة الهجوم عليه" أو مجموعة "الدعوة لعمل الخير" و "مجموعة الحفاظ على الصلاة" و "حفظ القرآن" (٨٠). من المواقع المتطرفة على الصعيد الإسلامي موقع "الصارم الحاسم" الذي يرى أن تجاوز ثوابت الدين يشكل "جراً على الله" ويذهب صاحب هذا الموقع إلى

”أن الإيمان بالغيب هو أساس الدين، والفهم يأتي لاحقاً، فهناك أشياء ربما لا نكشف حكمتها على الفور، ويحتاج منا الأمر للإمتثال والتسليم والرجوع لفهم السلف الصالح والعلماء الثقاة، لنكتشف الحكمة الالهية في العديد من الأمور بدلاً من التشكيك في ثوابت الدين(٨١).

إتصالاً بذلك حينما تعرض نبي الإسلام محمد عليه الصلاة والسلام للهجوم من بعض الأقسام الأوربية، تشكلت جماعة ”لمناهضة التهكم على الرسول صلى الله عليه وسلم“ شعارها ”حملة جميع المسلمين لمناصرة خاتم الأنبياء محمد صلى الله عليه وسلم“ تدعو إلى تنفيذ الأفكار التي قبلت بحق الرسول. ثم تقدم حصراً بعدد الشركات الدنمركية والنرويجية التي ينبغي مقاطعتها، تحت عنوان ”قاطع هذه الشركات“، ثم يورد شعارات وأسماء سبع وعشرون شركة ينبغي مقاطعتها (٨٢). وقد يشتد الحماس بهذه الجماعة أحياناً لأن تسقط في نوع من الشوفينية الدينية، التي تؤذي مشاعر بعض أصحاب الأديان الأخرى.

بالإضافة إلى ذلك قامت حوارات حول الحجاب على ”المواقع الافتراضية“ حيث تشكلت مجموعة ”إخلعي الحجاب الآن“ حيث نجد أن معظم المشتركين في هذا الموقع يحاربون الحجاب. وبرغم أن هذه الجماعة ليست الوحيدة إلا أنها الأكثر نشاطاً، حيث ترد في صفحاتها الرئيسية أقوال قاسية تستنفر مشاعر الكثيرين. مثل قولهم ”سنحرق حجابنا في ميدان التحرير.. سنتحرر من رمز التخلف“، ”مصر وصلت لحالة منحلة من أدعياء الدين والكلام مبقاش نافع.. إحنا عايزين واحد زى أتاتورك... يرجعنا بنى أدمين بالعافية“. ”غادرت الفاطمية مصر تاركة خلفها الكنافة في الصواني. وسوف تغادر الوهابية مصر تاركة خلفها الكنافة في العقول“، ”سنحارب قوى الظلام حتى النهاية“ (٨٣). ويتوالى الهجوم على الحجاب حتى التجروء على الدين ذاته والرسول، أقلها أن ”الرسول ليس من العرب“ (٨٤).

وقد كان من الطبيعي أن تظهر مجموعات مناهضة لهذه المجموعة منها على سبيل المثال مجموعة ”دعوة لأغلاق جروب: إخلعي حجابك الان“ أو جماعة ”معا ضد جروب إخلعي حجابك الآن“ ومجموعة ”الرجوع إلى الحجاب رداً على

مجموعة إخلعى حجابك الآن“. وقد حاولت هذه المجموعات الدفاع عن الحجاب بتقديم الأدلة العقلية والنقلية على الحجاب، وتتولى إحدى العضوات المدافعة عن الحجاب قائلة ”أن الأفضل لمواجهة أعداء الحجاب هو التحدث عن الحجاب عامة والرد على الشبهات“ (٨٥). وقد توصل البعض في مجموعة ”دعوة للرجوع إلى الحجاب رداً على إخواننا الغافلين في مجموعة ”إخلعى حجابك الآن“ إلى أن الحل الوحيد والفعال هو التجاهل التام لهم، فهو الأكثر إثارة للجنون فتقول أحدهم ”أرى أنه من الأفضل ترك الجدل معهم، لأنهم أشخاص جبلوا على محاربة الإسلام، مهما إدعوا ووظفوا عقولهم في مهاجمة شرع الله الذي إرتضاه لنا“ وهدفهم إنكار كل ما هو إسلامي ولذا لجئوا إلى أساليب رخيصة“ (٨٦). وترى أخرى ”الجروب ده لازم يتقفل عشان الكفار اللى مشتركين فيه يعرفوا أن المسلمين قوة“ (٨٧). ويقول ثالث ”يا جماعة إنتم مكبرين الموضوع، ده حتة جروب تافهة ما فيهموش ٥٠٠ عضو، شوية ناس تافهين“. ويرد الطرف المحارب للحجاب فيقول ”نحن أقل من ٥٠٠ عضو وأنتم أكثر من ٣٢ ألف عضو ومع ذلك إنتم في رعب شديد من صوتنا. لدرجة أن أملككم الوحيد في الحياة، وهدفكم الأقصى هو إغلاق موقعنا، أليس هذا دليل دامغ على فشلكم وضيق أفقكم وعلى ضعف حجتكم؟ يالكم من منافقين ودراويش مخاييل، لا يتشرف بكم أى دين وأى نبى“ (٨٨).

جماعة أخرى تتعلق بالدين ويدور الحوار فيها حول البهائية هذه المرة، حيث ثار بشأنها جدل ولغط في نطاق المجتمع الواقعي، إنتقل بدوره إلى المجتمع الافتراضي. حيث يقول أحد البهائيين صاحب الموقع على ”المواقع الافتراضية“ ”بهائى مصرى“ ويشير إلى أنه كان السبب في التحسن النسبى في النظرة لأبناء الديانة البهائية، منذ أثاره قضية حقهم في إثبات ديانتهم في البطاقة الشخصية. ويقول أن ”المواقع الافتراضية“ كان عاملاً هاماً في إنفتاح غير مسبوق على البهائيين، لم يحدث في باقى وسائل الإعلام، فقد أعطى الفرصة للبهائيين أنفسهم لعرض مشاكلهم وقضاياهم بشكل واضح، دون أى مزايدات

إعلامية. وأعطى المجال للبهائيين للرد على المعلومات المغلوطة المنشورة عن الدين البهائي. وأتاح لناشطى حقوق الإنسان والمدونين المتضامنين معهم، الفرصة لعرض وجهة نظر مخالفة للمألوف عن قضية البهائيين المدنية، وأيضا الجانب الدينى منها، كما أن ظهور مدونين بهائيين أعطى للأمر بعداً إنسانياً بدلا من صورة القضية المجردة<sup>(٨٩)</sup>. على خلاف ذلك نجد صفحة "الصارم الحاسم" على "المواقع الافتراضية" ومعه آخرون يثير جدلا وحوارا حول حقوق البهائيين. رافضين الحقوق "بدعوى أن الدين البهائي دين وضعى يرفضه الإسلام ولا يمكن الإعتراف به" لأن الإسلام هو الدين الخاتم<sup>(٩٠)</sup>. ويستمر الجدل والحوار، كأما هو حوار الطرشان دون الوصول إلى قناعات أو حلول وسط، ربما لأن العقائد ليس بها حل وسط.

الفتنة الطائفية بين المسلمين والأقباط نالت مساحة واضحة على صفحات "المواقع الافتراضية"، حدث في أعقاب إتهام كنيسة محرم بك في الإسكندرية بعرض مسرحية رآها البعض مسيئة للإسلام. وبسبب ذلك حدث إحتقان وتأجج للمشاعر وإحتجاج وتظاهر دفع بعض المسلمين والمسيحيين لتشكيل مجموعة بأسم "معا أمام الله - مصارحة ومصالحة"، كان هدفها تجاوز حالة التوتر الطائفي. تؤكد "ماريان ناجى حنا" المنسق العام للمبادرة "التعارف بين العقول تم أولا على الإنترنت"، وبالتدريج ومع النقاش المستمر إكتشفنا إمكانية الحركة على الأرض. ولكن حتى بعد إطلاق المبادرة ظل الإنترنت الوسيلة الأهم والأفضل للتواصل والمناقشة، بسبب ضيق الوقت والالتزامات، لقد كان الحوار والإنصات إلى الآخر هو أساس المبادرة وهو ما تؤكد "ماريان" أنه غير موجود في الواقع الحقيقى، لذلك كان من الضروري أن يبدأ من الإنترنت... الذى ساهم في وجود حوار حقيقى بين الناس من المسلمين والمسيحيين على السواء، صحيح أنه أحيانا ما ينتهى إلى معارك وخطابات كراهية، ولكن على الأقل أصبح هناك تفاعل إيجابي بين الطرفين، لقد قطع الإنترنت المسافة الفاصلة بين المتخاصمين، ووضع الناس في مواجهة بعضهم البعض<sup>(٩١)</sup>. وهو ما يعنى أن صوت العقل



كان على صفحات "المواقع الافتراضية" بينما صوت الإنفعال والعاطفة كان على أرض الواقع.

٨- ثقافة الترفيه على صفحات المجتمع الافتراضي: الحوارات ليست جادة دائماً، وليست عقلانية بصورة مستمرة، ولكن تتخللها بعض جوانب الترفية. حيث يتفاعل الإنسان بلا روح جادة. يحدث ذلك كثيراً على أرض الواقع، كما يحدث إنعكاساً لذلك على صفحات "المواقع الافتراضية" في المجتمع الافتراضي. في الواقع تؤدي النكتة وظيفة تصريف التوتر، وتجديد ذات الفرد أو الجماعة، وفي نفس الوقت تنقل إلى ساحة المتفاعلين مضامين يناقشونها مع ذواتهم، مع طرحها في إطار جماعة تؤكد طبيعتها. على هذا النحو تشكلت جماعات تعكس الروح الشبابية التي لا تأخذ الأمر بجدية في بعض جوانبها.

إرتباطاً بذلك وجدت جماعات على أحد "المواقع الافتراضية" تعبر عن إعجابها بالفنانين، من ذلك نجد "رابطة محبي احمد منيب ومحمد منير" و "محبي فيروز" و "محبي صلاح جاهين" وطبعاً "محبي نجم الجيل" الذي يثير كعاداته الكثير من الجدل، حيث تشكلت جماعة مضادة لمحبي "نجم الجيل" الذي تراه المكروه الأكبر، فهو مثال سيئ للشباب كما يراه صاحب مجموعة "لو الجروب دا وصل عشر تلاف هنزجع"..."السجن" وهو الجروب الذي وصل أعضاؤه إلى ١٧,١٥٧ مشارك. وهو العدد الذي فاق توقعات صاحب الفكرة الذي أعلن بمجرد تخطى عدد الأعضاء الرقم الذي حدده أنه ليس لديه طريق لإرجاع الفنان "... الذي خرج من السجن العسكري ليعيده إليه مرة أخرى، ولكنه أراد فقط أن يقيس مدى كراهية أبناء الجيل لمن أطلق عليه نجم الجيل (٩٢). يضاف إلى ذلك خطابات جماعة على موقع "المواقع الافتراضية" تسمى مجموعة "توسيع بنطلونات البنات". وتناقش هذه المجموعة نقدياً الملابس الضيقة التي تلبثها الإناث، يوضح أعضاء الجماعة أن ذلك مخالف للدين ومخالف للأخلاق والتقاليد في مجتمعنا. كما أنه يعتبر دعوة صريحة للتحرش والإعتداءات التي تقع على الإناث في الشارع. في مقابل ذلك نجد مجموعة بعنوان "مع إحترام حرية الإناث" تقدم دعوات مضادة بأن الملبس مسألة شخصية بحتة، ومن حق الفتاة

أن تلبس ما تريد. وكفانا تاريخ من الحجر والكبت والقهر للمرأة، وهو الحجر الذي سبب التخلف الذي نحن فيه.

ذلك يعنى أن صفحات موقع "المواقع الافتراضية" ضمت حوارات متنوعة، تعكس من ناحية الجوانب المختلفة للشخصية الشابة بالأساس، تلك التى تنتمى لأعلى شرائح الطبقة الوسطى إضافة إلى الطبقة العليا، وهى الفئات التى إنفتحت على العالم الخارجى بكثافة عالية من خلال الإعلام وتكنولوجيا المعلومات. والتى عانت من صدمة الإنفتاح الشامل فتشردمت، بعضها ذهب إلى أقصى اليمين فتبنى مواقف محافظة وملتزمة أو أطيح به إلى أقصى اليسار، فأعلن شعارات التحرر من ثقافات الوطن وفتح باب الإختراق على مصرعية. كما تعكس من ناحية أخرى تنوعات التفاعلات الإيجابية والسلبية التى تحدث على أرض الواقع، والتى تسللت بطبيعتها وثقافتها المنظمة والضابطة إلى ساحة المجتمع الافتراضى من خلال شخصية أعضائه المشاركين.

### المراجع

١. ثقافة المواقع الافتراضية [pho.retupmoc/moc.heysa.www/:ptth](http://pho.retupmoc/moc.heysa.www/:ptth).
٢. نرمين زكريا خضر، الأثار النفسية والاجتماعية لإستخدام الشباب المصرى لمواقع الشبكات الإجتماعية، دراسة على موقع المواقع الافتراضية FaceBook، المؤتمر العلمى "الأسرة والإعلام وتحديات العصر" كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ١٥-١٧ فبراير ٢٠٠٩، ص ٢٣.
٣. قصة المواقع الافتراضية [php.daerhtwohs/gro.alaser.murof/:ptth](http://php.daerhtwohs/gro.alaser.murof/:ptth).
٤. دانا بويد، الشباب، مواقع الإنترنت الإجتماعية، دور شبكة الإنترنت في الحياة الإجتماعية للمراهقين، ترجمة مصطفى محمود، الهيئة العامة لقصور الثقافة، الثقافة الرقمية (١) وزارة الثقافة، ص ٨.
٥. ثقافة المواقع الافتراضية، مرجع سابق.
٦. حنان فاروق، المواقع الافتراضية يؤجج الحس السياسى لدى الشباب <http://www.middle-east-onlima.com/?id=62946=62946&Format=0>
7. Donath, Judith, Identity and Deception in The Virtual Community in Sybrspace, eds, Marc Smith and Peter Kollock "London Rautledge, 1999"
٨. دانا بويد، مرجع سابق ص ١٠-٣٥.
٩. نفس المرجع، ص ١٠.
١٠. نفس المرجع، ص ١٠-١١.
11. Levine, Peter, The Internet and Civil Society, & Public Policy Vol 20 N.4 Pp. 32-.
١٢. نرمين خضر، مرجع سابق، ص ١١.
١٣. نفس المرجع، جدول رقم ٣٧.
١٤. نفس المرجع، جدول رقم ٣١.

١٥. نفس المرجع، جدول رقم ٣٠.
١٦. ماجدة سالم، ملتقى التنوير والمواقع الافتراضية: الحكومة تعاملت مع "الفنكوش" اليوم السابع السبت ١٧ مايو ٢٠٠٨.
١٧. حسن خليل، شعب دمياط وشعب "المواقع الافتراضية" البديل [Http: // www. elbadeel.net/mdex.php](http://www.elbadeel.net/mdex.php)
١٨. دانا بويد، مرجع سابق، ص ١٩-٢٠.
١٩. نرمين خضر، مرجع سابق، ص ٢.
٢٠. نفس المرجع، جدول رقم ١٥.
٢١. نفس المرجع، جدول رقم ٦.
22. Negroponte, Nicholas, Being Digital "New York", Vitage, 1996, P.113.
23. Davis, Fred, Fashion, Culture and Identity" Chicago University of Chicago Press, 1992, P, 83.
٢٤. نرمين خضر، مرجع سابق، ص ٤٦.
25. Nicholas Negroponte, DP, Cit, P 133.
٢٦. ثقافة الشباب بين تحديات الإنترنت وعجز الدولة [/gro.ferawla.www//:ptth](http://gro.ferawla.www//:ptth) 9002/cibara
٢٧. نفس المرجع.
٢٨. دانا بويد، مرجع سابق، ص ٢٦.
29. Glassner, Barry, The Culture of Fear, Why American are Afraid of The Wrong Things "New York- Basic Books, 2000" P. 137.
30. Jankins, Henry, Confronting The Challenges of Participatory Culture: Media Education for 21 st Century, Mac Arthur Foundation, 3006, P. 31.
٣١. ماجدة سالم، مرجع سابق.

٣٢. نفس المرجع.

٣٣. شعب دمياط وشعب "المواقع الافتراضية" <http://ptth.php.xedni/ten.leedable.www/>

34. The Presentation of Self in Everyday Life , Eudinburgh, University of Eudinburgh, 1956, P.97.

35. Goffman, Erving, Behavior in Public Places, New York, The Free Press, 1963, P. 97.

36. Sunden, Jenny, Material Virtualities, New York, Peterlang Publishing, 2003, P117.

٣٧. دانا بويد، مرجع سابق، ص ٣٧.

٣٨. نفس المرجع، ص ٤٤.

٣٩. نفس المرجع، ص ٤٤.

٤٠. ثقافة الشباب بين تحديات الإنترنت وعجز الدولة [/gro.ferawla.www/:ptth](http://gro.ferawla.www/:ptth)

[9002/cibara](http://9002/cibara)

٤١. نفس المرجع.

٤٢. نفس المرجع.

43. Jenny Sunden, Op, Cit. P. 123.

٤٤. نرمين خضر، مرجع سابق، ص ١٠.

45. Henry Jenkins, Op, Cit, P. 57.

46. Ibid, P. 73.

47. Barry Glasser, Op, Cit, P. 137.

48. Ibid, P. 141.

٤٩. محمد عصمت، إضراب المواقع الافتراضية، مجلة الشروق في ٢٠٠٩/٤/٩.

٥٠. ماجدة سالم، مرجع سابق.

51. Barry Glasser, Op, Cit, P.

٥٢. المواقع الافتراضية تم إغلاقها في سوريا [/pv/moc.ybaramalK.www/:ptth](http://pv/moc.ybaramalK.www/:ptth)

[2157=?php.daerhtwohs](http://2157=?php.daerhtwohs)

53. Nicholas Negropote, Op, Cit, P, 143.

54. Ibid, 147.

٥٥. نرمين خضر، مرجع سابق، ص ٨.

56. Thomson, Sarah, Club Cultures: Music, Media and Structural Capital, Middletown, CT: Wesleyan University, 1996, P. 83.

57. Ibid, P, 85.

58. Ibid, 86.

٥٩. مصر أولاً: ١٤ فبراير "على المواقع الافتراضية في عيد الحب" [www.ptth-egap.php.xedni/moc.reyahsable](http://www.ptth-egap.php.xedni/moc.reyahsable)

٦٠. المواقع الافتراضية تم إغلاقها في سوريا، مرجع سابق.

٦١. "المواقع الافتراضية".... وغواية التعبير. [/telvreS/ten.enilnomalsi.www/ptth-etilletaS](http://telvreS/ten.enilnomalsi.www/ptth-etilletaS)

٦٢. نفس المرجع.

٦٣. نفس المرجع.

٦٤. أحمد سابق، البديل تحصل على فيديو لضباط شرطة يتبادلون التهاني عقب إطلاق الرصاص على مواطن في مطروح، في ٢٠٠٨/١٢/١٨.

٦٥. فاطمة القليليني، الأبعاد السلبية لإستخدام الشباب للمواقع الإلكترونية، بحث غير منشور، بدون تاريخ، ص ٢١.

٦٦. على ليلة، الأمن القومي العربي في عصر العولمة، الأبعاد الإجتماعية والثقافية، الجزء الثاني "إضعاف الدولة وتفكيك المجتمع، مكتبة الأنجلو المصرية ٢٠١١، ص ٢١٣.

67. Fokayama, Francis, The End of Order, The Fnee Press, New Gorkoy, 1998, P. 38.

٦٨. فاطمة القليليني، مرجع سابق.

٦٩. يمنى مختار، عوانس من أجل التغيير، حركة ضد الأفكار السلبية [www.ptth-Files.aspx/=147702\\_whoS/moc.teehom](http://www.ptth-Files.aspx/=147702_whoS/moc.teehom)

٧٠. فاطمة القليليني، مرجع سابق، ص ١٦-١٧.
٧١. نفس المرجع، ص ١٤-١٥.
٧٢. المواقع الافتراضية وغواية التغيير [bv/moc.baraskeeg.www//:ptth](http://bv/moc.baraskeeg.www//:ptth)
٧٣. ٣٢ ألف صورة [telvreS/ten.enilnomalsi.www//:ptth](http://telvreS/ten.enilnomalsi.www//:ptth)
٧٤. فاطمة القليليني مرجع سابق، ص ١٤-١٥.
٧٥. حموات من أجل التغيير [telvreS/enilnomalsi.www//:ptth](http://telvreS/enilnomalsi.www//:ptth)
٧٦. على ليلة، البنائية الوظيفية في علم الاجتماع، القضايا والرواد، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥، ص ٩٧.
٧٧. المجموعات المناهضة [ten.enilnomalsi.www//:ptth](http://ten.enilnomalsi.www//:ptth)
٧٨. نفس المرجع.
٧٩. نفس المرجع.
٨٠. نفس المرجع.
٨١. فاطمة القليليني، مرجع سابق، ص ١٩.
٨٢. خناقة الحجاب على المواقع الافتراضية [tecvros.ten.enilnomalsi.www//:ptth](http://tecvros.ten.enilnomalsi.www//:ptth)
٨٣. نفس المرجع.
٨٤. نفس المرجع.
٨٥. نفس المرجع.
٨٦. نفس المرجع.
٨٧. نفس المرجع.
٨٨. نفس المرجع.
٨٩. نفس المرجع.
٩٠. نفس المرجع.
٩١. نفس المرجع.
٩٢. المواقع الافتراضية وغواية التغيير، مرجع سابق.